ثورة سنة ١٩١٩

تاريخ مصر القومي من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١

بقلم

عبد الرحمن الرافعي بك

الجزء الأول

يشتمل على شرح حالة مصر وحوادثها التاريخية أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ — ١٩١٨) وبيان الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للثورة . وتطور الحوادث من بعد انتهاء الحرب إلى شبوب الثورة في مارس سنة ١٩١٩ . ثم وقائع الثورة في القاهرة والأقاليم

الطبعة الأولى

١٣٦٥ هـ — ١٩٤٦ م

مكتبة لسان العرب
www.lisanarb.com

ثمن الجزء الأول
٣٥ ق

الناشر

مكتبة النهضة المصرية

٩ شارع عدلي باشا ، تليفون ٥١٣٩٤

القاهرة

مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر

962
R12433

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

— ١ —

فى هذا الكتاب عرضٌ وتأريخٌ لثورة سنة ١٩١٩ ، أعرضها وأؤرخها ، كما أرختُ الثورة العرابية من قبل ، فهما ثورتان متعاقبتان فى تاريخ مصر الحديث ، تتشابهان فى الأغراض والمقاصد ، وإن كانت الثانية تَفْضُل الأولى فى النتائج

إن ثورة سنة ١٩١٩ هى مرحلة هامة فى تاريخ مصر القومى ، شبَّت فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، وكانت ولا تزال الأساس لكل التطورات التى تعاقبت على البلاد فى السبع والعشرين سنة الماضية ، وحوادث هذه الحقبة من الزمن لا تُعرف حق المعرفة إلا بدراسة هذه الثورة ، فهى جديرة بالتدوين والتحقيق ، فى شتى نواحيها

— ٢ —

لكل ثورة أسباب ومقدمات ينبغى أن تتعرفها ، لكى نفهم الثورة على حقيقتها ، وتبدو لنا صورتها واضحة جلية ، من أجل هذا مهدت لدراسة ثورة سنة ١٩١٩ ببحث أسبابها ومقدماتها ، وإذ كانت حالة مصر خلال الحرب العالمية الأولى (سنة ١٩١٤ — ١٩١٨) من أسباب تلك الثورة ومقدماتها ، فقد أفردتُ لها الفصل الأول من الكتاب ، ثم تقصَّيت أسباب الثورة جميعها ، من سياسية واقتصادية واجتماعية ، ورجعت بها إلى عدة سنوات خلت ، فهى من الوجهة السياسية ترجع إلى تذمر الشعب من الاحتلال الأجنبى ، وإخلافه وعوده فى الجلاء ، وتغلغله فى شؤون البلاد كبيرها وصغيرها ، وإلغائه دستورها ، ومحاولته فصْل السودان عنها ، ثم إعلانه الحماية الباطلة عليها فى ديسمبر سنة ١٩١٤ إبَّان الحرب ، ولقد كتم الشعب تذمره طيلة مدة الحرب ، تحت ضغط الأحكام العرفية ، حتى إذا عُقدت الهدنة ، وبدا من الحكومة البريطانية إصرارها على توكيد الحماية وتثبيتها ، ويئس الشعب من الوصول إلى حقوقه بالطرق السلمية ، جنح للثورة ، يعلن بها سخطه على الحماية والاحتلال ، ويحقق بها آماله فى الحرية والاستقلال

وكان لمبادىء الرئيس ولسن أثرها فى التمهيد للثورة ، بما أعلنه من حق الشعوب فى تقرير مصيرها ، كما أن جهاد الحزب الوطنى له الفضل الكبير فى تهيئة البلاد لها ، وذلك بما بثّه فيها ، على تعاقب السنين ، من روح الوطنية الصادقة ، وما غرسه مصطفى كامل ومحمد فريد وأنصارهما وتلاميذهما فى نفوس الجيل من المثل العليا ، فترسمت الأمة خطاهم فى الجهاد الخالص لله والوطن ، بحيث صارت فى سنة ١٩١٩ على استعداد لأن تبذل فى سبيل الاستقلال كل تضحية مهما عظمت

ثم جاء تأليف الوفد المصرى فى نوفمبر سنة ١٩١٨ برآسة سعد ، معجلا لظهور الثورة ، إذ كان موقف سعد وصحبه من الإنذار الذى وجهه إليهم الجنرال وطسن قائد القوات البريطانية فى ٦ مارس سنة ١٩١٩ ، بمثابة دعوة للمقاومة العامة ، فلقد أنذرهم بأن لا يجعلوا الحماية موضع معارضة أو مناقشة ، وأن لا يعرقلوا تأليف وزارة جديدة ، تخلف وزارة رشدى باشا المستقيلة ، وتوعدهم بأشد العقوبات العسكرية ، فلم يتراجعوا أمام هذا الإنذار ، واستمروا فى المقاومة ، وأعقب ذلك اعتقال سعد وزملائه الثلاثة يوم ٨ مارس ، فكان بمثابة الشرارة التى أشعلت نار الثورة

فالثورة من الوجهة السياسية ترجع إلى كل هذه العوامل مجتمعة ، وهى من الوجهة الاقتصادية ردّ فعل ضد النظم المالية والاقتصادية التى عانتها البلاد قبل الحرب وفى خلالها ، فقد طغت المصالح الأجنبية على الاقتصاد القومى ، فى ظل الاحتلال ، وتحت كنفه ورعايته ، وأفضى ذلك الطغيان إلى استعباد الشعب ماليا واقتصاديا ، إلى جانب ما عاناه من الاستعباد السياسى ، مما كان له أثره فى دفع الناس إلى الثورة ، وكان للعوامل الاجتماعية أيضا نصيب فى التمهيد لها ، فإن انتشار التعليم ، وتطور الأفكار ، واتساع المدارك ، وارتقاء أساليب الحياة ، والنهضة الأدبية والعلمية والصحفية ، والنهضة النسوية ، كل أولئك قد ساعد على نموّ الروح الوطنية ، وجعل المجتمع أكثر تطلعا إلى الاستقلال ، وأشدّ تبرما بالنظم الاستعمارية ، التى ترجع به إلى الوراء ، وتفقده كرامته الإنسانية ، وحقوقه الطبيعية

— ٣ —

شبّت الثورة فى شهر مارس سنة ١٩١٩ ، وبدأت بمظاهرات سلمية تطوف فى شوارع العاصمة ، هاتفة بالاستقلال ، منادية بسقوط الحماية ، ولم يكن الظن بادئ الأمر أنها الثورة ، إذ كان الكثيرون يعتقدون أنها مظاهرات وقتية ، تنتهى فى يومها ، ولا يكون لها ما بعدها ، ولكنها استمرت فى الأيام التالية ، وتصدّت لها السلطة العسكرية البريطانية بإطلاق الرصاص على المتظاهرين ، وسالت الدماء فى

الشوارع ، فلم يرهب المتظاهرون القتل ، واستمروا فى مظاهراتهم ، وانضمت إليهم طوائف الشعب كافة ، وامتدت الحركة إلى الأقاليم ، فقلدت العاصمة فى مظاهراتها وإضرابها ، وفاقتها فى بعض المواطن فى العنف والشدة ، واستهدفت الجماهير فى المدن والقرى للقتل ، ولقيت ما لقيت من ضروب الأذى والنكال ، وقُطعت السكك الحديدية ، والأسلاك البرقية والتلفونية ، وتعطلت المواصلات فى جميع النواحى ، فأدرك من كان فى نفسه شك أنها « الثورة »

— ٤ —

عمّت الثورة أرجاء البلاد ، دون أى تدبير أو تنظيم ، لم تكن ثمة هيئة أو جماعة تدعو إليها أو توجهها ، بل شملت البلاد فجأة ؛ وعلى غير انتظار ، وكان ذلك من مظاهر جلالها وروعتها ، وظهر فيها فضل الشعب ، إذ أدرك بفطرته السليمة أن الحركة الوطنية إنما قامت ضد الاحتلال الأجنبى ، وكان مقصوداً منها بداهة جلاء الاحتلال عن البلاد ، وأن الاستقلال الصحيح لا يتحقق إلا بالجلاء ، وعلى هذا الأساس قامت الثورة ، فبرنامج الثورة كان أوسع مدى من برنامج الوفد ، ولم تكن الثورة وليدة الوفد ، ولا وليدة سعد ، بل كلاهما وليد الثورة ، هذه حقيقة يقتضينا الإنصاف أن نذكرها ، تقريراً للواقع ، وإبرازاً لفضل الشعب فى ثورة سنة ١٩١٩ ، فلقد اتجه وجهة الجلاء ، واحتمل فى سبيل الجهاد ما احتمل من شدائد وتضحيات ، ولذلك عُنيت ضمن ما عُنيت به فى تدوين وقائع الثورة بتسجيل تضحيات الشعب وجهاده ، واستفدت الناحية الشعبية معظم صحائف الثورة ، ولا غرو فهى الناحية التى هدانى البحث إلى أنها عماد الحركة القومية ؛ وليس هذا الاتجاه فى التفكير جديداً عندى ، ولا أقصد منه أن أغمط حق الكبراء والعظماء ، بل هو الاتجاه الذى تولفرت على صحته الحقائق والحوادث ، ولقد جعلته منذ نحو سبع عشرة سنة أساسا لدراسة التاريخ القومى ، وأوضحت هذا الأساس فى مقدمة الجزء الأول ، من « تاريخ الحركة القومية » ، سنة ١٩٢٩ ، إذ قلت : « ما هى الجهود التى بذلتها الأمة فى سبيل تحرير مصر من النير الأجنبى ، وفكّ قيود الاستبداد عنها ، وتقرير حقوق الشعب السياسية ؟ ما هى الجهود التى بذلتها ، والآلام التى احتملتها ، فى سبيل تكوين مصر الحرة المستقلة ؟ ما هى الحوادث التى ارتبطت بهذه الجهود ، أو وقعت خلالها وناصرتها أو عرقلتها ؟ ما هى الأدوار التى تطورت إليها الحركة القومية من بدء ظهورها إلى اليوم ؟ ما هى نُظُم الحكم التى تعاقبت على البلاد فى خلال تلك الأدوار ، وما مبلغ أثرها فى تطور الحركة

القومية ؟ هذا هو موضوع الكتاب ، وتلك هى المسائل التى بحثتها جهد المستطاع على هدى الحقائق التاريخية[1] »

فالمنهج الذى اتخذته قاعدة لدراستى منذ ١٩٢٩ هو ذات المنهج الذى اتبعته فى تأريخ ثورة سنة ١٩١٩ ، وهذا ما حدا بى إلى البحث عن أشخاص الشهداء الذين جادوا بأرواحهم فيها ، وتسجيل أسمائهم فى صحائف هذا الكتاب ، ولعلك تلحظ من تتبعهم أنهم فى الغالب شهداء مجهولون ، من بيئات مجهولة ، ومن غير البيئات التى تنازعت مجد الثورة وثمرتها فيما بعد ، على أن هؤلاء الشهداء هم قوام الثورة وأساسها ، وهم فخرها وهم أبطالها ، فلهم علينا حقوق يلزمنا أن نرعاها ، وفى ذمتنا لهم أمانة ينبغى أن نؤديها ، وإذا كان قد فاتنى أن أذكرهم جميعا ، وأعوزنى العثور على أسماء بعضهم ، فإنى أرجو أن يوفق غيرى إلى إكمال هذا النقص ، وأن ينبهنى من يشاء إلى من فاتنى ذكرهم ، فأضيف أسماءهم فى طبعة الكتاب الثانية ، لأنه لا يجمل بنا أن نبخس أولئك الشهداء الأبرار حقهم ، وحسبهم أنهم ضحوا بحياتهم دون أن يرهقوا الشعب باقتضاء الأجر والمكافأة ، أو ينالوا على جهادهم جزاء ولا شكوراً ، ولعلنا تلقاء تضحياتهم نقوم ببعض ما يقتضيه الوفاء ، تخليداً لذكرياتهم المجيدة

— ٥ —

توقيت الثورة

دوّنتُ وقائع الثورة وأطوارها وملابساتها ونتائجها فى فصول الكتاب ، مما لا يغنى عنه هنا تلخيص أو إجمال ، وإنما يلزمنى فى هذه المقدمة توقيت الثورة ، وتحديد مداها من الوجهة الزمنية ، لمعرفة مبدئها ومنتهاها ، فلقد بدأت فى مارس سنة ١٩١٩ ، واستمرت حوادثها إلى شهر أغسطس ، وتجددت فى أكتوبر ونوفمبر من تلك السنة ، أما وقائعها السياسية فلم تنقطع ، واستمرت متتابعة إلى شهر أبريل سنة ١٩٢١ ، أى أنها مكثت نيفا وسنتين ، ثم أعقبها انقسام داخلى ، يختلف وإياها فى الحوادث والاتجاهات ، ولذلك لم أدمجه فى تاريخ الثورة ، ورأيت من حسن التنسيق أن أجعله جزءاً من كتاب « فى أعقاب الثورة المصرية »

— ٦ —

وإذا كنت قد أرخت ثورة سنة ١٩١٩ ومجدتها ، فإنى مع ذلك لا أدعو إلى الثورة ، فى ذاتها ، وسيرى القارئ من ذكرياتى عن الثورة (ص ١٧٤) انى لست من أنصار العنف ، ولا أدعو إليه ، بل

---

(١) تاريخ الحركة القومية . الجزء الأول . الطبعة الأولى سنة ١٩٢٩ ص ٦

أدعو إلى النضال بالوسائل السلمية ، أدعو إلى الإخلاص للوطن ، فإن عقيدة الإخلاص الذى لا نهاية له فى نفس كل مواطن ، هى عُدة الأمة فى حياتها القومية ، وان فى القوة المعنوية للنفوس ، دون القوة الغشوم ، ما يكفل لها تحقيق آمالها ، وفى ميادين الجهاد السلمى ، وفى ساحات الكفاح السياسى والاقتصادى ، مجال فسيح ، لأعمال مجيدة ، تنهض بهذا الوطن ، وتحقق أهدافه ، وتردّ عنه أحداث الزمان

أسأل الله أن يلهمنا قول الحق ، ويجنّبنا مسالك الهوى ، ويهدينا سواء السبيل ، عليه أعتمد ، وبه أستعين ؟

ابريل سنة ١٩٤٦ عبد الرحمن الرافعى

أقسام الكتاب

الجزء الأول

الفصل الأول — مصر فى أثناء الحرب العظمى الأولى

الفصل الثانى — أسباب الثورة

الفصل الثالث — تأليف الوفد المصرى وتطور الحوادث

الفصل الرابع — مقدمات الثورة

الفصل الخامس — الثورة

الفصل السادس — الثورة فى الأقاليم

الفصل السابع — ذكرياتى عن الثورة

الفصل الثامن — مواجهـــة الثورة

الجزء الثانى

الفصل التاسع — مهادنة الثورة

الفصل العاشر — استمرار الثورة

الفصل الحادى عشر — محاكمات الثورة

الفصل الثانى عشر — لجنة ملنر والحوادث التى لابستها

الفصل الثالث عشر — مفاوضات ملنر

الفصل الرابع عشر — استشارة الأمة فى مشروع ملنر

الفصل الخامس عشر — التبليغ البريطانى بأن الحماية علاقة غير مرضية

الفصل السادس عشر — هل نجحت الثورة ؟ وفيم نجحت ؟

الفصل الأول

مصر فى أثناء الحرب العظمى الأولى

١٩١٤ — ١٩١٨

لا ريب فى أن حالة مصر خلال الحرب العظمى الأولى تعد من أسباب ومقدمات ثورة سنة ١٩١٩ ، من أجل ذلك يجدر بنا أن نصف هذه الحالة ، ونرسم للقارئ فكرة واضحة عنها ، وعن حوادث مصر وتطوراتها فى تلك الفترة التى انتهت إلى الثورة ، ولقد ألمعنا إلى بعض هذه الحوادث فى الفصل الثالث عشر من كتاب (محمد فريد) ، والآن نعود إلى بيانها فى شىء من التوسع ، وبالتفصيل الذى يقتضيه المقام

نشبت الحرب العظمى الأولى فى يوليه — أغسطس سنة ١٩١٤ ، على اثر مقتل الأرشيدوق فرنسوا فرديننند ولى عهد النمسا يوم ٢٨ يونيه يد أحد الصربيين ، إذ أعلنت النمسا الحرب على الصرب يوم ٢٨ يوليه ، فهبت الروسيا لنجدة الصرب ، وأعلنت الحرب على النمسا ، فانتصرت ألمانيا لحليفتها النمسا ، ثم وقفت فرنسا إلى جانب حليفتها الروسيا ، وفى ٤ أغسطس ١٩١٤ دخلت بريطانيا العظمى الحرب إلى جانب فرنسا والروسيا

مركز مصر الدولى قبل الحرب

كان مركز مصر الدولى قبل الحرب العالمية الماضية تحدده معاهدة لندن ، المبرمة سنة ١٨٤٠ ، التى كانت صكا دوليا التزمت الدول باحترامه[١] ، وأهم أحكام هذه المعاهدة الاعتراف باستقلال مصر المكفول من الدول ، وضمان عرش مصر فى أسرة محمد على ، ولم يكن يحد من هذا الاستقلال سوى قيد السيادة العثمانية التى قررتها معاهدة لندن ، وقد تراخت هذه السيادة مع الزمن ، حتى صارت سيادة إسمية ، إذ لم يكن بقى من مظاهرها سوى الجزية السنوية[٢] التى التزمت مصر بها حيال تركيا ، وقد رهنتها الحكومة التركية إلى دائنيها من البيوت المالية الأجنبية بأن حولتها إليهم ، وقبلت الحكومة المصرية هذه الحوالة ، وتعهدت لأولئك الدائنين بأن تدفع لهم أقساط ديونهم خصما من الجزية لغاية سنة ١٩٥٥

فمصر إذن كانت من الوجهة الرسمية مستقلة استقلالا مكفولا بمعاهدة دولية ، لا يقيده سوى السيادة الإسمية لتركيا ، تلك السيادة التى كانت سائرة من نفسها نحو الفناء والزوال ، ولم يكن لهذه السيادة مظهرا

(١) راجع الحديث عن هذه المعاهدة فى كتابنا عصر محمد على ص ٣١٧ و ٣٤٣

(٢) مقدارها ٧٥٠,٠٠٠ جنيه عثمانى (٦٨١,٤٨٦ جنيه مصرى)

أو أثر عملي يحد من الاستقلال إذا قورنت بالامتيازات الأجنبية ، وفى ذلك يقول المارشال « ويفل » فى كتابه عن « اللنبى » : « قليل من البريطانيين من كان يعرف أن مصر كانت تتمتع باستقلالها الذاتى تحت السيادة التركية منذ عهد محمد على ، وان هذا الاستقلال كاد أن يكون تاما إذا استثنينا الامتيازات الأجنبية »

ذلك كان مركز مصر الدولى قبل الحرب العالمية الأولى ، ولكن الاحتلال البريطانى قد عصف باستقلالها منذ سنة ١٨٨٢ ، فإلى جانب الاستقلال الرسمى ، قام الاحتلال الفعلى ، الذى حمل فى ثناياه الحماية المقنعة ، وأضحى المعتمد البريطانى هو الحاكم الحقيقى للبلاد ، وخضعت الحكومة الأهلية للسيطرة الإنجليزية ، التى استبدت بشؤون البلاد كافة ، وحاولت فصل السودان عنها ، وألغت الدستور الذى كان قائماً قبل الاحتلال .

تفاقم الحالة

عقب نشوب الحرب

لزمت مصر الحياد فى تلك الحرب ، حتى خاضت انجلترا غمارها ، فتغير موقفها تبعاً لسياسة انجلترا ، وأخذت الحكومة المصرية بتأثير وجود الاحتلال البريطانى ، تقف من الدول المتحاربة موقف المستعمرات البريطانية ، فخولت انجلترا حق التمتع بحقوق الحرب كافة فى الموانئ المصرية ، وفى جميع جهات البلاد ، وأول عمل اتخذته فى هذا الصدد هو القرار الذى أصدره مجلس الوزراء فى ٥ أغسطس سنة ١٩١٤ ، أى عقب إعلان الحرب بين انجلترا وألمانيا مباشرة « بشأن الدفاع عن القطر المصرى أثناء الحرب القائمة بين ألمانيا وبريطانيا العظمى »[1] ، فقد جاء فى ديباجته ما يدل على تبعيتها لانجلترا فى تلك الحرب ، قال :

« بما أنه قد قضى لسوء الحظ بإعلان الحرب بين جلالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلنده والملحقات البريطانية فيما وراء البحار وامبراطور الهند ، وبين امبراطور ألمانيا ، ونظراً لأن وجود جيش الاحتلال فى القطر المصرى يجعل هذا القطر عرضة لهجوم أعداء صاحب الجلالة البريطانية ، وبما أنه من الضرورى نظراً لهذه الحالة الفعلية التمكن من اتخاذ جميع الوسائل اللازمة لدفع خطر مثل هذا الهجوم عن القطر المصرى ، وبما أنه قد أشير على الحكومة المصرية تحقيقاً لهذا الغرض أن تتخذ الإجراءات الآتية ، فلهذه البواعث ، يكون معلوماً لدى جميع ذوى الشأن أن مجلس النظار فى جلسته المنعقدة فى يوم ١٣ رمضان سنة ١٣٣٢ (٥ أغسطس سنة ١٩١٤) تحت رياسة عطوفتلو افندم القائممقام الخديوى قد قرر ما يأتى »

ومحوى القرار هو منع التعامل مع ألمانيا ورعاياها والأشخاص المقيمين فيها ، ومنع السفن المصرية من

(١) الوقائع المصرية عدد ٦ أغسطس سنة ١٩١٤

الاعتداء بأى نوع كان . وحظر تصدير إلى الخارج ، وتحويل القوات البريطانية البرية والبحرية حقوق الحرب فى الأراضى والموانى المصرية ، واعتبار السفن الألمانية الراسية فى الثغور المصرية سفناً معادية ، وحجزها فى تلك الثغور

وفى ١٣ أغسطس سنة ١٩١٤ أصدر مجلس الوزراء قراراً آخر بسريان أحكام القرار السابق على اتجاه واخر

وفى شهر أغسطس أيضاً وضعت الرقابة على البرقيات والخطابات المرسلة بين مصر والخارج ، أو بينها وبين السودان

قانون التجمهر

وفى ١٨ اكتوبر سنة ١٩١٤ وضعت الحكومة قانوناً لمنع التجمهر والعقاب عليه ، واعتبر تجمهراً كل اجتماع من خمسة أشخاص على الأقل فى طريق أو محل عمومى ولو لم يكن له قصد جنائى ، متى رأى رجال السلطة أنه يجعل السلام العام فى خطر . وخولهم هذا القانون أن يأمروا المتجمهرين بالتفرق ، ومن لم يطع هذا الأمر عاقب بالحبس لمدة أقصاها ستة أشهر ، أو بغرامة أقصاها عشرون جنيها ، ولم يكن فى قانون العقوبات من قبل مثل هذه العقوبة ، واحتوى القانون على عقوبات أشد تصل إلى سنتين لمن يقاوم رجال السلطة فى تفريق التجمهر

إعلان الأحكام العرفية ووضع الرقابة على الصحف

٢ نوفمبر سنة ١٩١٤

وعلى اثر نشوب الحرب بين تركيا وروسيا فى أول نوفمبر صار من المتوقع أن تشب الحرب بينها وبين انجلترا ، فأعلن الجنرال السير جون مكسويل Sir Johon G. Maxwell قائد جيوش الاحتلال فى مصر الأحكام العرفية فيها بموجب القرار الذى أصدره يوم ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ . وهذا نصه :

« ليكن معلوما أنى أمرت من حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى بأن آخذ على عاتقى مراقبة القطر المصرى العسكرية لكى يتضمن حماوه ، فبناء على ذلك قد صار القطر المصرى تحت الحكم العسكرى من تاريخه[1] »

تحريراً فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ — (إمضاء) « مكسويل »
« قائد الجيوش بمصر »

ووضعت الرقابة على الصحف بعد لإعلان الأحكام العرفية

(١) الوقائع المصرية عدد غير اعتيادى (٢ نوفمبر سنة ١٩١٤) .

وأصدر الجنرال مكسويل إعلانا آخر ، حذر فيه الأهلين من تكدير السلام العام ومساعدة أعداء انجلترا وحلفائها ، ودعاهم إلى اتباع جميع الأوامر التي تصدرها السلطة العسكرية ، قال :

« أنا جون جرنفل مكسويل لفتننت جنرال قومندان الجيوش البريطانية في القطر المصري المنوط بتنفيذ الأحكام العرفية أعلن بهذا ما يأتي :

(أولا) — « إن السلطة التي تستعمل تحت إشرافي بمعرفة الإدارة العسكرية ليس الغرض منها الحلول محل الإدارة الملكية ، بل تعتبر تكميلا لها ، وعلى كل الموظفين الذين في خدمة الحكومة المصرية الاستمرار على أداء واجباتهم بكل دقة في وظائفهم »

(ثانيا) — « إن أحسن ما يمكن للأهالي عمله للصالح العام هو الامتناع عن كل عمل من شأنه تكدير صفو السلام العام ، أو التحريض على التنافر ومساعدة أعداء ملك بريطانيا وحلفائه ، والمبادرة باتباع جميع الأوامر التي تعطى لحفظ السلام العام وحسن النظام عن طيب خاطر . ومتى اتبعوا ذلك لا يكونون معرضين لأي تداخل في شؤونهم من السلطة العسكرية »

(ثالثا) — « جميع الطلبات التي ربما تلزم للأحكام العسكرية من خدمات الأفراد أو مما يملكون تكون قابلة للتعويض التام ، وتحدد قيمتها بمعرفة سلطة مستقلة إن لم يحصل الاتفاق عليها بين الطرفين »

مصر في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ الإمضاء

« ج . ج مكسويل »

إبلاغ هذا المنشور

إلى الحكومة المصرية

وأبلغ المستر (السير) ملن شيتهام Milne Cheetham القائم وقتئذ بأعمال المعتمد البريطاني[1] هذا المنشور إلى حسين رشدي باشا رئيس الوزارة والقائم مقام الخديو بخطاب قال فيه :

« القاهرة في ٦ نوفمبر سنة ١٩١٤

« إلى صاحب العطوفة حسين رشدي باشا رئيس مجلس نظار الحكومة المصرية

« يا عطوفة الوزير ، أتشرف بأن أرفع لعطوفتكم مع هذا صورة المنشور الذي أصدره جناب قائد الجيوش البريطانية العام في القطر المصري ، وترون عطوفتكم من هذا المنشور أن السلطة فيما يتعلق بالوسائل الحربية اللازمة للدفاع عن القطر المصري وبالتدابير التي يستدعيها هذا الدفاع أصبحت منحصرة في يد القائد

---

(١) كان اللورد كتشنر هو المعتمد البريطاني في مصر ، وكان في انجلترا حين شبت الحرب ، ثم تولى منصب وزارة الحربية فيها ، ولما أعلنت الحماية عين السير هنري مكماهون مندوبا سامياً لانجلترا في مصر

العام ، وأن حضرات النظار لا يزال كل واحد منهم حافظاً للسلطة التي له في الأمور الملكية الخاصة بنظارته »

فرد عليه رشدي باشا بالخطاب الآتي :

« القاهرة في ٦ نوفمبر سنة ١٩١٤

« إلى جناب المحترم المستر ملن شبتهام نائب معتمد بريطانيا العظمى في مصر

« يا جناب الوكيل ، علمنا ما جاء في منشور قائد الجيوش البريطانية العام في القطر المصري والذي « بعثتم به إلي ، ونظراً لغياب سمو الجناب الخديوي الذي نستمد منه سلطتنا أتشرف بإبلاغكم بأننا سنستمر « أنا وزملائي على إدارة أعمال نظاراتنا الملكية تجنباً للمضار التي تلحق بالبلاد إذا تعطلت حركة إدارتها الداخلية »

الحرب بين انجلترا وتركيا

وإعلان الجنرال مكسويل

ثم دخلت تركيا الحرب ضد انجلترا وحلفائها في ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، فأصدر الجنرال مكسويل إعلاناً نشر في الجريدة الرسمية « الوقائع المصرية » الصادرة في ٧ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، أعلن فيه دخول تركيا الحرب ، وأوضح وجه اعتدائها في ذلك ، وذكر أن انجلترا تحارب لغرضين ، وهما الدفاع عن حقوق مصر وحريتها التي كسبها محمد علي في ميدان القتال ، واستمرار تمتع مصر بالسلام والرخاء ، وأن انجلترا أخذت على عاتقها جميع أعباء هذه الحرب وأنها لا تطلب من الشعب المصري سوى الامتناع عن أعمال عدائية ضدها ، قال :

« قد كلفت بأن أعلن أنه من يوم ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ أصبحت بريطانيا العظمى وتركيا في حالة حرب

« ولو أنه منذ ابتداء الحرب الناشبة بين جلالته وبين امبراطوري ألمانيا والنمسا قد أقدمت الحكومة العثمانية مراراً تحت تأثير نفوذ أعداء جلالته على خرق حرمة الحقوق المكتسبة لجلالته بمقتضى القوانين الدولية والمعاهدات ، فإن حكومة جلالته قد تحاشت مقابلة هذه الأعمال بمثلها تحاشياً دقيقاً ، حتى أرغمت على ذلك ، ليس فقط بسبب الاستعدادات الحربية في سوريا التي لا يمكن إلا أن تكون موجهة ضد القطر المصري ، بل بسبب خرق حرمة الحدود المصرية بواسطة عصابات مسلحة ، وباعتداء قوات الدولة العثمانية البحرية على أملاك أحد حلفاء جلالته تحت قيادة ضباط ألمانيين بدون سبب يحملها على هذا الاعتداء ، فإن بريطانيا العظمى تحارب الآن لغرضين ، وهما الدفاع عن حقوق مصر وحريتها التي كسبها محمد علي في الأصل في ميدان القتال ، واستمرار هذا القطر على التمتع بالسلم والرخاء اللذين تمتع بهما مدة الاحتلال البريطاني في ثلاثين سنة

« ولعلم بريطانيا العظمى بما للسلطان بصفته الدينية من الاحترام والاعتبار عند مسلمي القطر المصري ،

فقد أخذت بريطانيا العظمى على عاتقها جميع أعباء هذه الحرب دون أن تطلب من الشعب المصرى أية مساعدة ، ولكنها مقابل ذلك تنتظر من الأهلى وتطلب إليهم الامتناع عن أى عمل من شأنه عرقلة حركات جيوشها الحربية أو أداء أى مساعدة لأعدائها »

« ليحيى الملك [1] »

وأعلن الجنرال مكسويل فى منشور آخر أصدره بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩١٤ سريان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٥ أغسطس سنة ١٩١٤ على تركيا ، قال :

« انه لمناسبة الأحوال التى اقتضت إعلان الحرب بين بريطانيا العظمى وتركيا ، يقتضى أن كل ما جاء فى قرار مجلس نظار الحكومة المصرية الصادر بتاريخ ٥ أغسطس سنة ١٩١٤ مما نظمت الحرب بين جلالة ملك بريطانيا العظمى وبين امبراطور ألمانيا يسرى مفعوله على الدولة العثمانية فيما يختص بالسفن التجارية العثمانية التى تكون داخل الموانئ المصرية أو داخلة إليها ، فإنه لا يسمح لها بأى وقت بمبارحة الميناء الموجودة فيه »

إعلان الحماية البريطانية

١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤

وفى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ أعلنت انجلترا حمايتها على مصر ، ونشرت « الوقائع المصرية » فى اليوم عينه إعلان الحماية ، وهذا نصه :

« إعلان بوضع بلاد مصر تحت حماية بريطانيا العظمى »

« بعد نظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر إلى حالة الحرب التى سببها دخول تركيا قد وضعت بلاد مصر تحت حماية جلالته ، وأصبحت من الآن فصاعدا من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية »

« وبذلك قد زالت سيادة تركيا على مصر ، وستتخذ حكومة جلالته كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهليها ومصالحها »

« القاهرة فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ »

بهذا الإعلان حلت الحماية السافرة محل الحماية المقنعة التى فرضتها انجلترا على مصر منذ سنة ١٨٨٢ ومن السهل أن تدرك ما فى هذا الإعلان من معنى الغى والعدوان ، إذ ما علاقة موقف تركيا فى الحرب

---

(١) كذا فى الأصل

بإعلان الحماية البريطانية على مصر ؛ لقد كانت النتيجة الطبيعية لهذا الموقف لو حسنت نية انجلترا أن تعلن الاعتراف باستقلال مصر التام ، لأنه بزوال السيادة التركية عنها يصبح استقلالها تاما . أما ترتيب إعلان الحماية البريطانية على زوال السيادة التركية ، فأمر لا يفسر إلا بالغرض الذى كانت انجلترا تسعى له ، وهو إهدار استقلال مصر الداخلى والتام ، وتلك كانت نيتها منذ سنة ١٨٨٢ ، أى منذ احتلالها غير المشروع

خلع الخديو عباس الثانى

وتولية السلطان حسين كامل

١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤

كان الخديو عباس حلمى الثانى غائبا عن مصر وقت نشوب الحرب ، فقد قصد إلى الاستانة فى أوائل الصيف ، وبقى بها إلى أن أعلنت الحرب بين انجلترا وألمانيا ، وتردد فى عودته إلى مصر ، رغم إلحاح رشدى باشا عليه فى ذلك ، ولما اعتزم الرجوع إليها أظهرت الحكومة البريطانية رغبتها فى عدم عودته ، إذ كانت نيتها مبيتة على خلعه

ففى اليوم التالى لإعلان الحماية ، أعلنت خلعه ، وتولية الأمير (السلطان) حسين كامل عرش مصر ، ونشر إعلان ذلك فى الوقائع المصرية (عدد ١٩ ديسمبر) ، وهذا نصه :

« إعلان بخلع سمو عباس حلمى باشا عن منصب الخديوية »

« وارتقاء صاحب العظمة السلطان حسين كامل على عرش السلطنة المصرية »

« يعلن ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر لإقدام سمو عباس حلمى باشا خديو مصر السابق على الانضمام لأعداء الملك قد رأت حكومة جلالته خلعه من منصب الخديوية ، وقد عرض هذا المنصب السامى مع لقب سلطان مصر على سمو الأمير حسين كامل باشا أكبر الأمراء الموجودين من سلالة محمد على ، فقبله »

« القاهرة فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ »

تبليغ الحكومة البريطانية

إلى السلطان حسين كامل

وفى نفس اليوم الذى قبل فيه الأمير حسين كامل العرش ، وجهت إليه الحكومة البريطانية تبليغا على لسان السير ملن شبتهام القائم بأعمال المعتمد البريطانى ، أوضحت فيه الأسباب التى سوغت بها إحداث

هذا الانقلاب . وحددت النظام الذى فرضته على البلاد فى عهد الحماية ، قال :

« يا صاحب السمو . كلفنى ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أن أخبر سموكم بالظروف التى سببت نشوب الحرب بين جلالته وبين سلطان تركيا ، وبما نتج عن هذه الحرب من التغيير فى مركز مصر

« كان فى الوزارة العثمانية حزبان ، أحدهما معتدل ، لم يبرح عن باله ما كانت بريطانيا العظمى تبذله من العطف والمساعدة لكل مجهود نحو الإصلاح فى تركيا ، ومقتنع بأن الحرب التى دخل فيها جلالته لا تمس مصالح تركيا فى شىء ، ومرتاح لما صرح به جلالته وحلفاؤه من أن هذه الحرب لن تكون وسيلة للاضرار بتلك المصالح ، لا فى مصر ولا فى سواها ، وأما الحزب الآخر فشرذمة جنديين أفاقين ، لا ضمير لهم ، أرادوا إثارة حرب عدوانية بالاتفاق مع أعداء جلالته ، معللين أنفسهم أنهم بذلك يتلافون ما جروه على بلادهم من المصائب المالية والاقتصادية ، أما جلالته وحلفاؤه فمع انتهاك حرمة حقوقهم قد ظلوا إلى آخر لحظة وهم يأملون أن تتغلب النصائح الرشيدة على هذا الحزب ، لذلك امتنعوا عن مقابلة العدوان بمثله حتى أرغموا على ذلك بسبب اجتياز عصابات مسلحة للحدود المصرية ، ومهاجمة الأسطول التركى بقيادة ضباط ألمانيين ثغورا روسية غير محصنة

« ولدى حكومة جلالة الملك أدلة وافرة على أن سمو عباس حلمى باشا خديو مصر السابق قد انضم انضماما قطعيا إلى أعداء جلالته منذ أول نشوب الحرب مع ألمانيا ، وبذلك تكون الحقوق التى كانت لسلطان تركيا وللخديو السابق على بلاد مصر قد سقطت عنهما وآلت إلى جلالته

« ولما كان قد سبق لحكومة جلالة الملك أنها أعلنت بلسان قائد جيوش جلالته فى مصر أنها أخذت على عاتقها وحدها مسئولية الدفاع عن القطر المصرى فى الحرب الحاضرة ، فقد أصبح من الضرورى الآن وضع شكل للحكومة التى ستحكم البلاد بعد تحريرها كما ذكر من حقوق السيادة وجميع الحقوق الأخرى التى كانت تدعيها الحكومة العثمانية

« فحكومة جلالة الملك تعتبر وديعة تحت يدها لسكان القطر المصرى جميع الحقوق التى آلت إليها بالصفة المذكورة ، وكذلك جميع الحقوق التى استعملتها فى البلاد مدة سنى الإصلاح الثلاثين الماضية ، وقد رأت حكومة جلالته أن أفضل وسيلة لقيام بريطانيا العظمى بالمسئولية التى عليها نحو مصر أن تعلن الحماية البريطانية إعلانا صريحا ، وأن تكون حكومة البلاد تحت هذه الحماية بيد أمير من امراء العائلة الخديوية طبقا لنظام وراثى يقرر فيما بعد

« بناء عليه قد كلفتنى حكومة جلالة الملك أن أبلغ سموكم أنه بالنظر لسن سموكم وخبرتكم ، قد رؤى فى سموكم أكثر الأمراء من سلالة محمد على أهلية لتقلد منصب الخديوية مع لقب « سلطان مصر » ، وانى

يكلف بأن أؤكد لسموكم صراحة عند عرضي على سموكم قبول هذا المنصب أن بريطانيا العظمى أخذت على عاتقها وحدها كل المسئولية فى دفع أى عدو عن الأراضى التى تحت حكم سموكم ، مهما كان مصدره . وقد فوضت لى حكومة جلالته أن أصرح بأنه بعد إعلان الحماية البريطانية يكون جميع الرعايا المصريين أيما كانوا الحق فى أن يكونوا مشمولين بحماية حكومة جلالة الملك

« وبزوال السيادة العثمانية تزول أيضاً القيود التى كانت موضوعة بمقتضى الفرمانات العثمانية عدد جيش سموكم والحق الذى لسموكم فى الإبعاد بالرتب والتعيين

« وأما فيما يختص بالعلاقات الخارجية ، فترى حكومة جلالته أن تستشيره الحكومة التى أختارتها بريطانيا العظمى على نفسها تستدعى أن تكون المخابرات من الآن بين حكومة سموكم وبين وكلاء الدول الأجنبية واسطة وكيل جلالته فى مصر

« وقد سبق لحكومة جلالته أنها صرحت مراراً بأن المعاهدات الدولية المعروفة بالامتيازات الأجنبية المقيدة بها حكومة سموكم ، بعد ملاءمة تقدم البلاد ، ولكن من رأى حكومة جلالته أن يؤجل النظر فى تعديل المعاهدات إلى ما بعد إنتهاء الحرب

« وفيما يختص بإدارة البلاد الداخلية على أن أذكر سموكم بأن حكومة جلالته ، طبقاً لتقاليد السياسة البريطانية ، قد دأبت على الجد بالاتحاد مع حكومة البلاد بواسطتها فى حماية الحرية الشخصية ، وترقية التعليم ونشره ، وإنماء مصادر ثروة البلاد الطبيعية ، والتدرج فى إشراك المحكومين فى الحكم بمقدار ما تسمح به حالة الأمة فى الرقى السياسى ، وفى عزم حكومة جلالته المحافظة على هذه التقاليد . بل إنها موقنة بأن تحديد مركز بريطانيا العظمى فى هذه البلاد تحديداً صريحاً يؤدى إلى سرعة التقدم فى سبيل الحكم الذاتى ، وستحترم عقائد المصريين الدينية احتراماً تاماً ، كما تحترم الآن عقائد نفس رعاء جلالته على اختلاف مذاهبهم . ولا أرى لزوماً لأن أؤكد لسموكم أن تحرير حكومته لمصر من ربقة أولئك الذين اغتصبوا السلطة السياسية فى الآستانة لا يمكن ناشئ عن أى عداء للخلافة ، فإن تاريخ مصر السابق يدل فى الواقع على أن إخلاص المسلمين المصريين للخلافة لا علاقة له البتة بالروابط السياسية التى بين مصر والآستانة ، وأن تأييد الهيئات النظامية الإسلامية فى مصر والسير بها فى سبيل التقدم هو بالطبع من الأمور التى تهتم بها حكومة جلالة الملك بمزيد الاهتمام ، وستلقى من جانب سموكم عناية خاصة ، ولسموكم أن تعتمدوا فى إجراء ما يلزم لذلك من الإصلاحات على كل العطف وتأييد من جانب الحكومة الإنجليزية ، وعلى أن أزيد على ما تقدم أن حكومة جلالة الملك معوّل بكل اطمئنان على إخلاص المصريين وروّيتهم واعتدالهم فى تسهيل المهمة الموكولة إلى قائد جيوش جلالته المكلف بحفظ الأمن فى داخل البلاد ، ومنع كل عون للعدو ، وإنى أنتهز هذه الفرصة ، فأقدم لسموكم أجل مظاهر

« مكماهون »

بهذه الوثيقة أرادت الحكومة البريطانية تسويغ الانقلاب الذي أحدثته في ديسمبر سنة ١٩١٤ ، ولعلك تلحظ من تلاوتها والتأمل فيها مبلغ المغالطة في أسانيدها ، ووهن الحجج التي تضمنتها في تسويغ الحماية التي فرضتها على البلاد ، فإذا كانت تركيا قد انضمت إلى أعداء انجلترا ، فما ذنب مصر حتى تحتمل تبعة هذا الانضمام ؟ وتفقد من أجله استقلالها وحريتها ؟ « ولا تزر وازرة وزر أخرى »

لقد كان المنطق السليم يقتضي بعد زوال السيادة التركية أن تؤول هذه السيادة إلى مصر ، فيصبح استقلالها تاما ، أما أن تؤول هذه السيادة إلى انجلترا لمجرد دخول تركيا الحرب ضدها ، فهو منطق استعماري ، قوامه انتهاز الفرص لسلب استقلال مصر ، وتحقيق أغراض قديمة تسعى لها انجلترا في وادي النيل منذ سنة ١٨٨٢ ، بل قبل ذلك بسنين

وكذلك ليس من المنطق السليم في شيء أن يؤدي موقف الخديو عباس الثاني إلى فرض الحماية على مصر ، فقد سبق لانجلترا أن أصرت في سنة ١٨٧٩ على خلع الخديو اسماعيل ، وكان خلعه استجابة لطلبها ، ولم يؤد خلعه إلى انتحالها حقوقا في البلاد

وفي الحق ان المرء ليحار في البحث عن رابطة سببية بين خلع الخديو عباس وآلولة حقوقه إلى انجلترا ، فلا نجد لذلك علة معقولة ولا مشروعة ، بل هي علة الغصب والعدوان فحسب

ومن المنطق المعكوس أيضاً أن تعد الحكومة البريطانية حقوق مصر وديعة تحت يدها ، وأن تفرض الحماية عليها ضماناً لهذه الحقوق ! ! فإن حقوق الشعوب لا تقبل هذا العبث وهذه السخرية ، وليست هذه الحقوق محلا لأن تكون وديعة تحت يد دولة أخرى ، وكل أمة تفرط في هذه الوديعة تفقد حقوقها ، وترضى لنفسها بالتبعية لتلك الدولة

على أن نية الغصب والاستعمار تبدو من مجرد المقارنة بين سياسة انجلترا بإزاء مصر ، وسياستها بإزاء بلجيكا في الحرب العالمية الأولى ، فلقد هبت لنصرتها تجاه الغزو الألماني ، وامتشقت الحسام دفاعا عن حيادها واستقلالها ، ومع ذلك لم تدع لنفسها أخذ حقوقها وديعة في يدها ، ولا أعلنت حمايتها عليها تأييداً لهذه الحقوق ! ومن هذه المقارنة يبدو الفرق جلياً بين النية الخالصة الحسنة نحو بلجيكا ، والنية السيئة نحو مصر

ومن عجب أن تدعي انجلترا لنفسها في هذه الوثيقة حقوقا تقول إنها استعملتها في البلاد مدة سني الإصلاح الثلاثين التي سبقت إعلان الحماية ، فليت شعري ما هي تلك الحقوق التي ادعتها ؟ إذا كانت تقصد احتلالها البلاد منذ سنة ١٨٨٢ واعتداءها على استقلالها ، وإلغاءها دستورها ، وتغلغلها في شؤونها ، ومحاولة فصل السودان عنها ، فهذه ليست حقوقا ، بل هي مظاهر للغصب والاعتساف ، وإن في تعبيرها عن سني الاحتلال بأنها سنو إصلاح فيه أيضاً مخالفة للواقع ، لأن هذه السنين كانت كلها من ناحية التعليم والثقافة والصحة والصناعة والتجارة والجيش والبحرية والأحوال الاقتصادية والاجتماعية والحرية السياسية

سنوات تأخر وانحطاط ، لا سنوات تقدم واصلاح[1]

ومع ذلك لم يدع أحد أن أي إصلاح يصل لأمة على يد دولة أجنبية غاصبة يعدل استقلالها وحريتها ، لأن الاستقلال هو سر الحياة والكرامة للأمم جميعاً ، ولا يعوضه أي إصلاح مزعوم يجيء في ظل الذل والعبودية ، وفي ذلك يقول اللورد دفرين في تقريره عن مصر سنة ١٨٨٣ : « لو فعلنا ما فعلنا من الإصلاحات لرأى المصريون أنهم موضع الغدر والغبن في شراء تلك المزايا ، ومن حقهم أن يروا ذلك ، إذ يكون ثمنها فاحشاً ، وهو ضياع استقلالهم الوطني »

ولعلك تلحظ في شيء من التهكم المرير ما تشير إليه هذه الوثيقة من أن زوال السيادة العثمانية يزيل القيد الذي كان يحدد عدد الجيش المصري بسبعة عشر ألف مقاتل ، أو بعبارة أخرى أنه يزيح العقبة التي تعوق تقدم الجيش المصري وزيادة عدده ! في حين أن الواقع أن هذا القيد لم يكن إلا إسمياً ، وأن مصر كانت قبل الاحتلال حرة في أن تزيد عدد جيشها كما تشاء ، وأن هذا الجيش لم يصب بالضعف والانحلال إلا في عهد الاحتلال والحماية ، وما بعد الحماية

أما حق الإنعام بالرتب والنياشين ، فإن ولي الأمر في مصر كان يتمتع بحق الإنعام بها كما يشاء ، هذا إلى أن مسألة الرتب والنياشين ليست مما يؤبه له في حياة الأمم ، بل هي في بلاد الشرق وسيلة من وسائل الاستعباد والتأخر

وفي الوثيقة إشارة صريحة إلى إهدار شخصية مصر الدولية في علاقاتها مع الدول الأجنبية ، إذ حتمت أن تكون هذه العلاقات بواسطة المعتمد البريطاني في مصر ، وهذا القيد معناه إلغاء وزارة الخارجية التي كانت لمصر من قبل ، وحرمانها حق الاتصال بالدول الأجنبية بغير وساطة المندوب البريطاني ، وهذا الحرمان من أخص مظاهر الحماية ، وقد ألغيت وزارة الخارجية فعلا في عهد الحماية ، وظلت ملغاة إلى أن أعيدت في مارس سنة ١٩٢٢

وفيما يتعلق بنظام الحكم قد أعلنت الوثيقة أن قاعدته هي « التدرج في إشراك المحكومين في الحكم بمقدار ما تسمح به حالة الأمة في الرقي السياسي » ، وهذه القاعدة هي استمرار للسياسة التي اتبعتها انجلترا منذ سنة ١٨٨٢ ، وقوامها حرمان الأمة الاستقلال والنظام الدستوري الذي نالته قبل الاحتلال ، متعللة بتلك الدعوى الباطلة ، وهي عدم كفاية البلاد للاستقلال والدستور ، وهذا معناه فرض الحكم المطلق على الشعب ، وعلى هذا الأساس وضعت انجلترا النظم الصورية التي تعاقبت على البلاد منذ ١٨٨٣ ، كمجلس شورى القوانين ، والجمعية العمومية ، ثم الجمعية التشريعية ، فجاءت الوثيقة معلنة أن انجلترا لا تحيد

(١) راجع في تفصيل ذلك الفصل الثاني عشر من كتابنا « مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال » (النتائج العامة للاحتلال الأجنبي) ص ١٦٧ وما بعدها

من هذه السياسة التي تحرم الشعب حقوقه الدستورية ، فوق حرمانه حقوقه في الاستقلال ، لما أبعد الفرق بين ما أعلنته انجلترا في هذه الوثيقة وبين عهودها ووعودها السابقة في الجلاء عن مصر !

هذا إلى أن في إعلان الحماية نقضاً صارخاً لمنشور اللورد مكسويل الذي أذاعه في ٧ وفبراير سنة ١٩١٤ (ص ١٣) وأعلن فيه أن انجلترا إنما تحارب للدفاع عن حقوق مصر وحريتها التي كسبها محمد علي في الأصل ببدير المثال ، فها هي انجلترا قد سلبت هذه الحقوق وتلك الحرية ، وما يمضي على هذا المنشور أربعون يوماً !

وصفوة القول أن التبليغ البريطاني للسلطان حسين كامل هو من أخطر الوثائق التي تضرب مثلاً في نقض العهود ، ونكث المواثيق ، وسلب الشعوب حقوقها في الاستقلال والدستور

وغني عن البيان أن هذا التبليغ قد نزل من الشعب بالسخط والألم ، كما نزل باعتلاء السلطان حسين كامل عرش مصر على أساس هذا التبليغ بالمهانة والمرارة ، إذ رأى الشعب في تنصيبه سلطاناً على مصر بخطاب موجه إليه من المعتمد البريطاني أول مظهر للحماية وضياع الاستقلال ، وأدرك بفطرته السليمة أن السلطان الذي عينه انجلترا لا يمثل سيادة مصر ، بل يمثل سيادة الدولة الحامية ، ومن ثم كان تعيينه بهذه الطريقة إهداراً للاستقلال واتهاناً لكرامة الأمة والعرش والبلاد جميعاً

تأليف وزارة حسين رشدي باشا

في غداة اليوم الذي أعلنت فيه الحماية ، وفي نفس اليوم الذي خلع فيه الخديوي عباس الثاني وولى السلطان حسين كامل (١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤) ، تألفت وزارة حسين رشدي باشا ، التي كانت تتولى الحكم من قبل ، وبقي الوزراء في الوزارة الجديدة ، مع تعديل يسير في مناصبهم ، وتغيير خطير في نظام الحكم ، إذ صارت البلاد ومحكومتها تحت الحماية البريطانية ، وألغيت وزارة الخارجية بما لنظام الحماية ، وتم تأليف الوزارة بموجب كتاب أرسله السلطان حسين كامل إلى حسين رشدي بتكليفه تأليف الوزارة ، وجواب رشدي باشا بقبول هذه المهمة ، ثم صدر المرسوم السلطاني بتأليفها ، وقد تم ذلك كله يوم ١٩ ديسمبر

ومن المؤسف حقاً أن تحدث هذا الانقلاب الخطير ، وهذه الحماية على البلاد ، وبهدر استقلالها ، ولا يبدو من مصر الرسمية ، ولا من الجمعية التشريعية التي كانت لها بموجب القانون النظامي القديم صفة النيابة عن الأمة ، أي احتجاج على هذا الاعتداء الهائل ، بل بقي الوزارة قائمة تقر الحماية ، ولا يستقيل وزير ، ولا موظف كبير ، احتجاجاً على هذا الانقلاب الخطير ، وكذلك بقيت الجمعية التشريعية ساكتة صامتة ، كأن لم تحدث حادثة في البلاد !! بل إن وكيلها المنتخب المرحوم سعد باشا زغلول كان في مقدمة المهنئين بالسير (هنري مكماهون) أول مندوب سام بريطاني عين في ظل الحماية ، إذ استقبله على محطة العاصمة ساعة مجيئه (يوم ٩ يناير سنة ١٩١٥) ، وقال عنه على مسمع من المستقبلين : « إن دلائل الخير

بادية على وجهه » ، وأمثل أن يجزل الله لمصر الخير على يده[1]

وإنا موردون هنا الوثائق الرسمية التي تألفت بمقتضاها وزارة رشدي باشا ، وهي وزارته الثانية :

كتاب السلطان حسين كامل الى حسين رشدي باشا

« عزيزي رشدي باشا : إن الحوادث السياسية التي وقعت في هذه الأيام أدت إلى بسط بريطانيا العظمى حمايتها على مصر ، وإلى خلو الأريكة الخديوية ، وبهذه المناسبة أرسلت الحكومة البريطانية إلينا رسالة نبعث بصورتها إليكم ، لنشرها على الأمة المصرية ، موجهة فيها نداءها إلى ما انطوى عليه فؤادنا من عواطف الإخلاص نحو بلادنا لكي ترتقي عرش الخديوية المصرية بلقب « السلطان » . وستكون السلطنة وراثية في بيت محمد علي طبقاً لنظام يقرر فيما بعد

« وقد كان لنا بعد أن وقفنا حياتنا كلها إلى اليوم على خدمة بلادنا أن يكون الإخلاد إلى الراحة من عناء الأعمال مطمح أنظارنا ، إلا أننا بالنظر إلى المركز الدقيق الذي صارت إليه البلاد بسبب الحوادث الحالية قد رأينا مع ذلك أنه يتحتم علينا القيام بهذا العبء الجسيم وأن نستمر على خطتنا الماضية ، فنجعل كل ما فينا من حول وقوة وقفاً على خدمة الوطن العزيز ، هذا هو الواجب المفروض علينا لمصر ولجدنا المجيد محمد علي الكبير الذي يعمل على تخليد الملك في سلالته

« ومما فطرنا عليه من الاهتمام بمصالح القطر سنوجه عنايتنا على الدوام إلى تأييد السعادة الحسية والمعنوية لجميع أهاليه ، مواصلين خطة الإصلاحات التي بدئ العمل فيها ، لذلك ستكون همة حكومتنا منصرفة إلى تعميم التعليم وإتقانه بجميع درجاته ، وإلى نشر العدل وتنظيم القضاء بما يلائم أحوال القطر في هذا العصر ، وسيكون من أكبر ما نعنى به توطيد أركان الراحة والأمن العام بين جميع السكان ، وترقية الشؤون الاقتصادية في البلاد

« أما الهيئات النيابية في القطر فسيكون من أقصى أمانينا أن نزيد اشتراك المحكومين في حكومة البلاد زيادة متوالية

« ونحن على ثقة بأننا في سبيل تحقيق هذا المنهاج سنجد لدى حكومة صاحب الجلالة البريطانية خير العطاف في تأييدنا ، وإننا لموقنون بأن تحديد مركز الحكومة البريطانية في مصر تحديداً واضحاً بما يترتب عليه من إزالة كل سبب لسوء التفاهم يكون من شأنه تسهيل تعاون جميع العناصر السياسية بالقطر لتوجيه مساعيها معاً إلى غاية واحدة ، وإننا لنعتمد على إخلاص جميع رعايانا لتعضيدنا في العمل الذي أمامنا ، ولوثوقنا بكمال خبرتكم وبما تحليتم به من الصفات العالية ، واعتماداً على وطنيتكم ، نطلب منكم مؤازرتنا

---

(١) المقطم عدد ١١ يناير سنة ١٩١٥

فى المهمة التى أخذناها على عاتقنا ، وندعوكم بناء على ذلك إلى تولى رياسة مجلس وزرائنا وإلى تأليف وزارة تختارون أعضاءها لمعاونتكم وتعرضون أسماءهم على تصديقنا العالى ، ونسأل الحق جلت قدرته أن يبارك لنا جميعاً فيما نبتغيه من نفع الوطن وبنيه »

١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ « حسين كامل »

جواب رشدى باشا

« مولاى : أقدم لسدة عظمتكم السلطانية مزيد الشكر على ما أوليتمونى من الشرف السامى ، إذ تفضلتم علىّ بأمركم الكريم الذى فوضتم به إلىّ تأليف هيئة الوزارة

« نعم إننى كنت وكيلا عن ولىّ الأمر السابق ، ولكننى مصرى قبل كل شىء ، وبصفتى مصريا قد رأيت من المفروض علىّ أن أجتهد تحت رعايتكم السلطانية فى أن أكون نافعاً لبلادى ، فتغلبت مصلحة الوطن السامية التى كانت رائدى فى كل أعمالى على جميع ما عداها من الاعتبارات الشخصية ، لهذا فإنى أقبل المهمة التى تفضلت عظمتكم السلطانية بتفويضها إلىّ . ولما كان زملائى بالأمس الموجودون الآن بمصر منتشرين بنفس هذه العواطف وهم لذلك مستعدون للاستمرار على معاونتهم لى ، فإننى أتشرف بأن أعرض على تصديق عظمتكم السلطانية وفق هذا المشروع المرسوم السلطانى بتشكيل هيئة الوزارة الجديدة وإننى بكل احترام وإجلال لعظمتكم السلطانية العبد الخاضع المطيع المخلص »[1]

تحريراً فى ٢ صفر سنة ١٣٣٣ (١٩ ديسمبر ١٩١٤) « حسين رشدى »

وقد صدر المرسوم السلطانى بتأليف الوزارة على النحو الآتى :

حسين رشدى باشا للرياسة والداخلية ، اسماعيل سرى باشا للاشغال العمومية والحربية والبحرية ، أحمد حلمى باشا للزراعة ، يوسف وهبه باشا للمالية ، عدلى يكن باشا للمعارف ، عبد الخالق ثروت للحقانية ، إسماعيل صدقى باشا للاوقاف

مظاهر الاحتجاج

على هذا الانقلاب

من الواجب أن نعترف أن انقلاب سنة ١٩١٤ ، وإن كان قد قوبل من الشعب بالألم والدهشة ، إلا أنه لم يقابل إلا باحتجاج يسير ضيق الأفق ، محدود الأثر ، ولعلّ بسط الأحكام العرفية البريطانية على البلاد لأول مرة فى تاريخها الحديث ، كان له دخل فى إيثار الأمة جانب الصمت والوجوم ، وكنت

(١) مجموعة القرارات والمنشورات سنة ١٩١٤ ، ص ٣٧٧

الألم في النفوس ، كما أن تدفق القوات المسلحة على البلاد كان ولا ريب من أهم العوامل فيما عراها من ضعف واستسلام لقوة الغشوم ، وهذا الأثر يحدث مثله في معظم البلدان التي تحتلها جيوش أجنبية

ومن الوسائل التي اتخذتها الحكومة لتدعيم الانقلاب واجتذاب الخاصة إليه التعظيم من شأن الوزراء في ظل الحماية ، وإحاطتهم بمختلف المزايا والمظاهر ، لكي يزدادوا تعلقاً بمناصبهم ، ويزداد الناس تهافتاً عليها ، فمن ذلك اختصاصهم بألقاب ميزتهم عن غيرهم من حملة الرتب والألقاب ، كتلقيب الوزراء بأصحاب «المعالي» ، بعد أن كانوا أصحاب «سعادة» فقط ، وتلقيب رئيس الوزراء بصاحب «دولة» ، بعد أن كان صاحب «عطوفة» ، فهذه الألقاب من مخلفات عهد الحماية ، وقد نص الأمر السلطاني الصادر في ١٨ ابريل سنة ١٩١٥ أن يكون لقب «صاحب المعالي» للوزراء ورئيس الجمعية التشريعية والسردار ورئيس الديوان السلطاني وكبير أمناء السلطان ، وأصحاب الوشاح الأكبر من نشان محمد علي ، وحائزي رتبة الامتياز ، ولقب «حضرة صاحب السعادة» للفريق العسكري وللحائزين لرتبة باشا ، و «صاحب السعادة» فقط للحائزين لرتبة اللواء العسكرية الخ

وعمد السلطان حسين إلى السخاء في منح رتب الباشوية والبكوية لكثير من الأعيان والوجهاء والموظفين ، فكان لهذه الوسيلة أثرها في كسر حدة السخط والمعارضة ، وأخذ الأعيان يتطلعون كعادتهم إلى التحلي بهذه الرتب ، من طريق الإخلاص للسلطان وللنظام القائم ، فاجتذبت الحكومة بذلك ولاء طبقة الأعيان والمثقفين في مختلف العواصم والمديريات ، وصار الانقلاب أمراً مألوفاً بين الفئة التي تمثل أقوى عناصر المجتمع في البلاد

والآن نذكر بعض مظاهر الاحتجاج على هذا الانقلاب

احتجاب «الشعب» عن الظهور

احتجاجاً على إعلان الحماية

كان معروفاً أن قرار الحماية سيصدر قبل إعلانه بمدة ، وكان محتماً على الصحف أن تنشره عند صدوره ، فأعلن المرحوم أمين بك الرافعي رئيس تحرير جريدة (الشعب) في عدد ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٤ أنه سيحتجب من ذلك اليوم ، وأنه سيعود بمشيئة الله إلى الظهور ، وقد اتخذ رحمه الله هذا القرار على أثر مداولة قصيرة بينه وبين عبد الله بك طلعت مدير الجريدة وبيني ، فاتفق ثلاثتنا رأياً على وجوب وقف صدورها ، وكان الغرض من هذا الوقف أن لا ينشر في «الشعب» إعلان الحماية المشئوم والبلاغات التي تستتبعها الحماية

كان هذا الاحتجاب أول احتجاج من مصر على الحماية البريطانية ، وقد وقع في الوقت الذي بلغت فيه صحيفة «الشعب» ذروتها من حيث الانتشار والرواج والمكانة الصحفية ، إذ كانت أوسع الجرائد

انتشار . وكان الجمهور يتلقاها بلهف زائد يتعرف منها أنباء الحرب العالمية ، ويتحسس فيها الاتجاه القاصد الوطنية . فكان إيقاف صدورها تضحية مالية كبيرة

اضطهاد الوطنيين

ولت السلطة العرفية حكم البلاد فى خلال الحرب ، فكان أول عمل لها اضطهاد الحزب الوطنى ، ومطاردة رجاله ، فضبطت أوراقه ودفاتره ، وسجلاته ، وشتتت شمل أعضائه أو الذين اشتبهت بأنهم من أعضائه أو أنصاره . واعتقلت الكثيرين منهم فى سجن الاستئناف ، وفى معتقلات دنوب الجاميز ، وطرة ، والجيزة ، وسبتى بشر ، وسجن الحضرة بالاسكندرية ، ونفت بعضهم إلى مالطة وأوروبا . فمن الذين أصابهم الاعتقال أحمد بك لطفى ، على فهمى كامل بك ، عبد الله بك طلعت ، عبد اللطيف بك الصوفانى (وقد وضع تحت المراقبة فى دمهور) ، الأستاذ عبد المقصود متولى ، محمد ، كى على ، أحمد وفيق ، أمين الرافعى ، عبد الرحمن الرافعى ، مصطفى الشوربجى ، اسماعيل بك حافظ صبرى محمد بك وديع ، محمد فؤاد حمدى ، ابراهيم رياض ، الدكتور عبد الحليم متولى ، الدكتور عبد الفتاح يوسف ، أحمد أفندى رمضان ريان ، اليوزباشى حافظ محمود قبودان ، اليوزباشى أحمد حمودة ، فؤاد أفندى عثمان ، محمد أفندى الشافعى ، مصطفى أفندى حمدى ، يعقوب أفندى صبرى ، أحمد بيه قبودان ، اسماعيل أفندى حسين ، الشيخ ابراهيم مرزوق الخ الخ

وممن نفوا إلى أوروبا الدكتور نصر فريد بك ، وإلى مالطة الدكتور عبد الغفار متولى ، الأستاذ محمد عوض محمد ، الأستاذ محمود ابراهيم الدسوقى ، الأستاذ محمد عوض جبريل ، حامد بك العلايلى ، الدكتور حسن نور الدين ، سلامه أفندى الخولى ، الأستاذ على فهمى خليل ، الأمير أفندى العطار ، وغيرهم وغيرهم ، وقد لبثوا فى المعتقلات أو فى المنفى مددا طويلة ، ومنهم من لبث فى السجن أو المنفى إلى ما بعد الهدنة سنة ١٩١٨ ، أما من أفرج عنهم فقد قيدت حريتهم ، ووضعوا تحت المراقبة

مظاهرة طلبة الحقوق

يوم زيارة السلطان حسين

اعتزم السلطان حسين كامل زيارة معاهد العلم ، وزار بعضها ، وكان من مظاهر سخط الشباب على الحماية والانقلاب الذى استتبعه أنه لما جاء دور زيارته لمدرسة الحقوق اتفق معظم طلبتها على الامتناع عن الحضور فى اليوم المحدد لهذه الزيارة السلطانية (١٨ فبراير سنة ١٩١٥) ، وأنذروا عزمهم ، وتغيبوا عن الحضور فى ذلك اليوم ، فلما جاء السلطان لوحظ فراغ كبير فى صفوف الطلبة ، فكان هذا الإضراب شبه

مظاهرة صامتة ضد الحرية والانقلاب . وقد اقتنعت الوزارة بالأمر ، وأجرت تحقيقاً عمن تقع عليهم مسئولية هذه المظاهرة ، وقررت توقيع العقوبات الآتية على من ثبتت إدانتهم ، وها هم أولاً نذكر لك أسماءهم فيما يلي ، فلعل في بيان هذه الأسماء ما يعطيك فكرة عن ناحية من حياة الشباب في ذلك العصر ، وبخاصة لأن منهم من شغل فيما بعد مراكز ممتازة في عالم القانون أو السياسة

(أولا) فصل أربعة وخمسين طالباً ، وهم :

أحمد مرسي . محمد صبري أبو علم . أمين خليفة أبو زيد . أحمد أحمد عبد الله . السيد أحمد محمد ابراهيم . يوسف أحمد الجندي . أحمد اسماعيل فهمي . محمد فؤاد حمدي . عبد السلام يوسف . محمود محمود موسى . عبد العظيم محمد الهادي رسلان . عبد العزيز ابراهيم عبده . محمود حسن درويش . محمد نصر الدين . محمد سامي . أحمد محمود محمد . سليم خيري . محمود وهدان . محمد أمين صدقي . حافظ حسن عامر . عثمان فهمي . أحمد والي الجندي . خالد محمد مؤمن . محمد فريد كمال . (من طلبة السنة الرابعة قسم انجليزي)

محمد فهمي كرارة . أحمد لطفي . ابراهيم رياض . محمد السيد واكد . ابراهيم السيد . محمود سامي المزارع . عبد الله بهجت . اسماعيل محمود حمدي . عمر عمر . قايد زكي . عبد العزيز محمد السوسي . محمد حميد . عبد العال السيد (من طلبة السنة الثالثة قسم انجليزي)

محمد علي صادق . صادق العجيري . محمد خالد بالثابت . محمد مصطفى كمال الديب . أحمد عبد اللطيف . سليمان حافظ . محمد فكري أباظة . علي أحمد زيد . محمد أمين الشاهد . رياض الشريف . عبد اللطيف أحمد . أحمد اسماعيل محمود . اسماعيل محمد دوس . راتب حمزة . عبد الباقي عثمان . محمد عباس رفعت . حسن يسن (من السنة الثالثة قسم انجليزي أيضاً)

(ثانيا) حرمان ثلاثة عشر طالبا امتحان آخر سنة ١٩١٥ وهم :

حسن مختار رسمي . حسن اسماعيل الهضيبي (من طلبة السنة الرابعة قسم انجليزي) . ابراهيم صبحي . عبد العظيم حسن الهراس . محمود سامي جنينة (من طلبة السنة الثالثة قسم انجليزي) . أحمد حسني . محمد خليل . عباس حلمي محمد . خليفة جمعة . علي بدوي . محمد سليم . محرز أحمد الحارثي . عبده محرم (من طلبة السنة الثانية)

(ثالثاً) حرمان ثمانية عشر طالباً امتحان آخر السنة مع إيقاف التنفيذ وهم : محمود علي ناصر . محمد عزمي . محمد عبد الله عنان . محمد محمد محمود . محمد كامل محمود . راغب محمد عبد الله دويدار . عبد الحميد محمد عمر وشاحي . محمد أبو الوفا . مرسي فرحات . سليمان نجيب . محمود حلمي غبطة . أحمد عبد الباقي راضي . عباس حسن هرجه . محمد البغدادي أبو الوفا . سيف النصر حسين حيدر . أنور علي . عبد الغني زيدان . محمد عمر دمرداش (من طلبة السنة الأولى)

ثم صدر فى مارس عفو سلطانى عن الطلبة المفصولين والمحرومين من الامتحان ، واستثنى من هذا العفو سبعة عشر طالباً الذين أثبت التحقيق أنهم كانوا المحرضين لزملائهم على التظاهر وهم : أحمد مرسى ، محمد صبرى أبو علم . محمود وهدان . محمد فؤاد حمدى . عبد العزيز ابراهيم عبده . أحمد والى الجندى . أحمد أحمد عبد الله . حافظ حسن عامر . أحمد لطفى . إبراهيم رياض . إسماعيل محمود حمدى ، محمد فهمى كزارة . صادق المحيزى . على أحمد رضا . رياض الشريف . محمد أمين الشاهد . حسن يس .

وشفع فى السنة المكتبية التالية عن عودة السبعة عشر طالباً وعادوا إلى المدرسة

الاعتداء على السلطان حسين كامل

نجاوز سخط الشعب على الحماية إلى السخط على المغفور له السلطان حسين الذى ارتضى هذا النظام

وفى رأينا أنه وإن كان قد أخطأ بلا ريب فى قبول عرش مصر فى ظل الحماية الأجنبية ، وقبل الحماية فعلا ، إلا أنه كان يعتقد أنه ينقذ بهذا القبول عرش محمد على ، ويحفظه لأسرته . ولقد ذاعت الإشاعات فى ذلك الحين أن الإنجليز ربما أجلسوا على عرش مصر أميراً من أمراء الهند

ولقد كان من مظاهر هذا السخط أن اعتدى عليه مرتين ، الأولى بالقاهرة يوم الخميس ٨ ابريل سنة ١٩١٥ ، إذ أطلق عليه شاب يدعى محمد خليل تاجر خردوات من المنصورة عيارا ناريا حين مرور موكبه بشارع عابدين ، فأخطأه وأصاب العربة التى كانت تقله ، ولم يحدث بها سوى ثقوب فى جلدها ، وقبض على الجانى وحوكم أمام محكمة عسكرى بريطانى ، وحكم عليه بالإعدام شنقاً ، ونفذ فيه الحكم يوم ٢٥ ابريل سنة ١٩١٥

وبعد مرور شهر من على هذا الحادث وقع الاعتداء الآخر لا يقل شططاً ونكراً عن الاعتداء الأول ، ففى يوم الجمعة ٩ يوليه سنة ١٩١٥ بينما كان السلطان سائرا بموكبه بالاسكندرية قبيل ظهر ذلك اليوم من قصر رأس التين إلى مسجد سيدى عبد الرحمن بن هرمز لأداء فريضة الجمعة ، أطلقت عليه قنبلة من نافذة أحد المنازل المطلة على شارع رأس التين ، فسقطت القنبلة على ظهر جواد من جوادى المركبة السلطانية ، ثم تدحرجت على الأرض ولم تنفجر . وقد استغرق التحقيق فى هذه الحادثة زمناً طويلا لغموضها وصعوبة الكشف عن المتآمرين فيها ، وأسفر عن اتهام تسعة من الشبان بتدبير الحادث وهم : محمد نجيب الهلباوى ، محمد شمس الدين ، محمد فريد ، محمود عنايت ، شفيق منصور ، أحمد سابق ، عبد الفتاح يوسف ، عبد الله حسن ، على صادق . ثم استقر رأى النيابة على إدانة اثنين منهم وهما محمد نجيب الهلباوى ومحمد شمس الدين ، وحوكما أمام محكمة عسكرى بريطانى ، فحكم عليهما بالإعدام شنقاً ، وصدق القائد العام للقوات

البريطانية[1] على الحكم . ولكن السلطان حسين طلب تخفيفه ، فأبدله القائد العام بالأشغال الشاقة المؤبدة

ويدخل فى هذا السياق حادث الاعتداء على إبراهيم فتحى باشا وزير الأوقاف[2] ، فى مساء ٤ سبتمبر سنة ١٩١٥ ، بينما كان واقفا على رصيف محطة القاهرة مزمعا السفر بقطار الوجه القبلى اعتدى عليه شاب يدعى صالح عبد اللطيف ، وهو موظف بوزارة المالية ، بأن طعنه بخنجر ثلاث طعنات جرحه جروحا بليغة فى كتفه ، ولكنه شفى منها بعد حين . وحوكم الجانى أمام مجلس عسكرى بريطانى ، وحكم عليه بالإعدام شنقا ، ونفذ فيه الحكم يوم ١٣ أكتوبر

تعطيل الجمعية التشريعية

كانت الجمعية التشريعية هى الهيئة شبه النيابية القائمة فى ذلك العهد ، وقد انتهى الفصل التشريعى الأول (الوحيد) لها فى شهر يونيه سنة ١٩١٤ ، قبيل نشوب الحرب . فلما نشبت الحرب رأت السياسة البريطانية تعطيل اجتماعها ، تفاديا من أن تصدر قرارات قد يكون فيها معنى الاحتجاج على الانقلاب

فصدر أمر عال فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ بتأجيل ابتداء دور الانعقاد الثانى الذى كان محددا له أول نوفمبر سنة ١٩١٤ إلى أول يناير سنة ١٩١٥ . وورد فى ديباجة الأمر بيان السبب الذى دعا إلى هذا التأجيل وهو « نظرا لظروف الحالية التى من شأنها أن توقف وضع منهاج خاص للاصلاحات التشريعية ، فضلا عن أن تلك الظروف قد تضطر السلطة التنفيذية فى كل حين إلى اتخاذ تدابير استثنائية ومستعجلة »

وفى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ صدر مرسوم بتأجيل دور الانعقاد إلى فبراير سنة ١٩١٥ ، ثم صدر مرسوم آخر بتأجيله إلى ١٥ إبريل ، ثم إلى أول نوفمبر سنة ١٩١٥ ، ثم أجلت إلى أجل غير مسمى بموجب المرسوم الصادر فى ٢٧ أكتوبر سنة ١٩١٥ . ولم تدع بعد ذلك إلى الاجتماع . وظلت البلاد محرومة أية هيئة نيابية أو شبه نيابية عشرة أعوام كاملة حتى أعلن الدستور سنة ١٩٢٣

تدفق الجنود البريطانية على مصر

كثر تدفق الجيوش من مختلف أنحاء الامبراطورية البريطانية على مصر ، حيث اتخذت قاعدة حربية عامة للحلفاء فى الشرق الأوسط . وقد أفاد الحلفاء ، وبخاصة انجلترا من هذا الموقف فوائد حربية وسياسية هامة كان لها أثرها فى فوزهم . فكانت مصر مركزا لدعايتهم السياسية فى سوريا وجزيرة العرب

---

(١) هو الجنرال السير أرشيبالد مري الذى خلف الجنرال مكسويل فى قيادة الجيوش البريطانية فى مصر منذ أوائل سنة ١٩١٦ ، وبقى يتولى هذه القيادة إلى أن خلفه فيها الجنرال اللنبى فى يونيه سنة ١٩١٧

(٢) كان وزيراً للأوقاف منذ ٢٠ مايو سنة ١٩١٥ بدلا من إسماعيل صدقى باشا فصفيل

طيلة مدة الحرب ، كما كانت لهم قاعدة لحملة الدردنيل ولحملة العراق ، ثم حملة فلسطين وسوريا التي أدت إلى النصر النهائي لإنجلترا وحلفائها في الشرق

وقد صدرت من كثير من هؤلاء الجنود تصرفات منكرة في القاهرة والاسكندرية ، وفي مختلف البنادر والثغور والقرى التي حلوا بها ، فوقعت منهم الاعتداءات الكثيرة على الناس في أموالهم وأرزاقهم ، بل الاعتداء عليهم بالضرب والقتل ، مما كان له أثر جميل في كراهية الناس للاحتلال ثم الحماية

الحملة التركية على قناة السويس

زحفت حملة تركية على حدود مصر من ناحية العريش واجتازت شبه جزيرة سيناء ، ويبين من تطور الحوادث أن الترك لم يكونوا يقصدون غزو مصر ، بل كانوا يرمون باتفاقهم مع الألمان إلى مناوشة البريطانيين ليحجزوا أكبر عدد من الجند في مصر ويخففوا الضغط عليهم في الميادين الأخرى

واقعة طوسون

٣ فبراير سنة ١٩١٥

وفي ليلة ٢ — ٣ فبراير سنة ١٩١٥ حاول الترك اجتياز القناة من محطة طوسون ، فصدهم الجيش البريطاني بمعاونة كتيبة من الجيش المصري برئاسة الملازم الأول أحمد أفندي حلمي الذي كان يقود على الضفة الغربية للقناة البطارية الطوبجية المصرية الخامسة ، وقد مد الترك جسرا خفيفا منصوبا على زوارق من الألومنيوم لعبور القناة عليه ، ولما أتموا تركيبه وبدأوا فعلا بالسير عليه ليعبروا القناة فاجأهم الملازم الأول بنيران المدفعية ، فأحبط محاولتهم ، وقتل هو في المعركة ، وعرفت هذه الواقعة واقعة طوسون

وقد كان اشتراك الجيش المصري في هذه الحرب التي كانت ترمي (من الناحية البريطانية) إلى تأييد الحماية على مصر ، أول نقض للعهد الجديد الذي أعلنته انجلترا ، وهي أن لا تحمل مصر شيئا من أعباء هذه الحرب . ولعلك قد لاحظت في قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٥ أغسطس سنة ١٩١٤ (ص ١٠) — وكان صدوره باتفاق الوكالة البريطانية بل بتعبيرها — أن وجود الجيش البريطاني في مصر هو الذي جعل مصر عرضة لهجوم أعداء إنجلترا ، فهذا الهجوم لم يكن موجها ضد مصر ، بل ضد وجود الإنجليز فيها ، ولذلك كان منطقيا ما أعلنه الجنرال مكسويل في منشور ٧ نوفمبر سنة ١٩١٤ (ص ١٣) من تعهد إنجلترا بأن تأخذ على عاتقها جميع أعباء هذه الحرب ، ولا تطلب من الشعب المصري سوى الامتناع عن أعمال عدائية ضدها ، لأنه لا يمكن أن يطلب من الشعب اشتراكه في أعباء حرب كان مقصودا منها تثبيت الاحتلال والحماية عليه

واقعة الزمالة

٤ أغسطس سنة ١٩١٦

وفى أغسطس سنة ١٩١٦ حاول الترك مهاجمة سيناء مرة ثانية ، وكان عددهم نحو ثمانية عشر ألف مقاتل ، فهاجموا فى منتصف ليلة ٤ من هذا الشهر المواقع الحربية بين قطية والزمالة فى معركة فاصلة عرفت بواقعة الزمالة (أو روماني) ، ولكنهم منيوا بهزيمة كبيرة ، وارتدوا عن ميدان القتال ، وبلغت خسائرهم فى هذا اليوم والأيام التالية نحو خمسة آلاف مقاتل ، منهم ٣٣٠٠ أسير ، ولم يفكروا بعد هذه الواقعة فى استئناف الهجوم على قناة السويس ، ثم لم يلبثوا أن انسحبوا من شبه جزيرة سيناء ، وأخلوا رفح والعريش

وكان لفرقة الخيالة المصرية الفضل الأكبر فى إحراز النصر فى هذه المعركة ، فهى التى عبدت الطرق على مسافة ألوف من الأميال فى سيناء ، ورصفتها بالحصباء ، وجعلتها صالحة لسير السيارات المدرعة وأنواع المركبات كافة ، ومدت خطوط السكك الحديدية فى هذه الصحراء القاحلة ، وحفرت الآبار فى كل مكان ، وأوصلت المياه العذبة إلى كل نقطة ، وشيدت الحصون والاستحكامات ، وحفرت الخنادق ، وطهرتها مهارة كبيرة ، ومدت أنابيب المياه وطمرتها تحت الرمال صيانة لها ، ونقلت أدوات التحصين والتخريف ، وصبتها فى أماكن معينة ، ونقلت المدافع والذخائر إلى مسافات شاسعة فى أرض وعرة يصعب فيها السير إلا هذه الأعمال الجبارة التى كانت أساس الانتصارات العسكرية فى هذه المنطقة

حملة السنوسى على حدود مصر الغربية

وأعد السنوسى الكبير (السيد أحمد الشريف السنوسى) بالاتفاق مع الترك حملة على مصر من حدودها الغربية وأبلغ هذه الخطة فى نوفمبر سنة ١٩١٥ ، واستحث حامية « السلوم » و « سيدى برانى » ودخلها السنوسيون ، واعتصم الإنجليز فى « مرسى مطروح » وأخذوها مقراً لقيادتهم ، ودارت معارك عنيفة حولها فى أواخر سنة ١٩١٥ وأوائل سنة ١٩١٦ ، انتهت بارتداد السنوسيين ، وزحفت قوات سنوسية أخرى جنوباً ، واحتلت سيوه والواحات البحرية والفرافرة والداخلة ، ثم زحف الجيش الإنجليزى من مرسى مطروح تؤيده السيارات المدرعة والدبابات والسنوسيين يوم ٢٦ فبراير سنة ١٩١٦ فى معركة (أجاجية) الواقعة فى الجنوب الشرقى من سيدى برانى ، وعلى مسيرة خمسة عشر ميلاً منها ، وانتهت باستراد سيدى برانى

وفى مارس سنة ١٩١٦ استرد الجيش المصرى الانجليزى مدينة السلوم ، وفى أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩١٦ استرد الواحات الداخلة والبحرية والفرافرة ، وفى فبراير سنة ١٩١٧ استرد واحة سيوه ، وانتهت حملة السنوسى بالإخفاق والهزيمة

فى السودان

و يدخل فى هذا السياق أن على بن دينار سلطان دارفور شق عصا الطاعة على حكومة السودان فى سنة ١٩١٦ ، فأرسلت إليه حملة من الجيش المصرى ، اجتازت حدود دارفور فى ابريل من تلك السنة ، فاحتلت الآبار الهامة ، و بذلك انسحبت جيش على دينار إلى الغرب فى القاش ، وسدت فى وجهه الطرق الرئيسية المؤدية إلى حدود بلاده ، وزحفت الحملة على القاش عاصمة دارفور ، واشتبكت مع جيش ابن دينار فى معركة فاصلة يوم ٢٢ مايو سنة ١٩١٦ انتهت بهزيمته وفراره إلى جبل مرة واحتلال القاش وخلع على ابن دينار ، وأرسل السلطان حسين كامل إلى حاكم السودان العام يهنئه و يهنئ الجيش المصرى بهذا النصر الباهر ، وأرسل إليه الملك جورج الخامس برقية تهنئة قال فيها : « تناولت بمزيد الارتياح الأنباء السارة عن احتلال جنود الجيش المصرى القاش عاصمة دارفور بقيادة القائمقام كولول كلى ، فأهنئ جميع صفوف الجيش على نجاح حركاتهم رغم المصاعب والمشقات التى حالت فى سبيلهم » ، وأشار حاكم السودان العام إلى فضل الجيش المصرى فى هذه الحملة فى خطبة له ألقاها بنادى الضباط المصريين يوم احتفالهم برأس السنة الهجرية (١٣٣٥ — ١٩١٦) إذ قال : « إنى بمزيد الفخر والإعجاب أذكر الخدمة العظيمة التى قام بها الجيش المصرى وضباطه البواسل فى دارفور ، فإنها ستبقى مسطورة بأحرف من الذهب فى تاريخ الجيش المصرى ، مما يحملنى و يحمل كل واحد منكم أن يبدى عجبا وسرورا عند ذكر هذه الحملة الدهشة ، فقد تغلب جيش الحكومة بمنتهى الصبر على الصعاب العظيمة ، التى كانت عبارة عن رمال وقلة ميه وصعوبات أخرى جبلية ، لكن الجيش الباسل تغلب على كل هذه الصعاب بصبره العجيب وشجاعته المشهورة ، ثم ضرب العدو فى عقر داره ضربة قاضية ، ومما يذكر بمزيد السرور أن خسائر جيشنا الظفر كانت دون الطفيف ولا يعتد بها ، وهذا من فضل الله سبحانه وتعالى »

وقد أدركت على بن دينار قوة من الجيش المصرى فى معقله بين جبل مرة ودارسلا على حدود دارفور غربا فى أكتوبر سنة ١٩١٦ ، فهزمته وقتل فى المعركة واستولى بقية الثوار

حشد السلطة العسكرية للعمال

وجمع الدواب والمؤن

أخذت السلطة العسكرية منذ بداية الحرب تجمع ما تستطيع من العمال والفلاحين بطريق الإكراه لإرسالهم إلى مختلف النواحى فى شبه جزيرة سيناء أو فى العراق وفلسطين والدردنيل وفرنسا للعمل فى ما تحتاج إليه الجيوش

وكان ظاهر الدعوة جمع هؤلاء العمال بطريق الاختيار والتطوع ، ولذلك سموا « متطوعين » ، ولكن الحقيقة أنهم كانوا مكرهين ، يؤخذون بطريق التجنيد ، ووضعت الحكومة المصرية سلطتها وموظفيها رهن أوامر السلطة العسكرية البريطانية ، فكان الحكام الإداريون ، من المديرين إلى عمد البلاد وخفرائها يقومون بعملية جمع الرجال قسرا وتجنيدهم فى هذه الأعمال ، واغتنم كثير من العمد هذه الفرصة لسوق خصومهم إلى هذا التجنيد الذى كان بمثابة النفى والاستهداف للأخطار ، وكان كثير منهم أيضا يتخذون الدعوة إلى هذا « التطوع » وسيلة للرشوة يبتزونها من الأهلين لإعفائهم من هذا التجنيد ، واشترك فى الرشوة مع الأسف كثير من الحكام الإداريين

وبلغ عدد العمال والفلاحين والهجانة المصريين الذين أخذوا من مصر بهذه الوسيلة حتى نهاية تلك الحرب نيفا ومليون عامل[1] ، مات كثير منهم ، وكانوا عونا كبيرا لانجلترا فى إدراكها النصر ، وفى ذلك يقول اللورد ملنر فى تقريره الذى سيرد الكلام عنه : « إن الشعب المصرى تحمل التكاليف والقيود التى اقتضتها تلك الحرب بالصبر والرضا ، وإن الخدمات التى أداها الفيلق المصرى للعمال لا تقوم بثمن ، ولم يكن عنها غنى للحملة على فلسطين »

واستولت السلطة العسكرية على الدواب اللازمة لها ، فلم يبق على جمل أو حمار صالح للعمل إلا استولت عليه بأبخس الأثمان ، وكذلك فعلت فيما لزمها من الحبوب والمؤن وعلف المواشى ، فإنها أخذت ما أرادت منها بأسعار بخس حددها قسم مراقبة التموين ، حتى لم يجد الناس ما يلزمهم لقوتهم الضرورى وعلف مواشيهم ، وكذلك استولت على معظم الأشجار الخشبية لتنتفع بأخشابها

هذا إلى أن مصر قد اضطرت إلى إنقاص مساحة الأراضى المنزرعة قطنا لزيادة مساحة الأراضى المنتجة للحبوب ، وذلك لتموين الجيوش المتدفقة على مصر أو فى ميادين القتال

وجملة القول أن جميع موارد مصر من الرجال والمهمات والمؤن والمواشى والحاصلات الزراعية والصناعية ، كانت تحت تصرف السلطة العسكرية البريطانية ، وصارت الحكومة بجميع فروعها تعمل بلا انقطاع لتقديم كل المساعدات اللازمة للجيوش البريطانية ، حتى إن بعض المصالح خصصت نفسها لهذا العمل ، مهملة شؤون وظيفتها الأصلية ، وأرهقت السكك الحديدية بحركات النقل الحربى ، وتلف بذلك عدد كبير من القاطرات والعربات والمهمات

جمع الرديف

لم تكتف السلطة العسكرية بجمع العمال والمؤن والدواب ، بل طلبت الرديف من الجيش المصرى

---

(١) ١٫١٧٠٫٠٠٠ سموا (فرقة العمال والحملة) ، وقد أوجب استبقاء هذا الجيش بهذا العدد استخدام نحو مليون ونصف مليون رجل

لتستخدمه فى الأعمال الحربية ، وذلك على أثر هزيمة الحلفاء فى ميدان الدردنيل ، ففى ٢٠ يناير سنة ١٩١٦ أصدر اسماعيل سرى باشا وزير الحربية قراراً بناء على ترخيص مجلس الوزراء بطلب جميع الرجال الموجودين بالرديف للخدمة العسكرية ما عدا المستخدمين منهم بمصالح الحكومة ، وظاهر من مذكرة وزير الحربية إلى مجلس الوزراء بشأن هذا القرار أن الباعث له هو الاستجابة لطلب قائد الجيش البريطانى بمصر ، إذ « كان هذا الجيش يعمل فى تنظيم فروع للتشهيلات اللازمة للدفاع عن قنال السويس ، وأن تنظيم هذه التشهيلات تجعله فى حاجة إلى طائفة من العمال المتعودين على النظام العسكرى كالذين يمكن الحصول عليهم من أفراد رديف الجيش » ، وبلغ عدد من جمعوا من الرديف تنفيذاً لهذا القرار نحو ١٢٫٠٠٠ مجند

مظاهرة الرديف أمام سراى عابدين

جمع الرديف قسراً من كل ناحية ، فوقع تذمر شديد بين أفراده ، لسوء معاملتهم ، ورداءة الغذاء الذى كان يعطى لهم

وحدثت مظاهرة منهم أمام سراى عابدين يوم ٢٩ يناير سنة ١٩١٦ ، إذ اجتمع المجندون منهم بثكنات عين شمس ، وساروا فى شكل مظاهرة إلى ميدان عابدين ، وهناك صاحوا بالشكوى من سوء معاملتهم ، فاستدعى رئيس الوزراء على عجل إلى السراى ، فحضر ، ولما علم بتفاقم المظاهرة استدعى مندوبين عن الرديف ، ووعدهم بأن تنظر الحكومة فى شكواهم ، على أن يعودوا إلى ثكناتهم ، فعادوا

وتجددت المظاهرة فى اليوم التالى ، وجاءوا إلى ميدان عابدين وكانت الحكومة قد اتخذت احتياطات عسكرية لمنع اجتماعهم ، فوقع تصادم بينهم وبين رجال البوليس الراكب ، وحدث هرج ومرج ، وأصيب بعض رجال الرديف بجروح بالغة ، وصارت هذه المظاهرة حديث الناس فى مجالسهم ، وكان لها صدى بعيد فى النفوس

الجفاء بين السلطان حسين

والمندوب السامى البريطانى

كان السلطان حسين كامل فى بداية عهده بالعرش على وفاق تام مع دار الحماية والمستشارين البريطانيين فى الحكومة المصرية ، على أنه لم يلبث أن بدت منه فى أحاديثه ملاحظات على بعض تصرفات الموظفين الإنجليز ، وانتقادات بلغت حد الطعن فى السياسة البريطانية ، وتناول فى انتقاداته السير هنرى مكماهون Sir Henry Mac-Mahon المندوب السامى البريطانى ، فوقع الجفاء بينهما ، وكان كبار الموظفين البريطانيين يعزون هذا التطور فى نفسية السلطان حسين إلى أن شخصية المندوب السامى ليست من القوة بحيث يحسب

لها السلطان حسين كبيراً ، وكانوا يلاحظون فى أحاديثهم الخاصة أن السير مكماهون ليس على إلمام تام بدقائق الأحوال فى مصر ، ولم يسبق له العمل فيها قبل أن يشغل منصبه . فلم يكن من هذه الناحية على غرار اللورد كرومر أو السير لدون جورست أو اللورد كتشنر ، الذين لم يعينوا فى منصب المعتمد البريطانى إلا بعد أن سبق لهم العمل فى مصر من قبل . ولم يشذ عن هذه القاعدة سوى السير مكماهون ، وقيل إن اللورد كتشنر هو الذى اختاره بعد نشوب الحرب العامة وإعلان الحماية ، على أن يشغل هذا المنصب مؤقتاً ويعود إليه كتشنر بعد انتهاء عمله فى وزارة الحربية (انظر ص ١٢) . فما وقع الجفاء بين السلطان حسين والسير مكماهون فكرت الحكومة البريطانية فى أن تستبدل به مندوباً سامياً سبق له العمل فى مصر والوقوف التام على أحوالها ، فلعله بذلك يكون أقدر منه على تدعيم الانقلاب وامتلاك زمام الحكومة

تعيين السير رجنلد وبجت

مندوباً سامياً لبريطانيا فى مصر

فى يوم ٢ سنة ١٩١٦ عينت الحكومة البريطانية السير رجنلد وبجت باشا سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام مندوباً سامياً لبريطانيا فى مصر ، بدلاً من السير مكماهون . وكان وبجت باشا فى الخرطوم حين أعلن هذا النبأ ، فجاء مصر فى أواخر ديسمبر لتشغل منصبه . وقد أحيط مجيئه بمظاهر العظمة والفخامة ، وكان له من سابق صلته بضباط الجيش المصرى ، وعلاقته بكبار الحكام ، واستناده إلى الحماية والاحتلال ، ما جعله يفرض شخصيته ونفوذه على الحكومة والسراى ، وبذلك زمام الموقف . فكان إليه الأمر والنهى فى شؤون الحكومة عامة ، دون معارض أو رقيب ، وأخذ يزور الوزارات والمصالح زيارة الحاكم لمأموره فى البلاد . وفى عهده وقعت مقدمات ثورة سنة ١٩١٩ كما سيجىء بيانه

وقد أبقى السير وبجت لنفسه الإشراف على الجيش المصرى وحكومة السودان بعد تعيينه مندوباً سامياً لانجلترا فى مصر وعين السير لى ستاك باشا نائباً للسردار ونائباً لحاكم السودان العام إلى أن صدر مرسوم بتقليده هذا المنصب نهائياً فى ٩ مايو سنة ١٩١٩ ، وجعل تعيينه سردارا اعتباراً من أول أبريل سنة ١٩١٩

وفاة السلطان حسين كامل

٩ اكتوبر سنة ١٩١٧

فى أوائل شهر اكتوبر سنة ١٩١٧ اشتد المرض بالسلطان حسين كامل ولزم الفراش ، ويئس الأطباء من شفائه ، وأخذت العلة تنيخ عليه ، حتى وافاه الأجل المحتوم يوم ٩ اكتوبر سنة ١٩١٧ (٢٢ ذى الحجة سنة ١٣٣٥) ، وشيعت جنازته فى احتفال مهيب حيث نقل جثمانه من قصر عابدين إلى مدافن الأسرة المالكة فى مسجد الرفاعى

اعتذار الأمير كمال الدين حسين

عن عدم قبول العرش

وكان السلطان حسين قد عرض قبل وفاته على نجله الوحيد الأمير كمال الدين حسين عرش مصر ، ليخلفه عليه من بعده ، ولم يكن قد تقرر نظام لوراثة العرش تحت الحماية . ولكن الأمير تنحى عن القبول ، وأرسل إلى والده كتاباً فى ٨ أكتوبر سنة ١٩١٧ قبل وفاته بيوم واحد يعتذر فيه عن عدم قبول وراثة العرش ، قال :

« يا صاحب العظمة السلطانية

« ذكّر تموني عظمتكم بما اتفقتم عليه مع الحكومة البريطانية العظمى وقت ارتقاء عظمتكم عرش السلطنة المصرية من تأجيل وضع نظام وراثة العرش السلطانى إلى ما بعد تحته ، وقد تفضلتم عظمتكم فأعربتم لى عن رغبتكم فى أن تكون وراثة عرش السلطنة المصرية منحصرة فى الأكبر من الأبناء ، ثم بعده لأكبر أبنائه ، وهكذا على هذا الترتيب

« وإنى لأذكر لعظمتكم هذه المنة الكبرى لما فى هذه الرغبة من التشريف لى ، على أنى مع إخلاصى التام لشخصكم الكريم وحكمكم الجليل ، مقتنع كل الاقتناع بأن بقائى على حالتى الآن يمكننى من خدمة بلادى أكثر مما يمكن أن أخدمها به فى حالة أخرى ، لذلك أرجو من حسن عطفكم أن تأذنوا لى أن أتنازل عن كل حق أو صفة أو دعوى كان من الممكن لى أن أتمسك به فى إرث عرش السلطنة المصرية بصفتى ابنكم الوحيد ، وإنى بهذه الصفة أقرر الآن بتنازلى عن جميع ذلك ، وإننى لا أزال لعظمتكم السلطانية النجل المخلص والعبد الكثير الاحترام »

القاهرة فى ٨ أكتوبر سنة ١٩١٧ « كمال الدين حسين »

ارتقاء السلطان (الملك) أحمد فؤاد عرش مصر

٩ أكتوبر سنة ١٩١٧

بعد أن اعتذر الأمير كمال الدين حسين ، ارتقى السلطان (الملك) أحمد فؤاد عرش مصر يوم ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧ ، وأرسل إليه السير رجنلد ونجت المندوب السامى البريطانى تبليغاً من الحكومة الإنجليزية فى هذا الصدد ، هذا تعريبه [1] :

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧

« يا صاحب العظمة السلطانية

« بأمر جناب وزير الخارجية لحكومة صاحب الجلالة البريطانية أتشرف بأن أعرب لعظمتكم عن عاطف الأسف الذى تحمل حكومة جلالة الملك حينما وصل إلى علمها نعى المغفور له صاحب العظمة السلطان حسين كامل الذى أكبرت الأمة المصرية جميعها إخلاصه لبلاده خيرها إخلاصاً لا يعتريه فتور ، وقدّرته حق قدره . فكانت وفاته لديها كارثة وطنية . وإنى أتشرف بإبلاغ عظمتكم السلطانية العطاف حكومة جلالة الملك لما أصاب شخصكم الكريم من دواعى الحداد . هذا وإنى مكلف فى الوقت نفسه بأن أحيط علم عظمتكم أنه لما كان نظام الوراثة على عرش السلطنة المصرية لم يوضع للآن ، وكنتم عظمتكم بعد طبقة السنين الوارث المتعين طبعاً لوراثة العرش . فإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعرض على عظمتكم نبوء هذا العرش السامى ، على أن يكون لورثتكم من بعدكم ، حسب النظام الوراثى الذى سيوضع بالاتفاق بين حكومة صاحب الجلالة البريطانية وبين عظمتكم

« وإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تريد أن تجدد لعظمتكم بهذه المناسبة التأكيدات التى أعطتها لسلف عظمتكم عند ارتقائه العرش ، وهى مقتنعة أن فى استطاعتها أن تعتمد ، فى العمل مع عظمتكم ، على تلك الصداقة التى كانت تمتاز لحكم السلطان المرحوم ، وعادت ثمراتها على البلاد بازدياد الرفاهة والتقدم ، ذلك الأمر الذى له من المكانة فى نفس الحكومة البريطانية ما لا يقل منزلته لدى عظمتكم

« وإنى أنتهز هذه الفرصة فأقدم لعظمتكم السلطانية أجل احتراماتى »

القاهرة فى ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧ « وجنلد ونجت »

وقد بدا فى طريقة ولاية السلطان فؤاد العرش — كما بدا فى ولاية السلطان حسين كامل من قبل — مبلغ التدخل البريطانى فى أعظم المهام الداخلية شأناً ، إذ جعلت الحكومة البريطانية نفسها مصدر ولاية العرش ، بقولها فى هذه الوثيقة : « ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعرض على عظمتكم نبوء هذا العرش السامى » . وهذا تكرار وتوكيد لما انتحلته فى كتابها إلى السلطان حسين كامل (ص ١٦) ، كتتيجة لإعلانها الحماية على مصر . فلا غرو أن قابل الشعب هذا التدخل وأساليبه بالسخط والوجوم

وقد تم الاحتفال بتنصيب السلطان فؤاد يوم ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٧ ، وانتقل فى موكبه من قصر البستان إلى سراى عابدين ، حيث استقبل المهنئين

تأليف وزارة حسين رشدى باشا الثالثة

اعتبرت وزارة حسين رشدى باشا منحلة بوفاة السلطان حسين كامل . على أن السلطان فؤاد لم يشأ

تغييرها ، وأقرها فى الحكم ، وعهد إلى رشدى باشا تأليفها من جديد ، وأرسل إليه فى هذا الصدد الكتاب الآتى :

« عزيزى حسين رشدى باشا

« نعلم رعايانا أنه بسبب وفاة سلفنا وأخينا المحبوب المغفور له السلطان حسين الأول الذى اختطفته المنية قبل الأوان وملأت القلوب حزنا عليه ، قد ولينا بالاتفاق مع الدولة الحامية عرش السلطنة المصرية على أن يكون هذا العرش من بعدنا لورثتنا طبقا للنظام الوراثى الذى سيوضع بالاتفاق بيننا وبينها

« منذ ثلاث سنوات كانت حدود بلادنا يظهر أنها مهددة ، وكانت ثروتها الزراعية توشك أن تصاب فى مصادرها ، ولقد لبى سلفنا رحمه الله نداء الواجب وتفانى فى إخلاصه لمرافق بلاده ، فلم يتردد فى تحمل أعباء السلطنة ، مع ما كان يحف بها من المصاعب ، واعتمادا على ولاء رعاياه وعلى تأييد الدولة الحامية وقف نفسه مدة هذه السنوات الثلاث على تنفيذ المنهاج الذى اختطه فى المرسوم الصادر منه إلى دولتكم عند ارتقائه عرش السلطنة ، وقد صار وضع أسس تعميم التعليم وبحث موارد ثروة القطر والشروع فى الوسائل التمهيدية التى من شأنها إحلال مصر فى مكانة الكرامة اللائقة بها فى العالم الذى سيستجد على أثر انعقاد الصلح

« ونحن اليوم ننشد ذلك الولاء نفسه من رعايانا ، فى ظروف هى أكثر يمنا وتوفيقا ، فقد زالت الأخطار التى كان يظهر أنها تهدد بلادنا ، وعادت ثروة القطر إلى ما كانت عليه ، وبقى علينا أن نخصص أنفسنا بالاشتراك مع نواب الأمة اشتراكا يزداد على الدوام لإتمام تنفيذ ذلك المنهاج الذى اختطه سلفنا ، وأن نحقق فى جميع الفروع الإصلاحات التى من شأنها ضمان التقدم المادى والأدبى فى بلادنا .

« ولما كنا على يقين من خبرتكم ومن صفاتكم السامية ، فإننا نوجه إلى عهدتكم مهمة تأليف الوزارة ، ومن الله نلتمس الإعانة على ما نحن قادمون عليه من العمل »

القاهرة فى ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٧ « فؤاد »

وفى هذا الخطاب تسجيل للحماية ، واعتراف من ولى الأمر بأنه تولى العرش بالاتفاق مع الدولة الحامية ، فهو من الوثائق التى لا يغتبط لها التاريخ القومى ، كما أن كلمة (رعايانا) التى جاءت فى مستهله ، وتكررت فى صلبه ، إشارة إلى الأمة ، هى من الأساليب العتيقة التى تنطوى على روح الزراية بالشعب ، ومن الحق أن نقول إن ملابسات اعتلاء السلطان عرش مصر — فى تلك الظروف التى أوضحناها — كانت خليقة بأن تبعث فى نفسه روح التواضع ، بدلا من الاستعلاء على الشعب

ولقد استجاب رشدى باشا إلى طلب السلطان ، وألف الوزارة على نحو ما كانت عليه من قبل ، وكتب إلى عظمته الخطاب الآتى :

« يا صاحب العظمة السلطانية . إنى لأشعر بالشرف العظيم الذى أوليتمونى إياه بما عهدتم عظمتكم به على من دلائل الثقة الكبرى بتكليفى تأليف الوزارة الجديدة ، و بالرغم من اعتلال صحتى لما تحملته من الإجهاد منذ ثلاث سنوات ، ولما نالنى من الصدمة العنيفة فقد سيدى . كان فى آن واحد صديقا لى ، فإنى ، وفاء إلى النهاية بالواجب المفروض علىّ ، بصفتى مصريا ، أقدم فى ظل حكم عظمتكم ، لخدمة بلادى القليل الباقى لى من القدرة على العمل . و بناء على ذلك فإنى آخذ على عهدتى تأليف هيئة الوزارة الجديدة . فأعرض على عتبة عظمتكم السلطانية تجديد الهيئة السابقة كما كانت . و إنى بكل احترام و إجلال عظمتكم السلطانية »

التحريرة فى ١٠ اكتوبر سنة ١٩١٧ العبد الخاضع المطيع المخلص : حسين رشدى

وتألفت الوزارة يوم ١٠ اكتوبر على النحو الآتى : حسين رشدى باشا للرآسة والداخلية . إسماعيل سرى باشا للاشغال والحربية والبحرية . أحمد حلمى باشا للزراعة . يوسف وهبه باشا للمالية . عدلى يكن باشا للمعارف . عبد الخالق ثروت باشا للحقانية . إبراهيم فتحى باشا للاوقاف .

ثم حصل فيها تعديل يسير فى ديسمبر سنة ١٩١٧ ، إذ استقال إبراهيم فتحى باشا ، وعين بدله أحمد زكى باشا ، واستمرت الحال على ما كانت عليه ؛ وأعدت السلطة العسكرية نفسها كواهل الأهلين

وصدر مرسوم سلطانى فى ٢٠ اكتوبر سنة ١٩١٨ يشجع الناس على « التطوع » فى خدمة السلطة العسكرية ، ومنحهم امتيازات تحثهم على هذا « التطوع » ، وزادت حركة مصادرة الإبل والدواب ، فقد أصدرت السلطة العسكرية فى يونيه ١٩١٨ بلاغا بأنها ما زالت فى حاجة إلى جمال وبغال وحمير تجمعها من مختلف المديريات ، وحتمت على أصحابها أن يحضروا ما لديهم من هذه الدواب إلى المراكز والأقسام لمعاينتها تمهيدا لشرائها ، ولا يجوز لهم أن يتصرفوا فيها أو ينقلوها من جهة إلى أخرى إلا بإذن من المأمور المختص ، وكل جمل أو بغلة أو حمار لا يصلح للاعمال العسكرية يسمع علامة مخصوصة بحيث إذا وجد حيوان غير مدموغ بتلك العلامة وتأخذه السلطة العسكرية يؤخذ و عاقب صاحبه ، ومعنى ذلك أن السلطة العسكرية استولت على جميع الإبل والبغال والحمير الصالحة للاعمال العسكرية بأبخس الأثمان ، ولم تبق منها إلا ما تقرر الأطباء البيطريون عدم لياقته للخدمة

منحة ثلاثة ملايين جنيه و نصف

للحكومة البريطانية

أنفقت الحكومة المصرية منذ نشوب الحرب حساب الحكومة البريطانية ولأغراضها العسكرية مبالغ طائلة فى مختلف المصالح ، وقيدت هذه المبالغ فى حساب التمهيد على الحكومة البريطانية ، وقد

حص معظم هذه النفقات مصلحة السكك الحديدية . ووضع السير ويليم جرويت المستشار المالى بالنيابة كشفاً فى أوائل سنة ١٩١٨ بالمبالغ التى أنفقتها الحكومة فى هذا الصدد لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٧ ، فأربت على ٢٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه ، مع تقدير مبلغ نصف مليون جنيه آخر ، كان منظوراً صرفه حتى آخر تلك السنة المالية ، أى أن ما أقرضته الخزانة المصرية للحكومة البريطانية بلغ ثلاثة ملايين جنيه ، كان على هذه أن تؤديها لها . ولكن الحكومة المصرية أظهرت سخاءً هائلاً فى شأن هذا القرض ، فقد اجتمع مجلس الوزراء برآسة السلطان يوم ٩ مارس سنة ١٩١٨ ، وقرر من تلقاء نفسه أن تتحمل الخزانة المصرية المبالغ المذكورة لغاية ثلاثة ملايين جنيه « اعترافاً بجميل بريطانيا العظمى التى حمت البلاد من خطر الغارات » . وقرر أيضاً أن تدرج وزارة المالية نصف مليون جنيه آخر للقيام بالمصروفات التى من هذا النوع فى السنة التالية، فبلغت منحة الحكومة المصرية للحكومة البريطانية ثلاثة ملايين جنيه ونصفاً[1]

ولقد كانت مرافق البلاد و إصلاح أحوالها الصحية والاجتماعية أولى بإنفاق هذه الملايين ، بدلاً من بذلها إعانة لحرب كان الغرض منها تثبيت الحماية على مصر

وتأمل فى قول مجلس الوزراء عن هذه المنحة انها اعتراف بجميل بريطانيا العظمى إذ حمت مصر من خطر الغارات ، ولعل مجلس الوزراء أراد بذلك أن يشير إلى فضل الحماية البريطانية على مصر (فى نظره) ، وهذا من أعجب ما يُروى كدليل على السقوط المعنوى والأدبى للحكومات التى تتطوع لمكافأة الدولة الغاصبة على غصبها وعدوانها ، وسلبها البلاد حريتها واستقلالها

عقد الهدنة وانتهاء الحرب

انتهت الحرب العالمية الأولى بهزيمة المانيا وحلفائها ، وكانت أول دولة ألقت السلاح هى بلغاريا ، ثم أعقبتها تركيا ، إذ عقدت الهدنة مع بريطانيا العظمى وحلفائها يوم ٣١ اكتوبر سنة ١٩١٨

وفى ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ عقدت الهدنة بين المانيا والحلفاء ، وانتهت هذه الحرب الطاحنة بانتصار انجلترا وحلفائها

---

(١) علق المورد مظفر فى تقريره على هذه المنحة بقوله : « إن حكومة السلطان أيدت رجال السلطة البريطانية بأعظم تعاون حتى ، والدلائل على ذلك كثيرة ، منها تنازلها عن ثلاثة ملايين جنيه انجليزية من حساب الأمانات والعهد التى كانت قد أقرضتها إياها ، وكان يحق لها المطالبة بها »

الفصل الثانى

أسباب الثورة

قد يكون السبب المباشر لثورة سنة ١٩١٩ هو اعتقال سعد وصحبه . ولكن أسبابها الأصلية ترجع إلى عدة سنوات مضت . ولا يمكن القول بأن اعتقال سعد هو السبب الوحيد للثورة . فقد اعتقل للمرة الثانية فى ديسمبر سنة ١٩٢١ ، وكانت منزلته من الشعب قد عظمت وعلت ، ومع ذلك لم تقم فى البلاد ثورة للافراج عنه ، فاعتقاله أول مرة لم يكن السبب الوحيد لثورة سنة ١٩١٩ ، وإنما كان بمثابة الشرارة التى أشعلت النار فى بركان الثورة ، فلنبحث إذن عن أسبابها القريبة والبعيدة ، وعلينا أن نتقصى هذه الأسباب ، لكى نتعرف الثورة على حقيقتها ، ونتابعها فى تطوراتها ، لأن الثورات لا تفهم فهماً صحيحا بسرد وقائعها فحسب ، بل لا بد من دراسة عللها وأسبابها ، فما الثورة إلا مرحلة من التاريخ القومى ، تتصل بمراحل سبقتها ، وأخرى لحقتها ، وهى تشبه أن تكون طوراً من أدوار حياة الإنسان ، يتصل بعضها ببعض ، ويشتق بعضها من بعض ، فلكى نفهم ثورة سنة ١٩١٩ حق الفهم ، يجب أن نتعرف أسبابها ومقدماتها ، وعلى ضوء هذه الأسباب والمقدمات تبدو لنا صورتها كاملة واضحة جلية

لم تكن ثورة سنة ١٩١٩ ثورة دينية ، ولا ثورة اجتماعية ، ولحسن حظ مصر أنها لم تكن كذلك ، فكلا النوعين من الثورات يفرق بين أبناء الوطن الواحد ، ويلقى العداوة والبغضاء بين طبقات الأمة ، وكلاهما يمزق أهلها شيعا ، ويعود بالضرر والوبال على الجميع ، ومصر أحوج ما تكون على الدوام إلى التضامن بين أبنائها ، والتعاون بين طبقاتها

لم يكن إذن لثورة سنة ١٩١٩ طابع دينى أو اجتماعى ، بل كانت ثورة سياسية بكل معانى الكلمة ، فأهدافها سياسية ، وتطوراتها سياسية ، ومن هنا كانت أسبابها العامة سياسية أيضا ، على أن لها إلى جانب ذلك أسبابا أخرى ، اقتصادية واجتماعية ، كان لها دخل فى التمهيد لها ، وفى ظهورها وتطورها

فلنبدأ بالأسباب السياسية ، ثم نثنى عليها بالأسباب الاقتصادية والاجتماعية

الأسباب السياسية

ترجع الثورة إلى تذمر الشعب من حالته السياسية ، وتطلعه إلى ما يصبو إليه من حرية واستقلال ظل الشعب المصرى السنين الطوال يعانى احتلالا أجنبيا ، أصيبت به البلاد منذ سنة ١٨٨٢ ، والاحتلال

الأجنبي في ذاته يدعو إلى السخط والكره عند كل أمة تشعر شيئاً من الكرامة والحياة ، ولم تكن مصر أقل من غيرها من الأمم المتمدنة شعوراً بالحياة القومية ، وكان الشعب يسمع من الحكومة البريطانية بين حين وآخر وعوداً وعهوداً بالجلاء عن البلاد ، ولكنه شهد على مر السنين نقض هذه الوعود والعهود

شهد الاحتلال على تعاقب الأعوام يوطد أقدامه ، ويتغلغل في شؤون الحكومة ، كبيرها وصغيرها

شهد السعي لفصل السودان وعزله عن جسم الوطن ، واستئثار انجلترا بحكمه ، وتقطيع أوصال الدولة المصرية التي امتدت على طول مجرى النيل ووادية العظيم

شهد إلغاء الجيش المصري ، والجزية المصرية ، وتجريد البلاد من كل قوة حربية

شهد تعيين المستشارين الإنجليز في مختلف الوزارات ، واستئثارهم بالحكم والنفوذ ، وإسناد الكبرى للمناصب إلى البريطانيين ، في مختلف المصالح والدواوين

شهد مصرع الحكومة الأهلية ، وإهدار الاستقلال ، شهد إلغاء مجلس النواب ، وبطلان النظام الدستوري الذي أنشأه البلاد من قبل ، والذي كان أداة لمقاومة التدخل الأجنبي والحد من سلطة الفرد ، فلقد ألغاه الاحتلال سنة ١٨٨٣ ، وأنشأ بدله نظاماً صورياً لقوامه مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، ثم الجمعية التشريعية منذ سنة ١٩١٣ ، وكلها هيئات شورية صورية لا حول لها ولا قوة ، فقدت البلاد في عهد الاحتلال استقلالها ودستورها ، وراحت تحت نظام حكم استبدادي خاضع لسيطرة الأجنبية ، فاجتمع عليها الاستبداد والاحتلال الأجنبي معاً ، وهما شر ما ابتلي به الأمم في حياتها القومية

تعاقبت هذه الأحداث على البلاد ، وبينما كانت الأمة ترتقب أن تنجز انجلترا وعودها وعهودها في الجلاء ، إذا بالاحتلال يتفاقم ويزداد رسوخاً بإعلان انجلترا حمايتها على مصر في ديسمبر سنة ١٩١٤ ، فصار احتلالاً مقروناً بحماية ، وبذلك صار مركز مصر السياسي ، وازدادت بعداً عن أهدافها القومية ، إذ بعد أن كانت من الوجهة الرسمية دولة مستقلة استقلالاً محدوداً شوبه الاحتلال ، فقدت ذلك الاستقلال ، وصارت بلداً من البلدان الخاضعة لحماية الأجنبية ، فعظم سخط الشعب على السياسة البريطانية ، ولقد مرت سنو الحرب ومظاهر الاحتجاج محصورة في دائرة ضيقة ، وشعور التذمر مكبوت في الصدور ، فلعل الأحكام العسكرية كانت السبب في الحيلولة بين الشعب وإعلان سخطه على الاحتلال والحماية ، والانتقاض عليهما ، وكان يرقب تطورات الحرب ، لعل نهايتها تدنيه من اليوم الذي يحقق فيه آماله ، ولكنه رأى من انجلترا بعد خروجها ظافرة من هذه الحرب إصراراً على تثبيت الحماية وتأبيد الاحتلال ، فازداد يأساً بها ، وحنقاً عليها ، وبخاصة حين رأى انكسارها فصر بارغم مما أفادته منها طيلة سني الحرب ، فلقد اتخذت منها قاعدة حربية ، مكنتها وحلفائها من إمداد جيوشهم على فلسطين وسوريا والعراق ، كما ساعدتهم من قبل على حشد جنودهم في حملة الدردنيل ، مع أن هذه باءت بالخيبة ، إلا أن الحملات الأخرى يرجع معظم الفضل

فى اقتصادها فيما إلى ما أفادوه من مصر ، وما استخدموه من موقعها ومواصلاتها وثغورها ، وخدمات عمالها ومرديها ، وما أخذوه من مواردها . كل ذلك قد جحدته الحكومة البريطانية بعد انتهاء الحرب ، فوقفت من الأهداف الوطنية موقف التحدى والخصومة ، وتحقق الشعب ما تضمره له ، إذ صمت آذانها عن الاستماع إلى مطالبه . ورفضت الترخيص لممثليه بالسفر إلى الخارج لرفع صوت مصر فى مؤتمر الصلح ، ولم تكتف بالرفض ، بل حشدت أن يقدم الشعب مقترحاته فى شأن نظام الحكم إلى المعتمد البريطانى فى مصر ، على أن لا تخرج عن حدود الحماية ، فى حين توالت الأنباء بالترخيص لوفود الهند والحجاز وسوريه ولبنان وأرمينيا وغيرها بالسفر إلى المؤتمر . وتمثيل بعض هذه البلدان رسميا فى ساحته ، وتمكينها جميعا من الدفاع عن حقوقها وإعلان مطالبها أمامه ، ولقد ظهر من هذه المقارنة مبلغ ما بيته انجلترا لمصر من أسوأ النيات ، فلما يئس الشعب من الطرق السلمية فى الوصول إلى أهدافه ، جنح للثورة ، يعلن بها سخطه على الحماية والاحتلال ، ويحقق بها آماله فى الحرية والاستقلال

فثورة سنة ١٩١٩ هى إذن ثورة على الاحتلال والحماية ، ووثبة على نظام الحكم الذى تفرع عنهما ، وعلى النيات العدائية التى كانت تبيتها السياسة الاستعمارية حيال مصر

. . . وعلى مظالم السلطة العسكرية

وهى أيضاً ثورة على المظالم التى عاناها الشعب من السلطة العسكرية البريطانية طيلة سنوات الحرب ، مما رأيت طرفاً منه فى الفصل الأول

اجتمعت الأحكام العرفية إلى الاحتلال والحماية ، ورزحت البلاد تحت هذا النير الثلاثى ، أربع سنوات متوالية ، ضاع فيها كل حق ، وأهدرت كل كرامة

ضربت الأحكام العرفية على البلاد ، ووضعت الرقابة على الصحف ، وعطلت الجمعية التشريعية ، ومنعت الاجتماعات ، واعتقل من اعتقل من أبناء البلاد ، ووضعوا رهن السجون والمعتقلات ، أو فى المنفى دون تحقيق أو محاكمة ، وأساء جنود الأمبراطورية البريطانية معاملة المصريين عامة مما أثار كرههم وحفيظتهم ، وجندت السلطة العسكرية من جندت من العمال والفلاحين ، فى مختلف أرجاء البلاد ، لاستخدامهم فى أعمال الجيش البريطانى ، و بلغ عددهم نيفاً ومليون مصرى كما تقدم بيانه ، وكانوا يؤخذون كرهاً باسم المتطوعين وما هم بمتطوعين ، ويعاملون معاملة المعتقلين ، وما هم بالمذنبين ، يُربطون بالحبال ، ويساقون كالأنعام ، ويقام عليهم الحراس ، وينقلون بالقطارات فى مركبات الحيوانات ، ويعاملون أسوأ معاملة ، ولا يعنى بصحتهم ، ولا بغذائهم وراحتهم ، وكانوا يعدون بأن يستخدموا لمدة محدودة ، ثم تمد على الرغم منهم ، ومات كثيرون منهم فى ميادين القتال ، أو فى صحراء سيناء والعريش ، أو فى العراق وفرنسا ، وأصيب كثير منهم بالأمراض والعاهات التى جعلتهم عاجزين عن العمل

فلما انتهت الحرب ، وعاد من عاد منهم إلى بلادهم وقراهم كانت رواياتهم عن القسوة التي عوملوا بها من أكبر الدعايات ضد الحكم البريطاني

وانضمت إلى تلك المظالم مظالم أخرى مما لجأت إليه السلطة العسكرية من مصادرة الناس في أرزاقهم ومحاصيلهم الزراعية ومواشيهم ودوابهم . فقد استولت عليها بأبخس الأثمان ، و بأسعار تقل كثيراً عن أسعارها في الأسواق ، وفرضت على كل مركز من مراكز القطر المصري مقداراً معيناً من الحبوب يورده إلى الجيش بهذه الأسعار البخس . فكان الأهلون يطلب منهم في بعض الأحيان أكثر مما عندهم ، فيضطرون تحت تأثير الضغط إلى شراء مايطلب منهم بأسعار السوق ، و يقدمونه كرهاً بالسعر البخس ، ولقد أصابهم من جراء ذلك ما أصابهم من المحنة والعسف والإرهاق

فالآلام التي عانها الأهلون من السلطة العسكرية كانت من أهم أسباب نقمة الشعب على السياسة البريطانية ، وتحفزه للثورة . وقد اعترف بذلك الكتاب الإنجليز أنفسهم . نشرت جريدة (رائد العمال) الإنجليزية في ٣ ابريل سنة ١٩١٩ مقالاً عن الثورة ، وصفت فيه مظالم نظام « التطوع » الإجباري ، قالت :

« وضع نظام التطوع لظهر عدم كفايته . فصدرت الأوامر بأخذ العمال من الحقول بالإكراه ، وطريقته أن يدخل رجال الحكومة القرية و ينتظروا رجوع الفلاحين إلى منازلهم في الغروب . فيحدقون بهم كالأنعام ، و ينتقون خيرهم للخدمة . فإذا رفض أحدهم هذا « التطوع الإجباري » جُلد حتى الإقرار بالقبول . وعلى هذا النحو ساقوا أطفالا من سن ١٤ سنة ، وشيوخا من سن السبعين و يزيد ! وأما الكشف الطبي فكان حديث خرافة . فكانت تساق الجموع المريضة من هؤلاء المساكين تأدية الأعمال الحربية ، والكرباج كفيل بتسخيرهم من غير حساب في الأعمال الشاقة ، وأصبح الجلد من الأعمال اليومية . وكلف الأطباء بتنفيذ الجلد والكشف على المرضى في بقعة واحدة ، حتى خلط المرضى الخلط بين صفوفهم وصفوف المقدمين للجلد ، و إن سوء الغذاء ورداءة الكسوة وقلة الغطاء ، فضلا عن عدم وجود المياه ، حيث يتحف هؤلاء المساكين السماء ويفرشون القبراء ، جعل هؤلاء الآدميين فريسة الأمراض الوبائية ، كالتيفوس وغيره ، وضاعف في تأثير ذلك الجوع والبرد ، فكانوا يموتون كالذباب في الصحراء ، و إن كشف شهداء الأمراض والموتى لضخم ، ولكن من أين لنا به ؟ . . . وقد بلغت قسوة المعاملة حداً لم يأمن معه المرضى التقدم لطلب العلاج ، وكثيراً ما أعيد عمال القرى بعد أن أرجعوا لعدم لياقتهم ، وذلك واسطة نظام « التطوع الإجباري » ، وكثيراً ما رُفض السماح لهؤلاء العمال بالعودة إلى بلادهم عند انتهاء مدتهم حسب الوعود المعطاة لهم . فنشأ عن ذلك عدم قيام البريطانيين بالوفاء بعهودهم ، و بجانب مصادرتنا لهؤلاء الناس قد أعدمنا مصادرة جمالهم وحميرهم ودوابهم أيضاً (الجيد منها على الأقل) ، فأصبحت الأعمال الزراعية متعذرة ، وارتفعت أثمان الحاجيات بمصادرتنا للمحصولات

الزراعية ، فم الفلاء ، وأصبح العيش متعسراً ، وأجور العمال كما هي ، فساءت حالة الفقراء والعمال بدرجة عظيمة لم تماثلها الصعف رغم الرقابة الحربية من الإشارة إليها ، فهل بعد هذا نستغرب إذا بلغ السكره لنا والحقد عليها مبلغهما فى قلوب المصريين ! وهل يرضى كل هذا جماعة الاستعمار ؟ »

وكتب المستر رو برستن العضو بالبرلمان الإنجليزى مقالا بمجلة « الكونتمبرارى رفيو » فى شهر مايو سنة ١٩١٩ ، أشار فيه إلى أسباب الثورة ، قال :

« إذا شئنا أن نعرف منشأ هذا الاضطراب ، فلنرجع إلى المقال المهم الذى نشرته « مس دورهام » فى عدد ٢ ابريل سنة ١٩١٩ بجريدة الديلى نيوز ، حيث قالت : « أقمت فى مصر من نوفمبر سنة ١٩١٥ إلى ابريل سنة ١٩١٦ ، وإنى أؤيد رأى الدكتور Ouest إذ يقول : بأن هذا الاضطراب يرجع إلى سوء معاملتنا للمصريين ، ولقد ارتكب ولاة الأمور فى مصر أسوأ الأغلاط ، إذ أتوا بجنود من المستعمرات إلى البلاد المصرية من غير أن يذكروا لهم شيئاً عن السكان الذين سيعيشون بين ظهرانيهم ، وقد بلغ من جهل هؤلاء الجنود أن كانوا يظنون أن مصر بلاد إنجليزية ، وأن المصريين قوم دخلاء . ويعجبون كيف جمع هؤلاء العبيد أن يأتوا إلى هذه البلاد ، ولقد سمعت غير واحد من الأستراليين يقول : « لو كان الأمر بيدى لما أبقيت على واحد من المصريين فى هذه البلاد ! » . وكانوا يعاملون المصريين بأشد أنواع القسوة والاحتقار ، ولقد رأيت بعينى فى السكتين الذى كنت به ، جنديا ضرب قدمه خادماً مصريا أمته لا لشىء سوى أنه لم يفهم أمراً أصدره إليه ، وأبصرت مرة أخرى جنديا آخر يكيل ضربا متتابعاً لرجل مصرى ، ويغتصب منه عصا ثمينة اشتهاها منه ، وسمعت كثيرا من الرجال الإنجليز يقولون والأسف ملء قلوبهم : إن ما أحدثه هؤلاء الجنود فى مصر لا يمحى أثره فى قليل من السنين ، وأقسم لو كنت مصرية لما ترددت فى بذل النفس والنفيس لطرد الإنجليز من مصر ، وإنى والحق يقال كنت أخجل أشد الخجل لانتمائى لبلادى ، وكثيراً ما أثبت الجنود الإنجليز تأنيباً سراً ، وأكدت لهم أنهم بأعمالهم هذه يبرهنون على أنهم أعداء الإنجليز ، فإن كان الألمان يسيئون إلى أعدائهم فإنهم بأعمالهم هذه يسيئون إلى أنفسهم فيجعلون من كانوا أصدقاءهم بالأمس أعداءهم اليوم ، وكان مجهم من قولى هذا شديداً لأنهم كانوا يجهلون الحالة جهلا تاما ، ومما زاد الطين بلة أن الجنود عند مجيئهم وجدوا الحانات كلها مفتحة الأبواب ليل نهار ، فأدى ذلك إلى حدوث مخازٍ اشمأزت منها نفوس المصريين وملأت قلوبهم غيظاً واحتقاراً ، وقد شاع فى ذلك الوقت أن الجنود السكارى يأخذون الراقصة عنوة من فوق وجوه السيدات المصريات »

أضف إلى تلك المظالم جمع الأموال قسرا بواسطة الإدارة للصليب الأحمر البريطانى ، فقد كان الحكام يرغمون على الأهلين إتاوات ، فى شكل تبرعات ، ويحصلونها منهم بطريق التورط تارة ، أو الضغط والتهديد تارة أخرى ، فكان الأهلون يدفعونها ساخطين

مبادئ الرئيس ولسن

أحدثت المبادئ التي أعلنها الدكتور ويلسن الرئيس الأسبق للولايات المتحدة عند دخول أمريكا الحرب تأثيرا كبيرا في النفوس قاطبة

أعلن الرئيس هذه المبادئ في خطبه العديدة ، فاستمع الناس إلى قواعد ومعان جديدة في حكم الشعوب وتقرير العدل العالمي ، إذ نادى بحرية الشعوب ، كبيرها وصغيرها ، والاعتراف بحقها في تقرير مصيرها

قال في رسالته إلى مجلس الشيوخ الأمريكي في يناير سنة ١٩١٧ : « والرأي عندي أن تتفق الأمم على قبول مبدأ الرئيس مونرو وتعميم تطبيقه في جميع أنحاء الأرض ، فلا يصح لأمة أن تكره أمة أخرى على اتباع سياستها ، وإنما يجب أن يترك لكل شعب الحق وحده في تقرير سياسته ورسم طريقه الذي يراه مؤديا إلى التقدم بدون إحراج أو تهديد أو إرهاب ، لا فرق ذلك بين شعب ضعيف وشعب قوي »

وأعلن في المبدأ الأخير من مبادئه الأربعة عشر التي نادى بها في خطابه يوم ٨ يناير سنة ١٩١٨ وجوب إنشاء جمعية أمم لوضع الكفالات لضمان الاستقلال السياسي وسلامة الأملاك لجميع الدول صغيرها وكبيرها على السواء

وقال في خطبته التي ألقاها يوم ٤ يوليه سنة ١٩١٨ في موت فرنون أمام قبر واشنطون : « إن الأمم المتحدة تحارب من أجل أغراض لا يتم السلام إلا إذا تحققت ، منها أن تسوية جميع المشاكل سواء كانت متعلقة بالأراضي أو بالسيادة أو بالعلاقات السياسية لا يجوز أن تقوم إلا على أساس قبول تلك التسوية قبولا اختياريا محضا من جانب الشعب صاحب الشأن ، لا على أساس المصلحة المادية أو المنفعة التي تعود على أية أمة أو شعب آخر يرغب في تسوية أخرى لفائدة نفوذه وسيادته ، نحن لا نبغي سوى سيادة الحق القائمة على رضا المحكومين أنفسهم ، تلك السيادة التي يؤيدها الرأي العام المنظم »

وقرر فيما قرر أن عهد الفتوحات والتوسعات قد مضى وانقضى ، وأصبح من الممكن لكل أمة تتفق آمالها مع العدل وسلام العالم أن تصرح الآن أو في أي وقت من الأوقات بالأغراض التي تصبو إليها ، وأن العدل إذا لم يمنح لكل الأمم فلا يمكن لأمريكا أن تحصل عليه هي أيضا ، وأن دعائم العدل الدولي يجب أن ترتكز على مبدأ تقرير العدل بالنسبة للشعوب قاطبة ، ولكل الجنسيات ، لا فرق بين قويها وضعيفها ، وإلا فإن هذه الدعائم تنهار ولا يبقى أثر لشيء منها ، وقرر أن الشعوب لا يجوز أن تنتقل من سيادة إلى أخرى بمؤتمر دولي ، أو باتفاق بين متنافسين وأعداء ، وأن الأماني القومية يجب أن تحترم ، ولا يجوز أن تساد الشعوب أو تحكم إلا بمحض إرادتها ورغبتها

قرر كل هذه المبادئ العادلة ، وأنكر على الدول القوية استعباد الشعوب الضعيفة واستخدامها في

مصلحتها الذاتية ، كما أنكر مبدأ حكم الشعوب بسلطات مستمدة غير مسئولة (خطابه فى ٨ يناير سنة ١٩١٨ وخطابه فى ١١ فبراير و ٢٧ سبتمبر سنة ١٩١٨)

كانت هذه المبادئ بمثابة دستور أو ميثاق عالمى يحق لكل أمة أن تتمسك به ، وقد استثارت هذه الخطب والبيانات روح الاستقلال والحرية فى الشعوب بالرغم من إخلاف ويلسن لوعوده وعهوده ، وكانت الأمة المصرية بذكائها وحسن بصرها بالأمور أسبق الأمم الصغيرة إلى تمسكها بحقها فى تقرير مصيرها ، وزادها تمسكا به أن الحلفاء ومنهم بريطانيا العظمى واقفوا على مبادئ ويلسن ، فاستقر فى أذهان الأمة أنها بقوتها ضد الاحتلال والحماية لا بد واصلة إلى تقرير مصيرها ، وهو الحق المعترف به من الجميع ، وقد أيده الحلفاء رسميا فى التصريح الإنجليزى الفرنسى للشعوب العربية الذى أعلن فى نوفمبر سنة ١٩١٨ عن سورية (وكانت تشمل لبنان وفلسطين) والعراق ، فقد جاء فيه أن انجلترا وفرنسا تعويان تحرير الشعوب التى أنقذت من الحكم العثمانى تحريرا نهائيا ، وتأسيس حكومات وإدارات أهلية تبنى سلطتها على اختيار الأهالى الوطنيين لها اختيارا حرا ، وقيامهم بذلك من تلقاء أنفسهم[1] ، فكان بديهيا أن تنال مصر أيضا حقها فى الحرية والاستقلال ، لأنها أسبق إلى الاستقلال والنظم الحرة من هاتيك البلاد ، ولأن وعود انجلترا لها بالجلاء أسبق بست وثلاثين سنة من وعود الحلفاء للشعوب العربية

هذا إلى أن الحروب العالمية الطويلة المدى ، هى للشعوب عامة مدرسة تتلقى فيها دروس الجهاد فى سبيل المثل العليا ، لأن الحرب إنما تدور رحاها فى نظر كل أمة على أساس الذود عن حياتها وكيانها ، وسنوات الأربع التى اقتضتها الحرب العالمية الأولى قد بهت الأذهان إلى أن حياة الأمة جديرة بأن يبذل لها جميع أفرادها كل ما لديهم من حول وقوة ، ومال وجيوة ، فكانت ميادين القتال من هذه الناحية مجالا رائعا يزدهر بآيات الإقدام والبطولة ، ويبعث فى نفوس الأمم روح الإخلاص والتضحية

فالحرب العامة ، ومبادىء الرئيس ويلسن ، كان لها ولا جرم أثرها فى التمهيد لثورة سنة ١٩١٩

---

(١) هذا الجزء التصريح المذكور : « إن الغرض الذى ترمى إليه بريطانيا العظمى وفرنسا بمواصلتهما فى الشرق تلك الحرب التى أثارها العدو الأثاثى هو تحرير الشعوب التى طالما ظلمها الترك تحريراً نهائيا ، وتأسيس حكومات وإدارات أهلية تبنى سلطتها على اختيار الأهالى الوطنيين لها اختيارا حرا وقيامهم بذلك من تلقاء أنفسهم ، وتنفيذاً لهذه النيات قد حصل الاتفاق على تشجيع العمل لتأسيس حكومات وإدارات أهلية فى سورية والعراق اللتين أتم الحلفاء تحريرها ، وفى البلاد التى يواصلون العمل لتحريرها على مساعدة هذه الجهات والاعتراف بها عند تأسيسها فعلا ، والحلفاء بعيدون عن أن يرغموا سكان هذه الجهات على قبول نظام معين من التظامات وإنما همهم أن يجدوا بعونهم ومساعدتهم الثابتة حركة الحكومات والادارات التى ينشئها الأهالى لأنفسهم بمختارين ، حركة منتظمة ، وأن يضمنوا لهم قضاء عادلا واحدا للجميع ، وأن يسهلوا امتثار العلم فى البلاد وتقدمها اقتصاديا وذلك بتحريك همم الأهالى وتشجيعها وأن يزيلوا الخلاف والتفريق الذى طالما استخدمته السياسة التركية ، ذلك هو ما أخذت الحكومتان الحليفتان على نفسيهما القيام به فى البلاد المحررة »

وفى عن البيان أن فرنسا وانجلترا قد قضتا هذا التصريح بما فرضتاه من قبل ومن بعد من النظم الاستعمارية فى سورية ولبنان وفلسطين والعراق

مصر بين أمم الشرق

ومن الحق أن نعد تلك الأمة المصرية وسبقها الأمم الشرقية فى مضمار التقدم والنهوض ، من أسباب ثورة سنة ١٩١٩ ، فإذا تأملت فى تطورها خلال مائة وخمسين سنة مضت ، تجد أنها كانت ولما تزل فى طليعة أمم الشرق أخذاً بأسباب النهضات القومية ، ففى أوائل القرن التاسع عشر امتازت بالنهضة العظيمة التى وضع أساسها محمد على الكبير ، فسبقت أمم الشرق فى الرقى والإصلاح والعمران ، بينما كان كثير من الشعوب الشرقية غارقاً فى سبات الجمود والتأخر ، وكانت الثورة العرابية — على ما أكتنفها فى مرحلتها الثانية من خطأ وحظ عاثر[1] — من أسبق الحركات القومية الشرقية التى قامت فى وقت متكر (سنة ١٨٨١) للتحرر من حكومة الفرد ومن التدخل الأجنبى معاً ، وتقرير النظام الدستورى أساساً للحكم فى البلاد ، وكانت مصر أسبق الأمم الشرقية إلى تقرير النظام الدستورى ، إذ أعلن فيها الدستور لأول مرة سنة ١٨٧٩ فى أواخر عهد إسماعيل ، ثم فى سنة ١٨٨٢ إبان الثورة العرابية[2] ، حقاً أن الدستور العثمانى (القانون الأساسى) أعلن قبل ذلك فى تركيا سنة ١٨٧٦ ، ولكن لم يكد البرلمان يجتمع فى الآستانة حتى ألغى سبتجاعه فى أوائل سنة ١٨٧٨ بأمر من السلطان عبد الحميد ، وبقى واضع الدستور مدحت باشا ، وغاد الحكم المطلق فى تركيا ، إلى أن هبت ثورة سنة ١٩٠٨ ، وكان إلغاء الدستور فى تركيا بأمر من الحكومة الأهلية المستقلة . أما إلغاء الدستور فى مصر فقد وقع سنة ١٨٨٣ بإرادة الاحتلال الأجنبى ، ففى أعرق فصولا من تركيا فى النظام الدستورى

وكذلك كانت مصر أسبق الأمم الشرقية إلى الحركة الوطنية التى ترمى إلى تحرير البلاد من النير الاستعمارى ، فقد ظهرت هذه الحركة من نيف ونصف قرن ، على يد باعثها « مصطفى كامل » ، فكانت مصر فى طليعة الأمم الشرقية أخذاً بأسباب الجهاد القومى ، وأعطت الشرق مثلا عالياً فى فهم مرامى السياسة الاستعمارية ، والعمل على التخلص من شباكها ، ذلك حيث كان كثير من شعوب الشرق وبخاصة الدولة العثمانية يحسنون الظن بتلك السياسة ، ويظنون أنها عنوان الحرية والحضارة ، وكانوا يخدعون فى ظواهرها ، ويميلون إلى تصديق وعودها . إلى أن اكتووا بنارها بعد الحرب العالمية الأولى ، فقاموا يطالبون بحقوقهم الكاملة فى الاستقلال التام . وكانت مصر أيضاً أسبق الأمم الشرقية خطوة إلى رفع لواء النهضة الجديدة وخوض غمار الجهاد عقب انتهاء تلك الحرب مباشرة ، فإنه لم يكد يعود السيف إلى غمده حتى رفعت مصر صوتها عالياً ، فهزت قلب الإنسانية بثورة سنة ١٩١٩ التى لفتت إلى أرض الكنانة أنظار الشعوب فى الشرق والغرب ، فالغرب قد دهش لهذه الثورة التى قامت فى الوقت الذى ظنت فيه

---

(١) راجع كتابنا (الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى) (٢) راجع كتابنا (مصر الحاضر) ج ٢ ص ١٢٩

الإنسانية أنها أنهت عهد الحرب واستقبلت عهد السكينة والسلام ، فكانت ثورة مصر مدوية بهبوب عاصفة الشعوب التي كان ساسة الدول المنتصرة يتآمرون عليها في مؤتمر فرساى ، ويعملون على القضاء على روح الحياة والاستقلال فيها ، وأما الشرق فقد هبت ثورة سنة ١٩١٩ أعصاره ، وكانت لشعوبه مثلا يحتذى في اعتماد الأمم على نفسها واستمدادها بقوتها ، وعدم تعويلها على الوعود الكاذبة التي كان المنتصرون يمنونها وينادون بها قبل أن تضع الحرب أوزارها ، فكانت هذه الثورة ، وما انطوت عليه من الإقدام ، والمبادرة بالجهاد ، دليلا على ذكاء الأمة المصرية ، وصدق نظرها في إدراك الحقائق ، وإنها بهذه الثورة قد سبقت شعوب الشرق إلى مضمار الجهاد القومي الحديث ، ولو استعرضنا الحركات والنهضات القومية التي ظهرت بعد انتهاء الحرب الماضية في أرجاء الشرق ، كالهند والأناضول وفارس والعراق وسورية وفلسطين وتونس وغيرها ، لوجدنا الثورة المصرية أسبقها إلى الظهور ، ولا شك أن هذا السبق قد أكسب مصر منزلة ممتازة بين أمم الشرق يجب علينا أن نحتفظ بها ، ولا يجمل بنا أن ننكر هذه المنزلة ، أو نعمل على نقيضها ، أو نتهاون في الاحتفاظ بها ، أو ببخس الأمة حقها ، وننال من تعمتها مدفوعين باعتبارات شخصية أو نزوات وقتية ، فإن الأمم إنما تعتز بتراثها الوطني ، وتذأب على استبقائه سليما ، وتنهض به حتى ببلغ الذروة ، وتسير به دائما إلى الأمام !

جهاد الحزب الوطني

إن جهاد مصطفى كامل ومحمد فريد وأنصارهما وتلاميذهما أثر كبيرا في قيام ثورة سنة ١٩١٩ ، فإنهم لم يفرطوا في النفوس من الدعوة إلى الجهاد الخالص لله والوطن ، والأمة كانت في أواخر سنة ١٩١٨ قد أدركت بفطنتها حظا كبيرا من الوطنية الصادقة ، بحيث صارت على استعداد عند سنوح أية فرصة لأن تبذل في سبيل الاستقلال كل تضحية مهما عظمت ، وليس يخفى أن الثورات كما قلت في كتابي عن (مصطفى كامل) ليست حركات ميكانيكية تبدو فجأة للناظرين ، بل هي حوادث اجتماعية تتمخض عنها حياة الشعوب تبعا لدرجة استعدادها ، ونتيجة لسريان روح الوطنية في نفوس أبنائها ، فالسنوات التي قضاها الحزب الوطني في الكفاح من سنة ١٨٩٠ إلى سنة ١٩٠٨ ، على عهد مصطفى كامل ، ومنها إلى سنة ١٩١٩ على عهد محمد فريد ، قد مهدت للثورة ، إذ كانت هذه السنوات بمثابة المدرسة التي تلقت الأمة فيها مبادىء الوطنية الحقة ، وهي الفترة التي بعثت فيها الحركة القومية من مرقدها[1]

تكونت الروح الوطنية بتأثير جهاد مصطفى كامل ، وخطبه ، ومقالاته ، ورحلاته ، وأحاديثه ، ودعواته ، واستمعت إليه الأمة في وقت مبكر ، يدعو إلى الالتفاف حول راية الحرية والاستقلال ، ويحمل الحملات

---

(١) راجع كتابنا (مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية) ثم كتاب (محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية)

الصادقة على الاحتلال ، ويحارب اليأس ، وينادى بالثبات فى الجهاد ، رغم الصدمات والعقبات ، فلمست نداءه على سر الستين ، ونلقت عنه آيات الوطنية والإخلاص ، رأت فيه منذ سنة ١٨٩٦ « روحا من نور الحرية الساطعة لا تستطيع الحياة فى ظلمات الظلم والاستبداد »[١] . واستمعت إليه ينادى سنة ١٨٩٧ : « كل احتلال أجنبى هو عار على الوطن و بنيه »

ووعى الشباب قوله سنة ١٨٩٨ : « ان الوطنية هى أشرف الروابط للأفراد ، والأساس المتين الذى بنى عليه الدول القوية والممالك الشامخة ، وكل ما ترونه فى أوروبا من آثار العمران والمدنية ، ما هو إلا ثمار الوطنية ، أصبح اليوم الوطن المصرى ينتظر منكم ومن بقية أبنائه عدلا وإنصافا . أصبحت مصر تؤمل منكم أن ترفعوها إلى منصة الحرية والاستقلال ، وأن تردوا إليها حقوقها وهبها إياها الخالق عز وجل ، ولا ريب أنكم معشر المتعلمين ، معشر النابغين فى المعارف والآداب ، أول من يسأل عن خدمة مصر وتأييد مبدأ الوطنية الحقيقية ، فإنكم قرأتم فى التاريخ الأمثال الكثيرة لوطنية ، وعرفتم سير أناس عديدين ماتوا محبة لبلادهم ، و إخلاصاً لأوطانهم ، فحيوا موتهم ، وأدركتم أن الحياة سريعة الزوال وأن لا شرف لها بغير الوطنية والعمل لإعلاء شأن الوطن و بنيه »

ونعلمت منه الأمة منذ سنة ١٨٩٨ أن « لا معنى للحياة مع اليأس ولا معنى لليأس مع الحياة » ، ونلقت عنه دروس الوطنية الصافة ، كقوله فى ديسمبر سنة ١٨٩٨ : « إنى ثابت على خطتى حتى الممات ، لأن اعتقادى أن ثمر الدفاع و إن لم يجنه المدافع الأول أو الثانى فلسوف يجنيه مصرى على مدى الأيام ، و إننا إذا لم نقتطف ثمر عملنا وجهادنا فى حياتنا فإننا على الأقل نضع الحجر الأول لمن يبنى بعدنا » ، وقوله عن مأساة السودان على اثر رفع العلم البريطانى فى الخرطوم[٢] : « تنزلوا أيها المصريون إلى أعماق قلوبكم ، واسألوا سرائركم هل أنتم فى شقاء أم هناء ؟ وهل بالاستسلام وتسليم الأوطان تقابلون نعمة الله عليكم بمصر وهى جنة الأرض وأبدع البلدان ؟ وهل يليق بكم وأنتم سلالة أشرف الأمم أن ترضوا بهذا الهوان ، وتقبلوا هذه المذلة وأنتم صاغرون ؟ تمر الحادثات المزعجات علينا وتتفطر لها قلوبنا ونحزن منها أشد الحزن أفلذتنا ثم لا نجد لسانا ينطق بما يختلج به الجنان ، بل نرى سكوتا فى سكوت واستسلاما فى استسلام ، فيزداد البلاء ، و يتضاعف الشقاء » إلى أن قال : « لقد بالغنا فى الاستسلام وأبدعنا فيه كل إبداع ، وما جنينا إلا الخيبة والفضيحة والعار ، فهذه بلاد السودان قد فتحتها مصر بأموالها و بدماء أبنائها الأعزاء ، أى راية تخفق اليوم عليها ؟ وأى شرع يقام اليوم فيها ؟ وأى حق يعترف به للمصريين فى نواحيها ؟ أليس تقضى سياسة الاستسلام بأن نجاهد بجنود مصر الأبطال أجمل وأشرف جهاد ونبذل حياتها رخيصة فى سبيل استرداد السودان ثم

---

(١) من خطاب له إلى محمد بك فريد سنة ١٨٩٦

(٢) من خطبته بالقاهرة يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩٨

تسلم إلى الدولة المحتلة هذه البلاد الزاهرة ، وهى من مصر الروح والفؤاد ؟ فأى فضيحة بعد هذه الفضيحة وأى عار بعد هـذا العار ؟ أقام الإنجليز الأرض وأقعدوها بسبب غردون وثأر غردون ونسفوا قبر المهدى نسفا وأخرجوا رأسه بأشنع صفة وأقبح مثال . وعقدوا المجامع وألقوا الخطب تحية وسلاما على روح هذا الفقيد ، ورفعوا رايات الفرح والنصر للأخذ بثأره ، والمصريون ينظرون إلى هذه المناظر ويتساءلون : أليس لدماء من مات منا ثمن ؟ أليس لرجالنا قيمة ؟ أليس المصرى فى شريعة الله إنسانا ككل إنسان ؟ أيموت منا الجنود والأبطال قبل استرداد السودان وفى سبيل استرداده ولا يُذكرون بشىء ، بل يقوم منا من يهنىء الإنجليز بأخذ ثأر غردون ، أيكون دم فرد من الإنجليز غالى الثمن رفيع القدر ودماء الآلاف من المصريين لا ثمن لها ولا تقابل بغير النسيان ؟ لقد تعاظم الخطب وأصبحت الحياة مرة ، وبات الوطن فى أشد الأخطار ، وكل منا يهمل واجباته ويتحلل لنفسه عذرا ، فمنا من يطمع فى الثروة والترقى ، ومنا من يخاف الذل والفقر ، ومنا من لا يشعر بالمسئولية ، ومنا من استولى على قلبه اليأس والقنوط» ، ثم دعا إلى قيام كل مصرى بواجباته الوطنية كعلاج لهذه الحال ، وقال عن إيمانه بمستقبل مصر[1] : « إنى أشد الناس أملاً فى مستقبل أمتى وبلادى ، وأرى الشعب الذى أنا منه جديراً بالرفعة والسمو ، حقيقا بالمجد والحرية والاستقلال ، ولولا هذا الأمل وهذا الاعتقاد لكنت فارقتُ الحياة وتركت الدنيا غير آسف على أحد ، وكيف لا أكون ذا أمل وهذه أمتى أجد فيها روحا جديدة وحياة صادقة ووطنية ناشئة قوية ، ومن منكم لا يرى ما أرى ؟ هل ينكر أحد شعور الأمة بحالتها وانتباهها من رقدتها وقيامها من وهدتها وعملها لخيرها وسعادتها » . وقال فى محاربة اليأس[2] : « لا داء أضر بالأمة وأشد وبالا عليها مثل داء اعتقادها السوء فى نفسها ويأسها من مستقبلها ، فجاهدوا ضد هذا الداء ما استطعتم واعلنوا عليه حربا عوانا ، وبثوا فى أبناء الأمة مبادئ الثقة بالنفس والاعتماد على المجموع ، وربوا البنين والبنات على محبة الوطن » ، وقال فى هذا المعنى[3] : « عجبا وألف مرة عجباً ! كيف تسىء الظن بنفسها أمة تغلبت على الأيام والحوادث وقاتلت الليالى وما ولدت وقاومت تيارات الزمان أجيالا طوالا وأوقفتها وهى فى منتهى قوتها ؟ كيف يقول بعض أبناء هذه الأمة عنها انها ماتت وزالت آثارها وأصبحت نسياً منسيا ، وهى التى اهتز لمجدها الشرق والغرب وسارت الركبان بأحاديث مفاخرها ؟ كيف يقضى اليائسون عليها وقد كانت قبل عهد محمد على أكثر أدواء وأقل أملا فى الشفاء من الآن ثم عادت لها الحياة والقوة والجاه والعز ورفعة الشأن» ، وقال فى سنة ١٩٠٤ : «إن الوطنية شعور ينمو فى النفس ويزداد لهيبه فى القلب ويرسخ فى الفؤاد كلما كبرت هموم الوطن وعظمت مصائبه» ، وقال سنة ١٩٠٧[4] : « إن سلاسل الاستعباد هى سلاسل على كل حال سواء كانت من ذهب أو من حديد » وتجلت قوة إيمانه وعظمته الوطنية فى خطبته سنة ١٩٠٧ إذ يقول : «إننا لا نعمل لأنفسنا ، بل نعمل لوطننا ،

(١) من خطبته بالإسكندرية فى يونيه سنة ١٩٠٠ (٢) من خطبته فى أبريل سنة ١٩٠٩
(٣) من خطبته فى فبراير سنة ١٩٠٧ (٤) من كتابه إلى السير هنرى كامبل بانرمان رئيس الوزارة البريطانية

وهو باق ونحن راحلون . وما قيمة السنين والأيام فى حياة مصر وهى التى شهدت مولد الأمم كلها وابتكرت المدنية والحضارة لنوع الإنسانى كله ؟ إن العامل الواثق من النجاح يرى النجاح أمامه كأنه أمر واقع ، ونحن نرى من الآن هذا الاستقلال المصرى ونبتهج به وندعو له كأنه حقيقة ثابتة . وسيكون كذلك لا محالة ، فمهما تعددت الليالى وتعاقبت الأيام ، وأتى بعد الشروق شروق وأعقب الغروب غروب ، فإننا لا نمل ، ولا نقف فى الطريق . ولا نقول أبداً : لقد طال الانتظار ! اننا وجهنا قلوبنا ونفوسنا وقوانا وأعمارنا إلى أشرف غاية اتجهت إليها الأمم فى ماضى الأيام وحاضرها ، وأعلى مطلب ترمى إليه فى مستقبلها ، فلا الدسائس تخيفنا ، ولا التهديدات توقفنا فى طريقنا ، ولا الشتائم تؤثر علينا ، ولا الخيانات تزعجنا ، ولا الموت نفسه يحول بيننا وبين هذه الغاية التى نصغر بجانبها كل غاية . ثم لو أخذنا الموت من هذه الدار واحدا بعد واحد لكانت آخر كلماتنا لمن بعدنا : « كونوا أسعد حظا منا ، ولبارك الله فيكم ، ويجعل الفوز على أيديكم ، ويخرج من الجماهير الثلث والألوف بدل الآحاد ، المطالبة بالحق الوطنى والحرية الأهلية والاستقلال المقدس ! » . وقال فى تلك الخطبة :

— « هل يستطيع مصرى أن يتهور فى حب مصر ؟ مهما أحبها فلا يبلغ الدرجة التى يدعو إليها جمالها وجلالها وتاريخها والعظمة اللائقة بها ، ألا أيها اللائمون ، انظروها وتأملوها وطوفوها ، واقرأوا صحف ماضيها ، واسألوا الزائرين لها من أطراف الأرض هل خلق الله وطناً أعلى مقاماً وأسمى شأنا وأجل طبيعة وأجل آثاراً وأغنى تربة وأصفى سماء وأعذب ماء ، وأدعى للحب والشغف من هذا الوطن العزيز ؟ اسألوا العالم كله يجبكم بصوت واحد : إن مصر جنة الدنيا ، وان شعباً يسكنها ويتوارثها لأكرم الشعوب إذا أعزها ، وأكبرها جناية عليها وعلى نفسه إذا تسامح فى حقها وسلم أزمتها للأجنبى »

— «قد يرى السعهاء والطائشون أن الانتساب لشعب مستعبد كالشعب المصرى مما لا يليق بإنسان . ولكن أى شرف يطمع الحر فيه أكبر من العمل لإحياء الأمة التى سبقت الأمم كافة فى العلم والمدنية والأدب ؟ أى رفعة يسعى الشريف إليها أسمى من إنهاض شعب كان أستاذ الشعوب البشرية ومربى العالم كله ؟ »

— «إن مصر جديرة بأن تحب بكل قوة ، بكل عاطفة ، بكل جارحة ، بكل نفس ، بكل حياة»

— « لا قوام لأمة ولا سلامة لبلاد إلا بقوة العقيدة الوطنية »

— « إن من يتسامح فى حقوق بلاده ولو مرة واحدة يبقى أبد الدهر مزعزع العقيدة سقيم الوجدان»

— « الدعوة للاستقلال وبث الروح الوطنية هما المؤديان إلى تحقيق آمال الأمة المصرية ، فليكن معتقد المصريين جميعاً أن نجاة مصر لا تكون إلا بهم المصريين ، وأن ارتقاءنا موكول إلى عزائمنا . فلنطلب النهوض من أنفسنا ولنعمل له بالهمة والصدق والاتحاد »

ورأت الأمة فى حياة محمد فريد مثال التضحية والإخلاص ، وتمثلت لها بطولته فى قوله : « إنا نعرف

كيف صبر على المكاره ولكننا لا نعرف التسليم فى حقوقنا ولا التنازل عن مطالبنا » ، ورأت فى تضحياته ومناقبه من الاضطهاد والسجن والنفى مثالا خالداً فى افتداء الوطن بالنفس والولد ، والمال والحياة[1]

ورأت فى أنصاره وتلاميذه — الذين ثبتوا على العهد — رجالا « صدقوا ما عاهدوا الله عليه ، فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا »

فجهود الحزب الوطنى كان فضلها فى ظهور الثورة ، كما بقى لها بعد ظهور الثورة طابعها وأثرها المستمر على مر السنين فى توجيه الحركة الوطنية وجهة الجلاء ، والاستمساك بوحدة وادى النيل ، والجهاد الخالص لله والوطن ، ولعل فريداً رحمه الله قد أشار إلى هذا المعنى فى رسالته إلى الأمة التى بعث بها إليها من منفاه فى سبتمبر سنة ١٩١٩ قبيل وفاته[2] ، إذ قال : « نشكر الله على هذه النتيجة الحسنة التى دلت على أن ما ألقاه مؤسسو الحركة الوطنية من البذور فى تلك الأرض الخصبة قد نبت وترعرع ساقه ثم أزهر وظهرت ثماره »

فلكى نتعرف أسباب ثورة سنة ١٩١٩ ، يجب أن نتبينها ، لا فى حوادث تلك السنة فحسب ، بل فى تطور الروح الوطنية وتعهدها والجهاد فى سبيل بعثها طوال الثلاثين سنة خلت . فهذا الجهاد الطويل المرير كان له الأثر البالغ فى إعداد الأمة للثورة ، وهو لها على الدوام خير ذخيرة . وأقوى عدة ، وأصلح عتاد ، ولقد أشار سعد رحمه الله إلى شىء من هذه الحقائق بقوله فى خطبته بفندق شبرد يوم ٣٠ ابريل سنة ١٩٢١ ، إذ قال : « إنى أعلم أن البلاد تصبو إلى الاستقلال ، وأن حركتها الاستقلالية بدت من زمان طويل ، خصوصاً من يوم أن ظهر فيها المرحوم مصطفى كامل ، وتلاه المرحوم فريد بك ، هؤلاء الذين أسسوا وأيدوا ما أسسوا فى النهضة الحاضرة » . وقال فى خطبته بالسرادق يوم ١٩ سبتمبر ١٩٢٣ : « لست خالق هذه النهضة كما قال بعض خطبائكم ، لا أقول ذلك ولا أدعيه ، بل لا أتصوره ، إنما نهضتكم قديمة بتدئ من عهد مؤسس الأسرة المالكة محمد على ، والحركة العرابية فضل عظيم فيها ، وكذلك السيد جمال الدين الأفغانى وأتباعه وتلاميذه أثر كبير ، والمرحوم مصطفى كامل باشا فضل عزيز فيها أيضاً ، وكذلك المرحوم فريد بك »

تأليف الوفد المصرى

وموقف رشدى باشا

إن تأليف الوفد المصرى فى نوفمبر سنة ١٩١٨ كان من أسباب قيام الثورة ، فإن المطالبة بالاستقلال التام هى فى ذاتها دعوة إلى الانتفاض على الحماية ، كما أن التوكيلات التى نشرها الوفد فى البلاد ، والتى سيجىء الكلام عنها فى الفصل الثالث ، كان لها أثرها فى التمهيد للثورة ، مما نبهت إليه الأذهان من وجوب التعاون

(١) انظر أيضاً الفصل العاشر (٢) توفى رحمه الله فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩

والتضامن والعمل للاستقلال ، هذا إلى أن موقف سعد وصحبه من الإنذار الذى وجهه إليهم الجنرال وطسن فى ٦ مارس سنة ١٩١٩ ، كان من الأسباب المباشرة للثورة ، فقد كان مثلا صالحاً للمقاومة الوطنية ، وعدم المبالاة بالتهديد والوعيد ، فهذه المقاومة كان لها صداها فى الجماهير ، إذ أنها صارت عنوان الدعوة إلى المقاومة العامة ، وأعقب هـذا الموقف اعتقال سعد وزملائه الثلاثة يوم ٨ مارس ، فكانت الشرارة التى أشعلت نار الثورة ، و إن اعتقالهم فى ذاته وفى مرماه محل ظالم يثير النفوس و يملؤها سخطا وحنقاً ، لأنه فضلا عما فيه من الظلم والاعتساف ، فإنه كان نذيراً بامتهان السياسة البريطانية لكرامة الشعب ، وزرايتها به ، و إصرارها على مناوأته فى حريته واستقلاله ، و إبقائه تحت ضغط الذل والعبودية

حقا إن الثورة ليست وليدة سعد ، ولا وليدة الوفد ، بل هى وليدة الأسباب التى فصلناها مجتمعة ، و إنما كان سعد ، وكان الوفد كلاهما وليد الثورة ، لأنهما لم يصلا إلى ما وصلا إليه ، من نفوذ ومكانة إلا بفضل الثورة ، ولكن من الحق أيضاً إن نقول ان تأليف الوفد كان من الأسباب المهيئة لظهور الثورة

وكذلك كان انضمام حسين رشدى باشا رئيس الوزارة وقتئذ إلى الحركة الشعبية منذ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، من عوامل الثورة ، المهيئة لها ، والمشجعة على ظهورها ، ولا شك أن موقفه من هذه الناحية يختلف بل يتناقض مع موقفه فى أواخر سـنة ١٩١٤ ، ولكن من الحق والإنصاف أن نفصل بين الموقفين ، كما يجب أن نفصل بين موقف سعد من الثورة ، وموقفه قبل الثورة ، فالثورة قد جعلت منه شخصية جديدة ، أصلح وأقوى من شخصيته السابقة ، والثورات كثيراً ما تفيد من رجال كانوا من قبل لا يدينون بها ، بل ر بما كانوا خصوماً لها ، ذلك أن الانقلابات الكبرى فى حياة الأمم تنشىء فيها روحا فتية ، وتولّد فى نفوس أبنائها وزعمائها اتجاهات جديدة ، وكثيراً ما تغير من ماضيهم وشخصياتهم ، بل من طباعهم وأخلاقهم

فمن الحق أن نقول ان لرشدى وعدلى على ثورة سنة ١٩١٩ فضلا كبيرا ، فإنهما بادرا فى شهر نوفمبر إلى التحدث فى مصير مصر السياسى ، واستقالا من الوزارة فى ديسمبر اعتراضاً على وضع العقبات فى سبيل رفع صوت مصر لتقرير مصيرها

حقا إن برنامج رشدى باشا ، كما أن برنامج الوفد ، كانا ، فى بداية الحركة ، فى حدود ضيقة ، لكن هذه البرامج قامت على كل حال على أساس الانتقاض على النظام المضروب وقتئذ على البلاد ، وهو نظام الحماية ، ثم تخطته الأمة إلى البرامج الطبيعية الصحيحة

كانت وزارة رشدى باشا تناصر الوفد من أول خطواته . فساعد هـذا الموقف على انتشار دعوته ، وانضمام الناس إليه ، وكانت بلا شك تؤيد توقيع التوكيلات له ، وجاءت استقالتها تأييداً علنيا له ، فكانت تمهيداً مباشراً لنشوب الثورة

وهنا تختلف ثورة سنة ١٩١٩ عن الثورة العرابيـة ، فالثورة العرابية قد نبتت سنة ١٨٨١ على

كره من الوزارة القائمة وقتئذ (وزارة رياض باشا) . وكان أول مطالبها إسقاط هذه الوزارة التى كانت تناوئها ، فى حين أن ثورة سنة ١٩١٩ لقيت تأييداً كاملا من وزارة رشدى باشا ، بل إن لهذه الوزارة كما أسلفنا فضلا كبيراً عليها ، إذ عبدت لها الطريق ، ولولاها لكان من المحتمل أن لا تصادف ما صادفته من الفوز والتوفيق ، وفى هذا تفضل الثورة العرابية ثورة سنة ١٩١٩ ، لأن الثورة العرابية قامت على الرغم من مناوأة الحكومة القائمة لها ، على أنه من الحق أن نقول من ناحية أخرى ان ثورة سنة ١٩١٩ تفضل الثورة العرابية فى أنها ثورة أمة عزلى من السلاح . قامت كى وجه دولة من أقوى دول الأرض ، على حين أن الثورة العرابية قامت على أكتاف الجيش . وبقوة سلاحه وضباطه وجنوده ، وهذا لا ينقص من فضل الثورة العرابية التى كانت مظهراً للنهوض القومى المبكر ، وقامت لغرض نبيل هو تحرير البلاد من الحكم الاستبدادى ومن التدخل الأجنبى معا ، ولعلك تلحظ مشابهة بين الثورتين فى السبب المباشر لظهورهما ، فالأولى ظهرت على أثر اعتقال الحكومة أحمد عرابى وصاحبيه على فهمى وعبد العال حلمى ، وإحالتهم إلى مجلس عسكرى لمحاكمتهم بتهمة التمرد والعصيان ، فثار زملاؤهم الضباط ، وقادوا الجند إلى قصر النيل ، حيث كان الزعماء معتقلين ، فاقتحموه عنوة ، وأطلقوا سراحهم ، وكان ما كان من حوادث الثورة العرابية[1] ، وثورة سنة ١٩١٩ ظهرت على أثر اعتقال سعد زغلول وصحبه بأمر السلطة العسكرية البريطانية ، فكان من هياج الشعب وثورته ضد الحماية والاحتلال

مشروع السير وليم بروتيت

فى القانون النظامى

ظهر هذا المشروع فى نوفمبر سنة ١٩١٨ . وكان من الأسباب الهامة التى عجلت بالثورة

كان السير وليم بروبيت Sir William Brunyate يتولى قبيل شبوب الثورة منصب المستشار المالى بالنيابة ، وكان مستشار دار الحماية ، وصاحب الحول والطول بين المستشارين البريطانيين فى شؤون الحكومة كافة ، وكان عضواً فى لجنة ألفيا مجلس الوزراء بقراره الصادر فى ٢٤ مارس سنة ١٩١٧ لوضع التعديلات التى يستدعى إدخالها فى القوانين والنظم القضائية والإدارية ما كان محتملا من زوال الامتيازات الأجنبية فى ظل الحماية البريطانية ، والغرض الحقيقى من تأليف هذه اللجنة وضع القوانين والنظم التى تنسجم مع الحماية ، وقد سميت (لجنة الامتيازات الأجنبية) ، وكان السير وليم بروبيت هو روح هذه اللجنة ومقررها ، وقد وضعت عدة مشروعات قوانين ، كقانون العقوبات ، وقانون تحقيق الجنايات ، وقانون المرافعات ، وبعض فصول من القانون المدنى والتجارى ، وقطعت شوطاً بعيداً فى وضع النظام القضائى الذى كان

---

(١) راجع كتابنا (الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى)

مرمعه وصمه على أسس بدماج القضاء الأهلى والقضاء المختلط وجعلهما نظاماً موحدا مختلطا فى قواعده وهيكله ، مع تغليب العنصر الإنجليزى ، ومما تقرر فيه بادىء ذى بدء جعل النائب العام إنجليزيا

ووضع السير وليم بروبيت مشروع قانون نظامى لمصر ، يخول بها إلى مرتبة المستعمرات التى يراد جعلها سوة لكل من نزل بها من رعايا الدول الأجنبية . ويتلخص هذا المشروع فى إنشاء مجلس نواب مصرى ، يؤلف من المصريين ، ولكنه استشارى محض ، ليس له سلطة قطعية فى أى أمر من الأمور ، ويجانبه مجلس شيوخ ، يملك وحده السلطة التشريعية ، ولكنه خليط من المصريين والأجانب ! يؤلف من أعضاء رسميين ، وهم الوزراء المصريون والمستشارون الإنجليز ومن فى مرتبتهم من الموظفين البريطانيين ، ثم من أعضاء منتخبين ، ينتخبون بطريقة كثيرة القيود والشروط ، منهم ٣٠ مصريا و١٥ أجنبيا !! بحيث تكون الأغلبية فيه للأعضاء الرسميين والأعضاء الأجانب المنتخبين ، والأقلية للأعضاء المصريين المنتخبين ! ولو نفذ هذا المشروع لصارت سلطة التشريع فى يد شرذمة من الأجانب ، ولصار المصريون فى بلادهم غرباء .

لم يكن أحد من المصريين يعرف هذا المشروع ، ولكن أنباءه ذاعت حين قدم السير بروبيت صورة منه إلى رشدى باشا فى أواسط نوفمبر سنة ١٩١٨ . فرد هذا عليه ، وحمل حملة صادقة على المشروع وأعلن استنكاره له ، وما كاد يذاع المشروع والرد عليه ، حتى عم السخط على السياسة البريطانية وعلى النيات التى كانت تضمرها للمصريين ، لأن فيه إهدارا للاستقلال الداخلى التام الذى نالته البلاد منذ سنة ١٨٤٠ ، ولأنه أشد إيلاماً لها من نظام الجمعية التشريعية الذى كان قائماً منذ سنة ١٩١٣ [1] ، فالجمعية التشريعية ولو أن رأيها استشارى هى هيئة قومية مؤلفة من أعضاء أول شرط فيهم أنهم جميعا مصريون ، أما الهيئة التشريعية العليا فى مشروع السير وليم بروبيت فهى هيئة مختلطة الجنسيات ، غالبيتها تكاد تكون أجنبية . ولا تقبل أمة تشعر شيئا ولو يسيرا من الكرامة أن تتولى التشريع فيها سلطة أجنبية ، لذلك كان هذا المشروع وحده كافيا كما أسلفنا لقيام الثورة ، لولا الثورة لنفذ وتحققت به فكرة اللورد كرومر التى ابتدعها فى تقريره سنة ١٩٠٤ من إنشاء مجلس تشريعى مختلط ينزل بالأمة إلى حضيض الذل والمهانة

الأسباب الاقتصادية

زعم بعض الكتاب المغرضين أن الرخاء مصر كان من أسباب ثورة سنة ١٩١٩ ، وهذا مسخ وتشويه للحقائق ، إذ أن الثورة ، من الوجهة الاقتصادية ، هى رد فعل ضد النظم المالية التى عانتها البلاد قبل الحرب ، وفى خلال الحرب ، فقبل الحرب أخذت الأمة تشعر على تعاقب السنين بأن المصالح والمرافق المالية الأجنبية نمت وازدهرت ، وطغت على الاقتصاد القومى فى ظل الاحتلال ، وتحت كنفه ورعايته ، وأن النفوذ

---

(١) أنظر كتاب محمد فريد ص ٣٤٧ وما بعدها

الأجنبي المائل فى البنوك والشركات والمتاجر والمصانع والبيوت الأجنبية عامة قد تغلغل فى حياة البلاد الاقتصادية ، مما أفضى إلى استعباد الشعب ماليا واقتصاديا ، إلى جانب ما عاناه من الاستعباد السياسى (١) . ولقد فطن الشعب لهذا الاستعباد ، ولمس آثاره فى حياة الناس الفردية والاجتماعية ، واستظهر ما يحمله الاحتلال من نبعات فى هذه الناحية ، إذا أنه كان بلا مراء مؤيدا ونصيرا للسيطرة الأجنبية المالية والاقتصادية فى البلاد ، فمناصرة الاحتلال لهذه السيطرة كانت من أهم أسباب نقمة الشعب على السياسة البريطانية من الوجهة الاقتصادية

ثم جاءت الحرب العالمية الأولى ، فزادت الناس تذمراً من هذه السياسة

وأول مظاهر لهذا التذمر الشكوى العامة من موقف الحكومة حيال هبوط أسعار القطن هبوطا جسيما فى موسم سنة ١٩١٤ ، على أثر نشوب الحرب ، فلقد نزل سعر القطن تدريجا إلى حوالى عشرة ريالات ، وكان سعره قبل الحرب أربعة جنيهات ، فم الكساد ، واشتد الضيق بالمزارعين ، من ملاك وفلاحين ، وسرى الضيق إلى الطبقات الأخرى ، لأن القطن هو عصب الحالة الاقتصادية فى مصر ، ووقفت الحكومة ، بأثير المستشار المالى البريطانى ، جامدة بإزاء هذه الكارثة المداهمة ، بل ساهمت فى اشتدادها ، وزاد فى مأقها أن البنوك قبضت يدها عن التسليف على القطن ، فى حين أخذت البنوك العقارية تقسو فى المطالبة بأقساطها ، وكان هم الحكومة فى هذه المأساة أن يتم لها تحصيل الضرائب فى مواعيدها ، فأصدرت تعليماتها إلى الحكام الإداريين والصيارفة باستعمال الشدة فى تحصيل الأموال الأميرية ومطلوبات البنك الزراعى القديم ، فبلغ الضيق غايته حين اجتمعت مطالبة الحكومة إلى مطالبة البنوك العقارية ، وساءت حالة الزراع ، واضطر الكثيرون منهم إلى بيع أقطانهم بأدنى من الحد الذى هبطت إليه الأسعار ، حتى بيع القنطار تلك السنة (١٩١٤) فى كثير من القرى والبنادر بثمانية وعشرين قرشاً ، وفى كثير غيرها بستين قرشاً ! ، فكانت هذه الأسعار هى الخراب بعينه ، واكرهت الحكومة معظم الزراع على بيع ما لديهم من مصاغ وحلى ذهبية ، وماشية ودواجن ، لاداء بقية المال المطلوب منهم ، واضطر الكثيرون إلى الاستدانة من المرابين بالربا الفاحش للغرض نفسه ، ووقفت الحكومة جامدة أمام هذه المأساة ، وبخاصة أمام اضطرار الناس إلى بيع ما لديهم من حلى ومصاغ . وكل ما فعلته أن عينت مثمنين (جاشنجية) لتحديد سعر تلك المصوغات والحلى الذهبية ، وأصدرت فى ذلك إعلانا بتاريخ ٩ سبتمبر سنة ١٩١٤ ، قالت فيه ما يأتى :

« اتصل بالحكومة أن فريقاً من الناس حاولوا بيع مصوغات وحلى ذهبية لكى يسددوا ما عليهم من الأموال الأميرية ولكنهم بسبب الاضطراب فى المعاملات لم يفلحوا فى الحصول على القيمة الحقيقية

---

(١) راجع فى تفصيل ذلك كتابنا (مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال) ص ٢٠٦ وما بعده

تلك المصوغات والحلى وتحملوا فى هذا السبيل خسارة لا مسوغ لها ، فالأجل ملافاة مثل هذه الحوادث ومن باب التسهيل فى تسديد الأموال الأميرية بكل الوسائل التى فى مقدور الحكومة قد شرعت الحكومة فى تدبير طريقة من مقتضاها تعيين جاشنجية رسميين فى المديريات المهمة وفى القاهرة يناط بهم تقدير القيمة الحقيقية لما يقدمه الجمهور إليهم من المصوغات والحلى الذهبية فى نظير تسديد الأموال والعوائد المطلوبة للحكومة ، و بعد خصم مقدار الضرائب الأميرية من قيمة تلك المصوغات والحلى الذهبية يستلم أصحابها الباقى من قيمتها فوراً[1] » ، فجاء هذا الإعلان اعترافاً من الحكومة باضطرارها الناس إلى بيع مصوغاتهم وحليهم لسداد الأموال الأميرية ، وليس هذا من شيمة الحكومات التى تعطف على الشعب فى محنته

وكانت لجنة البورصة بالاسكندرية قد أصدرت قراراً فى ٦ أغسطس سنة ١٩١٤ « بتقفيل » جميع عقود (كونتراتات) الأقطان بالسعر الذى وضعته اللجنة للمقاصة وهو ٢٥ ريالا . أى بتحديد سعر أدنى لهذه العقود ، نظراً من هبوطه إلى أقل من هذا السعر ، ولكن الحكومة بتوجيه المستشار المالى أصدرت مرسوماً فى ٣ سبتمبر سنة ١٩١٤ بعدم العمل بهذا القرار[2]

ولم تفكر فى وضع حد أدنى لسعر القطن ، ولا فى التسليف عليه ، أو شراء جزء منه . ولا فى تأجيل تحصيل الأموال حتى تنكشف الضائقة أو تحصيل الأموال عينا فى تلك الظروف الاستثنائية بأن تأخذ ما يقابل المال قطنا ، ولا فكرت فى وقف البيوع الجبرية ، ولو لعدة شهور ، بل تركت البنوك العقارية والمرابين ينزعون أملاك مدينيهم بأبخس الأثمان ، هذا فى الوقت الذى أصدرت فيه المراسيم والقرارات بتأجيل دفع الديون التجارية والأوراق المالية (مواراتوريوم) فى أغسطس وما يليه من سنة ١٩١٤ ، ولعمرى إن ديون المزارعين كانت أولى بالتأجيل من الديون التجارية

و بلغ ثمن محصول قطن ذلك العام ومقداره سبعة ملايين قنطار ١٦٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه ، مقابل ٢٩٫١٤٥٫٠٠٠ جنيه فى السنة السابقة (١٩١٣) ، وهذا يعطيك فكرة عن مبلغ الخسارة الجسيمة التى لحقت البلاد فى سنة ١٩١٤

و يهولك الأمر لو علمت مقدار ما نال المنتجين من تلك الستة عشر مليون جنيه ونصف ، ومبلغ ما عاد منه على الأهلين ، بعد ما احتجزه الوسطاء والتجار و بيوت التصدير ، ومعظمهم من الأجانب ، ولا تقل خسارة مصر فى موسمى قطن سنة ١٩١٤ و ١٩١٥ عن عشرين مليون جنيه

وقفت الحكومة إذن جامدة بإزاء تلك المأساة ، فى حين عنيت كل العناية بتثبيت مركز البنك الأهلى (الأجنبى فعلا) ، فبادرت منذ نشوب الحرب إلى تدعيم مركزه ، إذ جعلت الأوراق النقد التى

---

(١) الوقائع المصرية عدد ١٠ سبتمبر سنة ١٩١٤

(٢) الوقائع المصرية عدد ٣ سبتمبر سنة ١٩١٤

بصدورها سعرا إلزاميا Cours forcé ، وذلك بأن أصدرت مرسوما فى ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ ، نصت المادة الأولى منه على أن « أوراق البنكنوت الصادرة من البنك الأهلى المصرى تكون لها نفس القيمة الفعلية التى للنقود الذهبية المتداولة رسميا فى القطر المصرى وعلى ذلك فكل ما يدفع من تلك الأوراق لأى سبب و بأى مقدار يكون دفعا صحيحا وموجبا لبراءة الذمة كما لو كان الدفع حاصلا بالعملة الذهبية بصرف النظر عما يخالف ذلك من الشروط أو الاتفاقات الحاصلة أو التى تحصل بين أصحاب الشأن وذلك بصفة مؤقتة و إلى أن يصدر أمر جديد » . ونصت المادة الثانية من هذا المرسوم على أنه « يرخص للبنك الأهلى بصفة مؤقتة و إلى أن يصدر أمر جديد فى تأجيل دفع قيمة أوراق البنكنوت التى تقدم إليه لهذا الغرض »[1]

وزاد هذا البنك من إصدار أوراقه النقدية (البنكنوت) ، فى الوقت الذى سمح له بأن يرسل إلى لندن معظم رصيده الذهبى الذى يحتم عليه القانون إبقاءه ضماناً لإصداره ، وأعفى من الغطاء الذهبى لأوراقه النقدية ، إذ وافقت وزارة المالية بقرار منها نشر بالوقائع المصرية فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٦ على اعتبار السندات المصدرة على خزانة الحكومة البريطانية بمثابة ذهب ، وهاك نصه : « ليكن فى علم الجمهور أنه من جهة ، بالنظر إلى الزيادة الكبيرة التى لا تزال تحدثها احتياجات موسم القطن فى الطلب على أوراق البنكنوت ، ولما كان من جهة ثانية يحسن ألا يجمع من احتياطى الذهب مبلغ يزيد عن الحد الذى تقضى به الحكمة فى الأحوال الحاضرة ، لذلك تقرر أن يتسامح مؤقتا بعض التسامح فيما هو مفروض على البنك الأهلى المصرى من إبقاء كمية من الذهب فى الخزانة تعادل على الأقل نصف قيمة أوراق البنكنوت المصدرة ، وقد رُخص للبنك الأهلى أن يستبدل ببونات الخزانة الإنجليزية التى لأجل قصير المقدار الذى يلزم من احتياطى الذهب ، بجعل الاحتياطى المذكور معادلا لنصف الأوراق المصدرة طبقا لقانون البنك »

وهذا القرار معناه أن الحكومة أجازت للبنك الأهلى إصدار أوراق بنكنوت من غير أن يكون ملزماً بالاحتفاظ فى خزائنه بما يعادل نصف قيمتها من الذهب ، ولا يزال هذا القرار نافذا إلى اليوم (١٩٤٥)[2]

ثم أخذت أسعار القطن فى السنين التالية تصعد تدريجاً ، وتوقع المصريون أن يعوضهم هذا الصعود بعض ما خسروه فى سنى الشدة ، ولكن الحكومة بتوجيه المستشار المالى قررت فى يوليه سنة ١٩١٧

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٣ أغسطس سنة ١٩١٤

(٢) إلى قرار سنة ١٩١٦ يرجع ربط الجنيه المصرى بالجنيه الإنجليزى ، وإن كانت تبعية العملة المصرية للاسترلينية ترجع فى الواقع إلى بدء عهد الاحتلال البريطانى ، وذلك بتأثيره السياسى والاقتصادى ، ففى سنة ١٨٨٥ نظمت الحكومة العملة فقررت أن الجنيه المصرى هو العملة الرسمية لمصر ، ولكنها امتنعت عن سكه إلا بمقدار ضئيل للزينة ، وحددت النقود الذهبية التى يجوز التعامل بها فى البلاد إلى جانب الجنيه المصرى ، فجعلتها قاصرة على الجنيه الإنجليزى والجنيه الفرنسى والجنيه التركى ، وحددت وزن القطعة الذهبية للجنيه المصرى وكمية الذهب الذى يحويه بطريقة جعلت الثقة للجنيه الإنجليزى على العملة الفرنسية والعملة التركية ، فصار الجنيه المتداول فعلا فى مصر هو الجنيه الإنجليزى

تحديد سعر القطن بثلاثة وعشرين ريالا ، وهو سعر يقل عن سعره الحقيقي ، ويحول دون استمرار الصعود الذي كان متجها إليه . واجتمع إلى ذلك ما قررته الحكومة منذ نشوب الحرب من تخفيض المساحة المزروعة قطنا بناء على طلب السلطات البريطانية ، وما وضع من عقبات في سبيل تصدير القطن ، مما يتحاونه عند اللزوم ويعزونه إلى قلة وسائل النقل البحري ، ويبخسون بذلك أسعار القطن في السوق المحلية

على أن الارتفاع النسبي في أسعار القطن قد اقترن باشتداد الغلاء في البلاد ، فارتفعت أسعار الحاجيات ارتفاعا مطرداً ، واشتدت وطأة الغلاء على الطبقات الفقيرة والمتوسطة اليسار ، وهم السواد الأعظم من الشعب ، ففاضت نفوسهم سخطا وحنقا ، وفي ذلك يقول اللورد ملنر في تقريره[1] عن أسباب ثورة سنة ١٩١٩ : « إن أسعار الأشياء ارتفعت في مصر ارتفاعا متواليا لم يسبق له مثيل ولا سيما أسعار الحاجيات كالحبوب والأقمشة والوقود ، فثقلت وطأتها على الفقراء ، ولا سيما أن أجورهم لم تكن لتكفي النفقات التي يقتضيها غلاء المعيشة ، في حين أنهم كانوا يرون عدداً من مواطنيهم ومن الأجانب غير المحبوبين عندهم يجمعون الثروات الكبيرة ، فإن عائلة مكونة من أربع أنفس ، رجل وزوجته وطفلين ، لم تكن تستطيع في أوائل سنة ١٩١٩ الحصول على ما يكفيها من القوت إلا بثمن يفوق بكثير متوسط الأجرة وقتئذ ، فهذه العوامل المختلفة أفضت ولا ريب في أواخر سنة ١٩١٨ إلى الاستياء والقلق بين معاشر الفلاحين »

ومنحت الحكومة الموظفين علاوة لغلاء المعيشة ، ولكن هذه العلاوة لم تكن علاجا ناجعا للغلاء ، وزادت من دخلها لتعوض هذا المبلغ ، فرفعت أجور النقل بالسكك الحديدية ٥٠ ٪ علاوة على زيادتها من قبل فبلغت الزيادة ١٠٠ في المائة

واحتكرت الحكومة البريطانية بذرة القطن جميعها من محصول سنة ١٩١٧ بسعر أقل من سعرها الحقيقي

وألغت الحكومة في تلك السنة أوامر تصدير القطن ، وحصرتها في عدد محدود من بيوت التصدير ، وكلها أجنبية ، فكان هذا الاحتكار في يدها وسيلة للتحكم في أسعار ما تشتريه من المحصول ، وبهذه الوسيلة ربحت هذه البيوت الملايين من الجنيهات على حساب المنتج البائس

وأصيبت مصر بخسارة اقتصادية فادحة في موسم سنة ١٩١٨ ، إذ احتكرت الحكومة البريطانية محصول القطن جميعه في ذلك العام ، وحددت سعر شرائه بـ ٤٢ ريالا (سبعة جنيهات و ٤٤٠ مليما) للقنطار من رتبة (فولي جود فير) ، وكان يباع فعلا من أصحاب الأقطان باثنين وثلاثين ريالا

وأصدرت الحكومة المصرية بلاغا في ١٣ مارس سنة ١٩١٨ عن هذا الاحتكار ، سوغته بقولها : « نظراً إلى الأحوال الاستثنائية الناجمة عن الحرب والمتأثرة بها الآن تجارة القطن المصري ولا سيما قلة بواخر النقل وتخفيض مساحة الأراضي المزروعة قطنا ، وأيضا مراعاة لضرورة الاحتفاظ بما للامبراطورية

---

(١) سيرد الكلام عنه في الفصل الرابع عشر

البريطانية وما تحتاجه من المواد الطبيعية سداً لحاجتهم الضرورية . رأت حكومة صاحب الجلالة والحكومة المصرية بالاشتراك ، أن تتخذ التدابير اللازمة لإحراز محصول القطن ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩١٨ ، وقد عينت لهذا الغرض لجنة مراقبة للأقطان تتألف من المستر روناله لندسي رئيساً والمستر هورزنل نائب الرئيس ومستر برلي والمستر كارفر والمستر كنج لويز أعضاء ، وتقوم بمساعدة هذه اللجنة لجنة استشارية تمثل مخازن التصدير ومنتجي القطن والبنوك ، ولجنة مراقبة الأقطان ستكون مستعدة إبتداءاً من أول أغسطس سنة ١٩١٨ لحين صدور إعلان آخر لشترى الأقطان سواء كانت من محصول الموسم القديم أو بقية المحصول الحاضر بأثمان حددتها ٤٢ ريالا عن كل قنطار من فولي جودفير السكلاريدس وارد مخازن الاسكندرية ، وابتداء من التاريخ المذكور فما بعد ، لا ترخص إلا بتصدير القطن الذي اشترته اللجنة ، وتصبح الرخص التي أعطيت من قبل ملغاة إلا رخص الأقطان المودعة بإحدى الموانئ والتي كان سبق بيعها قبل التاريخ المذكور بقصد التصدير »

وكان سعر القنطار في الخارج وقت صدور هذا القرار نحو أربعة وستين ريالا ، فتأمل في الغبن الذي لحق محصول سنة ١٩١٨ من جراء هذا الاحتكار ، إذ بلغت خسارة المصريين فيه نحو اثنين وثلاثين مليون جنيه !

وتأمل في اتحال الحكومة المعاذير لتسويغ هذا الغبن ، وما يبدو في بادئ من المغالطة ومن الاعتراف بأن المراد من عقد الصفقة خدمة الامبراطورية البريطانية ، فهي تزعم أن أحوال الحرب وقلة بواخر النقل وتخفيض مساحة الأراضي المزروعة قطناً كل هذا قد دعاها إلى التسليم في محصول القطن بهذا الثمن البخس ، على أن ظروف الحرب الاستثنائية كانت على العكس سبباً لصعود أسعار القطن ، وكذلك تخفيض مساحة الأراضي المزروعة قطناً ، أما قلة بواخر النقل فحجة مصطنعة ، لأن محصول ذلك العام وما قبله وما تلاه قد نقلته البواخر جميعه إلى إنجلترا أو إلى الدول الحليفة والحايدة ، وفي البيان اعتراف صريح بأن الغرض من هذا الاحتكار وهذا التحديد لسعر هو الاحتفاظ للامبراطورية البريطانية وحلفائها بالمواد الطبيعية التي يحتاجون إليها ، ولقد كان العدل في المعاملة يقتضي ما داموا في حاجة إلى محصول القطن أن يدفعوا له ثمن المثل الذي كان يدفع في أمريكا وغيرها من دول الحلفاء .

وقع هذا الغبن على محصول سنة ١٩١٨ ، وعلى ما كان محزوناً من محصول سنة ١٩١٧ الذي لم يكن بيع بعد

وقد اعترف المورد ملنر في تقريره بما كان لهذا الاحتكار من الأثر في اتحميد الثورة ، قال في هذا الصدد : « وهناك ما يدل أيضاً على أن التحكم في أسعار القطن زاد استياء الناس ، لأن هذا التحكم يجرم الزراع مزية المزاحمة في الأسواق الخارجية مع كون إيجار أطيانه في ازدياد »

و يدخل فى سياق الأسباب الاقتصادية للثورة مصادرة السلطة العسكرية لأوراق الناس وحاصلاتهم ومواشيهم ودوابهم ، مما سبق الكلام عنه فى موضعه ، ثم تخفيض مساحة الأراضى المنزرعة قطناً طيلة مدة الحرب توفيراً لمؤونة الجيوش البريطانية وحلفائها ، وجملة القول ان الأسباب الاقتصادية كان لها دخل كبير فى قيام الثورة

التاريخ يعيد نفسه

فى الحرب العالمية الثانية

بن الصورة التى عرضناها عن حالة مصر المالية والاقتصادية خلال الحرب العالمية الأولى تدعونا إلى أن نضع إلى جانبها صورة من هذه الحالة خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ — ١٩٤٥) ، فإن التاريخ يكاد يعيد نفسه ، مع اختلاف فى الأساليب والأوضاع

وضعت السلطات البريطانية يدها طيلة مدة الحرب على الحاصلات والمواد الأولية الموجودة فى البلاد واللازمة للانتاج ، واستولت على الأخشاب والأسلاك والمواد المصنوعة من الحديد ، كل ذلك مقابل أوراق النقد التى يصدرها البنك الأهلى ، بلا رصيد ولا ضابط ، ووضعت يدها على البواخر والسفن الشراعية المصرية وحمولتها نحو ثمانين ألف طن ، وحرمت البلاد بذلك استخدام ما عندها من أسطول تجارى ، لاستيراد حاجاتها وتصدير منتجاتها

وفرضت على البلاد كما فرضت فى الحرب الأولى الدورة الزراعية ، وقل إنتاجها من محصول القطن وهو المحصول الرئيسى لأراضيها ، هذا إلى ما اتخذ من الوسائل لبخس سعره

فى الحرب العالمية الأولى فرض على البلاد حد أعلى لأسعار القطن كما تقدم بيانه ، وفى الحرب العالمية الثانية عُدل حقاً عن وضع حد أعلى لأسعار القطن ، وسارت الحكومة على قاعدة وضع حد أدنى مع ترك السوق حرة حتى يجد المجال لارتفاع الأسعار ، ولكن الواقع أن جوهر السياسة البريطانية القطنية فى الحرب العالمية الثانية لم يختلف كثيراً عما اتبع حيال مصر فى الحرب الأولى ، فقد احتكرت اللجنة الإنجليزية ثم اللجنة الإنجليزية المصرية ، كل محصول القطن خلال سنى الحرب ، وحصر التصدير إلى إنجلترا والولايات المتحدة ، وأدى كل ذلك إلى منع التنافس ، فصار القطن المصرى يباع بأقل من سعره الحقيق فى الخارج ، وخسرت البلاد عدة ملايين من الجنيهات كل عام ، وصارت أية دولة تريد شراء أية كمية من القطن لا تأتى للسوق المصرية مباشرة ، بل يجب عليها أن تستأذن الحكومة البريطانية ، وظل قرار اكتوبر سنة ١٩١٦ (ص ٥٧) معمولا به ، واستطاعت انجلترا بفضله أن تسحب من البنك الأهلى ، خلال هذه الحرب و بعدها نحو أربعمائة وخمسين مليون جنيه أوراق نقد (بنكنوت) اشترت بها من بلادنا

ما أرادت ، وأنفقت منه على فواتها ما شاءت . وهذا المبلغ الضخم هو ما يعبر عنه بالأرصدة الأسترلينيه التى أدت إلى إفقار البلاد ، فضلا عن أنها سببت الغلاء الفاحش فى الأسعار وارتفاع تكاليف المعيشة ، مما وقع عبئه الطاحن على الطبقات الفقيرة والمتوسطة اليسار ، وهى السواد الأعظم من الأمة ، وقد بلغ ارتفاع تكاليف المعيشة رقما قياسيا ، إذ وصلت فى أواخر الحرب ، بل بعد انتهائها ، إلى أكثر من ٣٥٠ فى المائة عما كانت عليه قبل الحرب ، فى حين أنها لم تزد فى إنجلترا عن ١٣٥ إلى ١٤٥ فى المائة ، وفى الولايات المتحدة الأمريكية عن ١٤٥ إلى ١٥٠ فى المائة ، مع أن مصر تنتج حاجتها من المواد الغذائية ، والبلاد التى فى هذه الحالة كجنوب إفريقيا واستراليا لم تزد تكاليف المعيشة فيها عن ١٢٠ فى المائة

وأدى ارتباط العملة المصرية بالعملة الاسترلينية مع فرض القيود على الاستيراد والتصدير وعدم وجود رقابة من الحكومة على إصدار البنك الأهلى لأوراق النقد إلى وضع البلاد فى شبه حصار اقتصادى ، فلا تستطيع أن تستورد من غير منطقة الاسترليني ما تحتاج إليه ، حتى من أمريكا ، فإنها لا تستورد منها إلا ما تسمح إنجلترا بإعطائه لعدد من الدولارات . وكذلك قامت العقبات فى سبيل صادراتنا إلى الخارج ، وما حدث للقطن حدث للأرز والسكر وما إلى ذلك . فوجود هذه العقبات قد شل تجارة البلاد الخارجية وألحق بحياتنا الاقتصادية أعظم الضرر ، وبهذا التعليل تستطيع أن نفسر غلاء الأسعار بالنسبة لما تستورده البلاد مع انخفاض أسعار القطن وهو محصولها الرئيسى الذى تصدر معظمه إلى الخارج . وهذا هو الحصار الاقتصادى الذى يزيد فى عواقبه عن الحصار الحربى أو السياسى ، وبسببه للبلاد الفقر والحرمان

وهنا ، أنقل من كلمة قلتها فى مجلس الشيوخ بجلسة ١٨ ابريل سنة ١٩٤٤[1] ما يصور الضرر الذى لحق البلاد من تراكم الأرصدة الأسترلينية ، قلت :

« المسألة التى أريد أن أتحدث فيها هذه الليلة هى مسألة تضخم أوراق النقد لأنها مسألة فى أعتقد لها أهمية كبرى ، ولقد تناولتها لجنتكم المالية بالبحث ، ولتسمح لى اللجنة أن لا أشاطرها الرأى الذى تقدمت به فى تقريرها

« تقول لجنة المالية إن الزيادة فى أوراق النقد هى زيادة تستلفت النظر لأن أوراق النقد التى كانت متداولة قبل الحرب بلغت عشرين مليوناً من الجنيهات ، فأصبحت فى شهر فبراير سنة ١٩٤٤ ١٠٢٫٧٠٠٫٠٠٠ من الجنيهات ، أى أنها صارت خمسة أمثال ما كانت عليه قبل الحرب ، هذه الزيادة فى الواقع هى من أهم أسباب الغلاء الذى نشعر به فى الوقت الحاضر ، وقد بحثت لجنة المالية فى هذه الزيادة ، وهل تعتبر تضخما ماليا أم لا ، فقالت فى الصفحة الثانية من تقريرها ما يأتى :

« وهذه الزيادة الكبيرة تعبر عن أحد شيئين : إما إنها زيادة فى النقد يقابلها زيادة فى الثروات ،

---

(١) المناسبة الناقشة فى السياسة المالية العامة

وفى هذه الحالة يعتبر إثراء طبيعيا ، وإما أن يكون زيادة فى النقد لا يصحبها زيادة فى الثروات بسبه متقاربة ، وفى هذه الحالة تكون هذه الزيادة نتائج لازمة ، وهذا ما يطلق عليه التضخم المالى »

« من ذلك ترون أن اللجنة وضعت قاعدة لا شك فى صحتها ، فهى تقول : إن كانت الزيادة فى أوراق النقد تقابلها زيادة فى الثروات فتعتبر إثراء طبيعيا ، أما إذا لم تقابلها زيادة فى ثروة البلاد فيعتبر هذا تضخما ماليا ، ثم انتهت اللجنة من بحثها فقالت :

« إن ما قدمناه ليدل على أن كثرة النقود فى مصر لا يعتبر تضخما مما عرفته بعض البلاد الأخرى »

« فسمحوا لى ولنسمح لى اللجنة الثانية أن أقول ان المقدمات التى ساقتها اللجنة فى تقريرها لا تتفق مع النتيجة التى وصلت إليها

« إن أوراق النقد هى فى الواقع وسيلة للشراء ، أى أنها ليست فى ذاتها ثروة طبيعية ، وهذا ما توافق عليه اللجنة ، فإذا لم تكن زيادة أوراق النقد تقابلها زيادة فى ثروة البلاد اعتبر ذلك بلا شك تضخما ماليا ، فهل الزيادة التى بلغت ثمانين مليوناً فى الوقت الحاضر تقابلها زيادة فى الإنتاج أو زيادة فى ثروة البلاد ؟ أظن أن الجواب على هذا السؤال لا يحتاج إلى عناء ، لأن إنتاج البلاد إذا كان قد زاد بعض الزيادة ، فإن هذه الزيادة لا تناسب مطلقاً مع زيادة أوراق النقد المتداولة فى البلاد ، الواقع أن هذه الزيادة فى أوراق النقد أنقصت من قيمتها الشرائية ، ومجرد النقص فى القيمة الشرائية يدل على أن الإنتاج فى البلاد لم يزد مطلقاً بالنسبة التى زادت بها أوراق النقد فى مصر

« ونقطة البحث التى يجب أن نتوجه إليها جميعاً هى من أين أتت هذه الزيادة فى أوراق النقد مع أن الإنتاج لم يزد ؟

« إن هذه الزيادة نشأت عن الطريقة التى تباع بها حاصلات البلاد ومنتجاتها ، فلو كانت هذه الطريقة سليمة لما زادت أوراق النقد بهذه الكثرة الهائلة

« الطريقة السليمة التى تعامل بها الدول الأخرى فيما يتعلق بصادراتها ومنتجاتها أنها تصدر إلى البلاد الأجنبية صادراتها ولا تأخذ فى مقابلها نقداً ، إنما تأخذ بدلا عنها واردات من تلك البلاد ، وتكون هذه الواردات بمثابة الزيادة الحقيقية فى ثروات هذه البلاد . وبناء على ذلك يكون التبادل قائما على قواعد سليمة أى مع مراعاة الميزان التجارى

« المسئولية فى الطريقة المتبعة الآن فى مصر من غير شك واقعة على الحكومة ، وأقصد بكلمة الحكومة الشخص المعنوى ولا أقصد الحكومة القائمة بالذات ، بل المسئولية موزعة على جميع الحكومات ومنها الحكومة القائمة

« هذه الطريقة هى أن الحكومة لا تشترط أن يكون مقابل صادراتها واردات تأتى إليها من

الخارج تمائلها فى القيمة ، بل أكتفت بأن يدفع البنك الأهلى قيمة هذه الصادرات أو المنتجات سواء بيعت فى مصر أو فى الخارج أوراق نقد ، وهذه الأوراق لا يمكن أن تعد فى الواقع ثروة حقيقية فى البلاد

« ما السبب فى هذا التضخم المالى ؟ ان السبب الحقيقى يرجع إلى أنه ليس لدينا استقلال فى حياتنا المالية وحياتنا النقدية ، أى ليس لعملتنا استقلال ، لأن المسألة متروكة لبنك الأهلى ، ولا توجد مع شديد الأسف رقابة فعلية من الحكومة عليه فيما يتعلق بإصدار أوراق البنكنوت . مع أنه فى البلاد الأخرى تفرض رقابة تامة على البنوك التى تمنح امتياز إصدار أوراق البنكنوت

« ان الحاصل الآن أن كل ما يباع من السلع والمنتجات سواء أكانت فى أسواق مصر أم خارجها ترد بثمنها تحاويل على البنك الأهلى بخصم سندات الخزانة البريطانية ، فيصدر البنك الأهلى أوراقا مالية بقيمة هذه الحاصلات ، ويدفعها لأصحابها ، فترتب على ذلك أن تكدست أوراق النقد وزادت حتى تقصت قيمتها الشرائية ، وحتى أصبح من المتعذر تكثرتها بإيجاد طريقة لإحصاء عددها أو امتصاصها

« ولقد عملت الحكومة القائمة كل ما يمكن عمله فى سبيل امتصاص جزء من هذه الأوراق ، ولجأت كما تعلمون حضراتكم إلى القرض الوطنى ، وهو عمل سليم لا غبار عليه ، ومع هذا لم يقلل هذا العمل من التضخم الموجود الذى وصل إلى مبلغ ١٠٣٫٧٠٠٫٠٠٠ جنيه ، مما يدل على أن الداء لا يزال قائما ، فإن لم نعمل على معالجته بطريقة سليمة ستستمر الزيادة فى أوراق النقد بمضى الزمن ، ويزداد الغلاء

« الطريقة السليمة هى أن الحكومة توجب على البنك الأهلى أنه عند ما يصدر أوراقا مالية لا يصدرها فى مقابل سندات على الخزانة البريطانية ، إنما يصدرها فى مقابل بضائع وعروض وسلع ترد إلى مصر مما تحتاج إليه البلاد ، وبذلك تزداد ثروة مصر الحقيقية ، هذه هى الطريقة الوحيدة التى يجب أن نتبع لعلاج هذا التضخم المالى

« أعود إلى مسألة انعدام الرقابة من الحكومة على البنك الأهلى ، فأقول مع الأسف أن الحكومة تركت حرية إصدار أوراق النقد إلى البنك الأهلى بدون قاعدة

« تركت الحكومة البنك الأهلى يزيد فى أوراق النقد كما يشاء ، مع أن القانون الأساسى للبنك الأهلى الذى صدر به دكريتو ٢٥ يونيه سنة ١٨٩٨ مذكور فى المادة الرابعة والثلاثين منه صراحة أن للمندوب الحكومة الرقابة على البنك فى مراعاة الديكريتات بكل دقة وفى تنفيذ لوائح البنك وقانونه الأساسى الخاصة بصوالح الحكومة والثقة العامة ، ويراقبون بصفة خاصة إصدار الأوراق التى تدفع لحاملها أو عند تقديمها وهى أوراق البنكنوت

« معنى هذا أنه يجب على الحكومة أن تراقب البنك الأهلى فى إصدار أوراق البنكنوت

« المفهوم أنه حصل تساهل من الحكومة مع البنك فى الماضى فيما يتعلق بإصدار أوراق البنكنوت ،

ولكن إلى متى يستمر هذا التسامح ؟ ان دكريتو ٢٥ يونيه سنة ١٨٩٨ الذى تأسس البنك بموجبه يحتم على البنك الأهلى فى مقابل إصدار أوراق البنكنوت أن يكون لديه نصف الرصيد ذهبا والنصف الآخر سندات تختارها الحكومة المصرية وتعينها . ثم صدر دكريتو فى ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ جعل هذه الأوراق التى يصدرها البنك سعراً إلزاميا Cours forcé ، وقد كان المفروض المحتم من قبل أن يدفع البنك لحامل هذه الأوراق قيمتها ذهبا . وذكر فى هذا الدكريتو أنه يعمل به بصفة مؤقتة ، ولكن هذه الصفة المؤقتة مع الأسف استمرت إلى اليوم ، وأكثر من ذلك أنه صدر قرار من وزارة المالية نشر فى الوقائع المصرية عدد ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٦ بالتسامح مؤقتا فيما هو مفروض على البنك من إيجاد نصف الرصيد ذهبا والترخيص له بأن يستبدله سندات على الخزانة البريطانية ، وهذا لا يمنع أن النصف الآخر من الرصيد الذى يقابله سندات مالية أيا كانت يجب أن تكون باختيار الحكومة ، على أن هذا التسامح هو بصفة مؤقتة . وهذا التأقيت الذى حدث فى سنة ١٩١٦ استمر مع الأسف إلى اليوم ، وهذا الشرط الجوهرى الذى ورد فى قانون البنك الأساسى وهو أن الحكومة تختار السندات لمقابلة النصف الآخر لم يعمل به مطلقاً . ولم يعمل بهذه الرقابة ، ولذلك استمر البنك على إصدار أوراق البنكنوت بطريقة متزايدة حتى تحمت السوق بهذه الأوراق ، وترتب على هذه التخمة أن قلت قيمة أوراق النقد

« إذن ترون حضراتكم أن هذه الطريقة المتبعة فى سداد أثمان حاصلاتنا ومنتجاتنا ليست طريقة سليمة فى السداد ، لأننا إذا رجعنا إلى أوراق البنك نجد أنها عبارة عن كمبيالة أو سند على البنك ، وورقة البنك من أية قيمة مذكور فيها على لسان البنك : « أتعهد بأن أدفع عند الطلب مبلغ جنيه أو خمسة جنيهات أو عشرة جنيهات أو مائة جنيه لحامل هذا السند »

« فهذه الورقة ليست إلا سنداً ، أو بعبارة أخرى ليست إلا كمبيالة على البنك الأهلى ، فهذه الكمبيالة على البنك الأهلى ، هل هى فيما تتعلق بالتبادل الدولى بين الدول ، تتفق مع الطريقة السليمة الدولية فى السداد ؟

« كلا ! إن التبادل بين الدول يتنافى مع هذه الطريقة ، لأن هذه الطريقة فى السداد ليست إلا بيعاً بقرض ، فشأنها شأن رجل يشترى بضاعة مهما كانت حالة من الغنى والثراء ، ويعطى بدل البضاعة التى يأخذها من البقال مثلا سنداً بما اشتراه ، وكذلك شأنه مع الجزار أو الخبز وغيرها ، فليست هذه هى الطريقة السليمة فى السداد ، وهى هى الطريقة التى نبيع بها حاصلاتنا ومنتجاتنا ، وبخاصة إذا لوحظ أن أوراق النقد التى يصدرها البنك الأهلى ، أو بعبارة أخرى الكمبيالات أو السندات ، يصدرها البنك فى مقابل سندات على الخزانة البريطانية ، فبدلا من أن يصدر هذه السندات فى مقابل بضائع ترد إلينا

وتوازى صادراتنا ، تكتفى باصدار هذه السندات بضمانة سندات على الخزانة البريطانية . فما معنى هذه الطريقة ؟

« معناها أننا ندين البنك الأهلى ، أو بعبارة أخرى ندين الخزانة البريطانية فى مقدار هذه الزيادة التى زادت فى أوراق البنكنوت ، هذا دين غريب ، من نوع غريب ، فهو دين دولة فقيرة على دولة غنية ، دين دولة ضعيفة على دولة قوية ، دين لا نعرف أحكامه ولا شروطه ولا قواعده ، ولا طريقة سداده ، ولا موعد هذا السداد ، فهذه ليست طريقة سليمة مطلقاً

« نحن لا نخشى أن نكون دائنين للخزانة البريطانية ، و بعبارة أخرى هو دين إجبارى ، فرض علينا أن نقوم به ، فهذا الدين الذى لنا على بريطانيا العظمى والذى يزايد كل يوم ، ما مصلحتنا فيه ؟ أليس الأصوب لنا بدلا من أن نتراكم هذا الدين أن نأخذ فى مقابل صادراتنا واردات تزيد من ثروة البلاد و إنتاجها ؟ هذه هى الطريقة السليمة التى يستدرد بها ثمن ما نبيعه من هذه المحصولات والمنتجات ، لأن الأمم لا تعيش بالسندات أو الكمبيالات . و إذا استمرت الحالة على ما تجرى عليه الآن من تزايد أوراق النقد التى يصدرها البنك الأهلى فإننا سنصل إلى حالة من الغلاء لا تستطيع البلاد أن تواجهها ، سنصل إلى حالة من التضخم بحيث لا نستطيع أن نسترد هذا الدين بطريقة تفيد البلاد

« الطريقة السليمة للحد من موجة الغلاء والمحافظة على اقتصاديات البلاد ، أن تراقب الحكومة طريقة إصدار « البنكنوت » من البنك الأهلى ، وتشترط عليه أن لا يصدر أوراقاً إلا فى مقابل بضائع ترد فعلا للبلاد ، فإذا وردت البضائع للبلاد ، تراخت الأسعار ، وأقصد بهذه البضائع ما تحتاج إليه البلاد من خامات أو أقمشة أو معادن أو حديد أو آلات أو غيرها ، فإنها تزيد من إنتاج البلاد ، ولكن إنتاج البلاد لا يزداد بأوراق نقد يصدرها البنك

« أرجو ألا تعتبروا فى كلامى شيئاً من المبالغة أو المغالاة ، فإن هذا التعبير الذى ذكرته لحضراتكم غريب كثيراً من تعبير المنصفين من المفكرين البريطانيين . وإنك أتلو على مسامع حضراتكم ما جاء فى مجلة « الايكونومست » الانجليزية ، وهى من أمهات المجلات العالمية . فهذه المجلة ذكرت فى عددها الصادر فى ٥ يوليو سنة ١٩٤١ أن استثمار البلاد المرتبطة بالاسترليني لأموالها فى أذونات الخزانة البريطانية هو بمثابة استثمار إجبارى ، وقالت فى عدد ٧ أغسطس سنة ١٩٤٣ صفحة ١٨٠ منها تحت عنوان (ديون بريطانيا) : انها تقدر المبالغ المستثمرة فى إنجلترا للبلاد المرتبطة بالاسترليني بألف مليون جنيه فى منتصف سنة ١٩٤٣ ، وقدرت حصة مصر فيها بمبلغ واحد وسبعين مليوناً من الجنيهات فى آخر سنة ١٩٤٢ ، وقد زاد بعد ذلك ، ثم قالت : إن عجز الميزانية البريطانية قد سُدّ جزئيا بإقبال البلاد المرتبطة بالاسترليني على استثمار أموالها فى بريطانيا لشراء سندات الخزانة البريطانية

« هذا هو التعبير الذى عبرت به صحيفة من أمهات الصحف البريطانية ، وهو تعبير يقرب كثيراً من التعبير الذى تقدمت به أمام حضراتكم ، لذلك أرجو من حضرات الزملاء — كما أرجو من الحكومة — أن تعيد النظر فى الطريقة التى تصدر بها البنك الأهلى الأوراق المالية ، ولعلها إذا وفقت إلى ذلك و إذا وفقت إلى أن يكون فى مقابل صادراتنا ومبيعاتنا واردات من البلاد الأخرى سواء كانت إنجلترا أو غيرها ، فإنها تؤدى إلى البلاد أعظم خدمة ، لأن هذه هى الطريقة السليمة فى السداد ، والطريقة التى تمنع التضخم المالى الذى يتزايد يوما بعد يوم ، وهذه الطريقة تؤدى إلى تراخى الأسعار ، و إلى زيادة الإنتاج وزيادة الثروة زيادة حقيقية فى البلاد ، وأكرر القول ان البلاد لا تعيش بالسندات ، وإنما تعيش بالإنتاج والثروات الحقيقية التى تنضم إلى الثروة القومية »(١)

هذا ، وقد بلغ دين مصر على انجلترا من الأرصدة الاسترلينية إلى اليوم (نهاية سنة ١٩٤٥) أربعمائة وخمسين مليون جنيه ، وهذا الدين قد اضطرت مصر إلى إقراضه من رأس مالها الحيوى ، ومن حاصلاتها ومنتجاتها التى هى أحوج ما تكون إليها أو إلى ثمنها الحقيقى ، لا الوهمى والخيالى ، وهكذا تجددت فى الحرب العالمية الثانية المأساة التى لا تختلف كثيراً عما عانته مصر فى الحرب العالمية السابقة

والآن ، فلنعد إلى الحديث عن أسباب ثورة سنة ١٩١٩ ، ولنتكلم عن أسبابها الاجتماعية

الأسباب الاجتماعية

لا مراء فى أن المجتمع المصرى سنة ١٩١٩ كان فى الجملة أكثر تقدما عما كان عليه فى السنوات الماضية ، فإن انتشار التعليم ، وتطور الأفكار ، واتساع المدارك ، وارتقاء أساليب الحياة ، والنهضة الأدبية والعلمية والصحفية ، والنهضة النسوية ، كل أولئك قد ساعد على نمو الروح السياسية ، وجعل المجتمع أكثر تطلعاً إلى المثل العليا ، وأشد تبرماً بالنظم الاستعمارية أو الاستبدادية التى ترجع به إلى الوراء ، وتفقده كرامته الإنسانية ، وحقوقه الطبيعية

ويلزمنا أن ننوه على الأخص بما كان للأدب والصحافة من فضل كبير فى بث الروح الوطنية فى نفوس الجيل ، فإن الأدباء عامة ، والشعراء بوجه خاص ، قد ناصروا الحركة الوطنية فى عهدها الأول ، وغذوها بقصائدهم ومقالاتهم ، وسجلوا حوادثها البارزة ، وعبروا أصدق تعبير عن آمال هذا الشعب وآلامه ، وأشادوا بمفاخره ، وأهابوا به أن ينهض ويستعيد مجده القديم ، واستصرخوا الإنسانية لتهب لنصرته ، وتنتصف له من الظلم الذى يحيق به ، بل إن كثيراً من روائع الأدب التى جادت بها قرائح الشعراء والأدباء ، كانت معالم للحركة الوطنية ، وكان الشباب يحفظها عن ظهر قلب ، فتذكى فى نفوسه روح الوطنية والشجاعة

---

(١) مضبطة جلسة مجلس النواب — ٢٨ ابريل سنة ١٩٤٤

والإخلاص ، وللصحافة الوطنية الفضل الأكبر في بث هذه الروح بما كانت تنشر من الدروس والعظات التي تستخلصها من الحوادث العامة أو الحوادث اليومية التي كانت تقع في مصر والخارج ، فأدت واجبها في تثقيف عقول النشء ، وتعميم الحقائق ، وتبصيرهم بما يُراد للبلاد من خير أو شر ، وما يُرجى لها من نفع أو يبيت لها من ضُر .

ومن هنا صار المجتمع أكثر استعداداً لقبول الدعوة إلى الجهاد السلمي ثم إلى الثورة . ومما لا شك فيه أن هذا المجتمع كان في أواخر سنة ١٩١٨ أكثر إدراكاً وأقوى شعوراً مما كان عليه منذ عشر سنوات أو عشرين سنة مضت . اعتبر ذلك فيما كانت تقابل به دعوة مصطفى كامل منذ سنة ١٨٩٠ ، ومحمد فريد وأنصارهما وتلاميذهما على توالي السنين ، فقد كانت تلقى في بيئات محدودة ، ولا تظهر صداها إلا في دائرة ضيقة من الشباب ، وفريق من المثقفين والأعيان والمزارعين والعمال ، ولكن عامية الشعب ، ومعظم الطبقات المثقفة التي تشغل المناصب الحكومية ، كانوا عنها في الحركة الوطنية . أما في سنة ١٩١٨ و ١٩١٩ فقد اتسع مداها ، وانضمت إليها طبقات كانت من قبل تعزل عنها ، كالموظفين والفلاحين . وهذا ولا شك راجع إلى التقدم الاجتماعي . فإن أحداً لم يكن يتوقع أن يشترك الموظفون في الحركة الوطنية ويساهموا فيها إلى درجة الاحتجاج على نظام الحكومة ، ثم الإضراب عن العمل لغرض سياسي

حقاً قد يكون الباعث المباشر لانضمام الموظفين إلى حركة سنة ١٩١٩ استياءهم من احتكار الإنجليز المناصب الحكومية الكبرى ، وازدياد عددهم ونعاظم امتيازاتهم ، وسدهم طرق الترقي في وجوه الموظفين المصريين ، ولكن كل هذا لا يحول دون اعتبار هذه البواعث الشخصية من العوامل التي أذكت الروح الوطنية في نفوس الموظفين ، ولو إلى حين

كما أن أعيان البلاد كانوا — إلا القادر — لا يميلون من قبل إلى معارضة الحكومة ومناوأتها ، بل كان همهم توطيد علاقتهم بالحكومة والحكام ، والتودد إليهم حرصاً على مصالحهم ، ثم جرفهم التيار ، فانضموا إلى الحركة في سنة ١٩١٩ ، وبعضهم بعد سنة ١٩٢١ ، ومهما قيل من أن انضمامهم إليها لم يخل من قصد الاتجاع الشخصي ورعاية مصالحهم من طريق مسايرة التطور السياسي الجديد ، فإن انضمامهم إلى الحركة كان على أي حال مظهراً من مظاهر التقدم الاجتماعي للأمة

أما عن طبقة الفلاحين فلم يكن أحد يتوقع أن الفلاح الساذج ، البعيد بطبعه عن تيار السياسة وعواصفها ، يندمج فيها إلى درجة الثورة وخلع قضبان السكك الحديدية ، وقطع المواصلات ، وبذل الروح فداء للوطن

كل هذا يدلك على تقدم الأفكار في طبقات الموظفين والأعيان والفلاحين ، ويدلك على تقدم المجتمع في شتى نواحيه

وقد ظهرت نتائج التقدم الاجتماعي في كون الثورة قد نزعها شعور من النُّبل والترفع عن الدنايا ، فكانت ثورة سياسية بكل معاني الكلمة ، ولم يشبها التعصب الديني ، ولا الصراع بين الطبقات ، بل كان رائدها الوحدة القومية ، سواء بين المسلمين والأقباط ، أو بين طبقات المجتمع من أغنياء ومتوسطين وفقراء ، ولم تنتقض أي طبقة على الأخرى ، كما جرى في كثير من الثورات الشعبية في فرنسا أو الروسيا أو أسبانيا أو غيرها

وبلغ النضج السياسي والاجتماعي خلال الثورة أن حرص منظمو المظاهرات على رعاية مصالح الأجانب حتى لا يستهدفوا لعداوتهم . فكانوا يدعون دائما إلى عدم التعرض لهم بسوء ، وكان إذا وقع اعتداء عليهم بدون شديد الأسف لوقوعه ، ويأخذون الحيطة لعدم تكراره

ومن مظاهر التقدم الاجتماعي مساهمة النساء في هذه الثورة ، واشتراكهن بأقلامهن وأفكارهن في إذكاء الروح الوطنية ، وحض الرجال على التضحية ، وتأليفهن المظاهرات والجمعيات واللجان للتعبير عن شعورهن ، والمساهمة في النهضة الوطنية ، وقد استهدفن أحياناً لمحنت والمشقة في سبيل اشتراكهن في الكفاح

وصفوة القول ان التقدم الاجتماعي كان له أثره في ظهور ثورة سنة ١٩١٩

والآن ، وقد انتهينا من بحث أسباب الثورة ، فلننتقل إلى الحديث عن سير الحوادث التي أفضت إليها

الفصل الثالث

تأليف الوفد المصرى وتطور الحوادث

أشرفت الحرب العالمية الأولى على نهايتها ، واقترب موعد تقرير مصير الدول والشعوب ، فأخذ ذوو الرأى من المصريين يفكرون فى طريق لرفع صوت مصر ، وتمثيلها فى مؤتمر الصلح ، وزاد فى هذه الحركة الفكرية ما ترامى من أنباء الشعوب الصغيرة ، إذ أخذت تنتخب لإرسال وفودها إلى المؤتمر لتحقيق آمالها القومية تطبيقا لمبادئ الرئيس ولسن

كان رجال الحزب الوطنى وعلى رأسهم محمد بك فريد مشتتين فى أوروبا ، والصلات بينهم وبين زملائهم فى مصر منقطعة ، هذا إلى أن الجانب الذى كانوا يقاومونه ويجاهدونه فى استخلاص الاستقلال منه ، وهو جانب انجلترا وحمايتها ، قد كتب له النصر النهائى فى تلك الحرب ، فكان طبيعيا أن يبرز فى الميدان شخصيات لم تعرف من قبل بنضالها العنيف الشديد لانجلترا والاحتلال البريطانى

فى هذه الظروف تقدم سعد زغلول باشا لتوكيل المنتخب لجمعية التشريعية ، وأخذ يعمل على تأليف جماعة لرفع صوت مصر والمطالبة بحقوقها ، وتبادل الرأى فى هذا الشأن مع بعض من كانوا يتصلون به بصلة الزمالة فى الجمعية التشريعية أو الصداقة الشخصية ، وكانت وكالته للجمعية التشريعية ، وهى الهيئة الرسمية شبه النيابية القائمة فى ذلك الحين ، ورغبته فى معارضته فى هذه الجمعية ، واعتراف زملائه له بالزعامة ، وقوة شخصيته ، ومواهبه ومكانته ، ومقدرته الخطابية ، كل أولئك كان يؤهله لرياسة هذه الهيئة والتحدث عن الأمة فى تقرير مصيرها

فاتفق مع عبد العزيز فهمى بك وعلى شعراوى باشا ، زميليه فى الجمعية التشريعية ، على أن يطلبوا من دار الحماية تحديد موعد لمقابلة السير رجنلد وينجت Sir Reginald Wingate المندوب السامى البريطانى ، للتحدث إليه فى طلب الترخيص لهم بالسفر إلى لندن ، لعرض مطالب البلاد على الحكومة الإنجليزية ، وكان هذا الطلب بنصيحة من حسين رشدى باشا رئيس الوزارة ، ووساطته طلبوا هذه المقابلة يوم الاثنين ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، وهو يوم إعلان الهدنة ، فأجابت دار الحماية طلبهم ، بوساطة رشدى باشا أيضا ، وحددت لهم يوم الأربعاء ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ الساعة الحادية عشر صباحا موعدا للمقابلة المطلوبة ، وقبل الثلاثة المندوب السامى فى الموعد المحدد ، ودار بينهم حديث طويل فى شأن المقابلة وأغراضها ، نذكره هنا ، نقلا عن المحضر الذى وضعه الوفد عن هذه المقابلة ، لأن فيه بيانا للمقاصد التى ذهب إليها الثلاثة الزعماء فى بداية الحركة

حديث ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨

بدأ السير ونجت الحديث بقوله :

إن الصلح اقترب موعده وإن العالم يفيق بعد تحرات الحرب التي شغلته زمنا طويلا ، وإن مصر سيلها خير كثير ، وإن الله مع الصابرين ، وإن المصريين هم أقل الأمم ألما من أضرار الحرب ، وانهم مع ذلك استفادوا منها أموالا طائلة ، وان عليهم أن يشكروا دولة بريطانيا العظمى التي كانت سببا في قلة ضررهم وكثرة فائدتهم

فأجابه سعد باشا : ما تكون إنجلترا فعلته خيرا لمصر فإن المصريين بالبداهة يذكرونه لها مع الشكر . وخرج من ذلك إلى القول بأن الحرب كانت كحريق ألطفا ولم يبق إلا تنظيف آثاره وانه يظن أن لا محل لدوام الأحكام العرفية ولا لمراقبة الجرائد والمطبوعات ، وان الناس ينتظرون بفروغ صبر زوال هذه المراقبة كي ينفسوا عن أنفسهم ويخففوا من صدورهم الضيق الذي تولاهم أكثر من أربع سنين

فقال السير ونجت : حقا انه ميال لإزالة المراقبة المذكورة وانه تحرر فعلا مع القائد العام للجيوش البريطانية في هذا الصدد ، ولما كانت هذه المسألة عسكرية فإنه بعد تمام الهدنة والاتفاق مع القائد سيكتب للحكومة البريطانية ، ويأمل الوصول إلى ما يرضي ، ثم استمر قائلا : يجب على المصريين أن يطمئنوا ويصبروا ويعلموا أنه متى فرغت انجلترا من مؤتمر الصلح فإنها ستلتفت لمصر وما يلزمها ولن يكون الأمر إلا خيرا

فقال سعد باشا : إن الهدنة قد عقدت ، والمصريون لهم الحق أن يكونوا قلقين على مستقبلهم ولا مانع يمنع الآن من أن يعرفوا ما هو الخير الذي تريده انجلترا لهم

فقال : يجب ألا تعجلوا وأن تكونوا متبصرين في سلوككم ، فإن المصريين في الحقيقة لا ينظرون للعواقب البعيدة

فقال سعد باشا : إن هذه العبارة مبهمة المعنى ولا أفهم المراد منها

فقال : أريد أن أقول ان المصريين ليس لهم رأي عام بعيد النظر

فقال سعد باشا : لا أستطيع الموافقة على ذلك فإني إن وافقت أنكرت صفتي ، فإني منتخب في الجمعية التشريعية عن قسمين من أقسام القاهرة ، وكان انتخابي بمحض إرادة الرأي العام مع معارضة الحكومة والقوة كالشغب في انتخابي ، وكذلك كان الأمر مع زميلي على شعراوي باشا وعبد العزيز بك فهمي

فقال السير ونجت : انه قبل الحرب كثيرا ما حصل من الحركات والكتابات من محمد فريد وأمثاله من الحزب الوطني ، وكان ذلك بلا تعقل ولا روية ، فأضرت مصر ولم تنفعها ، فما هي أغراض المصريين ؟

فقال على شعراوى باشا : إننا نريد أن نكون أصدقاء للانجليز صداقة الحر للحر لا العبد للحر

فقال السير ونجت : إذاً أنتم تطلبون الاستقلال ؟ !

فقال سعد باشا : ونحن له أهل ، وماذا ينقصنا ليكون لنا الاستقلال كباقى الأمم المستقلة ؟

فقال السير ونجت : ولكن الطفل إذا أعطى من الغذاء أزيد مما يلزم تخم

فقال عبد العزيز بك فهمى : نحن نطلب الاستقلال التام وقد ذكرتم جنابكم أن الحزب الوطنى أتى من الحركات والكتابات بما أضر ولم يفد ، فأقول لجنابكم أن الحزب الوطنى كان يطلب الاستقلال ، وكل البلاد كانت تطلب الاستقلال ، وغاية الأمر أن طريقة الطلب التى سار عليها الحزب الوطنى ربما كان فيها ما يؤخذ عليها ، وذلك راجع إلى طبيعة الشبان فى كل جهة ، فلأجل إزالة الاعتراض الوارد على طريقة الحزب الوطنى فى تنفيذ مبدئه الأساسى الذى هو مبدأ كل الأمم ، وهو الاستقلال التام ، قام جماعة من الشيوخ الذين لا يظن فيهم التطرف فى الإجراءات وأسسوا حزب الأمة وأنشأوا صحيفة « الجريدة » ، وكان مقصدهم هو أيضاً الاستقلال التام ، وطريقتهم أخف فى الحدة من طريقة الحزب الوطنى ، وذلك معروف عند الجميع . والغرض منه خدمة نفس المبدأ المشترك بطريقة تمنع الاعتراض . ونحن فى طلبنا الاستقلال التام لسنا مبالغين فيه فإن أمتنا أرقى من البلغار والصرب والجبل الأسود وغيرها ممن نالوا الاستقلال قديماً وحديثاً

فقال السير ونجت : ولكن نسبة الأميين فى مصر كبيرة لا كما فى البلاد التى ذكرتها إلا الجبل الأسود والألبان على ما أظن

فقال عبد العزيز بك فهمى : إن هذه النسبة مسألة ثانوية فهى يتعلق باستقلال الأمم فإن لمصر تاريخاً قديماً باهراً وسوابق فى الاستقلال التام وهى قائمة بذاتها وسكانها عنصر واحد ذو لغة واحدة وهم كثير و العدد و بلادهم غنية ، و بالجملة فشروط الاستقلال التام متوفرة فى مصر ، ومن جهة نسبة الأميين للمتعلمين ، فهذه مسألة لا دخل لها فى الاستقلال كما قدمت ، لأن الذين يقودون الأمم فى كل البلاد أفراد قلائل ، فإنى أعرف أن لإنجلترا وهى بلاد العظمة والحرية عند أهلها ثقة كبرى بحكومتها فى باب الحكومة وهم أفراد قلائل ثم الذين يقودونها وهى تتبعهم بلا مناقشة فى كثير من الأحوال لشدة ثقتها بهم وتسليمها لهم ، ولذلك فمجلس نوابها ليس كل أفرادهم عاملين ، و إنما العامل منهم فئة قليلة ، فبلاد مصر يكفى أن يكون فيها ألف متعلم ، يقوموا بإدارتها كما ينبغى وهى مستقلة استقلالاً تاما — ونحن عندنا كثير من المتعلمين ، بدليل أن أولى الحل والعقد تسمع منهم فى كثير من الأحيان أن التعليم زاد فى البلد حتى صار فيها طائفة من المتعلمين العاطلين ، وأما من جهة تشبيهنا بالطفل يتخم إذا غذى بأزيد من اللازم فاسمحوا لى أن أقول ان حالنا ليست مما ينطبق عليها هذا الشبه ، بل الواقع اننا كالمريض مهما أتيت له من عظم الأطباء استحال

عليهم أن يعرفوا من أنفسهم موقع ذاته ، بل هو نفسه الذى يحس بألم الداء ويرشد إليه . فالمصرى وحده هو الذى يشعر بما ينقصه من أنواع المعارف وما يفيده فى الأشغال العمومية وفى القضاء ، وغير ذلك ، والاستقلال التام ضرورى لرقيه

فقال السير ونجت : أتظنون أن بلاد العرب وقد أخذت استقلالها ستعرف كيف تسير نفسها ؟

فقال عبد العزيز بك : إن معرفة ذلك راجعة إلى المستقبل . ومع ذلك فإذا كانت بلاد العرب وهى دون مصر بمراحل أخذت استقلالها فمصر أجدر بذلك

فقال السير ونجت : قد كانت مصر عبداً لتركيا ، أفتكون أحط منها لو كانت عبداً لانجلترا ؟

فقال شعراوى باشا : قد أكون عبداً لرجل من الجعليين وقد أكون عبداً للسير ونجت الذى لا مناسبة بينه وبين الرجل الجعلى ، ومع ذلك لا أسرى كلتا الحالتين ، لأن العبودية لا أرضاها ولا أحب لمصر أن تبقى تحت ذلها ، ونحن كما قدمت نريد أن نكون أصدقاء لانجلترا صداقة الأحرار لا صداقة العبيد

فقال السير ونجت : ولكن مركز مصر حربياً وجغرافياً يجعلها عرضة لاستيلاء كل دولة قوية عليها وقد تكون غير انجلترا

فقال سعد باشا : متى ساعدتنا انجلترا على استقلالنا التام ، فإنا نعطيها ضمانة معقولة على عدم تمكين أى دولة من استقلالنا والمساس بمصلحة انجلترا فنعطيها ضمانة فى طريقها للهند وهى قناة السويس ، بأن نجعل لها دون غيرها حق احتلالها عند الاقتضاء ، بل نحالفها على غيرها ونقدم لها عند الاقتضاء ما تستلزمه المحالفة من الجنود

ثم قال شعراوى باشا : يبقى أمر آخر عند هذا الحد وهو حقوق أرباب الديون من الأجانب ، فيمكن بقاء المستشار الإنجليزى بحيث تكون سلطته هى سلطة صندوق الدين العمومى

فقال سعد باشا : نحن نعترف الآن أن انجلترا أقوى دولة فى العالم وأوسعها حرية وإنا نعترف لها بالأعمال الجليلة التى باشرتها فى مصر ، فنطلب باسم هذه المبادئ أن تجعلنا أصدقاءها وحلفاءها صداقة الحر للحر ، وإننا نتكلم بهذه المطالب هنا معك بصفتك شخصاً لهذه الدولة العظيمة ، وعند الاقتضاء نسافر لنتكلم فى شأنها مع ولاة الأمور فى انجلترا ، ولا ننجى عن لسانك ولا فى الخارج لغير رجال الدولة الإنجليزية ، ونطلب منك بصفتك عارفاً لمصر مطلعاً على أحوالها أن تساعدنا للحصول على هذه المطالب

فقال السير ونجت : قد سمعت أقوالكم وإنى أعتبر محادثتنا محادثة غير رسمية بل بصفة حبية فإنى لا أعرف شيئاً عن أفكار الحكومة البريطانية فى هذا الصدد وعلى كل فإنى شاكر زيارتكم وأحب لكم الخير

فشكره الثلاثة على حسن مقابلته ، وانصرفوا حيث كانت الساعة الثانية عشرة

تأملات فى حديث ١٣ نوفمبر

فى حديث ١٣ نوفمبر كلمات قيمة ، كقول على شمرتوى باشا : « إنا نريد أن نكون أصدقاء للانجليز صداقة الحر للحر لا العبد للحر » ، ورد سعد باشا على السير ونجت فى دعواه أن ليس لمصر بين رأى عام ، وقوله ان انتخابه عضواً عن دائرتين للجمعية التشريعية رغم معارضة الحكومة والورد كشنر دليل على وجود الرأى العام ، وقوله ان لا محل لبقاء الأحكام العرفية والرقابة على الصحف والمطبوعات مع انتهاء الحرب ، ودفاع عبد العزيز فهمى بك عن الحزب الوطنى إذ زعم السير ونجت أن جهاده كان بلا رؤية ، وهى تهمة تتهم بها الانجليز كل هيئة تطالبهم وتمسك بإلتهم بحقوق البلاد ، فرد عليه عبد العزيز بك بأن مبدأ الحزب الوطنى الأساسى هو مبدأ كل الأمم ، وهو الاستقلال التام ، وقوله أن لا مبالغة فى طلب الأمة المصرية الاستقلال التام فإنها أرقى من كثير من الأمم التى نالت الاستقلال قديماً وحديثاً ، وتكلم فى هذه الناحية كلاماً سديداً

على أن فى الحديث مواطن ضعف ملموسة ، لا يمكن السكوت عليها ، نذكر على سبيل المثال عهد سعد باشا بإعطاء انجلترا الضمانات المعقولة التى تكفل مصالحها فى مصر وعدم تمكين أى دولة من استقلالها ، كأن مسألة مصر واستقلالها مسألة داخلية لانجلترا ، وجعل قناة السويس هى الضمان لطريقها للهند ، ومخولها حق احتلالها عند الاقتضاء ، فإن إعطاء مثل هذه الضمانات التى منها احتلال قناة السويس كان نقطة الارتكاز لانجلترا فى مشروعات المعاهدة التى عرضتها على مصر ، وسوغت فيها الاحتلال تحت أسماء مختلفة ، مما يتعارض قطعاً مع الاستقلال

أضف إلى ذلك اعتراف سعد باشا بأن لانجلترا أعمالا عظيمة قامت بها فى مصر ، وقوله للسير ونجت : « إنما تتكلم بهذه المطالب هنا معك بصفتك مشخصاً لهذه الدولة العظيمة ، وعند الاقتضاء نسافر لنتكلم فى شأنها مع ولاة الأمور فى انجلترا ، ولا ننجح هنا لسوئك ، ولا فى الخارج لغير رجال الدولة الإنجليزية » ، وبذلك جعل دعوته مقصورة على التفاهم بين مصر وانجلترا مباشرة ، وأن يكون مجال التفاهم فى مصر أو فى انجلترا بالذات ، وفى هذا ، مع ما سبق من الحديث ، معنى التنازل مقدماً عن الجلاء ، وهذا المعنى قد ظهر واضحاً فى مشروع الاتفاق الذى وضعه الوفد سنة ١٩٢٠ ، كما سيجىء بيانه فى الفصل الثالث عشر ، وفى هذا أيضاً يبدو الفرق جلياً بين حديث ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ وحديث المرحوم محمد بك فريد سنة ١٩٠٨ ، حين سأله المستر كيتل العضو بمجلس العموم (مجلس النواب) البريطانى عما يطلبه المصريون من انجلترا ، فأجابه على الفور : « نحن لا نطلب شيئاً منها سوى الجلاء ، فالجلاء هو الدواء الوحيد للاحتلال » ، ولقد أشار عليه وقتئذ المستر رو رئيس العصو بمجلس العموم (النواب) ، والمستر ريفسفورد مدرجبرلدة الدولى

يبرز ، أن يتنازل عن مطلب الجلاء لكي يظفر بمساعدة رجال السياسة في انجلترا . فرفض هذا الشرط ، وقال في هذا الصدد : « إن هؤلاء الساسة وضعوا لمساعدتهم شرطاً لا يمكن أن نقبله مطلقاً ، اشترطوا لتحقيق رغائبنا أن نحو من بيننا مسألة الجلاء . فنحن إن رضينا بشرطهم هذا فإنما نعترف بهذا العمل العدواني وهو الاحتلال ، وهذا محال »

ومن هذه المقارنة تستطيع أن نعرف الفرق بين مذهبين مختلفين : مذهب التفاهم مع الاحتلال ، ومذهب الجلاء وعدم التعاون مع الاحتلال

وفي الحق ان الاستقلال الحقيقي لا يتفق وأي احتلال أجنبي في أي جزء من البلاد ، لأن جوهر الاستقلال كما يجب أن يؤمن به مصر والشعوب الشرقية جمعاء يقتضي أن لا يوجد في أرضها قوة حربية أجنبية ، مهما كانت صفتها ومهما كان موقعها ، هذه هي الحقيقة التي تفهمها الشعوب الغربية ، وليس هناك حقائق عن الاستقلال تختلف باختلاف موقع البلدان في الشرق أو في الغرب ، اللهم إلا إذا كان يراد بنا أن نصدق ما يقوله رديارد كيبلنج شاعر الإنجليز : « الشرق شرق والغرب غرب ولن يلتقيا » ، وهذا ما لا يجوز لنا أن نقبله بحال

على أن الشعب لم يلق بالة إلى تلك الملابسات ، وفهم بفطرته السليمة أن الحركة التي قامت في أعقاب الحرب العالمية الأولى كانت ضد الاحتلال . وكان مقصوداً منها بداهة جلاء الاحتلال الأجنبي عن البلاد ، وأن الاستقلال التام لا يتحقق إلا بالجلاء ، وعلى هذا الأساس قامت الثورة

تأليف الوفد

عقب مقابلة ١٣ نوفمبر

كان سعد باشا وصحبه على اتفاق مع حسين رشدي باشا على هذه المقابلة قبل حدوثها ، وقد قابلوه عندها مباشرة ، بوزارة الداخلية ، إذ كان ينتظرهم ، فأفضوا إليه بما دار من حديث مع السير ونجت . وكان مؤيداً لهم في مسعاهم ، ومطمئنا لهم بأن الوزارة ستشد أزرهم ، وتقف في صفهم . وأفضى إليهم من ناحيته بأنه قد أعد خطاباً ليرفعه إلى السلطان فؤاد باستدعائه بالسفر مع عدلي باشا إلى لندن . وقد رفعه في ذلك اليوم كما سيجيء بيانه . وبعد أن رفع كتابه إلى السلطان ، قابل السير ونجت في اليوم نفسه ، وكاشفه بعزمه هو أيضاً على السفر إلى لندن مع عدلي باشا . واستطرد الحديث إلى مقابلة سعد وصاحبيه للسير ونجت . ومما قاله عنهم انه يدهش أن ثلاثة رجال يتحدثون عن أمر أمة بأسرها ، دون أن يكون لديهم ما يخولهم صفة التحدث باسمها ، فأجابه رشدي باشا بأن لهم هذه الصفة ، إذ أن سعدا هو الوكيل المنتخب

للجمعية التشريعية ، وهي الهيئة التي كانت تمثل الأمة (من الوجهة النظامية) . وعبد العزيز بك فهمي وعلي باشا شعراوي عضوان فيها

وأبلغ رشدي سعدا بعد ذلك ما دار بينه وبين السير ونجت ، وشجعه على المضي في سبيله ، فأخذ سعد يجتمع وصحبه للتشاور في الطريقة التي يعلنون بها صفتهم في التحدث عن الأمة ، فاتفقوا على تأليف هيئة تسمى « الوفد المصري » ، إشارة إلى أنها وفد مصر للمطالبة باستقلالها ، وأن تحصل هذه الهيئة على توكيلات من الأمة تخولها هذه الصفة

وقد تألف الوفد فعلا يوم ١٣ نوفمبر على النحو الآتي : سعد زغلول باشا (رئيسا) . علي شعراوي باشا . عبد العزيز فهمي بك (باشا) . محمد محمود باشا . أحمد لطفي السيد بك (باشا) . عبد اللطيف المكباتي بك[1] . محمد علي علوبه بك (باشا) . وكانت تجمعهم رابطة العضوية في الجمعية التشريعية ، عدا محمد محمود باشا وأحمد لطفي السيد بك

وقد وضعوا للوفد قانونا ورد في المادة الأولى منه تأليف الوفد من الأعضاء السبعة المتقدم ذكرهم ، وجاء في المادة الثانية منه « أن مهمة الوفد هي السعي بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجد للسعي سبيلا في استقلال مصر استقلالا تاما » . وفي المادة الثالثة « أن الوفد يستمد قوته من رغبة أهالي مصر التي يعبرون عنها رأسا أو بواسطة مندوبيهم بالهيئات النيابية » . وفي المادة الثامنة « أن للوفد أن يضم إليه أعضاء آخرين مراعيا في انتخابهم الفائدة التي تنجم عن اشتراكهم معه في العمل »

وصدق الأعضاء على قانون الوفد في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، بعد أن ضم إليه أعضاء آخرين كما سيجيء بيانه

كيف تألف الوفـــد

وممن تألف ؟

لم يكن يخلو مجتمع من المصريين المفكرين في أواخر الحرب الماضية من التحدث عن مصير البلاد ، وما يجب عمله لتحقيق أمانيها في مؤتمر الصلح ، على أن أول من فكر في تأليف وفد للمطالبة بحقوق مصر في المؤتمر هو الأمير عمر طوسون ، وقد التقى بسعد باشا ليلة ٩ أكتوبر سنة ١٩١٨ في حفلة أقامها رشدي باشا بكازينو سان استفانو احتفالا بعيد جلوس السلطان (الملك) أحمد فؤاد ، وذلك قبل الهدنة ، فأفضى إليه بهذه الفكرة ، فأقرها سعد ووافق عليها ، ووعد الأمير بأن يفاتح أصدقاءه بالقاهرة في تنفيذها ، وأعاد الأمير الكرة عليه يوم ٢٣ أكتوبر في حفلة شاي أقامها السير رجنلد ونجت تكريما للسلطان فؤاد

(١) لم يكن رحمه الله يحمل رتبة البكوية ، وهذا أمر يصرفه ، على أن اسمه كان مقرونا مرة بلقب بك ، فجرينا على هذه التسمية

رمل الإسكندرية ، ثم التقى به غداة ذلك اليوم بالقطار الذى أقلهما إلى القاهرة ، وحادثه أيضاً فى هذا الصدد ، ثم عاد الأمير إلى الإسكندرية ، منتظراً ما ينبئه به سعد باشا عن نتائج مسعاه مع أصدقائه ، فلم يتلق منه جواباً

وفى يوم الهدنة أى ١١ نوفمبر سافر الأمير إلى القاهرة والتقى بسعد ، فعلم منه أنه على موعد هو وزميلاه على شعراوى باشا وعبد العزيز فهمى بك لمقابلة السير ونجت يوم ١٣ نوفمبر ، وظهر أن سعداً أراد أن ينفذ الفكرة التى فاتحه الأمير فيها ، ولكن بعيداً عن الأمير ، وبدا ذلك من أنه اتفق مع سعد حين مقابلته إياه يوم ١١ نوفمبر على عقد اجتماع يدعو إليه الأمير فى قصره بشبرا ليوم ١٩ نوفمبر ، وأرسل فعلا تذاكر الدعوة إلى المدعوين ، ولكن الحكومة المصرية قررت منع الاجتماع ، وأبلغ رشدى باشا الأمير هذا القرار ، وقيل انه اتخذه باتفاقه مع السلطان ومع سعد باشا ، فلم يكن من الأمير إلا أن أرسل إلى المدعوين تذاكر بتأجيل الاجتماع ، وقد تأيدت هذه الرواية من كون الأمير تلقى فى غضون ذلك رسالة من السلطان على لسان أمين يحيى باشا بالكف عن التدخل فى هذه المسألة

وظاهراً من هذه الملابسات أن فكرة تأليف الوفد قد صدرت أول ما صدرت عن الأمير عمر طوسون ، وتلقاها عنه سعد باشا وانفرد بها لكى لا تكون الرئاسة للأمير إذا ظل مشتركاً فى تنفيذها ، وقد يكون ما عرف عن الأمير من الجفاء بينه وبين الإنجليز من العوامل التى أقصته عن الوفد[1]

توكيل الوفد

عمل الوفد على أن يثبت لهيئته صفة التحدث عن الأمة ، ورأى أن الوسيلة العملية فى ذلك هى وضع صيغة توكيل يوقعها أعضاء الهيئات النيابية القائمة فى ذلك الحين ، كالجمعية التشريعية ومجالس المديريات والمجالس البلدية وغيرها وأكثر عدد ممكن من ذوى الرأى والأعيان وسائر طبقات الشعب

صيغة التوكيل الأولى

وضع الوفد صيغة أولى للتوكيل ، أذاعها فى البلاد ، وهذا نصها :

« نحن الموقعين على هذا ، قد أنبنا عنا حضرات سعد زغلول باشا وعلى شعراوى باشا وعبد العزيز فهمى بك ومحمد على بك وعبد اللطيف المكباتى بك ومحمد محمود باشا واحمد لطفى السيد بك ، ولهم أن يضموا إليهم من يختارون فى أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجد للسعى سبيلا فى استقلال مصر

---

(١) كان هذا الجفاء معروفاً من أول الحرب ، إذ كان الأمير عمر طوسون بأوربا فى صيف سنة ١٩١٤ ، فلما أراد العودة إلى مصر بعد إعلان الحرب عارضت السلطة العسكرية البريطانية فى عودته وظل وقتاً طويلا تحت الملاحظة فى مرسيليا إلى أن توسط له السلطان حسين كامل لدى السلطات البريطانية فأذنت له بالعودة إلى مصر

تطبيقاً لمبادىء الحرية والعدل التي تنشر رايتها دولة بريطانيا العظمى وحلفاؤها ويؤيدون بموجبها تحرير الشعوب »

موقف الحزب الوطني

وتعديل صيغة التوكيل

كان الحزب الوطني على عهده بالاستمساك بالجلاء عن وادي النيل ، يرى فيه بحق عنوان الاستقلال الصحيح ، وكان ماضيه في الجهاد قد جعله يرى في الاحتلال العقبة الحقيقية دون الاستقلال

فلم يرض عن صيغة التوكيل التي وضعها الوفد ، لخلوها من النص على الاستقلال التام ومنافاتها للكرامة القومية ، إذ جعلت المطالبة باستقلال مصر في حدود مبادىء العدل والحرية التي تنشر رايتها دولة بريطانيا العظمى ، في حين أن جهاد الأمة وشكواها من الاحتلال إنما يرجعان إلى السياسة التي اتبعتها بريطانيا العظمى منذ بدء الاحتلال أي منذ سنة ١٨٨٢ ، هذا إلى خلو التوكيل من الإشارة إلى السودان إطلاقاً ، وعدم الإشارة إليه لا يتسق مع وحدة وادي النيل التي هي ركن هام من البرنامج القومي ، فلما نشرت هذه الصيغة وتداولتها الأيدي ، ذهب أربعة من أعضاء الحزب الوطني النابهين وهم : الأستاذ عبد المقصود متولي ، والأستاذ مصطفى الشوربجي ، والأستاذ محمد زكي علي ، والأستاذ محمد عبد المجيد العبد ، إلى دار سعد باشا ، وقابلوه وناقشوه في التوكيل ، واعترضوا على صيغته ، وقد اشتدت المناقشة بينهم حتى غضب سعد ، واعتبر في هذا الاعتراض إهانة له ، وقال لهم كيف تسمحون لنفسكم بهذه الحدة وكيف تهينوني في منزلي ؟ فأجابه الأستاذ محمد زكي علي على الفور بأننا نعتبر أنفسنا في بيت الأمة ، لا في بيت سعد باشا الخاص ، فسُر سعد لهذه التسمية ، وابتسم لمحدثيه وقال لهم متبسطاً : لقد تنازلت عن ملاحظتي ، ومنذ ذلك الحين أطلق على بيت سعد « بيت الأمة »

وقد اجتمع الوفد عقب انتهاء هذه المقابلة ، وبحث في تعديل صيغة التوكيل ، وأعاد النظر فيها على ضوء ملاحظات أعضاء الحزب الوطني ، وانتهى إلى تعديل التوكيل على النحو الآتي :

« نحن الموقعين على هذا قد أنبنا عنا حضرات . . . . في أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعي سبيلا في استقلال مصر استقلالا تاما »[1]

---

(١) أشار الأستاذ محمود أبو الفتح إلى تغيير صيغة التوكيل في كتابه « المسألة المصرية والوفد » ص ٤٤ بقوله : « وكان قد روعي في وضع صيغة التوكيل الظروف الاستثنائية ، فلم ينص فيه صراحة على أن الاستقلال الذي يراد المطالبة به « تام » وكانت عبارة تفيد الثقة أو نحوها بعدالة بريطانيا وميلها للحرية ، فقام معارضون من رجال الحزب الوطني وغيره يطالبون بتغيير صورة التوكيل وجعله صريحاً في النص على الاستقلال التام ، ومجرداً من العبارات اللينة التي لا طائل تحتها ، وقد رأى الوفد في شدة حركة الاعتراض على نص التوكيل دليل حياة قوية في البلاد ، حياة يمكنه الاعتماد عليها في عمله ، فازداد شجاعة وقوة ، وغير صيغة التوكيل بصيغة أخرى صريحة لا يدخلها الشك »

أما عن السودان فقد اعتبر الوفد أن كلمة مصر تشمل السودان ، وأعلن سعد هذا التفسير في خطبته بدار حمد باشا الباسل يوم ١٣ يناير سنة ١٩١٩ كما سيجيء بيانه ، وكان هذا بمثابة نداء الحرب الوطني

جمع التوكيلات

طبعت الصيغة الأخيرة للتوكيل وأذيعت بين أعضاء الهيئات النيابية والجمعيات المصرية على اختلاف طبقاتها ، للتوقيع عليها . فأقبل الناس عن طيب خاطر وحماسة يوقعون عليها في مختلف الأوساط ، وانتشرت من العاصمة إلى الأقاليم ، فصادفت نفس الحماسة التي قوبلت بها في القاهرة

وإذا كانت وزارة رشدي باشا مؤيدة للوفد ، فقد أصدرت تعليماتها إلى مديري الأقاليم بعدم التعرض لحركة التوقيع على توكيل الوفد ، فساعد هذا الموقف على انتشار الحركة واتساع مداها

تصدي السلطة العسكرية للتوكيلات

على أن السلطة العسكرية البريطانية حين رأت أن حركة التوكيلات آخذة في الاتساع في المدن والأقاليم ، وأنها توشك أن تكون أساساً لحركة عامة للمطالبة بالاستقلال التام ، أوجست منها خيفة ، وعملت على إحباطها . فأصدر المستشار البريطاني لوزارة الداخلية أوامره مباشرة إلى المديرين بمنع تداول التوكيلات أو التوقيع عليها بكل ما لديهم من قوة ، فلما علم الوفد بهذه الأوامر كتب سعد باشا إلى حسين رشدي باشا الخطاب الآتي يشكو من هذه الإجراءات ، ويطلب إليه بلهجة ودية أن يأمر بترك الناس أحراراً في التوقيع على التوكيلات ، قال :

« حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء ووزير الداخلية

« أتشرف بأن أرفع لدولتكم ما يلي : لا يخفى على دولتكم أنه على أثر مبادئ الحرية والعدل التي جاهدت بريطانيا العظمى وشركاؤها لتحقيقها ألفت مع جماعة من ثقات الأمة ووجهائها وأصحاب الرأي فيها وفداً ينوب عنها في التعبير عن رأيها في مستقبلها تطبيقاً لتلك المبادئ السامية — لذلك شرعنا في جمع هذا الرأي بصيغة توكيل خاص . فوق ما لكثير منا من النيابة العامة ، فأقبل الناس على إمضاء هذا التوكيل إقبالاً عظيماً مع السكينة والهدوء ، وهذا أقل مظهر نعرفه من مظاهر الإعراب عن رأي الأمة في مصيرها ، لكنه قد اتصل بنا أن وزارة الداخلية قد أمرت بالكف عن إمضاء هذه التوكيلات ، ونظراً إلى أن هذا التصرف يمنع من ظهور الرأي العام في مصر على حقيقته ، فيتعطل بذلك أجل مقصد من مقاصد بريطانيا العظمى وشركائها وتحرم الأمة المصرية من الانتفاع بهذا المقصد الجليل ، ألتمس من دولتكم باسم الحرية والعدل أن تأمروا بترك الناس وحريتهم يتمون عملهم المشروع ، وإذا كانت هناك ضرورة قصوى

ألجأت الحكومة على هذا المنع ، فإنى أكون سعيداً لو كتبتم لى بذلك حتى نكون على بصيرة من أمرنا ونساعد الحكومة بما فى وسعنا على الكف عن إمضاء تلك التوكيلات

« وفى انتظار الرد ، تفضلوا يا دولة الرئيس بقبول شكرى سلفاً على تأييد مبادىء الحرية الشخصية وعظيم احترامى لشخصكم الكريم »

« الوكيل المنتخب لجمعية التشريعية ورئيس الوفد المصرى »

« سعد زغلول »

٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٨

وقد استمرت الإدارة فى خطتها التى أملاها عليها مستشار الداخلية ، وزادت شدة إذ صادرت بعض التوكيلات التى تم التوقيع عليها ، فأرسل سعد باشا خطابا آخر إلى رشدى باشا بتاريخ ٢٤ نوفمبر ينعى إليه أمر هذه المصادرة ، ولفتة إلى هذه المعاملة التى يأباها العدل ومبادىء العصر الحاضر ، قال :

« إلحاقا لما حررت لكم أمس أتشرف بإخبار دولتكم أن رجال الحكومة لم يقتصروا على منع التوقيع على التوكيلات بل تجاوزوه إلى مصادرة ما تم التوقيع عليه منها كما يتبين لدولتكم من صورة الخطاب طيه ، فألفت نظر دولتكم إلى هذه المعاملة التى يأباها عدلكم ومبادىء العصر الحاضر ، وتفضلوا ... الخ »

فرد رشدى باشا على الخطابين بخطاب فى ٢٥ نوفمبر قرر فيه أن هذه الأوامر إنما صدرت من مستشار وزارة الداخلية ويرجع سببها إلى وجود الأحكام العرفية وإلى اعتبار التوكيلات مما يدعو إلى الإخلال بالنظام العام ، ولهجة الرد وأسلوبه يدلان على تنصل رشدى باشا من تبعة هذه الأوامر وإلقائها على عاتق المستشار البريطانى ، وعدم إقراره فى فعل ، فكان الرد تأييدا ظاهرا للوفد وإحراجا للسلطة البريطانية . قال :

« حضرة صاحب المعالى سعد زغلول باشا

« إجابة على كتابيكم المؤرخين ٢٣ و ٢٤ الجارى أتشرف بإحاطتكم علما أنه إذا كانت صدرت أوامر من جناب مستشار الداخلية بمنع إمضاء التوكيلات المشار إليها فى كتابيكم المذكورين ، فإنما كان ذلك لأن القطر لا يزال تحت الأحكام العرفية ولأن مثل هذه التوكيلات قد اعتبرت مما يدعو إلى الإخلال بالنظام العام وتفضلوا ... الخ »

وقد تبين من هذا الرد أن الوزارة على خلاف مع السلطة البريطانية فى شأن حركة الوفد ، وأن الحكومة لا تشاطر هذه السلطة وجهة نظرها ولا إجراءاتها ضد الوفد ، فكان ذلك مما ساعد على نمو الحركة واتساعها ، وفعلا لم تحل أوامر المستشار البريطانى دون استمرار التوقيع على التوكيلات ، لأنه كان من العسير على رجال الإدارة أن يمنعوا التوقيع عليها ، فضلا عن مصادرتها ، هذا إلى شعورهم بأن الوزارة راضية عن الحركة ، فبدا منهم التراخى فى تنفيذ أوامر المستشار البريطانى

مذكرة أمين بك الرافعي

عن المسألة المصرية

وضع المرحوم أمين بك الرافعي في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٨ مذكرة سياسية، بسط فيها المسألة المصرية بسطاً وافياً، وترجمها إلى اللغة الفرنسية، وقدمها لمعتمدي الدول في مصر لإبلاغها إلى الرئيس ولسن وإلى بقية رؤساء الحكومات المشتركة في مؤتمر الصلح. ونشر أصلها باللغة العربية بين شباب مصر وجميع المشتغلين بقضيتها السياسية، وطبعت غير مرة، وصارت هي مرجعاً لدراسة القضية المصرية على حقيقتها. وكانت أول مذكرة سياسية وضعت بشأنها عقب الهدنة، وإذ كانت من الوثائق الهامة التي وجهت الأفكار في ذلك الحين إلى التمسك بالأهداف الوطنية وكان لها أثرها في تنوير الأذهان وتبصير الرأي العام بحقائق القضية المصرية، فإنا موردون هنا بعضها، لكي يطلع عليها في مهمات الاطلاع عليه من الوثائق التاريخية لهذا العصر

استهلها رحمه الله بقوله: « ربح العالم تحت أعمار القوة عصوراً طوالاً وأجيالاً متعاقبة، وما كانت الحروب إلا وسائل لإرضاء طمع القوي وإذلال الضعيف، وبالرغم من تقدم الحضارة لم تأنف محكمة ذات سطلة تأخذ للضعيف حقه من القوي وتتضمن احترام قواعد القانون الدولي وتنفيذها فيسود العدل بين الأمم وهو كلمة الحق في كل مكان. وقد ألمت شعوب كثيرة من جراء هذا النظام الذي ساد العالم فتكدر صفو السلام بسببه وذهبت ضحيته أرواح عزيزة وسفكت دماء ذكية »

مبادئ الرئيس ولسن — غير أن صوتاً من العالم الجديد وهو صوت الرئيس ولسن أخذ ينادي بضرورة القضاء على هذا النظام الفاسد فسمع الناس مبادئ جديدة في حكم الشعوب وتقرير العدل وتاقت النفوس إلى تنفيذها لأن الآراء اتفقت على أنها الوسيلة الوحيدة لتآخي الشعوب وبقاء السلام خافقاً فوق ربوع هذا العالم الذي سئم من كثرة الحروب وشكا من الاعتداء على الضعيف. (واستدل بمعض أقوال الرئيس ولسن)، ثم قال: فنحن باسم هذه المبادئ نرفع صوتنا طالبين تقرير العدل الدولي بالنسبة لنا نحن المصريين ذلك العدل الذي ينادي باستقلال مصر وهو الاستقلال الذي يشمل الأراضي المصرية والسودانية وملحقاتها

المسألة المصرية — ليست المسألة المصرية بنت اليوم وليست هذه أول مرة ينظر فيها مؤتمر دولي، وما هي بالمسألة الصغيرة التي تعنى بشأن هذه البلاد وحدها، فإن مركز مصر الجغرافي (وهي قائمة عند ملتقى ثلاث قارات ويمر فيها أكبر طرق تجارية في العالم) جعل العالم يعنى بشأنها من قديم الزمن، لأن تسلط دولة عليها يؤثر في التوازن الدولي في البحر الأبيض تأثيراً كبيراً، ولذلك كانت الشغل الشاغل لسياسة أوروبا حتى استقر قرارهم في سنة ١٨٤٠ على أن يجعلوا مركزها دولياً ويحصلوا استقلالها بمعاهدة دولية خشية أن

تطمح أنظار إحدى الدول إليها ، فلا يستقيم التوازن الذى طالما كان اختلاله سبباً فى اشتعال نار الحرب بين أمم متعددة

« ومن أجل هذا ما كادت انجلترا تحتل مصر ذلك الاحتلال المخالف للمعاهدات ولقواعد القانون الدولى وأحكام العدل حتى ارتفعت أصوات الاحتجاج من كل صوب وكثيرا ما رفع المصريون أصواتهم مطالبين بجلاء الإنجليز عن بلادهم و ردّ الاستقلال إلى مصر ، رفعوا هذه الأصوات هنا وفى أوربا بل وفى كل مكان ولم يثن عزائمهم ما كان يسن لهم من القوانين الاستثنائية المضيقة للحرية وما كان يقع معهم من الاجراءات غيرالشرعية ، فصحفهم ومؤتمراتهم وأحزابهم وألسنتهم وأقلامهم كانت موجهة فى هذا السبيل القويم ولا جرم أن يكون المصريون أول المرحبين بأقوال الرئيس ولسن ومبادئه لأن فى تحقيقها إدراك غايتهم التى لم يصمتوا يوماً واحداً عن المطالبة بها ، وما هذا الصوت المرفوع الآن إلا بمثابة ترديد لما سمعه العالم منهم قبل اليوم

« لنشرح الآن القضية المصرية مبينين مركز مصر الشرعى وحقيقة مركز الإنجليز فى بلادنا من الوجهة الدولية متكلمين عن آمالنا القومية وأغراضنا الوطنية

« إن مصر الحديثة ترجع إلى سنة ١٨٤٠ ، وقانونها الأساسى هو معاهدة لندره الموقع عليها فى ١٥ يوليه من تلك السنة وكذلك الفرمان الصادر فى ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ والمؤيد والمتمم بفرمان أول يونيه سنة ١٨٤١ ، فهذه العقود الثلاثة هى أساس استقلال مصر وحريتها وهى التى وضعت حدا للأطماع التركية المصرية التى أقلقت أوربا من سنة ١٨٣١ إلى سنة ١٨٤١

« ويلاحظ أن هذه المعاهدة الدولية وما يتبعها من فرمانات لم تمس مسألة مصر وحدها بل مست أيضاً مسألة السودان فهو باعتباره أرضاً مصرية يسرى عليه مايسرى على بقية الأراضى المصرية ، لا سيما ونحن نعلم أن محمد على يرجع إليه الفضل فى رد تلك البقاع إلى مصر وهو بعمله لم يفعل شيئاً سوى أنه أعاد لمصر الأراضى التى كانت تابعة لها منذ القرون الغابرة فإن آثار طيبة تثبت أن الملك تحوتمس الثالث من الأسرة الرابعة توغل لغاية منطقة البحيرات واحتل النقط الحربية التى كانت على النيل

« وتأييداً لذلك صدر فرمان آخر فى ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ بتخويل محمد على إدارة مديريات النوبة ودارفور وكردفان وسنار و بعد ذلك صدرت فرمانات تؤيد ما سبقها وتجعل الأراضى السودانية وملحقاتها جزءاً من مصر فى الحكم وأهمها فرمان ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ وفرمان ٨ يونيه سنة ١٨٧٣ وفرمان أول يوليه سنة ١٨٧٥ وفرمان ٧ أغسطس سنة ١٨٧٩ وفرمان ٢٧ مارس سنة ١٨٩٢

« ومما هو جدير بالاعتبار أن هذه الامتيازات لم تعط لعائلة محمد على وحدها و إنما أعطيت لمصر فى الوقت نفسه ، فهى حق من حقوق المصريين الشرعية حصلوا بها على استقلالهم بضمانة أوربا ومن واجبهم أن يتمسكوا بها ، فى فرمان ٧ أغسطس سنة ١٨٧٩ الموجه إلى توفيق باشا نص على ذلك صراحة إذ جاء فيه :

« ان زيادة رفاهية مصر وتوفر الأمن والسكينة لأهلها يعدان من الأمور التي عنى بها كل العناية ولقد أصدرنا تحقيقا لهذا الغرض فرمانا يؤيد أيضا الامتيازات القديمة لهذه الأرض » ، وجاء فيه أيضا « ان الخديو لا يستطيع بأى حجة من الحجج ولا سبب من الأسباب أن يتنازل لأشخاص آخرين عن كل الامتيازات الممنوحة لمصر أو جزء منها » وقد ورد هذا النص نفسه فى فرمان ٢٧ مارس سنة ١٨٩٢

« فيتبين من كل ما تقدم أن أوروبا وضعت استقلال مصر تحت ضماناتها ، وهذا ما يجعل باب المسألة المصرية مفتوحة فى كل وقت تنفيذاً لتلك الضمانة ويجعل كل احتلال أجنبى لها مطبوعا بطابع عدم الشرعية لأنه ما دام غير مرتكز على عقد قانونى فهو غير موجود شرعا وغير طبيعى فعلا

سبب وقوع الاحتلال الانجليزى — ولننتقل الآن إلى البحث فى الاحتلال الإنجليزى وكيف وقع وما قيمته دوليا وعدلا . فى أوائل عام ١٨٨٢ حدثت فى مصر بعض قلاقل سياسية لم تكن ذات شأن فى أول أمرها ، لأن الأهالى كانوا هادئين ، ولم تتعد الحركة بعض السياسيين والضباط (جريدة الطان عدد ١ فبراير و ٣٠ مايو سنة ١٨٨٢) ثم أخذت تكبر شيئاً فشيئاً وكان لعرابى اليد الطولى فيها ، ولا يخفى أن موقف هذا الرجل لا يزال محوطاً بأسرار كثيرة ، فإن التاريخ لم يكشف لنا حقيقة الدافع له على ما فعل ولم تبين لنا المؤثرات التى كان خاضعاً لها . وقد كان من جراء هذه الحركة أن المسيو فريسينيه رئيس الوزارة الفرنسية اقترح على وزارة لندرة إرسال ست سفن حربية إلى الاسكندرية فوصل الأسطولان فى يوم ٢٠ مايو سنة ١٨٨٢ ، ثم عاد فاقترح على الدول فى ٣٠ مايو عقد مؤتمر دولى فى الشؤون المصرية ، وقد اجتمع هذا المؤتمر فى طرابيا يوم ٢٣ يونيه ، وفى ٢٥ يونيه وقع أعضاؤه على البروتوكول المشهور (المعروف بميثاق الزراعة) الذى نص على ما يأتى :

« تتعهد الحكومات التى يوقع مندوبوها على هذا القرار بأنها فى كل اتفاق يقع بشأن تسوية المسألة المصرية لا تبحث عن احتلال شىء من أراضى مصر ولا على الحصول على امتياز خاص بها ولا على نيل امتياز تجارى لرعاياها يكون غير ممكن لرعايا الحكومات الأخرى نيله » ، ومع ذلك فبالرغم من هذا التعهد وبالرغم من استمرار المؤتمر منعقداً ، فإن انجلترا أخذت تضرب مدينة الإسكندرية بأساطيلها فى صبيحة يوم ١١ يوليه ، وذلك بحجة أن المصريين كانوا يضعون بعض مدافع فى الحصون تهدد الأسطول مع أن هذه الحجة لم يكن لها محل ، فإن الأسطول الفرنسى كان واقفاً بجانب الأسطول الإنجليزى ولم يدع أن طوابى الإسكندرية تهدده ، بل على النقيض من ذلك ، فإنه لما طلبت الحكومة الإنجليزية من الحكومة الفرنسية أن تشترك معها فى إرسال إنذار لحكومة مصر فى صدد هذه المدافع رفضت هذا الاشتراك واعتبرت أن إرسال إنذار لمصر يكون عملا غير شرعى ، وليس له مسوغ ، ولا سيما ان مؤتمر الاستانة قرر عدم الانفراد بالعمل . وخوفا من أن تكون الحكومة الفرنسية مسئولة أصدرت أوامرها

الأسطول الفرنسي بالانسحاب إذا أرسل إنذار إنجلترا إلى مصر . وفعلا انسحب الأسطول ، أضف إلى ذلك أن الأسطول النمسوي والأسطول الإيطالي كانا موجودين في الإسكندرية ولم يدعيا تلك الدعوى التي اتخذتها انجلترا ذريعة لما فعلت

« وقد احتجت الحكومة المصرية على إنذار الأميرال سيمور وأرسلت إليه الجواب الآتي :

« ان مصر لم تفعل شيئاً يبرر إرسال الأساطيل إلى مياهها ولم تقدم الحكومة على عمل يستوجب ما طلبه الأميرال سيمور فإن الحصون باقية على الحالة التي كانت عليها عند وصول الأسطول ، ولم يصنع بها شيء سوى ترميمات ضرورية تمنعها من التهدم ، وزيادة على ذلك فنحن هنا في بلادنا فيحق لنا ويجب علينا أن نستعد لرد عادية كل من يسعى لتكدير علائق السلام ، ولا يمكن لمصر ما دامت متمتعة بحقوقها ومحافظة على شرفها أن تسلم حصناً واحداً من حصونها ، ولا مدفعاً من مدافعها إلا إذا أرغمت عليه بالقوة . وهي تحتج على تصريحاتك التي أعلنتها اليوم ، وتلقي تبعة كل النتائج التي تحدث من إطلاق القنابل أو هجوم الأسطول على الأمة التي تطلق أول قذيفة في أوقات السلم على مدينة الإسكندرية الهادئة خارقة بذلك القوانين الدولية والقواعد الحربية »

« ضرب الإنجليز الإسكندرية وأنزلوا جنودهم إلى البر وكان المؤتمر منعقداً كما قدمنا ، فقرر في ١٥ يوليه تكليف الباب العالي بإرسال جنود لقمع الفتنة ثم الحض على أن يجتمع عند الحاجة فانفردت انجلترا بالأمر وأخذت تشترط على تركيا لإرسال جنودها شروطاً كثيرة لم يضعها المؤتمر ، وفي هذه الأثناء كان الجيش الإنجليزي يزحف على القاهرة حتى إذا دخلها أرسلت الحكومة الإنجليزية إلى الباب العالي تنبئه بأن لا حاجة إلى إرسال جنود لأن جيشاً عرابي قد تشتت ، وأن جزءاً من الجيش الإنجليزي استدعى ، فأجاب الباب العالي مستغيثاً عن رحيل بقية الجنود الإنجليزية ، فلم يتلق جواباً ، وها نحن أولاء نرى الاحتلال باقياً الآن

احتلال انجلترا لمصر غير شرعي — أولا : هل احتلها الإنجليز باعتبارها من الأراضي المباحة ؟ كان الاحتلال حتى في العصور الغابرة طريقة من طرق تملك الأراضي ، وقد عظم شأن هذه الطريقة في عصر الاكتشافات أي منذ القرن الخامس عشر ، وهو يعرف في المذهب الدولي الحديث بأنه (حيازة أرض لا مالك لها — من الوجهة القانونية الدولية — في وقت وضع اليد عليها بقصد جعلها تحت سيادة حائزها) ، فيتبين من هذا التعريف أن الشرط الأساسي لاحتلال أرض ما هو أن تكون هذه الأرض داخلة في دائرة الأراضي الممكن احتلالها ، أي أن الاحتلال لا يصح إلا بالنسبة للأراضي غير الخاضعة لأي سيادة من السيادات ، وقال علماء القانون الدولي أيضاً : « لأجل أن يكون الاحتلال طريقة شرعية من طرق الملكية يجب أن تكون الأراضي غير مملوكة لأحد ، وأن لا يضر هذا الاحتلال بحقوق الغير ،

أو بعبارة أخرى يجب أن لا تكون لأى دولة سيادة على هذه الأراضى أو تكون هذه السيادة قد أهملت وتنوزل عنها » (القانون الدولى العام للأستاذ برى ص ٢٣٨ و ٢٣٩)

« ولا جرم أن مصر ليست بالبلد المباح ، فضلا عن ان احتلالها يلحق الضرر بحقوق الدول كلها التى تشتبك مصالحها فيها ، ومن أجل هذا الاشتباك قرر مؤتمر الآستانة أن لا تختص دولة فى مصر بميزة أيا كان نوعها

« ثانياً — هل احتلت انجلترا مصر باعتبارها فاتحة لها ؟ قد يقال بأن انجلترا احتلت مصر وقت نشوب حرب ، كما تحتل الدول المتحاربة جزءاً من أراضى بعضها — وهو قول مردود طبعاً — فإن انجلترا عند ما حاربت عرابى وأنزلت جنودها إلى مصر كان ذلك بحجة إعادة السلطة إلى الخديو ، وهذا نص النشرة التى وزعها الجنرال ولسلى فما وصل إلى ثغر الإسكندرية :

« يعلن الجنرال ولسلى قائد الجيوش الإنجليزية أن الدولة البريطانية لم تقصد بإرسالها التجريدة العسكرية إلى القطر المصرى إلا تأييد سلطة الجناب الخديوى فجنوده لا تقاتل إلا من كان شاكى السلاح خالعاً لطاعة الخديو . . . . ثم ان الجنرال قائد الجيوش يسر كثيراً وينشرح صدراً من زيارة مشايخ البلاد وغيرهم ممن يود المساعدة فى قمع العصيان و إلقاء القبض على العصاة الذين عصوا الجناب العالى الخديوى أمير البلاد وواليها الشرعى المعين من الحضرة السلطانية »

« فلم تكن هناك إذن حرب بين انجلترا ومصر تخول للأولى احتلال الثانية ولو حدثت هذه الحرب لوجب على انجلترا إعلانها وهو ما لم يحصل

« ثالثاً — هل تنازل لها أحد عن مصر . كلا فإن الأمة المصرية ما فتئت تحتج بكل شدة على الاحتلال كما أن الدولة العثمانية كانت تفعل ذلك وتطالب بالجلاء

« رابعاً — هل وكلتها الدول فى احتلال مصر . كلا — فإن هذه الدول قررت عدم انفراد أية دولة فيما يتعلق بشؤون مصر ولم تبح لانجلترا القيام بأى عمل فى هذه البلاد وزيادة على ذلك لما دارت بين انجلترا والباب العالى تلك المخابرات المعروفة بمخابرات دروميند وولف لأجل الجلاء عن مصر وتم التوقيع على اتفاقية الآستانة فى ٢٢ مايو سنة ١٨٨٧ رأت الدول أن هذه الاتفاقية تبيح لانجلترا إعادة احتلال مصر إذا وقعت اضطرابات فيها فلم تقرها لما فى إقرارها من تخويل انجلترا حق النيابة عن أوروبا فى شؤون مصر ولذلك احتجت فرنسا وروسيا وقتئذ على هذه الاتفاقية ، وكان من وراء احتجاجهما أن السلطان لم يصدق عليها فصارت كأن لم تكن

« وعلى ذلك فإن مركز مصر الذى أوجدته الدول فى سنة ١٨٤٠ لم يطرأ عليه أى تغيير من جراء الاحتلال ولا يمكن لأحد أن يصبغ هذا الاحتلال بصبغة شرعية ما

« قال الأستاذ دسبانيه فى كتابه القانون الدولى العام : « إن قرارات مؤتمر لندره سنة ١٨٤٠ لا تزال مستمرة الوجود دائما كما أن الاحتلال الإنجليزى لا يمكن أن تكون له غير الصبغة الوقتية بالرغم من جميع المحاولات التى تستعمل لجعله نهائيا » (القانون الدولى العام للأستاذ دسبانيه ص ١٢٨)

«وقال العالم الكبير (دى مارتنس) أستاذ القانون الدولى : « إن مركز الحكومة المصرية وجد باتفاق أوروبا اتفاقا شرعيا وهذا الاتفاق نفسه ضرورى لتغيير هذا المركز » (دى مارتنس ص ٣٣٦) ، وقال الأستاذ (كوشرى) فى كتابه المركز الدولى لمصر والسودان : « إن التدخل فى شؤون الأمم الأخرى ليس قانونيا لأن القوانين تقضى بأن تكون الأمم مستقلة بعضها عن بعض ، فبأى حق تدخلت انجلترا فى شؤون مصر ، إنها كانت دائما ضد مبدأ التدخل ، ولا سيما عند تدخل النمسا فى إيطاليا سنة ١٨٢١ وفرنسا فى أسبانيا سنة ١٨٢٣ فعلام غيرت إذن مبدأها ؟ هل لها أن تتذرع بدعوة السلطان ؟ كلا فإنه لم يوجد شخص رفع صوته أكثر منه محتجا على التدخل الإنجليزى فى وادى النيل كما أنه لم يوجد شخص ألح أكثر منه فى أن يعيد بنفسه السكينة إلى مصر ، إن التدخل الذى خوله القانون الدولى الحديث لا يمكن أن يكون شرعيا إلا إذا قام به مجموع الدول وهو مالا ينطبق على عمل انجلترا ، وقصارى القول إنه بالرغم من إطلاق القنابل على الإسكندرية ، ومن التل الكبير ، ومن أم درمان ومن فاشودة ، فإن المسألة المصرية لا تزال مفتوحة ، وما مثل انجلترا إلا كمثل الكاتب فوق الرمل » (كوشرى — المركز الدولى لمصر والسودان ص ٥٤٣ و ٥٤٤ و ٥٦٠)

« وقال المسيو فريسينيه فى كتابه على المسألة المصرية : « إن الاتفاق الأوروبى هو الذى أوجد الحكومة المصرية ، وهذا الاتفاق وحده هو الذى يملك نقض ما فعل »

« خامساً — تصريحات رجال الحكومة الإنجليزية . على أننا لو رجعنا إلى تصريحات رجال الحكومة الإنجليزية أنفسهم قبل الاحتلال وبعده نجد أنهم وافقونا على هذه الآراء ويقرونا على ان الاحتلال غير شرعى ، ويعدوننا بالجلاء العاجل ، مصرحين بأن وقت الجلاء حان منذ زمن بعيد ، (وأورد هذه التصريحات)[1]

السودان المصرى وملحقاته — قلنا إن المعاهدات والفرمانات سوت مسألة مصر والسودان معاً ، فركزهما الدولى واحد ، ولا يمكن فصل أحدهما عن الآخر ، ومن أجل ذلك نحن نطلب استقلال مصر والسودان ، أو بعبارة أخرى استقلال البلاد المصرية التى تدخل فيها أراضى السودان وملحقاته

« ولنتكلم الآن عن حوادث السودان : لما احتل الإنجليز مصر ذلك الاحتلال غير الشرعى طلبوا من الحكومة المصرية إخلاء السودان ، وكان شريف باشا وقتئذ رئيساً للوزارة ، فلما عرضت المسألة على مجلس النظار رفض المجلس الموافقة على هذا العمل ، واستقال شريف باشا بجوابه المشهور الذى قال فيه :

(١) نشرناها بنصوصها فى كتاب « مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال » ص ٢٤٣ وما بعدها

« اقترحت علينا حكومة بريطانيا العظمى أن نخلى السودان . على أننا لا نملك هذا الحق ، وقد طلبت أيضاً أن نعمل بنصائحها دون مناقشة فيها ، ولا يخفى أن هذه الاقتراحات مخالفة لمحتوى النظامات الشورية الصادرة فى ١٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ التى نص فيها على أن الخديو يحكم البلاد باشتراكه مع النظار ، فبناء على ذلك نضطر هنا إلى أن نطلب من مقامكم السامى أن تقيدوا استعفاءنا ، لأنه لا يمكننا والحالة هذه أن ندير البلاد على أصول شورية » ، ولقد استدعى نوبار باشا فتولى رياسة النظار ووافق على الإخلاء فى ٨ يناير سنة ١٨٨٤ ، وتم الإخلاء فى السنة التالية

« ولا جرم أن هذا العمل لا قيمة له من الوجهة الدولية وليس من شأنه أن يفصل السودان عن مصر أو أن يجعله أرضاً مباحة ، وقد احتج الباب العالى لدى الدول وقتئذ على هذا العمل ، وعدم شرعية هذا الإخلاء ترجع إلى نصوص الفرمانات (ولا سيما فرمان ١٨٧٩) التى تصرح بأن الخديو لا يملك ترك قطعة أرض من الأراضى المصرية مطلقاً

« أخلى السودان بضغط الإنجليز و بعد ذلك أخذت انجلترا تحتل مصر بقاعه وعقد المعاهدات تقضى باحتلال بعض الدول بقاعا أخرى ثم عادت فأشارت على الحكومة المصرية بإعادة فتح السودان وعقدت مع الحكومة اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ القاضية بجعل السودان شركة بين انجلترا ومصر ، فهل هذه التصرفات صحيحة وهل من شأنها أن تجعل للسودان وملحقاته مركزاً غير المركز الذى حددته المعاهدات والفرمانات ؟ اللهم كلا . فإن أحكام هذه المعاهدات والفرمانات صريحة ، كما ان قواعد القانون الدولى تنطق ببطلان هذه التصرفات ، وقد تكلمنا عن بطلان الإخلاء الذى وقع فى سنة ١٨٨٥ ، ومما يؤيد هذا البطلان أيضاً ما صرح به رجال الحكومة الإنجليزية أنفسهم من أن السودان لم ينفصل فى وقت من الأوقات عن مصر ، ولم يفقد صبغته المصرية بالرغم من إخلائه ، وقال اللورد سالسبورى فى ١٢ أكتوبر سنة ١٨٩٨ : « لقد أكدت بطريقة عامة فكرة أن وادى النيل كان ولا يزال مملوكا لمصر ، وإن كل عقبة وقفت أمام هذه الملكية وكل نقص أصابها بسبب فتوحات المهدى قد تلاشيا بانتصار الجيش الإنجليزى المصرى فى أم درمان »

« ولا يجوز أن ننسى موقف انجلترا فى حادثة فاشوده ، فإنها حاجّت فرنسا وقتئذ بأن السودان ملك لمصر ، وليس أرضاً مباحة ، و بناء على هذه الحجة غادرت حملة مارشان فاشوده

اتفاقية سنة ١٨٩٩ — هذا من جهة مركز السودان بعد إخلائه وقبل اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ إما من جهة بطلان هذه الاتفاقية فالأدلة على ذلك متعددة

« ١ — لما كان التنازل الأول عن السودان باطلا ، فكل ما يبنى عليه فى المستقبل يعتبر باطلا أيضا

لأنه ما دام السودان لم ينفصل عن مصر فلا يعد أرضا مباحة وعلى ذلك لا يمكن احتلاله بالفتح وهذا رأى انجلترا فى حادثة فاشوده كما قدمنا

« ٢ — إذا كانت الفرمانات تحرم على الخديو التنازل عن السودان فى سنة ١٨٨٤ ، فهى كذلك تحرم عليه إشراك دولة أجنبية معه فيه لأن هذا الإشراك يعد تنازلا عن جزء مشاع فيه وليس له أن يفعل ذلك

« ٣ — إن الفرمانات تحرم على الخديو فوق ذلك ، ابرام معاهدات سياسية كاتفاقية السودان ، (انظر فرمانى ١٨٧٩ و ١٨٩٢) وقد صدقت انجلترا على هذه الفرمانات

« ٤ — إن عمل انجلترا يعد اعتداء على ممتلكات الغير وهو يناقض ما تعهدت به فى عدة مواقف ، نذكر منها معاهدة لندره فى ١٥ يوليه سنة ١٨٤٠ ، ومعاهدة باريس فى ٣٠ مارس سنة ١٨٥٦ ، ومعاهدة برلين فى ١٣ يوليه سنة ١٨٧٨ ، ومؤتمر الاستانة سنة ١٨٨٢

« وهل يجوز لانجلترا أن تلغى الامتيازات الأجنبية فى السودان بمقتضى هذه الاتفاقية مع أنها من الحقوق التى اكتسبتها الدول ولا يمكن مسها بشىء إلا إذا أقر الجميع هذا الإلغاء ، ولقد قال المسيو فريسينيه فى كتابه عن المسألة المصرية عند الإشارة إلى هذه الاتفاقية (إنها من الوجهة الدولية باطلة بطلانا تاما)

ماذا جنته مصر من هذه الشركة — هذه قيمة الشركة المصرية الانجليزية من الوجهة الدولية القانونية ، فلننظر الآن فيما جنته مصر منها وهل عادت عليها بشىء من الفائدة أم أنها لم تجن منها إلا الخسارة

« يقولون إن السودان شركة ، ولكن هذا القول لا يسمع فى كل وقت بل ينادى به عند ما تتطلب ذلك مصلحة الانجليز أى عند ما يراد دفع المال اللازم لهذه البقاع ، أما فى غير ذلك ، فليس للمصرى شىء فى السودان والانجليزى وحده هو صاحب الكلمة والنفوذ يشاركنا مشاركة القوى للضعيف

« لقد تكلف عاتق السودان من سنة ١٨٩٦ إلى سنة ١٩١٢ نحو ثمانية عشر مليونا من الجنيهات (انظر النشرة الشهرية لمجلة الغرفة التجارية الدولية بعددها الثانى السنة الحادية عشرة الصادر فى فبراير سنة ١٩١٣) ، وليس هذا المبلغ هو الخسارة الوحيدة التى أصابتنا ، بل الخسارة الحقيقية هى أن هذا المبلغ الجسيم بالنسبة لميزانية مصر أخذ منها فى وقت كانت محتاجة إليه أشد الاحتياج ، فتعطلت بسبب ذلك بعض المشاريع الضرورية للرى والصرف مما ألحق بالزراعة ضررا كبيرا ، وقد كتب أحد كبار الماليين والمهندسين الزراعيين مقالات متعددة فى مجلة (الحياة المالية) الفرنسية وفى النشرة التجارية الدولية التى سبقت الإشارة إليها شرح فيها هذه النظرية قائلا : « إن متوسط محصول القطن نقص بمقدار ٣٠ فى المائة على الأقل فى خلال ١٢ عاما من ١٨٩٨ إلى سنة ١٩٠٩ وقد قدرت بسبعين مليونا من الجنيهات مبلغ الخسارة التى أصابت

مصر من جراء ذلك ، وأثبت أن السبب الرئيسى لهذه الخسارة يرجع إلى أعمال الرى التى درست درساً رديئاً ، ونفذت بطريقة ناقصة نظراً لقلة المال فإن الأموال كانت تتسرب إلى السودان ويظهر أنهم تحوا بالاعتبارات الفنية الزراعية فى مسألة الرى فى سبيل الاعتبارات المالية ، وكان الرأى السائد فى فكرة تغيير طريقة الرى يرمى إلى الحصول على أكبر كمية من الماء فى أقصى وقت لأخذ أقصى ضريبة عقارية ، وبذلك أكثروا من توزيع المياه دون أن يعنوا بطريقة صرفها على أنهم قرروا الآن أن ينتهوا بما كان يجب البدء فيه وسينفقون ثلاثة أو أربعة ملايين من الجنيهات للقيام بأعمال الصرف التى كان يجب أن تسير جنبا لجنب من أعمال الرى التى أنجزوها لأنهم أرادوا أن يخدموا السودان قبل مصر »

« هذا شىء مما سببته الشركة لمصر ، أضف إلى ذلك أن السياسة المتبعة الآن فى تعمير السودان ترمى إلى تحويل التجارة عن المرافىء المصرية إلى ميناء بور سودان ، فقد أنفقت أموال مصر على مد خطوط طويلة من السكك الحديدية فى تلك البقاع ولم يفكر أحد فى إتصال وادى حلفا بأسوان ، مع أن المسافة بينهما لاتتجاوز ٣٥٠ كيلو مترا وذلك لعدم تسهيل المواصلات بين البلدين ، وقد تحققت هذه الغاية وتحولت التجارة إلى بور سودان بكثرة عظيمة ينطق بها الجدول الآتى :

السنة	قيمة الواردات والصادرات لبور سودان بالجنيه المصرى	النسبة لمجموع تجارة السودان
١٩٠٨	٨٨٢٥٨٠	٣٦١ فى الألف
١٩٠٩	١٠١٠٩٨١	٤٠٢ »
١٩١٠	١٥٦٣٥٥٨	٥٣٦ »
١٩١١	٢١٢٥١٣٩	٥٧٠ »

« وبذلك تقدمت تجارة بور سودان هذا التقدم العظيم ، بينما تجارة وادى حلفا سائرة إلى الوراء ، ولو اقتصر الأمر على ذلك لهان ، ولكن مسألة المسائل هى توزيع مياه النيل بين مصر والسودان ، فإن زيادة المساحة المنزرعة فى تلك البقاع ومشاريع الخزانات التى يريدون تنفيذها مما يهدد الرى فى مصر بالخطر مادام الإنجليز هم أصحاب السلطة فى السودان . وليس الخطر الذى نشير إليه بخيالى ، فقد أفتنه كثير من كبار المهندسين وفى مقدمتهم السير برمبت المفتش العام للقناطر والجسور الذى كانت الحكومة الفرنسية أوفدته لمصر (فى رسالته السودان والنيل التى تلاها فى المجمع العلمى المصرى فى جلسته المنعقدة يوم ٢٠ يناير سنة ١٨٩٣) ، فقد قرر هذا العالم أن بناء قناطر فى أعالى النيل يهدد مصر بالخطر إن لم يكن بالموت ، وذهب

السير سكوت مكريف وكيل الأشغال سابقا فى القاهرة إلى الأخذ بهذا الرأى فى خطابه الذى ألقاه يوم أول أكتوبر سنة ١٨٩٥ ، وكتبت النشرة الشهرية لغرفة التجارية الدولية فى مصر فصلا مستفيضاً فى هذا الموضوع أيضا فى عددها الصادر فى شهر ديسمبر سنة ١٩١٢ ، وقد حاول المستر تونيهاى مفتش رى السودان العام أن يطمئن المصريين فيما يتعلق برى أراضيهم بالرغم من المشروعات التى تقضى بزيادة الأراضى المزروعة فى السودان ، ولكنه قال فى تقريره العبارة الآتية : « حرصاً على سلامة ماء الرى اللازم للقطر المصرى يحسن إنشاء مقياس دقيق فى وادى حلفا ، ووضع اتفاق بين الحكومتين فتتعهد حكومة السودان بهذا الاتفاق أن تعطى القطر المصرى كميات معينة من الماء لا تنقص عن أقلية مفروضة فى كل فصل من فصول السنة وتكون هذه الكمية مبنية على حاجة القطر المصرى وأقلية الماء الذى يكون فى النيل بالأصل والباقى يعطى للسودان » (تقرير السير جورست عن عام ١٩١٠)

« ونحن نتساءل ماذا تكون النتيجة إذا امتنعت حكومة السودان وهى فى يد أجنبى عن مصر عن إعطائنا الكميات المعينة من المياه ، المهم إن حياة مصر تتطلب أن يكون السودان متحداً معها وجزءاً منها ، لا فى يد أجنبية عنها ، أما شركة الضعيف مع القوى فلا تعود علينا إلا بالضرر

« ولقد ألقى المستر هاتون رئيس البعثة البريطانية فى السودان خطبة فى الاجتماع الذى أقامته جمعية تقدم القطن البريطانية بمدينة مانشستر جاء فيها ما يلى : « لا مناص الكليون صراحة ، لأن الحكومة البريطانية لا تدفع شيئا من المال فى السودان مطلقا حتى انه عندما احتاجت الرايات البريطانية التى تخفق على المصالح بجانب الرايات المصرية إلى الإصلاح لم تدفع ما يلزم لذلك من رصيد المال ، ثم هل من المعقول أو مما يجمل أن نطلب من الحكومة المصرية أن توجد الأموال التى يتمكن بها السودان من منافسة مصر فى زراعة القطن » (جريدة المانشستر جارديان بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩١٢)

« ولا يذهبن أحد إلى الظن بأننا نعد السودان مستعمرة لمصر ونريد ضمه لتسوده ، وإنما نحن نعده جزءا منها فما يسرى على الأراضى المصرية لابد أن يتمشى عليه وما تتمتع به من نعمة الحرية لا مناص من أن يشاركها فيها ، فهما تأمان حقوقهما متساوية ، وواجباتهما واحدة ، وما مثلهما إلا كمثل مقاطعتين فى مملكة واحدة لا تفاضل بينهما

« وغير خفى أن سكان السودان يتكلمون لغتنا وأغلبيتهم تدين بدين الأغلبية فى مصر ، وهذا الاتفاق فى الاعتقادات الدينية يدعو إلى الاتفاق فى العادات والتقاليد والأخلاق والطبائع ، وقصارى القول ان بينهما روابط عديدة تجعل اتحادهما أمراً محتماً ، فكل منهما فى حاجة إلى الآخر ، إذ مصر متممة للسودان ، والسودان متمم لمصر ، وهما يكونان كتلة واحدة لا سبيل لانفصال أحدهما عن الثانى ، فكل هذه الحقائق والاعتبارات فضلا عن مركز السودان من الوجهة الدولية يدعو إلى المطالبة بعدم انفصال السودان

من مصر ، وبطلان الشركة الإنجليزية المصرية التي لا توجد الآن إلا فعلا لا قانونا

اتفاقية سنة ١٩٠٤ — في ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ عقدت اتفاقية بين انجلترا وفرنسا تعهدت فيها الأولى بأنها لا تنوى تغيير الحالة السياسية في مصر ، وتعهدت الثانية بأنها لا تعرقل عمل انجلترا في البلاد ، لا بطلب تحديد أجل للاحتلال الإنجليزى ، ولا بأى أمر آخر

« فهل هذه الاتفاقية غيرت مركز مصر الذى شرحناه أو صبغت الاحتلال بصبغة شرعية أو أكسبت الإنجليز حقا في مصر ؟ اللهم كلا ، فقد قدمنا أن مركز مصر أوجدته وضمنته الدول الأوروبية ، فاتحاد فرنسا وانجلترا دون غيرهما ليس له أى تأثير ، وهما وحدهما غير مختصتين بإدخال تغيير على مركز مصر ، ولا تملكان هذا الحق ، كما قال المسيو فريسينيه في كتابه عن المسألة المصرية ص ٤٢٩ :

« على أن هذا القانون الدولى يقررون من جهة أخرى أن هذه الاتفاقية في ذاتها ، و بفرض أن لها أثيرا دوليا ، لا تكسب الاحتلال صبغة شرعية ، لأن عهد فرنسا فيها مقصور على عدم عرقلة أعمال انجلترا في مصر ، ولم يتناول الاعتراف بشرعية بقائها في هذه البلاد

« قال الأستاذ دسبانيه : « إن فرنسا باتفاقها مع انجلترا في ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ لم توافق ولم تصدق على المركز الواقعى الذى أوجدته انجلترا لنفسها في مصر ، لأن هذه الموافقة ، وذلك التصديق لا يمكن أن يكونا إلا باتفاق جديد بين جميع الدول التي اشتركت في حوادث سنة ١٨٤٠ — ١٨٤١ وان فرنسا وافقت فقط على شيء واحد ، وهو أن لا تضع العراقيل في سبيل إدارة مصر بواسطة انجلترا ، تلك الإدارة التي ليست لها إلا صبغة وقتية ، والتي لم تتحول إلى مركز شرعى صحيح مقبول » (القانون الدولى العام للأستاذ دسبانيه ص ١٦٦) ، وفضلا عن ذلك كله ، فقد قرر الرئيس ولسن مبدأ عادلا أبدينا عليه في أول هذا البحث ، وقد وافق المتحاربون على هذا المبدأ في مكاتباتهم التي ضمنوها إقرارهم لمبادئ الرئيس كلها ، ونحن نشير هنا إلى قول الرئيس ولسن : « إن الشعوب لا تنتقل من سيادة إلى أخرى بمؤتمر دولى ، أو باتفاق بين متنافسين وأعداء » ، وقصارى القول ان اتفاق فرنسا وانجلترا بعيد عن أن يؤثر أقل تأثير في عدم شرعية الاحتلال ، والمسألة المصرية لا تزال حيث كانت من قبل ، ومركز مصر لم يطرأ عليه أى تغيير

قناة السويس وحرية البحار — قررت حيدة قناة السويس بمعاهدة دولية ، في ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ ، وجعل الرئيس ولسن في مقدمة مبادئه حرية الملاحة في البحار في وقت السلم والحرب ، ولا ريب أن بقاء دولة قوية كالدولة الإنجليزية على ضفاف القناة مما يجعل هذه الحيدة مهددة ، كما يجعل حرية الملاحة غير مضمونة ، ولقد سبق لانجلترا ، أن منعت الملاحة في قناة السويس في أثناء الثورة العرابية يوم ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، فاحتج المسيو دلسبس إذ ذاك على هذا العمل ، ومما يؤيد رأينا قول المسيو فريسينيه :

« ما دامت الجنود الإنجليزية محتلة مصر فالنصوص الضامنة لحرية الملاحة فى القناة مدة الحرب ستكون لها قيمة ضئيلة من الوجهة العملية » (المسألة المصرية لفريسينيه ص ٤١٣)

« وقال المسيو دوفتش فى الفصل الذى كتبه عن قناة السويس بمؤلفه (أوربا ومصر) عند ما تكلم على معاهدة سنة ١٨٨٨ « ماذا يكون تأثير قصاصة الورق التى كتبت فيها هذه المعاهدة إذا شعرت انجلترا المتسلطة على أرض مصر ومرافىء الإسكندرية ودمياط وبور سعيد والسويس والاسماعيلية بحاجتها إلى إغلاق القناة فى وجه جميع السفن أو إذا رأت ضرورة إغراق مراكب أعدائها ، وهى تشق المياه المصرية » . وقال أيضا : « ان الإنجليز يحتلون القناة احتلالا حربيا ، ومن أجل ذلك فهم ينظرون إلى معاهدة سنة ١٨٨٨ بكل سكينة واطمئنان ، وبعد أن وقع مندوبو الدول عليها اعترف السياسيون أنهم فعلوا أمرا لا فائدة فيه وإذا كانت هناك معاهدة أبرمت بقصد أن تخرق أحكامها وتنتهك حرمتها فلا بد أن تكون هذه ولا سيما فى وقت الحرب »

« فهذه الأقوال والآراء تعزز قضيتنا ، لأنها تكسبنا دعامة أخرى نرتكز عليها للمطالبة باستقلال بلادنا وجلاء الإنجليز عنها احتراما لحيدة القناة وتحقيقا لمبدأ حرية الملاحة فى البحار

عدالة المطالب المصرية — وجملة القول ان قضيتنا واضحة ظاهرة لا يكاد يبحثها المنصف حتى يحكم لنا بطلباتنا ، إذ ليس استقلال مصر فى مصلحتنا وحدنا ، بل هو فى مصلحة جميع الأمم ، هو ضمانة من ضمانات التوازن الدولى ، هو قاعدة من قواعد السلام فى العالم . وإننا نردد مع المسيو فريسينيه رئيس الوزارة الفرنسية قوله : « إن هناك مبدأ من مبادئ السياسة الأوروبية لا يطرأ عليه تغيير ، وهو أن مصر لا يجوز أن تملكها دولة من الدول العظمى ، لأن احتلالها يخول امتيازات من شأنها اختلال التوازن بين الممالك ، وإذا كانت مصر فى يد دولة أجنبية فإنها تهدد مصالح الجميع . والحل الذى يترتب على هذا المبدأ إنما هو جعل مصر على الحياد المضمون بالاتحاد الأوروبى » (المسألة المصرية ص ٤٣٣)

« على أنه يمكننا أن نبدل هذه العبارة بجعل الحل (استقلال مصر المضمون بجمعية الأمم) ، هذا وإن من يراجع المكاتبات السياسية التى دارت بين فرنسا وانجلترا فى صدد المسألة المصرية يجد أن الإنجليز كانوا قد اقترحوا نفس الاقتراح الذى ارتآه المسيو فريسينيه ، ففى ١٦ يونيه سنة ١٨٨٤ أرسل اللورد جرانفيل مذكرة إلى المسيو وادنجتن سفير فرنسا فى لندره وقتئذ خصص القسم الثالث منها بالتعهد بأن يقترح على الدول والباب العالى جعل مصر من البلاد المحايدة على قاعدة المبادىء المطبقة فى بلجيكا ، وقد وافقت فرنسا على هذا الاقتراح ، وصرحت بقبولها فى رد المسيو وادنجتن بمذكرته التى أرسلها للورد جرانفيل يوم ١٧ يونيه ١٨٨٤

« فمكرة استقلال مصر وجلاء الإنجليز عنها كانت مختمرة فى رؤوس رجال الحكومة الإنجليزية ،

فلماذا لا ينفذونها الآن ، لا سيما وان فى تنفيذها احتراما لمواثيقهم وعهودهم وتأييدا لمبدأ حرية الشعوب ، ذلك المبدأ الذى أخذت جميع الدول تنادى به الآن

التلغراف — « حيث ان الاحتلال الإنجليزى لمصر غير شرعى لمنافاته للمعاهدات الدولية والفرمانات التى صدقت عليها الدول ، وقد صرح رجال الحكومة الإنجليزية فى كثير من المواقف الرسمية وغيرها ، بأنهم لا ينوون البقاء فى مصر ، وان زمن الجلاء حان من عهد بعيد ، وحيث إن الدول احتجت على هذا الاحتلال مرات عديدة

« وحيث ان الأمة المصرية لم ترض بهذا الاحتلال ، بل رفعت صوتها فى كل وقت ، وفى كل مكان طالبة الجلاء والاستقلال

« وحيث اننا كنا متمتعين قبل الاحتلال بالاستقلال الداخلى المضمون من الدول بمعاهدة لندره الموقع عليها فى سنة ١٨٤٠ والتى لم يطرأ عليها أى تغيير من الوجهة الدولية

« وحيث ان هذا الاستقلال الداخلى وحده بالرغم من اتساع دائرته لم يعد كافيا لنا ولا محققا لآمالنا الوطنية ، إذ نحن أمة يزيد عدد سكانها على ستة عشر مليونا من عنصر واحد ، ولها قومية معلومة ولغة واحدة ، وثروة كبيرة ، فنحن جديرون بالاستقلال التام ، ويجب أن نتمتع بما تتمتع به الشعوب الأخرى

« وحيث ان السودان غير منفصل عن مصر بمقتضى المعاهدات والفرمانات فضلا عن أن بين البلدين روابط عديدة تجعل حياتهما متوقفة على اتحادهما كما أن كل حيلولة بينهما تهددهما بخطر جسيم

« وحيث ان السودان لم يكن أرضا مباحة فى أى وقت من الأوقات ، وان اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ باطلة قانونا

« وحيث ان مبادئ الرئيس ولسن تقضى بأن الشعوب لا تحكم ولا تساد إلا بمحض إرادتها ، وان الأمم الضعيفة لها حق فى البقاء حرة كالأمم القوية ، وقد صرحت الدول المتحاربة كلها بأنها موافقة على هذه المبادئ وأصبح من الواجب علينا إعلان ما نريده فى مصير بلادنا ليكون هذا المصير موافقا لرغبات الأمة

« وحيث ان للأجانب فى مصر مصالح مالية وقضائية يجب احترامها ، فنحن نتعهد بالمحافظة عليها بالطرق المشروعة فى ظل ذلك الاستقلال الذى ننشده

« وحيث ان قناة السويس يجب أن تكون حرة دائما ومفتوحة فى أوقات الحرب كما فى زمن السلم لمرور جميع السفن ، فحرية الملاحة فيها تهم الدول كلها وهى من المسائل التى ستكون فى مقدمة ما ينظره مؤتمر الصلح العام ، ويسرى على قناتنا ما يسرى على غيرها من البواغيز ، صناعية كانت أو طبيعية ، وللمؤتمر أن يكتفى بجعل الحكومة المصرية تتولى أمر المحافظة على حرية الملاحة فى قناة السويس مع

تكليف وكلاء الدول مراقبة تنفيذ ذلك ، كما أن له أن يعين لجنة دولية خاصة للقيام بهذه الوظيفة . والذي يعنينا في هذه المسألة أن لا يترك أمر المراقبة ، لدولة أو دولتين ، فلا قدر الله أن تسلط دولة أجنبية على قناة السويس يجعل حرية الملاحة فيها مهددة بالخطر

وأخيرا حيث ان قرب انعقاد مؤتمر الصلح العام يقضي برفع صوت المصريين مطالبين بحقوقهم العادلة وفقا لمبدأ ترويلسن الذي يقرر أن لكل أمة الحق أمامها مع العدل وسلام العالم أن تبدي بالأغراض التي تصبو إليها

قبل ذلك

« ترفع أصواتنا مطالبين بجلاء الإنجليز عن بلادنا ، واستقلال مصر والسودان استقلالا تاما مع احترام حيدة قنال السويس والمحافظة على ما للأجانب من المصالح المالية والقضائية بالطرق المشروعة في ظل ذلك الاستقلال . وهذا الصوت المرفوع لمطالبة بالاستقلال التام يعبر عن رأي الأمة المصرية بأسرها ، وينطق بآمالها ومطالبها الوطنية ، ولن في استطاعة أعضاء مؤتمر الصلح العام أن يتبينوا هذه الحقيقة لو قرروا أخذ رأي الأمة بطريقة حرة بعد أن ترفع الأحكام العرفية ، وتطلق حرية الصحافة ، وحرية الاجتماع ، من القيود التي قيدت بها قبل الحرب وبعد نشوبها ، فهناك يتحقق العالم بالأدلة المحسوسة والبراهين الدامغة أن الأمة المصرية بلا فارق بين الأديان والمعتقدات والمذاهب ، مجمعة على المطالبة بالاستقلال التام »

القاهرة في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٨ « أمين الرافعي »

ضم أعضاء آخرين إلى الوفد

لاحظ كثير من ذوي الرأي حين ألف الوفد أنه خلا تقريبا من ممثلي الحزب الوطني ، مع أنه حزب الجلاء الذي احتمل عبء الجهاد على عاتقه السنين ، وكان رئيسه محمد بك فريد في منفاه بأوربا عنوانا لما لقي الحزب من اضطهاد الاحتلال ، وقد أبرزت حادثة تعديل وكيل الوفد فضل الحزب في الحركة الوطنية ، وزعامته للمبادئ السليمة ، فازداد الشعور بالنقص الكبير الذي نشأ عن خلو الوفد من عنصر الحزب الوطني ، إذ لم يكن بينهم من يمثل فكرته سوى محمد علي علوبه بك الذي كان أصلا عضوا في لجنته الإدارية ، وعبد اللطيف المكباتي بك الذي كان يؤيده بشعوره وميوله ، وفي هذه الفوارق أشار المورد ملنر في تقريره بقوله : « إن الهيئة المستحفة للاعتبار المعروفة بالوفد التي يرأسها سعد زغلول باشا والتي تتسلط على عقول المصريين تمام التسلط ، ولو في هذا الحين على الأقل ، مؤلفة من أعضاء أكثرهم ليسوا من الغلاة المتطرفين ، بل أصلهم من حزب الأمة القديم الذي كان غرضه التقدم الدستوري تدريجا ، بخلاف الحزب الوطني الذي هو حزب الثورة ومعارضة البريطانيين »

وقد أدرك بعض أعضاء الوفد هذا النقص فى تكوينه ، فعرضوا عليه ضم أعضاء من الحزب الوطنى إليه ، وجرت فى هذا الشأن مفاوضات بين الوفد والحزب ، قبل فيها الحزب مبدأ تمثيله فى هيئة الوفد ، ولكن وقع الخلاف بينهما على الأعضاء الذين يمثلونه فى الوفد ، ولما تعذر الاتفاق على الأشخاص ، اختار الوفد من تلقاء نفسه مصطفى النحاس بك (باشا) ، وكان داعيا بالفعل لا الأهلية ، والدكتور حافظ عفيفى بك (باشا) ، عضوين بالوفد على اعتبار أنهما يمثلان الحزب الوطنى ، إذ كانا من المعتنقين لمبادئه

ثم ضم الوفد إليه أعضاء آخرين لاستكمال بعض العناصر التى تمثل طبقات الأمة أو لتحقيق بعض الرغبات ، وهم على التعاقب : حمد الباسل باشا ، واسماعيل صدقى باشا ، ومحمود بك أبو النصر ، وسنوت حنا بك ، وجورج خياط بك ، وواصف غالى بك ، ثم حسين واصف باشا ، وعبد الخالق مدكور (باشا) عضوى الجمعية التشريعية

تقرير الحزب الوطنى

إلى مؤتمر الصلح

وعكف الحزب الوطنى على وضع تقرير مسهب عن القضية المصرية والمطالب الوطنية ، نشره فى أوائل ابريل سنة ١٩١٩ ، وقدمه إلى مؤتمر الصلح ، شرح فيه ماضى مصر فى الاستقلال والحضارة ، و بطلان دعوى الاحتلال والحماية ، وأعمال الاحتلال فى مصر ، وجهاد الأمة فى سبيل الاستقلال ، و برهن على أنه لا سلام للعالم بغير استقلال مصر ، ونادى بالجلاء ، و ببطلان اعانية السودان ، وطالب برد السودان إلى مصر « لا باعتباره مستعمرة ، و إنما باعتباره جزءاً متمما لمصر له ما لها وعليه ما عليها »

و إنا لاقتبس هنا بعض فقرات من هذا التقرير ، قال فى مقدمته :

« يرجع شعور الأمة المصرية بالحاجة إلى الحرية والاستقلال إلى الوقت الذى شعرت فيه الأمم الأخرى بهذه الحاجة ، ولولا أن الدول العظمى دامت محتمة فى سبيل غاية هذه الأمة لكانت الآن ركنا مكينا فى بناء الحضارة والمدنية وعنصراً عاملا فى حفظ السلام العام

« بدأ نهوض الأمة فى عهد محمد على باشا ، ففى الوقت الذى قامت فيه الأمة الفرنسية فى وجه الظلم والاستبداد وهدمت سجن الباستيل الرهيب وأعلنت حقوق الإنسان ، ونشرت على العالم لواء الحرية والإخاء والمساواة ، قامت الأمم المغلوبة على أمرها على أثر فرنسا تحذو حذوها ، وقامت الأمة المصرية فاختارت محمد على الضابط الصغير واليا على البلاد ، وأصرت على اختياره حتى ألجأت بإصرارها الباب العالى على التصديق على هذا الاختيار رغم مساعى المجلترا

« رأت الأمة المصرية بنظرها الثاقب فى محمد على الضابط الصغير الرجل الكبير الذى يستطيع أن يخرج بها من الظلمات التى كانت فيها ، ويعيد إليها مجدها القديم ، ويحيى معالم شرفها المتهدم ، فانتخبته

واليا ، وسلمته أموالها وأبناءها ، يتصرف فيهما تصرف نابليون وقتئذ في أموال الأمة الفرنسية وأبنائها . فأدى محمد على الأمانة حق الأداء ، ورفع عن الأمة ظلم المماليك وأبادهم ، ودفع عن البلاد الغزوة الإنجليزية ونظم شؤونها على اختلاف أنواعها . وبالجملة فقد نهض بهذه الأمة نهضة ذكرت العالم بعهدها القديم يوم كانت مصر معهداً جامعاً تؤمه أبناء البلاد الأخرى من كل فج ، ويدرسون فيه قواعد الحضارة والنظام والعمران ، وينقلون عنه إلى بلادهم

« فبينما كانت انجلترا وفرنسا تتزاحمان على امتلاك وادى النيل ، وبينما الدول تتحفز لاقتسام تراث الأمم الإسلامية ، إذا بالأمة المصرية وعلى رأسها محمد على قد أشرقت شمسها في العالم ، وبرزت للوجود فجأة ، وانتفض ذلك الروح الذى كان يظنه العالم ميتاً عن روح شاب قوى سليم يطلب مقامه اللائق به في هذا الوجود ، باذلا في سبيل ذلك : الدم والمال وكل شيء عزيز ، وإن التاريخ لشاهد عدل بأنه لولا تداخل الدول العظمى مجتمعة وعلى رأسها انجلترا في سنة ١٨٤٠ لكانت مصر الآن في المركز الذى تستحقه ، لكانت دولة حرة مستقلة استقلالا تاما ، على أنها عادت من جهادها الطويل الذى بذلت فيه الأرواح والأموال بالاستقلال الداخلى »

إلى أن قال : « من هنا يتجلى للعالم أن نهضة مصر الوطنية قديمة العهد ترجع إلى مبدأ القرن الثامن عشر — إلى الوقت الذى بدأت فيه الأمم الأوروبية ترفع صوتها بطلب حقوقها الطبيعية — وأن النهضة استمرت بدون انقطاع ، وتطورت إلى حركة حكيمة مما يدل على صحتها وقوتها ، وأنها لا تزال قوية إلى الآن رغم ما أقيم في سبيلها من العقبات الهائلة ، وان في بقاء هذه الروح حية قوية نامية فوق قرن من الزمان لأحسن رد على الذين يرمون هذه الأمة العريقة بأنها طبعت على الخضوع والاستبداد »

وقال في تمسكه بمعاهدة لندن سنة ١٨٤٠ :

« كان الحزب الوطنى المصرى يطلب احترام معاهدة سنة ١٨٤٠ ، ولم يكن ذلك رغبة منه عن الاستقلال المطلق ، أو كما يقول أنصار الاستعمار الانكليزى سعيا في تغيير النير الإنجليزى بسيادة تركيا — كلا — قدمنا ان الحزب الوطنى يتوخى الوسائل السلمية دون غيرها ، لذلك كانت سياسته الاحتفاظ بعضد الدولة العثمانية وتذكير الدول بمعاهداتها الضامنة لمصر الاستقلال الداخلى ، على أننا والحق يقال لم نشعر قط بسيادة تركيا الاسمية بجانب السلطة الإنجليزية ولم نر منها من سنة ١٨٤٠ افتياتا على استقلالنا الداخلى — لهذا كان من أسباب سكوتنا عن تركيا عدم شعورنا بثقل سيادتها ، أما الآن وقد وصلت الإنسانية إلى هذه الدرجة من الرقى وجئنا أمام محكمة عادلة تريد أن ترد الحقوق إلى أربابها فإن لنا أن نطلب كامل الحق — نطلب جلاء الإنجليز حالا والاستقلال التام »

وبعد أن أثبت أن البلاد تأخرت في عهد الاحتلال قال عن عمل الأمة :

« لا تقف الأمة معقولة اللسان مكفوفة اليد أمام الاحتلال وعبثه فى أمورها ، فقد طالما رفعت صوتها محتجة على تداخله وتصرفه كاشفة الستار عن غاياته الخفية ومضار سياسته ، طالبة من حكومتها أن لا تصرف المال فى غير أوجه الفائدة وان لا تضن به على الأمة ، وكثيراً ما وقف الاحتلال أمام هذا الحق الذى ينادى به صاحبه موقفا حرجا . فلجأ إلى الحيلة السياسية وحاول تسكين خاطر الأمة بإجابة القشور من طلباتها دون الجوهر ولكن الأمة لم تنخدع قط ومن جهة أخرى فقد عرفت الأمة أن من العبث طلب وسائل الاستقلال ممن يسعى فى سلبها إياه فتكفلت هى بالقيام بما هو من شؤون الحكومات فى الأمم المستقلة ، وإذا كانت هذه الأمة المجاهدة لم تبلغ بعد فى شؤون الحياة الدرجة التى ترضيها فذلك بسبب العقبات التى صادفتها فى طريقها لتناقض مصلحتها ومصلحة المنتدب فيها »

وذكر الإنجليز عما كانوا ينادون به وقتا ما من جعل مصر دولة مستقلة بحايدة كسويسرا ، قال :

« دارت فى سنة ١٨٨٤ بين السير وادنجتون سفير فرنسا فى لندره و بين اللورد جرانفيل وزير خارجية انجلترا محادثات سياسية بشأن مصر ، فقال اللورد جرانفيل فى خطابه المؤرخ ١٦ يونيه سنة ١٨٨٤ : « إن حكومة جلالة الملك ستطرح على الدول الأوروبية وعلى الباب العالى مشروعاً لجعل مصر دولة بحايدة على قواعد حياد سويسرا » . وردت الحكومة الفرنسية على هذا الخطاب بتاريخ ١٧ يونيه بتأييد هذا المشروع والموافقة عليه قائلة فى ردها : « إنها سجلت هذا الوعد على انجلترا » . وفى ٢٣ يونيه عرض المسيو فيرى هذه المخابرات ذات الشأن على مجلس نواب فرنسا فقابلها المجلس بالاستحسان (ص ٣٣٥ — كتاب فريسينيه) ، فكيف كانت انجلترا ترغب فى جعلنا دولة بحايدة فى سنة ١٨٨٤ ، ثم نسمع منها بعد ذلك طعنا فى كفايتنا ؟ ألا تكون الغاية الاستعمارية إذن هى رائد انجلترا فى هذا الطعن ، أم تريد انجلترا أن تقول إن الأمة التى كانت تستحق الاستقلال فى سنة ١٨٨٤ أصبحت لا تستحقه الآن ؟ »

وقال تحت عنوان (لا سلام للعالم بغير استقلال مصر) :

« نظرة واحدة على خريطة العالم تظهر لنا هذه الحقيقة ، فإن مصر بيد انجلترا القوية تكون آلة فعالة لتحقيق مشاريع استعمارية واسعة وأخرى للاستئثار بخيرات العالم وتجارته وللتحكم فى طرقه ومسالكه ، وتكون مثاراً لمسائل سياسية ذات شأن كبير كلما نبتت مسألة هيئت أخرى ، فإذا تركت مصر عفية لانجلترا استحال بناء صرح السلام العام بناء لا يدركه الخلل ، ولا بد أن يأتى يوم قريب أو بعيد يختل فيه ميزانه و يندك كيانه و ينقلب ببنائه رأساً على عقب »

إلى أن قال : « على أن خير امتلاك انجلترا لمصر لا يقف عند هذا الحد فإن إنشاء قناة السويس زاد فى أهمية مركزها ، ولفت العالم إلى القناة بها أكثر من قبل ، كانت الدول قبل فتح القناة تهتم بمصر لذاتها ، فلما فتحت واكتشفت القارة الأفريقية صار الاهتمام لذات مصر ولقارة الأفريقية ولقناة السويس » قال

فورنيه دي هيكس في كتابه (استقلال مصر والنظام الدولي لقناة السويس) المطبوع سنة ١٨٨٣ ما يأتي ص ٥٨ : « فالطريق بين أوروبا والهند وبين أوروبا واستراليا وبين أوروبا والصين وبين أوروبا واليابان وبين أوروبا وجزء من الاقيانوسية وبين أوروبا وأفريقيا الشرقية وبين أوروبا وأفريقيا الوسطى وبين هولاندا ومستعمراتها وبين أسبانيا ومستعمراتها وبين فرنسا ومستعمراتها — هذا الطريق هو في يد انجلترا تفتحه متى شاءت وتغلقه متى شاءت وتتحكم في نقل الكرة الأرضية ، يدها الحرب ويدها السلام ، ألا إن أمة من الأمم ما نال مثل هذا الفتح وما نتيجة ذلك إلا التسلط على تجارة العالم »

« وقال المسيو فريسينيه وزير فرنسا سابقا في كتابه (المسألة المصرية) ص ٤٣٨ : « فمن حصل خلاف بين دول أوروبا لا تستطيع هذه الدول استدعاء أساطيلها من آسيا إلا إذا شاءت انجلترا وكذلك لو احتاجت إحدى الدول إلى حماية مصالحها في المحيط الهندي ، أو بحار الصين فلا يتسنى لها ذلك إلا إذا أذنت لها انجلترا . حقا لقد أدرك ذلك البرنس بسمارك بل ورأى أبعد من هذا ، رأى أن تسلط انجلترا على مصر تسلط يعززه ويصونه أكبر أسطول في العالم يمكن انجلترا من السيطرة على آسيا الصغرى وسوريا وبلاد ما بين النهرين والتحكم في الإمبراطورية العثمانية وجميع الطرق البرية بين الاستانة وخليج العجم ، وهكذا تصبح سكة حديد بغداد وقناة السويس قيد إرادة واحدة هي إرادة انجلترا »

« أضف إلى ذلك وجود بوغاز جبل طارق وجزيرتي مالطة وقبرص وبوغاز باب المندب وبلاد عدن ، وجود هذه كلها في يد انجلترا ، فأنت ترى أن مصر ليست من البلاد التي تكفي جرة قلم لامتلاكها وأن وراء المسألة المصرية مسائل كلها ذات شأن خطير . ووراءها مسألة آسيوية ومسألة افريقية ومسألة البحر الأبيض المتوسط ومسألة التجارة الدولية بل ووراءها أيضا مسألة إسلامية كما أشار إلى ذلك وزير خارجية فرنسا في مشوره الذي أرسله إلى الدول سنة ١٨٨٧ وضمنه ملاحظاته على معاهدة درومند ولفت لها نظر من المكانة السامية والمركز الأدبي السامي في نفوس المسلمين[1] وتعرض مكة والمدينة إلى خطر تسلط الإنجليز عليها — ووراءها فوق ذلك كله مسألة بيت المقدس وتسلط دولة بروتستانتية عليه

« تنطوي مسألة مصر في بطنها جميع هذه المسائل ، وكل مسألة منها تكفي لتعريض السلام العام للخطر ولبقاء شبح الحرب ماثلا للأنظار في كل وقت

« فعلى أقطاب الأمم أن يحلوا المسألة المصرية محلها من العناية ، عليهم أن يتمسكوا بجعل مصر مستقلة لا سلطة لانجلترا فيها ، وإلا كانوا كمن يقيم قواعد السلام على أرض من الرمل فلا يلبث بناؤه أن ينقض وتذهب جميع مجهوداتهم في هذا السبيل هباء منثورا . عليهم أن يتلافوا أسباب الداء فيستأصلونها وإلا يكتفوا بمداواة أعراضه وإلا عاد المرض بأشد مما كان

---

(١) ألف الستر بلت كتابا سماه « مستقبل الإسلام » أبان فيه مقاصد حكومة لندره وأمانيها في مستقبل الإسلام ورأى أن مركز الخلافة يجب أن يكون مكة أو المدينة وأن يكون الخليفة محتميا بقنصل حليف وهو انجلترا

« لقد تناول السياسيون مسألة مصر من قديم فلم يجدوا لها غير حل واحد هو الاستقلال . وجعل مصر للمصريين . فإن لويس فليب ملك فرنسا أعلن للدول إبان حروب محمد على مع الباب العالى أن وجود محمد على السياسى (أى وجود مصر كدولة مستقلة) أمر ضرورى للتوازن الدولى ، وقال المسيو كارتييه فى أول يوليه سنة ١٨٣٩ ضمن خطبة له فى مجلس نواب فرنسا : « يجب أن يدرج استقلال مصر فى قانون فرنسا العام كمبدأ لا يقبل الجدل »

« وقال المسيو فريسينيه فى كتابه عن مصر ص ٤٣٣ « ان من المبادئ الثابتة للسياسة الأوروبية أن لا تكون مصر تابعة لإحدى الدول فإن فى امتلاكها إخلالا بالتوازن الدولى وقضاء على مصالح الأمم الأخرى فى مصر »

« وخطب المسيو فريسينيه وزير فرنسا وقتئذ خطبة فى مجلس النواب قال فيها[1] :

« ان مصر كما قرر الآن المسيو دى لافوس وكما أجمع السياسيون قبله هى عبارة عن ملتقى لطرق الدنيا ، فهى نقطة الاتصال بين أوروبا وآسيا وافريقيا ، وهى الطريق العظيم الموصل إلى جميع بلدان الشرق الأقصى ، وإن المسيطر عليها يتحكم فى معظم البحر الأبيض المتوسط — فليس هناك أدنى شك فى ما يصيب نفوذ فرنسا فى البحر الأبيض المتوسط من الضرر إذا تمكنت إحدى الدول من توطيد سيادتها على مصر فعلى فرنسا إذن أن تحول بكل قواتها دون ما يؤدى لمثل هذه النتيجة »

« وقال المسيو فيرى فى مجلس نواب فرنسا من خطبة له : « إن مسألة مصر ما زالت ولن تزال مسألة أوروبية قبل كل شىء وفوق كل شىء »

« وقال الكولونيل شايى لونج الأميركى فى كتابه « مصر وأقانيمها الضائعة » ص ٢٦٢ : « يقول السير شارل ديلك أن مصر طريق دولى لتجارة جميع العالم — فمن أجل ذلك يجب أن تقرر استقلالها فى مؤتمر يحضره جميع الدول الأوروبية »

« ولما كانت المسألة المصرية كما قدمنا ذات تأثير كبير فى كيان السلام العام اجتمع لها « مؤتمر السلام الدولى العام[2] » فى جنيف فى سبتمبر سنة ١٨٨٢ على أثر دخول انجلترا مصر ، وأصدر فيها القرار الآتى الذى ننقله بحروفه نظرا لأهميته وليرى الناس أن ما نقوله اليوم هو ما كان يقوله هذا المؤتمر فى سنة ١٨٨٢ وليروا أن الحل الذى نطلبه للمسألة المصرية الآن وهو الاستقلال التام هو نفس الحل الذى طلبه من قبل ، ويلاحظ أن هذا المؤتمر نظر إلى المسألة من وجهة قناة السويس فقط لأن نيات انجلترا فى إنشاء امبراطورية افريقية ونياتها فى آسيا ما كانت انكشفت وقتئذ ، وإليكم قرار المؤتمر :

---

(١) فريسينيه (المسألة المصرية) ص ٧٦ وص ٣٦٦

(٢) هو مؤتمر يمثل الشعوب لا الحكومات

« وحيث ان قناة السويس التي تنقل في الوقت الحاضر (سنة ١٨٨٢) سنويا ما يربو على سبعة ملايين طن من البضائع والمتاجر[1] وما يزيد على ٨٠٠٠٠ سائح توفر على الجنس الإنساني من الوقت والمجهودات ما يمكن تقديره على الأقل بمبلغ مليار ونصف من الفرنكات (٦٠ مليون جنيه)

« وحيث ان أي تخريب لقناة السويس أو أي تقييد لحرية الملاحة فيها أو إعاقة المواصلات التي تحصل بواسطتها يكون مصيبة تصيب كل الأمم وتشعر في الحال بنتيجتها

« وحيث ان كل محاولة من أية أمة لتختص نفسها بحق على قناة السويس أو على ملحقاتها فتنتفع بها وحدها أو تمتلكها أو تحميها أو تحافظ عليها أو تراقب شؤونها يجب اعتبارها اعتداء موجهاً إلى الجنس البشري كله ويجب بناء على ذلك أن يقضى على هذه المحاولة كما يقضى على القرصنة سواء بسواء

« وحيث انه بناء على ذلك فإن جميع الأمم لا سيما البحرية منها يتعين عليها ويحق لها أن تتحد فيما بينها بطريقة سلمية ، لتضع من النظم ما يضمن للجميع حرية الانتفاع بالقناة وملحقاتها بطريقة هادئة أمينة

« وحيث ان المؤتمر الذي عقد حديثاً في ترابيا (الاستانة) من ممثلي دول انكلترا وألمانيا والنمسا وفرنسا وإيطاليا وأروسيا وتركيا قد اعترف بالواجب الذي على الأمم في ذلك وما لهن من الحق وقرر هذا المبدأ بإجماع الآراء

« وحيث ان ضمانة حرية قناة السويس وملحقاتها وتوطيد الأمن فيها لا يمكن تحقيقهما إلا إذا كانت على الحياد التام

« وحيث ان الأمم الأوروبية هي التي تملك تقرير هذا الحياد

« وحيث ان حياد قناة السويس يكون ناقصاً إذا كانت المصاعب التي تعترض تقرير هذا الحياد تحل بغير طريقة التحكيم الذي تنفذ أحكامه قوة دولية مختلطة

فلهذه الأسباب

« يعلن المؤتمر أن مسألة حياد قناة السويس وملحقاتها هي مسألة دولية عامة وأن جميع الأمم المتمدنة يجب عليها ويحق لها أن تقرر هذا الحياد وتضمن سلامته

« أما الحياد فمعناه فيما يختص بالقناة نفسها أن يكون المرور منها حراً في كل وقت وفي كل الأحوال وبأجر واحد وشروط واحدة لجميع السفن التجارية والحربية مهما كانت تبعيتها ومهما كان مشحونها وذلك على الشرطين الأساسيين الآتيين أولهما أن لا تقوم هذه السفن في القناة أو في ملحقاتها بأي عمل حربي

---

(١) بلغ صافي الحمولة الرسمية للدواخر التي مرت سنة ١٩١٤ بقناة السويس ١٣٩٤٦٧٧٤ طن حسب الإحصاء الرسمي

سواء كان ذلك مباشرة أو بأية واسطة أخرى وأن لا تنزل فى أى نقطة من القناة أو ملحقاتها جنوداً أو أسلحة أو ذخيرة من أى نوع كان

« أما فيما يختص بملحقات القناة فمعنى هذا الحياد أن يكون شاطئاها والمدن الواقعة عليها وموانيها وفروعها وترعها العذبة الآتية من النيل — أن يكون كل ذلك بعيداً عن أى اعتداء من أى مهاجم فى أى وقت من الأوقات ، وحينئذ لا تكون عرضة لاحتلال أو تخريب أو تعطيل أو تحويل أو سد مجراها من أى نوع كان

« ولكى يكون حياد قناة السويس حياداً حقيقياً يجب أن تكون الأراضى المصرية أيضاً على الحياد وكذلك مياه البحر الأحمر الذى هو فى الحقيقة امتداد للقناة نفسها

« وإذا تقرر حياد الأراضى المصرية فإن من نتائجه الضرورية اللازمة الاعتراف باستقلال الأمة المصرية وحكمها لنفسها اعترافاً مطلقاً من كل قيد

« وإن هذا الاستقلال يستوجب حتماً زوال سيادة تركيا عن مصر وإلغاء كل القيود التى قررتها معاهدة سنة ١٨٤٠ وكذلك إلغاء كل الفرمانات المقررة لهذه السيادة

« ولكى تقرر الدول إلغاء هذه المعاهدة وما يتبعها من الفرمانات وحياد قناة السويس وملحقاتها مع حياد البحر الأحمر بشاطئيه ، وحياد الأراضى المصرية ذاتها ، واتخاذ الوسائل اللازمة لإقامة محكمة التحكيم الدولية وإيجاد قوة دولية تضمن تنفيذ أحكامها — لكى تتمكن الدول من عمل كل ذلك يجب أن تؤلف الأمم الأوروبية مؤتمراً لا يقتصر على الدول العظمى التى تألف منها مؤتمر لندن فقط ، بل يجب أن تدعى إليه جميع الأمم الأوروبية بغير استثناء لتناقش وتقرر ما تراه ، وكذلك تدعى إليه الأمة المصرية لما لها من الحق الطبيعى الثابت الدائم[1] »

« فهذا قرار مؤتمر السلام الدولى ، أصدره منذ ستة وثلاثين عاماً . قرر بحق أن حياد قناة السويس لا يكون محترماً إلا إذا كانت مصر مستقلة استقلالاً تاماً . قرر وجوب تأليف مؤتمر دولى من جميع الدول بدون استثناء لتقرير هذا الحياد ونظامه ، والاعتراف باستقلال مصر استقلالاً مطلقاً

« قرر وجوب حضور ممثلين للأمة المصرية فى هذا المؤتمر . قرر تشكيل محكمة دولية لضمان هذا الحياد وهذا الاستقلال . قرر وجوب تأليف قوة دولية لتنفيذ أحكام هذه المحكمة الدولية . وفى سبتمبر سنة ١٨٨٢ نظر مؤتمر جمعية القانون الدولى فى أوزان المسألة المصرية ، فقرر أيضاً وجوب جعل القناة وملحقاتها على الحياد ، وانعقد مؤتمر السلام الدولى فى أغسطس ١٩١٠ بمدينة استوكهلم ، فأظهر عطفه على الأمة المصرية ، وقرر إدراج قضيتها ضمن أعماله لينظرها فى مؤتمره بروما فى أكتوبر سنة ١٩١١ . ولكن هذا المؤتمر لم ينعقد فى

---

(١) يراجع كتاب (استقلال مصر وانتظام الدولى فى قناة السويس) تأليف موريه دى فلكس ص ٩٩ و ١٠٠ و ص ١١١

موعده بسبب الحرب الطرابلسية بين إيطاليا وتركيا ، ثم انعقد بمدينة جنيف في سبتمبر سنة ١٩١٢ ، وقرر مطالبة انجلترا بالجلاء عن مصر

« من ذلك نرى أن من المستحيل فصل القضية المصرية عن قضية قناة السويس ، لأنهما يكونان معاً كلاً غير قابل للتجزئة

« ولقد علمنا التاريخ كيف أن انجلترا خالفت مقتضى حياد القناة عند ما اقتضت مصلحتها ذلك سنة ١٨٨٢ ، كما أنها خالفت مقتضاه إبان الحرب الروسية اليابانية ؛ ولمسيو سين آراء ثابتة في هذا الموضوع ، فقد قال المسيو كلنسو ضمن خطبته في مجلس نواب فرنسا سنة ١٨٨٢ ما ملخصه : « انه لا يصح بأي حال من الأحوال فصل مسألة القناة عن المسألة المصرية ، لأن مسألتهما واحدة غير قابلة للتجزئة » ، وقال في موضع آخر من الخطبة ما نصه : « إذا عارضت مصالحنا مع مصالح انجلترا في برزخ السويس . . . . وانشبكت هكذا في حرب مع مملكة على شواطئ البحر الأبيض — أتظنون أن انجلترا تتردد في الاستيلاء على قناة السويس ! إنها الآن في جزيرتي مالطة وقبرص . احتلت مالطة بصفة مؤقتة من سنة ١٨١٥ (عملاً من المجلس) ، ودخلت قبرص في ظروف تعلمونها ، ولم يكن دخولها طبعاً لغرض تخليتها . . . »

« وقال المسيو فريسينيه ص ٤٣١ من كتابه : « لقد سبق أن صرحت برأيي هذا فطالما نحل الجنود الإنجليزية مصر ، فإن المعاهدات التي تضمن حرية قناة السويس أثناء الحرب تكون في الواقع عديمة القيمة » ، وقال ص ٣٥٥ ، ٣٥٦ : « فإن انجلترا اشتركت في إحدى الحروب لاستطاعت مصادرة القنال لأنه في قبضتها ، ولأن البلاد تحت رحمتها ، أما المعاهدات فهي حائل ضئيل بينها وبين تنفيذ غايتها ، فاتفاقية ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ الخاصة بحياد القناة لا يمكن تحسينها ، ولا يجوز الاكتفاء بإزالة قيودها (كما حصل في اتفاق ٨ ابريل سنة ١٩٠٤) ، بل الواجب هو إزالة الاحتلال ذاته إذ لا ضمان لحرية القنال مادام الاحتلال : هذه هي الحقيقة وما دونها وهم باطل »

« هذا ولا يفوتنا أن نقول بوجوب تكليف مصر بحدها بالمحافظة على قنال السويس ، وبتنفيذ النظام الذي ترتضيه له الدول وتكليف مصر بذلك هو نتيجة لازمة لاستقلالها . فضلاً عن أنها ليس لها مطامع يخشى منها على القنال وقد حافظت على حياده منذ أنشئ إلى سنة ١٨٨٢ حتى أن عرابي نفسه لم يخالف موجبات هذا الحياد بالرغم من مخالفة انجلترا له

« على أن في معاهدة قناة السويس الواقعة في اكتوبر سنة ١٨٨٨ ما يبرر ذلك إذ ان المادة الثامنة منها تنص على تكليف مصر بالمحافظة على تنفيذ هذه المعاهدة »

ثم نادى بإلغاء الامتيازات الأجنبية ، قال :

« من أهم القواعد الدولية أن تسري أحكام القانون على جميع سكان البلد بلا فرق بين

وطنى وأجنبى وأن تتناول السلطة القضائية بأحكامها جميع الخصومات بأنواعها بغير نظر إلى جنسية ذوى المصلحة فيها . غير أن هذه القواعد التى ترتبط تمام الارتباط بالنظام العام لم تتبع فى مصر بسبب المنح التى أعطتها الدولة العثمانية للأجانب من عهد بعيد فى بلادها و بسبب العادات التى وسعت دائرة هذه المنح فى مصر توسيعا كبيراً . فالأجانب فى مصر يحاكمون أمام المحاكم المختلطة بقوانين هذه المحاكم فى المسائل المدنية والتجارية ، ما دام النزاع بين وطنى وأجنبى أو بين أجانب مختلفى الجنسية ، وكذلك يحاكمون أمام المحاكم فى بعض المخالفات وجرائم التفالس وجرائم أخرى معدودة لها ارتباط بسلطة هذه المحاكم ، أما فى عدا ذلك فلا يحاكم الأجانب إلا أمام السلطات التابعة لدولهم المختلفة وحسب قوانين تلك الدول . ولا ريب أن فى هذا النظام مساساً كبيراً بنظام العدالة وسيرها فى مصر و بشرف القضاء واحترامه أحيانا كان أو مصريا إذ أن أقرب نتائج تعدد السلطات القضائية صدور أحكام متعارضة فى مسألة واحدة وعدم معاقبة الجرائم التى يعاقب عليها القانون المصرى ، ولا يعاقب عليها قانون مرتكبها ، وغير ذلك من المضار التى بينها الكثيرون ، فلا حاجة إلى الإطالة فيه فى هذا الموجز . ولقد كانت العلة فى منح هذه الامتيازات للأجانب فى الماضى اختلاف القوانين والنظم القضائية فى الشرق عن القوانين والنظم فى الغرب مع عدم وجود دستور يأتى بضمان اتقان وضعها وتطبيقها فى الشرق . أما الآن وقد أصبحت قوانين البلاد نسخة من قوانين الأوروبيه ونظام قضائنا صورة صحيحة من نظامها ، فقد زالت العلة التى اقتضت وجود تلك الامتيازات ، لاسيما ان طلبنا إلغاء هذه الامتيازات هو نتيجة لازمة لاستقلالنا استقلالا تاما . أول مقتضياته أن يعم تطبيق القوانين جميع السكان ، تلك القوانين التى سيضعها مجلس نيابى على النسق الأوروبى ، ولسنا نرى فى إلغاء هذه الامتيازات ضررا يلحق بالأجانب ، لأن المجلس النيابى من شأنه أن يلاحظ عند وضع القوانين مصلحة القاطنين بالبلاد على قاعدة المساواة بينهم بلا تفريق بين أجنبى ووطنى ، فضلا عن الرقابة التى تقوم بها الصحافة والرأى العام ، بل وكل فاحص بها مهما اختلفت جنسيته وصفته . أضف إلى ذلك الضمانة الدولية العادية الناتجة من وجود ممثلى حكومات الأجانب فى البلاد ورغبة مصر فى بقاء الصلات الحسنة مع جميع الدول »

ثم قال : « وإذا طلبنا إلغاء الامتيازات من بلادنا لا نطلب بدعا ، فقد سبقنا إلى مثل ذلك كثير من الأمم التى ليست أكثر منا علماً واستعداداً ، فبلاد اليونان والصرب والبلغار ورومانيا التى كانت خاضعة لنظام الامتيازات بحكم تبعيتها إلى تركيا ألغتها بحكم استقلالها ، ولم تقف فى سبيل ذلك وجود ١٠ فى المائة من الأجانب فى بعضها مثل رومانيا » ، إلى أن قال : « لم يكن الحزب الوطنى قبل تقرير المبادئ الجديدة فى العالم يطلب إلغاء الامتيازات ، وذلك للسبب الذى أبديناه آنفاً ، وهو انه كان يطلب احترام معاهدة سنة ١٨٤٠ المقررة لسيادة تركيا الاسمية ماعدا تلك الامتيازات . أما وقد جاء هذا العهد الجديد عهد

المساواة المطلقة بين الأمم قويها وضعيفها — كما يقال — فليس لنا إلا طلب واحد هو طلب الاستقلال التام بجميع مقتضياته التي منها إلغاء الامتيازات »

ثم أسهب في الكلام عن وحدة مصر والسودان

وانتهى إلى مطالبه وهي : « الاستقلال التام لمصر والسودان والملحقات استقلالا غير مشوب بأي احتلال أو حماية أو شبه سيادة أجنبية أو أي قيد يقيد هذا الاستقلال »

طلب الوفد الترخيص له بالسفر

لما كانت البلاد وقتئذ تحت الأحكام العرفية ، فقد كان الترخيص بالسفر بيد السلطة العسكرية البريطانية ، ففي يوم ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٨ طلب سعد باشا من قيادة الجيش الإنجليزي جوازا له ولأعضاء الوفد بالسفر إلى انجلترا

فردّت عليه السلطة العسكرية في اليوم التالي بأن طلبه سينظر فيه في أقرب وقت ممكن ، فلما أبطأت في الرد أرسل إليها في ٢٨ ديسمبر يستعجل النظر في طلبه ، فجاءه منها الرد في اليوم التالي بأنه « قد عرضت صعوبات تمنع من إجابته إلى طلبه في الوقت الحاضر ومتى زالت تلك الصعوبات لبادر بإعطائه وجميع الجوازات التي يطلبونها »

فلما وصل هذا الرد ، وكان يدل على نية السلطة العسكرية في الرفض ، بادر سعد باشا بإرسال الخطاب الآتي تحريره إلى المندوب السامي البريطاني بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٨ . قال :

« يا صاحب الفخامة ، أتشرف بأن أعرض لفخامتكم أنه قد تألف وفد برياستي بقصد السفر إلى إنجترا للمفاوضة مع أولي الحل والعقد البريطانيين بشأن مستقبل مصر ، وقد أرسلت لرياسة الجيش الإنجليزي بتاريخ ٢٠ الجاري خطابا التمست فيه إعطائي أنا وزملائي جوازات السفر ، فتفضلت السلطة العسكرية بإجابتي في اليوم التالي بأن طلبنا سينظر فيه في أقرب وقت ممكن ، ولما كانت المسألة التي أخذناها على عاتقنا تقضي بوجودنا بلندن من غير تأخير ، فقد حررنا أمس طالبين النظر في ملتمسنا ، واليوم ورد لنا خطاب من السلطة العسكرية يتضمن أنه قد حدثت بعض صعوبات لم يتيسر معها إجابة طلبنا إلى اليوم ، وأنه بمجرد تذليل هذه الصعوبات تسارع إلى إجابتنا إلى موضوع طلبنا

« لقاء هذه الإجابة ، ونظراً إلى أنه من الضروري أن يكون وفدنا بلندن قبل الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر ، جئنا بهذا راجين من فخامتكم أن تتفضلوا باستعمال ما لكم من النفوذ لدى السلطة العسكرية لحصولنا على جوازات السفر سريعاً ، وفي الوقت المناسب

« إنا معتمدون كثيرا على نفوذ بريطانيا العظمى التي ما زالت تقدم للعالم كثيرا من الأمثلة على

تمسكها بمبادئ الحرية الشخصية ، اعتقاداً بجعل لنا الثقة فى أن طلب التصريح لنا بالسفر ، سيفصل فيه عاجلا

وإنا فى انتظار إجابة ملتمسنا نقدم لفخامتكم عظيم الاحترام والتبجيل »

جواب دار الحماية

رفض الترخيص بالسفر

وبعد أن تلقت دار الحماية تعليمات لندن أرسل الفلنتن كولنل سيمس Symes نائب السكرتير الخاص للمندوب السامى خطاباً إلى سعد باشا برفض الترخيص بالسفر ، وبدعوته إلى تقديم مقترحاته عن نظام الحكم فى مصر إلى المندوب السامى نفسه ، على أن لا تخرج عن الخطة التى رسمتها الحكومة البريطانية من قبل ، أى فى دائرة الحماية . وهذا تعريب الرد :

« عزيزى رغلوز باشا

« كلفت من قبل فخامة المعتمد السامى البريطانى بإحاطتكم علما بوصول خطابكم المؤرخ فى ٢٩ نوفمبر الماضى وبإخباركم بأن فخامته قد رأى بعد استشارة حكومة جلالة الملك أنه لا يستطيع التوسط لدى السلطة العسكرية فى هذا الموضوع

« وأضيف إلى ذلك أنكم إذا كنتم تريدون تقديم اقتراحات بخصوص كيفية الحكم فى مصر مما لا يخرج عن الخطة التى رسمتها حكومة جلالة الملك وأعلنتها من قبل ، فالأفضل أن تتلى هذه الاقتراحات بقدم كتابة إلى فخامته ، وبهذه المناسبة ألفت نظركم إلى خطاب السير ملن شيتهام الذى أرسله بناء على أمر حكومة جلالة الملك إلى المرحوم السلطان حسين[1] عند توليته عرش مصر » المخلص

« أول ديسمبر سنة ١٩١٨ » « ج . س . سيمس : السكرتير الخصوصى بالنيابة »

كان هذا الرد إيذاناً بعدم تمكين الوفد من السفر إلى انجلترا ، وتضييق مهمته ، وحصرها فى تقديم ما لديه من مقترحات إلى المندوب السامى البريطانى فى مصر ، على أن تكون مقصورة على نظام الحكم ، وأن لا تتخطى دائرة الحماية التى أعلنتها انجلترا فى ديسمبر سنة ١٩١٤

فأثار هذا الرد اعتراض الوفد ، وأرسل سعد باشا بتاريخ ٣ ديسمبر إلى السير ونجت خطاباً باللغة الإنجليزية بمدلول هذا الاعتراض ، قال :

« أتشرف بإخباركم بأنى تلقيت الكتاب المؤرخ فى أول ديسمبر الجارى المرسل إلينا من سكرتيركم الخاص ردا على خطابنا المؤرخ فى ٢٩ نوفمبر بشأن جوازات السفر المطلوبة لأعضاء الوفد المصرى ، وقد جاء بالكتاب المذكور أن سعدكم مستعدون لقبول اقتراحات كتابية عن طريقة الحكم المطلوبة فى مصر

---

(١) هو الشيخ الذى نعزيه بالصفحة ١٦

بشرط أن لا تعارض تلك الاقتراحات مع الخطة السياسية الموضوعة من حكومة جلالة الملك ، وردا على ذلك أبادر بإبلاغ سعادتكم بأنه ليس فى وسعى ولا فى وسع أى عضو من أعضاء الوفد أن يعرض اقتراحات لا تكون مطابقة لإرادة الأمة المصرية المعبر عنها فى التوكيلات التى أعطيت لنا ، وإنى أعرض على أنظاركم أن هذه التوكيلات قد أقبل على التوقيع عليها شغف كثير من كبراء الأمة ومن بينهم أعضاء الجمعية التشريعية والهيئات الأخرى النيابية . وكان من المنتظر أن يصل هذا الإقبال إلى الإجماع لولا تدخل الإدارة فى منع تداولها ومصدرتها

« على أن سفرنا إلى انجلترا لا يريد منه إلا أن نكون على اتصال برجال السياسة الممثلين للأمة الإنجليزية ، وللأشخاص الذين يتولون توجيه الرأى العام الإنجليزى الذين لا شك فى تأثيرهم على القرارات الحكومية ، وسنعنى على هذا الخصوص بأن نجعل وجهتنا ذلك الرأى العام ، ونحن واثقون بأن نجاح قضيتنا يتوقف جزء كبير منه على العدالة والحرية وحماية حقوق الضعفاء التى امتاز بها الرأى العام الإنجليزى

« ونلاحظون سعادتكم أنه فى هذه الظروف يكون من المستحيل علينا أن نصل إلى غايتنا بواسطة مخابرات بسيطة تعمل فى مصر وحسب ، فإن القضية التى ندافع عنها يجب أن تعرض بادىء ذى بدء على الرأى العام الإنجليزى الذى لا شك فى أنه ، للاستنارة فيها ، فى حاجة إلى الحصول على تفصيلات لا يمكن أن يبديها إلا الممثلون الطبيعيون الموكلون من الأمة المصرية ذاتها

« والصعوبات التى وضعت فى سبيل سفرنا تجعل المأمورية التى أخذناها على عاتقنا غير محققة النفاذ وهى مأمورية إظهار إرادة الأمة ، ومن الصعب أن يلتئم هذا الموقف مع مبادىء الحرية والعدالة التى فتح انتصار بريطانيا العظمى وحلفائها طريقها لخير الإنسانية وتحقيق آمالى الأمم ، وتنازلوا ... الخ »

وكان رشدى باشا معتزماً من ناحيته السفر إلى لندن مع زميله عدلى باشا يكن لعرض مطالب الحكومة المصرية على بساط البحث ، وكان ينتظر من آن لآخر قبول الحكومة البريطانية هذه المهمة منه ، فأرسل إليه سعد باشا يوم ٤ ديسمبر ، كتابا بيانه فحوى الرد ، ويطلب إليه أن يستعمل نفوذه فى تمكين الوفد من السفر ، قال :

« لما شرعنا فى السفر إلى انجلترا لمطلع أولى الشأن فيها على رأى الأمة المصرية فى حكم نفسها ، تشرفنا بمقابلة دولتكم فى ١٣ نوفمبر الماضى ، فصرحتم لنا بأنه حدثت صعوبات بتوقف على النظر فيها البت فى أمر الجوازات ، فوسطنا فخامة المندوب السامى فى ذلك ، فكان جوابه فى أول ديسمبر الماضى أنه بعد مخابرة حكومته لا يستطيع التداخل عند السلطة العسكرية فى أمر تلك الجوازات وأنه إن كانت لدينا اقتراحات تتفق مع خطة الحكومة الإنجليزية التى أعلنتها من قبل فلا بأس من تقديمها إليه بالكتابة ، لافتاً نظرنا فى هذا الصدد إلى خطاب السير ملن شيتهام إلى المرحوم السلطان حسين عند توليه عرش

مصر . فأجبنا فخامته أمس بأننا لا نستطيع أن نفاوض فى ما لا ينطبق على رأى الأمة الذى عبرت عنه بالتوكيلات الصادرة لنا ، وأبنا له كيف أن إيقاف الرأى العام الإنجليزى على حقيقة الرأى العام المصرى غاية لا تدرك هنا ، بل بسفر وفد الأمة

« فمهما يكن من تلك الصعوبات التى لا نعرف طبيعتها ، وتلقاء تصريح دولتكم المتقدم ذكره ، وما أعلن عن سفر دولتكم ومعالى وزير المعارف ، كوفد من قبل الحكومة ، فإننا لا نزال نعتمد بحق على عدلكم فى أن تصرفوا قبل سفركم جهدكم إلى تسهيل السفر على وفد الأمة أيضا ، وأنا شديد الثقة فى أنه يعز عليكم أن تفوت مصر هذه الفرصة الوحيدة لعرض مطالبها الحقة ، وفى انتظار الرد تفضلوا ، يا دولة الرئيس ، بقبول عظيم احترامى »

وأرسل الوفد فى اليوم نفسه إلى المستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية احتجاجا برقيا على تصرفات السلطة العسكرية

مطالب الوفد ونداؤه

إلى معتمدى الدول الأجنبيـــة

وفى ٦ ديسمبر أرسل الوفد نداء إلى معتمدى الدول الأجنبية بتأليف الوفد ومقاصده وخطواته الأولى ، وبموقف السلطة العسكرية البريطانية بإزائه ، وكان هذا النداء بمثابة بيان بمطالب الوفد ، كما أرسل إلى الرئيس ويلسن نداء برقيا بطالب إليه تحقيق مسعى الوفد فى السفر لحضور مؤتمر الصلح ، وهاك مطالب الوفد ، كما وردت فى نداءه إلى معتمدى الدول الأجنبية :

(١)

تطلب مصر الاستقلال التام

(ا) لأن الاستقلال حق طبيعى للأمم

(ب) لأن مصر لم تهمل قط أمر المطالبة بهذا الاستقلال ، بل هى قد سفكت فى سبيله دم أبنائها . ولقد كان ما حازته من النصر فى ميدان القتال كافيا لرد السيادة إليها لولا إجماع الدول العظمى فى سنة ١٨٤٠ — ١٨٤١ ، وإكراهها على تقليل مطامعها إلى أدنى حد ممكن ، وجعلها تكتفى بالاستقلال الداخلى فقط وهو مع ذلك واسع النطاق يكاد يبلغ حد الاستقلال التام

(ج) لأن مصر تعتبر نفسها الآن خالصة من آخر رباط كان يربطها بتركيا وهو رباط السيادة الاسمية ، إذ تركيا أصبحت بسبب نتائج الحرب لا تستطيع التمسك بهذه السيادة

(٢) لأن مصر ترى أن الوقت قد حان لأن تعلن استقلالها التام الذى يؤيده مركزها الجغرافى وأحوالها المادية والأدبية

(٣)

تريد مصر أن تكون حكومتها دستورية وأن تراعى فى تفاصيل النظام حالة البلاد الخصوصية من جهة ما للأجانب فيها من المصالح وأن تقوم بعمل إصلاحات اقتصادية و إدارية واجتماعية تستعين على تحقيقها بذوى العلم من أهل البلاد الغربية كما كانت تلك عادتها فيما مضى

(٤)

تعلن مصر أن امتيازات الأجانب فيها ستحترم بكل دقة ، وإذا كان العمل أظهر أن بعضها يدعو إلى تحوير أليق بمقتضيات الأحوال فإنها تعرض ما يعن لها من وجوه التعديل التى من شأنها المساعدة على تقدم البلاد مع صيانة المصالح المنظور فيها وتكون فيما تعرضه من ذلك واسعة الصدر ، غاية فى الإخلاص والمجاملة

(٤)

تتعهد مصر بالبحث فى وضع طريقة للمراقبة المالية لا تقل فى أهميتها بالنسبة للبلاد الأجنبية ذوات المصلحة عما كان متبعا قبل اتفاقية سنة ١٩٠٤ ، ويكون أهم قائم بها هو صندوق الدين العمومى

(٥)

تكون مصر مستعدة لقبول كل ما تراه الدول من الاحتياطات مفيداً للمحافظة على حياد قناة السويس

(٦)

تعتبر مصر نفسها جائزة لأكبر شرف بوضع استقلالها تحت ضمانة جمعية الأمم ، وأن تشترك بهذه المثابة بقدر ما لديها من الوسائل فى تحقيق مبادئ العدل والحق على النمط الحديث

اجتماع بمنزل حمد باشا الباسل

وخطبة سعد باشا — ١٣ يناير سنة ١٩١٩

لم تفد المساعى التى بذلت لتمكين الوفد من السفر ، وقرب موعد اجتماع مؤتمر الحلفاء بباريس[1]

---

(١) كانت جلسة افتتاح المؤتمر يوم ١٨ يناير سنة ١٩١٩

لتقرير شروط الصلح دون أن يرخص للوفد بمبارحة مصر ، فأعد لهذه المناسبة اجتماعا ، دعا إليه حمد باشا الباسل بداره بشارع الداخلية ، تجاه بيت الأمة ، وحضره جمع من ذوى الرأى من مختلف الطبقات ، و بعد أن تناول المدعوون الشاى ألقى سعد باشا خطبة ، وهى أولى خطبه السياسية بعد تأليف الوفد ، أبان فيها كيف تألف الوفد والغرض الذى يرمى إليه وكيف حظرت عليه السلطة السفر إلى الخارج . قال :

« أيها السادة : إنى أشكر زميلى حمد الباسل باشا على أن هيأ هذه الفرصة التى أنتهزها لأحدثكم عن تفاصيل هذه الأزمة التى تجتازها مصر فى الوقت الحاضر ، حتى لا يفوت بعض أولى الرأى عندنا شىء من أعمال الوفد الذى شرفته البلاد بتوكيلها للسعى فى قضيتها الكبرى : قضية الاستقلال

« ليست فكرة الاستقلال جديدة فى مصر بل هى قديمة تأججت فى قلوب المصريين الشوق إلى تحقيقها يوما بعد يوم بارقة أمل فيه ونجم ناره كما استطاعت القوة أن تخمد أنفاس الحق ، ولقد كان الوقت الحاضر أنسب فرصة لتحقيق هذه الفكرة لأن رابطة السيادة التركية أخذت تتضاءل حتى لم يبق شك فى انقطاعها وان الاحتلال الفعلى لا يجد فرصة أنسب من هذه الفرصة ليحقق رجاء اللورد سالسبورى الذى قال فى ٣ نوفمبر سنة ١٨٨٦ : « نحن لا نبحث إلا عن الخروج من مصر بشرف »

« فلب هذا الاحتلال الذى لم يكن له حق فى البقاء إلى حماية من بادئ رأى الإنجليز ومن غير اتفاق مع مصر ، ولكنها هى أيضا أمر باطل بطلانا أصليا أمام القانون الدولى ومخالف مخالفة صريحة للمبادئ الجديدة التى خرجت بها الإنسانية من هذه الحرب الهائلة . فنحن أمام القانون الإنسانى أصبحنا أحرارا من كل حكم أجنبى فلا ينقصنا إلا أن يعترف مؤتمر السلام بهذا الاستقلال فتزول العوائق التى تقف بيننا و بين التمتع به بالفعل . لهذا الغرض السامى انطلق لسانى فى نفوس المصريين جميعا ألفت أنا وأصحابى الوفد المصرى للسعى فى الوصول إلى الاعتراف بهذا الاستقلال وتشرفنا بتوكيل الأمة إيانا . وما ضرنا أن أمرت الحكومة الناس بالكف عن تلك التوكيلات و بمصادرتها ، لأن ما لدينا منها ومن خطاب الوزير الأول الذى نعترف فيه الحكومة بعملنا ما يكفى فى إفادة أن الأمة مجمعة على طلب الاستقلال ، هذا يرد على خاطرى أن أتساءل هل بأمة حاجة إلى أن يطلب رأيها فى الاستقلال ؟ هل أمة كمصر مدنيتها أقدم المدنيات وفضائلها الاجتماعية التى تنتقل بالوراثة من جيل إلى جيل ظاهرة الأثر من سعيث وداعة الأخلاق وحب احترام القوانين والتمثل التام فى المثول ، يمكن أن تسأل فى أمر استقلالها من غير أن تجرح عواطفها المدنية بهذا السؤال ؟ وهل أبناء المدنية الفرعونية والمدنية العربية غريب عليهم أن يستقلوا فيشاطروا فى تقدم المدنية فى خطواتها إلى الأمام ؟

« غير أننا كنا مضطرين إلى هذا التوكيل لأنه قد عزى إلينا أننا لا نطلب من الحياة إلا الدرك الأسفل ، أن نعيش آمنين طاعمين كاسين . فكان توكيل الأمة الجواب القاطع على هذا الاتهام

« منعنا عن السفر وصودرت الحرية فى أشخاصنا وفى المصريين جميعا فلم نغادر مرجعا من المراجع

إلا احتجاجنا لديه على هذا التصرف . وها نحن أولاء لا نزال نطمع فى أن يخلى بيننا و بين القيام بمهمتنا بأنفسنا . وان ما أؤكده لكم هو أن هذا المسعى لم يزد زملائى إلا حبا فى التقدم إلى الغرض العام وحدة فى تضحية كل ما يستدعيه من التضحيا سالكين سبيل الحق والعدل . وما لنا غيره من سبيل »

ثم تحدث عن مبادئ الرئيس و يلسن ، وكيف أنها يجب أن تسود العالم . وأبان مطالب الوفد التى يدعو إلى تحقيقها ، قال فى هذا الصدد ما يأتى :

« إن إيماننا بقواعد الحق والعدل هو عقدنا ، وكفى بها عدة ، وان إجماع أمتنا على الاستقلال حجة قائمة ، وما ينقصنا إلا أن يسمع مؤتمر السلام صوت الأمة . ولكن سيصله ولو من بعيد ، بصداه فينصت إليه على رغم ما يقال من أن مؤتمر السلام الذى يعقد اليوم أشبه ما يكون بما سبقه من المؤتمرات ، هذا هو النحو الذى نحوه فى قضيتنا »

ثم أوضح مطالب الوفد كما أذاعها فى نداته إلى معتمدى الدول (ص ١٠٦)

وأعلن أن مطالب الوفد تشمل السودان ، قال فى هذا الصدد : « وان من الفضلة أن نقرر بأن كل ما نقوله عن مصر ينسحب على السودان ، لأن مصر والسودان كل لا يقبل التجزئة ، بل إن السودان كما قال المستشار المالى فى تقريره سنة ١٩١٤ « ألزم لمصر من الإسكندرية »

وتحدث عن مسألة الامتيازات الأجنبية . قال :

« قد يطيش الفهم فيظن أن هناك منافاة بين طلب الاستقلال والرضا بامتيازات الأجانب . كلا . لا منافاة بين الاثنين فى الوجود وإن كان فيه تضييق لدائرة السيادة التامة التى يقتضيها الاستقلال . فلنكن عمليين . ولنطرح المناقشات العقيمة التى لا طائل تحتها والتى لا يعتبر الإصرار عليها إلا ضرباً من المكابرة ، والمكابرة فى القضية العامة خروج على الوطنية الصادقة . ولنقبل على عملنا إقبال العمليين بما ينفع الأمة . إن تحبيب الأجانب فى الإقامة بمصر وتسهيل سبل العمل لهم مفيد للبلاد أكبر فائدة ، فلنقدم عن طيب خاطر مرغبات هذه الإقامة ولنسهل بما فى طاقتنا سبل المزاحمة التعليمية والتجارية والصناعية ، فإنكم لا تنكرون أن هذه القرون الأخيرة قد عزلتنا عن الحركة العالمية بعض الشىء . وان الأجانب فى مصر صلة أنعم بها من صلة بيننا و بين ينابيع العلم ومواطن الاختراع والاكتشاف ، وان مصر المستقلة لا بد لها من الدخول فى المسابقة العالمية ، ولا شك فى أنه يهمنا جداً أن تكون بأكوراث هذه المسابقة فى بلادها

« تعلمون أن حالنا الاجتماعية الخاصة مانع شديد من مخالطة الأجانب فى بلادنا المخالطة التامة التى من شأنها أن تولد فى النفوس الصداقة الأكيدة التى تغنى فى البلاد الأوروبية عن الامتيازات . وقد نتج عن ذلك أن الأوروبى يقيم فى بلادنا بين ظهرانينا شطر عمره ولا يزال مع ذلك أجنبياً عنا لا يعرف منا إلا الوجه الخارجى لصفات المعاملات دون أن يعلم مناحينا الداخلية ودون أن نعلم منه هذه المناحى أيضاً

لأن بيوتنا غير مفتوحة لهم فبيوتهم غير مفتوحة لنا بحكم المقابلة فلا بد لهم من أداة تحبب لهم الإقامة بيننا ، وهذه الأداة هي الامتيازات . كذلك تعلمون كما أعلمت لكم أنه من الضروري لنا جعل بلادنا ميداناً للمسابقة العلمية والتجارية والصناعية وهذه المسابقة مترتبة على كثرة وفود الأجانب إلى مصر الموقف في ذاته على ثقتهم بإكرام وفادتهم وضمانة طيب الإقامة لهم ولا سبيل إلى ذلك الآن مع الاعتبارات الاجتماعية التي أشرت إليها إلا بقاء الامتيازات ، وإني شديد الثقة بأنه بعد زمان ما ، سيرى الأجانب أنفسهم أن لا حاجة لهم بهذه الامتيازات ، بل سوف يحبون أن يتزلوا عنها متى خالطونا أو عرفونا معرفة تامة بعد نيلنا الاستقلال »

وختم خطبته باقتراح إرسال تلغراف إلى الرئيس ويلسن بتحيته والإعجاب بمبادئه و بأن المجتمعين « يعرضون عليه قضية مصر التي يتسلط عليها الأجنبي تسلطاً يأباه أهلها أجمعون »

فوافق المجتمعون على هذا الاقتراح بين التصفيق والهتاف بحياة الرئيس ويلسن وحياة أمريكا ومصر والاستقلال

وقد طبع الوفد هذه الخطبة ووزعها على الناس في العاصمة والأقاليم

كانت الصحف لا تزال تحت الرقابة ، فلم يكن الرقيب يسمح بنشر أنباء الاجتماعات والحوادث السياسية ، ولم ينشر عن هذا الاجتماع سوى نبذة عابرة لا يفهم منها شيء ، قالت « الأهرام » في عدد ١٤ يناير سنة ١٩١٩ : « دعا أمس حمد باشا الباسل العضو في الجمعية التشريعية جماعة كبيرة من أعيان العاصمة والأقاليم إلى تناول الشاي في منزله بشارع الداخلية فلبى دعوته نحو ١٥٠ ذاتاً ووجيهاً وأديباً ، وضرب في حديقة داره الواسعة سرادقاً جميلاً نسقت فيه الكراسي والمقاعد والأخونة على أجمل طراز ، ثم قدمت الحلوى وأطايب المآكل للحاضرين مع الشاي والقهوة ، فقضوا جميعاً من الساعة الرابعة إلى الساعة السادسة بأطيب الأحاديث ، ثم انصرفوا رويداً رويداً وجماعات جماعات وهم يتحدثون بفخامة هذا الاجتماع و بفضل الداعي وكرمه ، وكان سعادته وشقيقه وآله يقابلون المدعوين بما فطروا عليه من اللطف والكرم العربي ، ويمتعون أسماعهم مع أصدقائهم وعلمهم بما يشنفها ، وتمنى الكل لو كثر مثل هذا الاجتماع الكبير »

فتأمل في مدى تأثير الرقابة على رواية الحوادث التاريخية ، وكيف تبترها وتمسخها ، ولا تدع منها سوى عبارات غامضة لا يفهم منها جوهر ما يجري في البلاد ، فإن من يطالع هذه النبذة ولا يكون معاصراً لهذه الحوادث لا يفهم شيئاً عن مغزى هذا الاجتماع ومعناه ، و يظن أنه حفلة شاي عادية اقتصرت على « تقديم الحلوى والشاي وأطايب المآكل » دون أن يستوقف نظره أو يستخلص منه أية حقيقة تاريخية

رحيل السير ونجت عن مصر

٢١ يناير سنة ١٩١٩

تفاقمت الحالة السياسية فى مصر ، واشتد هياج الخواطر بسبب إجراءات العسف التى اتبعتها السلطة العسكرية حيال الأمة ومنع الوفد من السفر ، وزاد الحالة تفاقما استقالة حسين رشدى باشا بضامنا مع الوفد ، وسيرد الكلام عنها فيما يلى ، فرأت الحكومة البريطانية استدعاء السير ونجت المندوب السامى إلى لندن لتقف منه على الحالة تفصيلا تمهيدا لوضع الخطة التى تراها ناجعة ، وكان استدعاؤه على عجل ، فكان ذلك دليلا على تردد الحكومة الإنجليزية فى أية سياسة تتبعها ، وقد غادر القاهرة مساء ٢٠ يناير ، واستقل الباخرة من بور سعيد يوم ٢١ منه ، قاصدا لندن ، وناب عنه فى غيبته السير ملن تشيتهام

شغل الأذهان أمر هذا السفر الفاجئ ، فصار حديث الناس فى مجتمعاتهم ، وزادهم اهتماما بمصير البلاد ، وما يجب أن تتخذه الأمة من الوسائل لتحقيق آمالها بإزاء مناورات السياسة البريطانية

اشتداد الحركة

بعد رحيل السير ونجت

زادت الخواطر هياجا ، واستمرت الحركة فى اتساع بعد رحيل السير ونجت ، واستمر الوفد فى دعوته ، فاعتزم عقد اجتماع عام آخر فى بيت الأمة حدد له يوم ٣١ يناير سنة ١٩١٩ ، لكى يوضح خطته التى ينوى اتباعها ، ولكن السلطة العسكرية لم تنظر إلى هذا الاجتماع بعين الرضا ، فقررت منعه ، وأرسل الميجر جنرال وطسن Major General Watson قائد القوات البريطانية فى مصر بالنيابة إلى سعد باشا خطابا يوم ٢٧ يناير ، قال فيه :

« علمت أن سعادتكم تعدون اجتماعا فى منزلكم بمصر فى ٣١ الجارى يحضره نحو الستمائة أو السبعمائة شخص ، وانى أرى أن مثل هذا الاجتماع قد يحدث منه قلاقل للأمن ، فبناء على هذا الإعلان الصادر تحت الأحكام العرفية المعلنة بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، أرجو أن تتكرموا بالعدول عن إقامة هذا الاجتماع »

فلما وصل هذا الخطاب إلى سعد باشا أرسل إلى الميجر جنرال وطسن خطابا يسأله فيه إن كان لديه مانع من إرسال إخطار لمن وجهت إليهم الدعوة بأن الاجتماع منع بناء على أمر السلطة العسكرية ، فجاءه الرد بأن لا مانع من ذلك ، وأرسل سعد إلى المدعوين ينبئهم بأن السلطة العسكرية منعت إقامة الاجتماع ، واتخذ الوفد من هذا الرد حجة رسمية على السلطة العسكرية ، وأرسل برقية احتجاج على هذا المنع إلى

المستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية وإلى الرئيس ولسن

ثم أرسل برقية أخرى إلى المسيو جورج كليمنسو رئيس مؤتمر الصلح بضرورة عرض قضية مصر على المؤتمر

خطبة سعد باشا

فى دار جمعية الاقتصاد والتشريع — ٧ فبراير سنة ١٩١٩

أعدت الجمعية السلطانية (الملكية فيما بعد) للاقتصاد والإحصاء والتشريع اجتماعا فى دارها يوم ٧ فبراير سنة ١٩١٩ لسماع المحاضرة الثانية للمستر برسيفال المستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية عن مشروع قانون العقوبات الذى وضعته لجنة الامتيازات المتقدم ذكرها (ص ٥٣) . وكان قد ألقى محاضرته الأولى عن هذا المشروع يوم ١٧ يناير ، وكان معروفا أن المحاضرة ستتناول التشريع الجديد المنسجم مع الحماية البريطانية ، فاعتزم سعد باشا الخطابة فى هذا الاجتماع عقب انتهاء المستر برسيفال من محاضرته ، لكى يرفع صوته ببطلان الحماية ، فحضر الاجتماع بصحبه أعضاء الوفد وكثير من أنصاره ، وغصت القاعة بجمع حاشد من المستمعين ، وكلهم من رجال القانون والقضاء والمحاماة ، وعلية القوم والطبقة المثقفة ، وكان من بين الحاضرين عبد الخالق ثروت باشا وزير الحقانية ، ومحمد شكرى باشا وكيلها ، والمستر إتوس مستشارها بالنيابة

وما إن انتهى المستر برسيفال من إلقاء محاضرته ، وكان يلقيها بالفرنسية ، حتى وقف سعد باشا ، واعتلى منبر الخطابة ، وقال : ان لديه ملحوظات يريد إبداءها ، وبما ان المحاضر يفهم العربية فإنه سيلقى ملاحظاته باللغة العربية ، وألقى الخطبة الآتية :

« أيها السادة . إنى أشكر حضرة المحاضر على ما قاله من أنه يريد أن يكون لمصر فى المستقبل شرع خاص ، ولكنى أقول لحضرته إن هذا الشرع موجود فعلا منذ أمد بعيد ، إن أمتنا المصرية ليست من قبيل الأقوام الهمج الذين ليست لهم شرائع مقررة ، وإنما بلد كبلدنا تكون له حياة عريقة فى القوانين والشرائع فإن من الخطر أن يعمد إلى تغيير كلى فى شرعه بدون أن تدعو الضرورة لذلك أو تهدى إليه التجربة والاختبار

« إن قانون العقوبات المصرى المأخوذ عن القانون الفرنسى جرى عليه العمل منذ زمن طويل ، فهو جزء من محصولنا القانونى تشربته أفئدة قضاتنا ومحامينا وسرى فى أخلاق الأمة سير الدم فى الجسد ، قد يكون فى المشروع الذى تكلم عنه حضرة المحاضر بعض نصوص صالحة فى ذاتها ، ولكنى لا أرى محلا لقلب التشريع الموجود الآن رأسا على عقب ، من الأرض إلى السماء ومن السماء إلى الأرض ، إن فى ذلك

ضرراً عظيماً بما ألفه الناس فى هذه البلاد من المعلومات القانونية ، ولكن يظهر أن المراد هو التخلص من النظريات والتقاليد المؤسسة عليها هذه المعلومات

« لأجل وضع نصوص قانونية مكان أخرى موجودة من قبل ، ينبغى أولا أن هذه النصوص الجديدة تتفق مع أخلاق البلاد وعاداتها ومألوفاتها العلمية ، ثانيا أن تقوم الأدلة على ضرورة وضعها بالإحصائيات وقضاء المحاكم وآراء أهل الفن ، لست أنكر الفائدة من مناقشة مشروع جديد بهذه الجمعية ، ولكنى ألاحظ أن موضوع المناقشة الآن ليس مجرد مذهب علمى فى مسألة بعينها ، وإنما هو أعظم من ذلك بكثير ، هو أمر يمس حالنا السياسة والاجتماعية مما لا يصح أن يتخذ هذا المنبر أداة له

« أستميحكم القول بأنى أخشى كثيراً أن يكون فى بحث هذا الموضوع فى هذه الجمعية العلمية خروج بها عما وضعت له ، وأن يتخذ ذلك وسيلة للقول برضاء الأمة بهذا التقنين ، وأن يستغنى به عن مناقشات الجمعية التشريعية التى هى الأداة التشريعية النظامية فى البلاد

« أشار حضرة المحاضر إلى أنه تحول على الجمعية التشريعية مشروع يتضمن تعديلا فى نصوص القانون الخاصة بالضربات والجروح ولم تفعل فيه شيئاً ، مع إن هذا المشروع تحول على لجنة الحقانية التى أنا رئيسها ، فرأت أنه يلزمها للاقتناع بضرورة التعديلات المعروضة بيانات وإحصاءات طلبت من وزارة الحقانية تقديمها إليها وكررت هذا الطلب عدة مرات حتى انتهى دور انعقاد الجمعية ، ولم ترد هذه البيانات

« رأيت أنه من واجبى أن أبدى لحضراتكم ما قدمت من الملاحظات ، ولكن هناك أمر آخر هو أهم ما يجب التنبيه إليه ، قد تكلم حضرة المحاضر عن الباب الثانى من الكتاب الثانى من المشروع ، وفى هذا الباب ما يتعلق بحالة سياسية لا وجود لها الآن بمصر ، إن بلادنا لها استقلال ذاتى ضمنته معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ ، واعترفت به جميع المعاهدات الدولية الأخرى ، وعبثاً يحاولون الاعتداء على ما حصل من تغيير هذا النظام السياسى أثناء الحرب ، إنكم أيها السادة تعلمون وكل علماء القانون الدولى يقررون أن الحماية لا تنتج إلا من عقد بين أمتين ، تطلب إحداهما أن تكون تحت رعاية الأخرى ، وتقبل الأخرى تحمل أعباء هذه الحماية ، فهى نتيجة عقد ذى طرفين موجب وقابل ، ولم يحصل من مصر ولن يحصل منها أصلا

« فى سنة ١٩١٤ أعلنت انجلترا حمايتها من تلقاء نفسها بدون أن تطلبها أو تقبلها الأمة المصرية ، فهى حماية باطلة لا وجود لها قانوناً ، بل هى ضرورة من ضرورات الحرب تنتهى بنهايتها ، ولا يمكن أن تعيش بعد الحرب دقيقة واحدة »

ولم يكد ينتهى سعد من خطبته ويختمها ببطلان الحماية ، حتى فعلت هذه الكلمة فعل السحر فى النفوس ، فدوى المكان بالتصفيق الحاد ، وكأن الحاضرين جاءوا لسماع سعد فى الدليل على بطلان الحماية ، لا لسماع محاضرة المستر برسيفال فى مشروع قانون العقوبات

كانت هذه الخطبة نداء قويا ببطلان الحماية فى محفل مهيب يضم كثيراً من الشخصيات المصرية والأجنبية والبريطانية ، فكان لها دوى كبير ، وتردد صداها فى المجتمعات والمحافل ، للظروف والملابسات التى ألقيت فيها ، وقوبلت بالاستحسان والابتهاج ، وهى وإن لم تنشر فى الصحف التى كانت ما تزال تحت الرقابة إلا أنها ذاعت وتناقلها الجمهور وصارت حديث الناس فى مجالسهم[1] ، واغتبط لها الرأى العام اغتباطاً عظيما ، إذ كانت تعبيراً صادقا قويا لميوله وشعوره ضد الحماية ، كما كان لها صدى نبرم واستياء فى الأوساط الإنجليزية ، فلقد كانت صدمة قوية لمشروعات السير وليم برونت وللحماية فى ذاتها ، وكانت هذه الخطبة من العوامل الفعالة فى إذكاء الحماسة فى النفوس

استقالة وزارة رشدى باشا

وأثرها فى تطور الحوادث

قلنا إن حركة الوفد لقيت تأييداً من حسين رشدى باشا رئيس الوزارة ، وان تأليف الوفد كان بتشجيعه وتعضيده ، وقد كانت خطوات الوفد تسير باتفاقه معه ، وتفاهمه وإياه ، وكان ذهاب سعد وصاحبيه إلى دار الحماية لمقابلة السير ونجت يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ باتفاقهم مع رشدى ووساطته ، ومما يدل على تمام الاتفاق بينهما فى العمل أن رشدى باشا رفع فى هذا اليوم ذاته (١٣ نوفمبر) تقريراً إلى السلطان فؤاد يعرض عليه أن يعهد إليه ، وإلى زميله عدلى يكن باشا السفر إلى لندن للتحدث إلى الحكومة البريطانية فى شأن مستقبل مصر السياسى ، قال فى هذا التقرير :

« حضرة صاحب العظمة السلطانية

« إن الحوادث تتوالى بسرعة ، وقد أوشكت مفاوضات الصلح أن تبتدئ ، وعما قريب يشرع فى تسوية جميع المسائل التى نشأت عن الحرب ، وانه لمن الأهمية بالمكانة العظمى أن نعرض بطريق مباشر على حكومة صاحب الجلالة البريطانية رغائب عظمتكم ورغائب حكومتكم فيما يختص بمستقبل مصر السياسى ، ولهذا أعرض على عظمتكم أن تعهدوا إلىّ وإلى زميلى عدلى باشا فى القيام بهذه المأمورية ، وفى أثناء غيابنا ، ينوب عنى سرى باشا فى رئاسة مجلس الوزراء ، وثروت باشا فى وزارة الداخلية ، وينوب زيور باشا عن عدلى باشا فى وزارة المعارف »

وقد وافق السلطان على هذا التقرير ، وعهد إلى رشدى وعدلى بالقيام بهذه المهمة ، وفى ذات اليوم

---

(١) من طريف ما يذكر عن أسلوب الصحف فى روايتها للحوادث الهامة أن جريدة « وادى النيل » ، وكانت تصدر فى الإسكندرية ، أشارت إلى هذه الخطبة بقولها تحت عنوان (فى جمعية الاقتصاد والتشريع) ما يأتى : « ألقى المستر برسيفال المستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية بعد ظهر الجمعة الماضية بقية محاضرته الخاصة بالتشريع المصرى الجديد فى جمعية الاقتصاد والتشريع ، وبعد أن انتهى من إلقائه وقف أحد السامعين وبسط بعض ملاحظات ثم انفض الاجتماع » ، ولم نزد على ذلك !

قابل رشدى باشا السير ونجت وأفضى إليه بهذه الفكرة وطلب الترخيص أيضاً للوفد بالسفر إلى لندن ، وانتهت المقابلة على أن يعرض السير ونجت الأمر على الحكومة البريطانية ، وقد عرضه عليها ، وكان يرى الترخيص لرشدى وعدلى بالسفر . ثم جاء رد الحكومة البريطانية بأن لا محل للترخيص لسعد وصحبه بالمجىء إلى لندن . وأما زيارة رشدى وعدلى فليس الوقت مناسباً لها الآن بحجة أن وزير الخارجية البريطانية (المستر بالفور) مشغول بمفاوضات الصلح ، وأنه سيغيب هو وبعض زملائه عن لندن ويقصدون باريس لقرب انعقاد مؤتمر الصلح بها ، وطلب من الوزيرين تأجيل زيارتهما

رأى رشدى باشا فى هذا الجواب رفضاً لطلبه ، فقدم استقالته فى ٢ ديسمبر إلى السلطان وبناها على هذا الرفض وملابساته ، قال :

« عند ما أخذت على عاتقى أمام ضميرى وأمام وطنى وأمام التاريخ مسئولية منصبى فى عهد النظام الجديد ، قد عاهدت نفسى عهداً أساسياً أن أطلب من الحكومة الإنجليزية عند الشروع فى مفاوضات الصلح أكثر ما يمكن من الحرية لمصر ، والآن وقد أوشكت هذه المفاوضات أن تبتدىء طلبت من الحكومة الإنجليزية بعد تصديق عظمتكم أن تسمع أقوالى ، فكان جوابها بمثابة التسويف إلى ما بعد الصلح ، على أننى بالعكس أرى أن الوقت الحاضر هو الذى ينبغى فيه عرض ما لمصر من الأمانى القومية وتأييده

فلهذه الأسباب

« أتشرف بتقديم استعفائى بين يدى عظمتكم من رئاسة مجلس الوزراء ووزارة الداخلية ، وإن زميلى عدلى يكن باشا الذى عينتموه لمرافقتى فى مهمتى بتمسك بمشاركتى فى هذا الأمر فهو يقدم شخصياً استعفاءه من وزارة المعارف العمومية »

ولكن السلطان فؤاد لم يقبل هذه الاستقالة ، وطلب إلى رشدى باشا التريث فى الأمر ، وتدخل السير ونجت وأشار على السلطان بألا يقبلها إلا بعد مراجعة الحكومة البريطانية ، لعلها تقبل ما عرضه رشدى باشا ، فانتظر رشدى حتى ورد الجواب من لندن ، فإذا به يؤيد جوابها الأول فى التسويف والتأجيل

فأصر رشدى باشا على الاستقالة . وكتب فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٨ إلى السلطان خطاباً ضمنه تقريره واستقالته الأولى التى لم تقبل ثم شفعه بقوله :

« ولكن رفع الرجاء إلى عظمتكم ألا تقبلوا هذه الاستقالة إلا بعد مراجعة لندره فلم يكن جوابها الجديد إلا مؤيداً للجواب الأول ، لهذا أصررت على الاستقالة ، ومن ذلك الحين لم ترد تبليغات رسمية ، ولكن حدثت مساع ومخابرات أخرى بغير هذه الصفة لم توصل إلى نتيجة ما ، فى هذه الأثناء تألفت وفود من أعضاء الهيئات النيابية فى البلاد ، وطلبوا أن يسمح لهم بالسفر إلى لندره للمدافعة عن مصلحة مصر ،

فنصحت أن يؤذن لهم فى ذلك وأن تسمع أقوالهم ، فلم يُصغ لنصحى ، ولم يكتفوا بذلك ، بل أبوا على أنا نصبى أن تسمع أقوالى فى عساه أن يكون نظام الحماية ، لهذا التصرف ستحرم مصر دون غيرها من الأمم من أن يُسمع صوتها فى الوقت الذى يبت فيه فى مصيرها

« فبناء على هذه الاعتبارات يلزمنى أن أعود فألح لدى عظمتكم مع الاحترام بقبول استعفائى »

وقد سعى الإنجليز من جديد لحمل رشدى باشا على سحب استقالته ، فألح عليه المستر هيتز المستشار البريطانى لوزارة الداخلية فى ذلك ، ولكنه أصر على الاستقالة ، فكان إصراره تأييدا لحركة الوطنية أكسبها قوة وحماسة ، إذ كان وقوف الحكومة إلى جانبها مكسبا كبيرا لها ، وكانت الاستقالة فى ذاتها إبرازاً لاعتساف السياسة البريطانية بإزاء مصر ، مما زاد فى السخط عليها ، ودفع هذا السخط الناس إلى حالة من اليأس تقرب من الانفجار

وظهر إصرار رشدى باشا على استقالته من الكتاب الذى أرسله إلى السلطان بتاريخ ٣٠ ديسمبر يستعجل فيه قبولها ، قال :

« يا صاحب العظمة السلطانية ، إن التأجيل فى قبول استعفائى قد يكون من عوائقه تحميلى المسئولية التى أردت والتى أريد قطعيا اجتنابها ، وهى مسئولية قيامى بمنصب الوزير الأول لمصر وعدم اهتمامى مع ذلك بمصيرها فى الوقت الذى سيحصل فيه البت فى أمرها نهائيا ، فأوسل إلى عظمتكم بقبول ذلك الاستعفاء بدون إرجاء ، ولكى لا أجعل سبيلا إلى تجديد التسويف أجاهر أنه قطعى لا رجوع فيه ، فلم يعد محل للمفاوضات فى يتعلق به ولم يبق سوى الاشتغال بتأليف وزارة جديدة ، وإلى عظمتكم يا مولاى الخ »

وقد بقيت الاستقالة معلقة ، لم تقبل ، ولم ترفض ، والمساعى تُبذل من جديد لحمل رشدى باشا على سحبها ، وهو مصرٌ عليها ، حتى أزمع السير وتجت السفر إلى لندن بغية لاستدعاء الحكومة البريطانية إياه ، فوعد رشدى باشا بأنه عند ما يصل إلى لندن يبذل جهده فى إقناع الحكومة البريطانية لترخص له ولزميله عدلى باشا بالسفر إلى انجلترا ، وطلب إليه سحب استقالته إذا قبلت الحكومة البريطانية ذلك ، فاشترط رشدى باشا لسحب استقالته أن يسمح أيضا لمن يشاء من المصريين بالسفر إلى أوروبا ، وأن يصل جواب الحكومة البريطانية تلغرافيا فى المدة المناسبة بعد وصول المندوب السامى إلى انجلترا ، ولكن مضت المدة الكافية لوصول الجواب ولم يصل ، فجدد رشدى باشا استعفاءه فى خطاب رفعه إلى السلطان بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩١٩ ، قال :

« يا صاحب العظمة السلطانية — على اثر كتابى المرفوع إلى مسامعكم العلية بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٨ الذى ألححت فيه ذلك الإلحاح على عظمتكم بقبول استعفائى قد كنت رضيت من باب

التوفيق بالاتفاق الآتى بيانه : وهو أن صاحب المقام الجليل المندوب السامى ينتهز فرصة سفره إلى لندره فيشرح شفهيا لحكومة البريطانية أنى بعد وصول الحالة إلى الحد الذى بلغته أصبحت لا أكتفى بما عرض علىّ وقتئذ من سفرى أنا وزميلى عدلى باشا إلى لندره فى النصف الأول من فبراير وانى أشترط لسحب استعفائى شرطا أساسيا وهو إباحة السفر إلى أوروبا لمن يطلب من المصريين ، وكان من ضمن ذلك الاتفاق ورود جواب الحكومة البريطانية بالتلغراف فى بحر مدة مناسبة من وصول المندوب السامى إلى انجلتره ، وأنه إذا كان هذا الجواب سلبيا فمن عظمتكم قبول استعفائى فورا ، وأنى فى أثناء هذه الفترة أباشر بصفة وقتية محضة تسيير الأمور المستعجلة الأمر الذى دعانى لتوقيع على مرسوم تجديد المحاكم المختلطة منعا لوقوف سير القضاء ، على أنه قد مضى عشرة أيام على الأقل بعد الوقت الذى لا بد أن يكون المندوب السامى وصل فيه إلى لندره ومع ذلك فلم يصلنى جواب ما

« يستحيل علىّ أن أقبل أى تأخير جديد ، وانى أعتبر فى حل من القيام ولو مؤقتا بأى عمل ، حتى ولو كان مستعجلا . فأعود إلى التمسك بكتابى المشار إليه المؤرخ فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٨ ، والتمس من عظمتكم بكل إلحاح إنهاء حالة شاذة قد زاد طول العهد عليها »

قبول استقالة الوزارة

أول مارس سنة ١٩١٩

قبلت الحكومة البريطانية حضور رشدى باشا وعدلى باشا وحدهما ، ودعيا فعلا إلى السفر إلى لندن فى أواسط شهر فبراير ، فأبيا إلا إذا سمح لمن يطلب من المصريين بالسفر إلى أوروبا . ولكن الحكومة البريطانية لم تقبل هذا الشرط ، وكانت استقالة الوزارة لم تزل معلقة ، فأصر رشدى على موقفه ، فقبل السلطان استقالته وأرسل إليه خطابا بليغا بذلك . قال :

« عزيزى رشدى باشا . إن استقالة دولتكم التى رفعتموها الينا كانت من أشد بواعث الأسف لدينا ، مع الشكر لدولتكم ولحضرات زملائكم على ما قمتم به من الخدمات الصادقة أرجو الاستمرار فى إدارة الأعمال إلى أن يتم تأليف الوزارة الجديدة والله المستعان — أول مارس سنة ١٩١٩ »

الفصل الرابع

مقـــدمات الثورة

استهل شهر مارس سنة ١٩١٩ والأفق السياسى يتفر بهبوب العاصفة . فقد كانت حالة الأفكار فى هياج ، و بوادر الأحوال تدل على إصرار الحكومة البريطانية على تثبيت حمايتها التى فرضتها على البلاد ، والحيلولة دون حق الشعب فى تقرير مصيره ، وتحقيق استقلاله . وكان الرأى العام على استئناس من بقاء وزارة رشدى باشا فى الحكم ، لأنها أظهرت رأيها فى مشاركة الشعب شعوره ، وتمكينه من رفع صوته فى مؤتمر الصلح ، وكان برنامجها فى ذلك واضحا صريحا ، وما دامت باقية فى الحكم فإن الشعب لم يفقد الأمل فى أن يتمكن من رفع صوته فى المؤتمر . ولذلك كان الرأى العام على اطمئنان أن نجيح المساعى فى تمثيل مصر فى المؤتمر ما بقيت وزارة رشدى ولم يقبل السلطان استقالتها ، لأن عدم قبول استقالتها معناه إمكان تنفيذ وجهة نظرها من هذه الناحية ، ومعناه أيضا أن السلطان متفق مع الوزارة فى سياستها

فلما قبل السلطان استقالتها . وبدا من كتاب القبول أن فى الأفق وزارة جديدة ستؤلف ، وأن المطلوب من رشدى باشا الاستمرار فى إدارة الأعمال « إلى أن يتم تأليف الوزارة الجديدة » ، أدرك الرأى العام أن تأليف هذه الوزارة الجديدة سيكون طبعا على أساس تثبيت الحماية ، وعدم تمثيل مصر فى مؤتمر الصلح ، لأنه إذا كان برنامجها هو برنامج رشدى باشا فلم يكن هناك موجب لقبول استقالته . فقبولها معناه أن « السراى » اعتزمت الانفصال عن الأمة فى هذه المسألة الحيوية ، وأن الوزارة الجديدة ستصطدم مع أمانى الشعب لا محالة

وكان الظن أن السلطان يصر على عدم قبول استقالة رشدى باشا ، لأن إصراره هذا يسند رشدى فى طلباته من الانجليز ، وقد ساعد على هذا الظن أنه أقر رشدى على تقريره الذى رفعه اليه فى نوفمبر ، وعهد اليه ويالى زميله عدلى باشا بالسفر إلى لندن لتحدث إلى الحكومة البريطانية فى مستقبل مصر السياسى ، ولذلك لم يقبل استقالته منذ رفعها إليه فى ديسمبر ، وأصر على عدم قبولها المرة بعد المرة ، كلما هم رشدى باستعجال قبولها ، وهذا معناه أنه مؤيد له فى موقفه حيال الانجليز ، فلما انتهى الأمر بقبول استقالته فى أول مارس ، كان ذلك إيذانا ببدء مرحلة جديدة من الكفاح يتغير فيها موقف السلطان ، ويذعن فيها للتدخل البريطانى ، فينقطع التضامن بينه و بين الشعب بإزاء السياسة البريطانية . فقبول استقالة رشدى باشا كان نقطة التحول فى سياسة السراى

ولقد كان الوفد أول من شعر بالخطر من هذا التحول ، لأنه فى كل خطواته ، منذ التفكير فى تأليفه

إلى أن تخرجت الحال بقبول استقالة الوزارة ، كان يسير مطمئنا إلى معاونة رشدى باشا وتأييده له ، وتفاهمه وإياه ، وكان لكل هذه العوامل أثرها الكبير فى نجاح الوفد ، فلا غرو أن أوجس خيفة من إقصاء رشدى عن رآسة الوزارة ، واحتمال تأليف وزارة جديدة تقف منه موقف التحدى والمناوأة ، ولا يجد منها المعاونة التى وجدها من رشدى باشا

كتاب الوفد إلى السلطان

٣ مارس سنة ١٩١٩

وقد بدا هذا الشعور جليا فى الكتاب الذى رفعه الوفد إلى السلطان على أثر قبول استقالة رشدى باشا ، فإنه احتوى على عتب شديد ، بل على اعتراض قوى على قبول استقالة الوزارة ، وعدّ الوفد هذا القبول معاونة للسياسة البريطانية فى إذلال الشعب ، كما جاء الكتاب فى ذاته مسعى جديا فى الحيلولة دون تأليف وزارة جديدة تخلف وزارة رشدى ، وهذا نصه :

« يا صاحب العظمة

« يتشرف الموقعون على هذا أعضاء الوفد المصرى أن يرفعوا إلى مقام عظمتكم بالنيابة عن الأمة ما يلى : —

« لما اتفق المتحاربون على أن يجعلوا مبادئ الحرية والعدل أساسا للصلح ، وأعلنوا أن الشعوب التى غيرت الحرب مركزها يؤخذ رأيها فى حكم نفسها ، أخذنا على عاتقنا السعى فى استقلال بلادنا والدفاع عن قضيتها أمام مؤتمر السلام ما دام أن حق الأقوى قد زال من ميدان السياسة وما دامت بلادنا قد أصبحت بزوال السيادة التركية حرة من كل حق عليها لأن الحماية التى أعلنتها الانجليز بلا اتفاق بينهم و بين الأمة المصرية باطلة ، ولم تكن فى الواقع إلا ضرورة حربية تزول بزوال الحرب

« اعتمادا على هذه الظروف وعلى أن مصر قدمت كل ما قدرت عليه من المغارم فى صف الغالبين بحماية حرية الأمم الصغرى لا يكون لدى مؤتمر السلام ما يمنع من الاعتراف بحريتنا السياسية جريا على المبادئ التى أسس عليها

« عرضنا رغبتنا فى السفر على كبير وزرائكم صاحب الدولة حسين رشدى باشا ، فوعد مساعدتنا على السفر وثوقا منه أننا إنما نعبر عن رأى الأمة كافة ، فلما لم يسمح لنا بالسفر وحبسنا داخل حدود بلادنا ، بقوة الاستبداد لا بقوة القانون ، وحيل بيننا و بين الدفاع عن قضية هذه الأمة الأسيفة ، ولما لم يستطع دولته أن يحتمل مسئولية البقاء فى منصبه فى حين أن الشعب يصادر فى مشيئته ، استقال هو وزملاء صاحب المعالى عدلى بكن باشا استقالة نهائية قوبلت من الشعب بتكريم شخصيهما والاعتراف بصدق وطنيتهما

« ولقد كان الناس يظنون أنه كان لها فى وقفتها الشريفة دفاعا عن الحرية عضد قوى من نفحات عظمتكم ، لذلك لم يكن ليتوقع أحد فى مصر أن يكون آخر حل لمسألة سفر الوفد قبول استقالة الوزيرين ، لأن فى ذلك متابعة لمطامعين فى إذلالنا ، وتكبيلا للعقبة التى ألقيت فى سبيل الإدلاء بحجة الأمة إلى المؤتمر ، وإيذانا بالرضى بحكم الأجنبى علينا إلى الأبد

« قد نعلم أن عظمتكم ربما كنتم مضطرين لاعتبارات عائلية أن تقبلوا عرش أبيكم العظيم الذى خلا بانتقال أخيكم المغفور له السلطان حسين . ولكن الأمة من جهة أخرى كانت تعتقد أن قبولكم لهذا العرش فى زمن الحماية الوقتية الباطلة رعاية لتلك الظروف العائلية ليس من شأنه أن يصرفكم عن العمل لاستقلال بلادكم ، غير أن حل المسألة بقبول استقالة الوزيرين اللذين أظهرا احترامهما لارادة الأمة لا يمكن أن يتفق مع ما جبلتم عليه من حب لظهر لبلادكم ، والاعتداد بمشيئة شعبكم ، لذلك عجب الناس من مستشاريكم كيف أنهم لم يلتفتوا إلى أن الأمة فى هذا الظرف العصيب إنما تطلب منكم — يا أرشد أبناء محررها الكبير محمد على — أن تكونوا لها العون الأول على نيل استقلالها ، مهما كلفكم ذلك ، فإن همتكم أرفع من أن تحددها الظروف ، كيف فات مستشاريكم أن عبارة استقالة رشدى باشا لا تسمح لرجل مصرى ذى كرامة ووطنية أن يخالفه فى مركزه ؟! كيف فاتهم أن وزارة تؤلف على برامج معاد لمشيئة الشعب مقضى عليها بالفشل ؟ !

« عفوا يا مولانا ، قد تكون مداخلتنا فى هذا الأمر وفى غير هذا الظرف غير لائقة ، ولكن الأمر قد جل الآن عن أن يراعى فيه أى اعتبار غير منفعة الوطن الذى أنت خادمه الأمين

« إن لمولانا أكبر مقام فى البلاد ، فعليه أكبر مسئولية عنها ، وفيه أكبر رجاء لها ، وإننا لا نكذبه النصيحة إذا تضرعنا اليه أن يتعرف رأى أمته قبل أن يتخذ قرارا نهائيا فى أمر الأزمة الحالية ، فإننا نؤكد لسدته العلية أنه لم يبق أحد فى رعاياه من أقصى البلاد إلى أقصاها إلا وهو يطلب الاستقلال ، فالحيلولة بين الأمة و بين طلبتها مسئولية لم يتحرّ مستشارو مولانا أمرها بالدقة الواجبة ، لذلك دفعنا واجب خدمة بلادنا واخلاصنا لمولانا أن نرفع لسدته شعور أمته التى هى الآن أشد ما تكون رجاء فى استقلالها وأخوف ما تكون من أن تلعب به أيدى حزب الاستعمار ، والتى تطلب اليه بحقها عليه أن يغضب لغضبها ، ويقف فى صفها ، فتنال بذلك غرضها ، والله على ذلك قدير

« وإننا نتشرف بان نرفع عبارات الاخلاص إلى مقام عظمتكم الكريم

« ١٩١٩/٣/٢ » « توقيعات أعضاء الوفد »

وغنىّ عن البيان أن الوفد لم يتلق من السراى ردا على كتابه ، ولم يكن له أى تأثير فى موقف السلطان ، بل مضى فى سبيل تأليف وزارة جديدة تجعل خطتها مسايرة السياسة البريطانية

احتجاج الوفد لدى معتمدى الدول

وأرسل الوفد فى يوم ٤ مارس إلى معتمدى الدول الأجنبية فى مصر احتجاجا قويا على السياسة الانجليزية فى قطعها الطريق على الأمة إلى المؤتمر ، وأشهدهم على المعاملة الجائرة التى تعامل بها مصر ، ومبلغ الظلم الذى يصيبها من المطامع الاستعمارية ، ولم يفته فى احتجاجه أن يلمح إلى ملابسات قبول استقالة الوزارة ، ومعنى السياسة البريطانية فى تأليف وزارة جديدة تعارض الأهداف القومية ، قال :

« جناب المعتمد

« قضى الأمر ، وبلغ العسف غايته ، لم ينفع مصر أن كانت مشرعا لأقدم أشعة المدنية فى العالم ، ولا أنها زينت صفحات التاريخ بآثار مجدها الخالد ، لم ينفعها أن نالت حريتها من قبل سفك دماء أبنائها ، ولا أنها ما زالت دائبة يوما بعد يوم من عهد محمد على الكبير إلى الآن على أن تستعيد المركز الذى لها حق الوجود فيه بين الأمم ، لم ينفعها تقديمها لقضية الحلفاء أثناء الاقتتال أفيد أنواع المعونة تأثيرا ، وقيامها بذلك فى نفس الساعة التى افتتحت بريطانيا العظمى فيها الحرب بأشد ضروب التصرفات السياسية ظلما ، وهو إعلانها الحماية ، لم ينفعها مالها من وحدة العنصر وبوع الطبقة الراقية فيها ، وما عليه أهلها من الشغف بالنظام وعشق الحرية ، والتسامح العظيم ، تلك الخصائص التى تجعلها جديرة بالاستقلال

« إذن فكل شىء يجب أن يتوارى أمام مطامع الاستعمار بين اللامتناهية !

« إن المصريين دون جميع الأمم التى غيرت الحرب مركزها السياسى هم وحدهم الذين بطشت بهم يد القوة ، فحرمتهم حتى من حقهم فى إسماع صوتهم لمؤتمر السلام ، ظلم صارخ يزيد فى إيلامه الأنفس ما يصلنا كل يوم من الأنباء عن المطالب القومية التى يعرضها المؤتمر نواب الحجاز وأرمنيا وفلسطين وسوريا ولبنان ، تلك البلاد التى كانت للأمس ايالات تركية

« ها نحن أولاء محكوم علينا بالبكم ، تملك فيه شكيمة الغيظ ، وبالحزن الجريح ، نلبس ثيابه حدادا على حريتنا المسلوبة

« إن الدولة التى تسومنا الخسف ، ما لبثت أن قررت نهائيا قطع الطريق علينا إلى المؤتمر ، ساخرة بوعودها ، كأنها لم تكن تقصد بهذه الوعود سوى أن تفوت على الأمة فرصة نفيسة ، وأن تعمى هم بنيها

« إن الوزارة التى اندفعت بوطنيتها إلى انتهاج ما يوافق القضية المصرية اضطرت للاستقالة لأنها لم تستطع المتابعة على مثل هذا الانتهاك اللاحق بأقدس حقوقنا ، ونحن نعتقد أنه لا يوجد مصرى واحد جدير بأن يدعى مصريا يستطيع أن يؤلف وزارة يكون مضمونا عليها حتما أن تسير على برنامج يرمى إلى خنق البلد والقضاء على البقية الباقية لها من الحقوق

« أبلغنا جنابكم من قبل آمالى البلاد ومطالبها ، فمن الفضلة تكرير بيانها الآن ، وغير خاف على

جنابكم أيضا جميع أساليب التهديد المستعملة لابتلاع البلاد بالمرة تحت ستار ما يسمونه إصلاحات سياسية وقضائية وإدارية . والذى نقصد الآن إنما هو أن نشهدكم على المعاملة الجائرة التى تُرزأ بها مصر لكى تقولوا لحكومتكم انه على الرغم من العهود التى التزمت بها انجلترة على رؤوس الاشهاد ، وعلى الرغم من المبادئ التى أقرها الحلفاء بالإجماع ، لا زال فى العالم أمة تتحكم فيها القوة الغاشمة لخدمة مصالح لا اتفاق لها مع دواعى المدنية وهى أقل إتفاقا مع دواعى العدل والانصاف »

وإذا كانت الصحف تحت الرقابة لقيام الأحكام العرفية ، وكان محظوراً عليها نشر مثل هذه الرسائل ، فقد أذاع الوفد كتابه إلى السلطان واحتجاجه لدى معتمدى الدول فى نشرات خاصة طبعها ووزعها على الجمهور فى القاهرة والأقاليم ، وتناقلها الناس فى كل مكان . فأثارت حماستهم ، وتوالت الوفود على بيت الأمة ، ودارى الوزيرين المستقيلين ، تعلن تأييدها للوفد والوزيرين ، وتوالت الاحتجاجات إلى معتمدى الدول من الهيئات والطوائف المختلفة ، وحمل البرق إلى مؤتمر الصلح رسائل الاحتجاج من مختلف هذه النواحى

إنذار السلطة العسكرية

لأعضاء الوفد — ٦ مارس سنة ١٩١٩

رأت السلطة البريطانية فى احتجاجات الوفد المتوالية لدى معتمدى الدول تحدياً لها ، وتشهيراً بها وبتصرفاتها ، وكشفاً لسوء نيتها لدى الدوائر الأوروبية ، كما رأت فى كتابه إلى السلطان فؤاد ، ونشر هذا الكتاب مع احتجاجاته لدى معتمدى الدول ، إثارة للخواطر ، وتحريضاً على المقاومة ، وتعطيلا لتأليف وزارة تساير السياسة البريطانية ، وكان المستر ملنر شبيهاً قائماً بأعمال المعتمد البريطانى فى غيبة السير ونجت ، فتشاور مع المستشارين البريطانيين فى الوزارات ، واتفقوا رأيا على أن يشيروا على حكومتهم بأخذ الأمور بالشدة ، قبل أن يستفحل شأن الحركة ، فوافقتهم على رأيهم ، وعهدت إلى السلطة العسكرية إنفاذ هذه السياسة ، وكان ظنها أن سياسة التهديد والعنف كفيلة بالقضاء على الحركة فى مهدها

ففى يوم الخميس ٦ مارس سنة ١٩١٩ استدعى الميجر جنرال وطسن قائد القوات البريطانية فى مصر بالنيابة رئيس الوفد وأعضاءه للحضور لمركز القيادة بفندق سافوى بميدان سليمان باشا فى الساعة الثالثة بعد ظهر ذلك اليوم ، فحضروا فى الموعد المذكور ، وهناك ألقى عليهم القائد البلاغ الآتى باللغة الإنجليزية ، وهذا تعريبه :

« علمت أنكم تضمون مسألة وجود الحماية موضع المناقشة ، وأنكم تقيمون العقبات فى سير الحكومة المصرية تحت الحماية بالسعى فى منع تشكيل وزارة جديدة ، وحيث ان البلاد لا تزال تحت الأحكام

العسكرية ، لذلك يلزمني أن أنذركم أن أي عمل منكم يرمي إلى عرقلة سير الإدارة يجعلكم عرضة للمعاملة الشديدة بموجب الأحكام العرفية »

وبعد أن أتم القائد إلقاء هذا الإنذار باللغة الإنجليزية وترجم إلى اللغة الفرنسية ، أراد بعض أعضاء الوفد الكلام ، فرفض سماع أي كلام قائلا : « لا مناقشة » ، وتركهم وانصرف ، وطلب الأعضاء أن يتسلموا نسخة من الإنذار ، فسلمت لهم نسخة من الأصل الإنجليزي

تلغراف الوفد الى رئيس الوزارة البريطانية

لم يتراجع أعضاء الوفد أمام هذا الإنذار ، وبادر سعد في اليوم نفسه إلى إرسال برقية إلى المستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية ، أنهى إليه فيها ما حدث ، وختمها بقوله : « إن السلطة العسكرية أنذرتنا اليوم بأننا نضع الحماية موضع البحث ونعرقل تأليف الوزارة الجديدة ، وتوعدتنا بأشد العقاب العسكري ، على أنها تجهل أننا نطلب الاستقلال التام ، ونرى الحماية غير مشروعة ، كما تعلم بالضرورة أننا قد أخذنا على عاتقنا واجبا وطنيا لا نتأخر عن أدائه بالطرق المشروعة ، مهما كلفنا ذلك ، وحسبنا أن نذكر لكم هذا التصرف الجائر الذي يجرّ سخط العالم المتمدن حتى تفكروا في حل هذه الأزمة بسفر الوفد فيرتاح بال الشعب »

اعتقال سعد وصحبه — ٨ مارس سنة ١٩١٩

رأت السلطة البريطانية إصراراً من الوفد على موقفه ، وتجلّى ذلك في برقيته إلى المستر لويد جورج ، فنفذت في يوم السبت ٨ مارس ما هددت به . وألقت القبض في عصر هذا اليوم على سعد باشا وثلاثة من صحبه ، وهم محمد محمود باشا وإسماعيل صدقي باشا وحمد الباسل باشا ، وساقتهم إلى ثكنة قصر النيل حيث قضوا الليل بها ، وفي اليوم التالي (٩ مارس) نقلوا إلى بور سعيد بقطار الساعة الحادية عشرة صباحا ، ومن هناك أقلتهم الباخرة إلى جزيرة مالطة التي اختارتها السلطة العسكرية منفى لهم ومعتقلا

وقد يتساءل المرء ، لماذا اختارت السلطة الثلاثة الأعضاء الذين اعتقلتهم مع سعد ؟ والجواب على ذلك ان السلطة العسكرية لم تكن تفكر طويلا في تعليل لإجراءاتها ، بل كان معظم هذه الإجراءات من يوم مصادرة توكيلات الوفد إلى اعتقال سعد وأصحابه الثلاثة وليد الارتجال والرعونة والاعتساف ، وقد اعترف الانجليز بعد ذلك أنهم كانوا — حتى من وجهة النظر البريطانية — جد مخطئين في هذه الإجراءات ، وأنهم لو أذنوا للوفد بالسفر إلى لندن أو إلى باريس منذ الساعة الأولى ، لما قامت ثورة سنة ١٩١٩ ، ولكن تصرفاتهم الغشوم هي التي أدت إلى انفجار الثورة ، أما اختيار أصحاب سعد الثلاثة الذين اعتقلوا معه ، فأغلب الظن أنه راجع إلى أنهم يحملون رتبة الباشوية ، فرأت السلطة أن تعتقلهم ، ظنا منها أن لقب

الباشوية يجعلهم مع سعد أهم الأعضاء شأنا ، حقا ان هذا التعيين كان يقتضي أيضا اعتقال علي شعراوي باشا ، ولكن ربما لاحظوا أنه أكبر سنا من زملائه ، وهذا مما يسوغ استثناءه من الاعتقال ، وعلى كل حال فهو العضو الوحيد من بين أعضاء الوفد الذي يحمل رتبة الباشوية ولم تعتقله السلطة العسكرية يوم ٨ مارس سنة ١٩١٩

استمرار الوفد في الكفاح

بعد اعتقال سعد وصحبه

لم توهن هذه الشدة عزيمة أعضاء الوفد ، بل اجتمعوا عقب اعتقال سعد وصحبه ، ورأس علي باشا شعراوي الاجتماع بصفته « وكيل الوفد » ، وقرروا إرسال الكتاب الآتي إلى السلطان يعترضون فيه على ذلك التصرف الجائر ، وعلى السياسة البريطانية التي صدر عنها ، ويطلبون منه أن يقف إلى جانب الشعب في هذه الأزمة ، ويعتبون عليه في لهجة بليغة موقفه منها ، قالوا :

« يا صاحب العظمة

« يتشرف الموقعون على هذا أعضاء الوفد المصري برفع ما يلي لمقام عظمتكم السامي :

« قبلتم استقالة الوزيرين رشدي باشا وعدلي باشا ، فما فهمنا أن هذا ربما كان الحل الوحيد لمسألة سفر الوفد المكلف بالدفاع عن قضية بلادكم الأسيفة ، وأنه حل لا يسمح لرجل مصري ذي كرامة ووطنية أن يقبل تأليف الوزارة ، مادام الوزيران المستقيلان علقا سحب استقالتهما على أمر سفر الوفد ، عرضنا لديكم العلية متضرعين أن تعرفوا رأي الأمة قبل البت نهائيا في هذا الأمر ، وأن تعيدوا النظر في الخطة التي اختطها مستشاروكم ، وأن تبدو للأمة آية من آيات ما جبلتم عليه من حبها ، فتكونوا في صفها مدافعين عنها لنيل غرضها ، تضرعنا بذلك إلى مولانا ، ولبثنا متطلعين بكمال الثقة في أن ابن إسماعيل الجالس على عرش محمد علي الكبير سيرينا من نفحاته ما يحقق الأمل

« غير أنه لم يمض إلا يومان حتى استدعتنا السلطة العسكرية في ٦ مارس ، وأبلغتنا أنها علمت أننا نضع مسألة وجود الحماية موضع البحث ، وأننا نثق العراقيل في سبيل الحكومة المصرية تحت الحماية بمحاولة منع تشكيل الوزارة ، وأنذرتنا بالعقاب العسكري الشديد إن أبينا عملا يرمي إلى تعطيل سير الإدارة ، ثم منعتنا من مناقشتها في هذا البلاغ ، لم تصب السلطة في رأيها ، فإن هذه الحماية باطلة ، ولكل إنسان الحق المطلق في أن يضعها تحت البحث والمناقشة القانونية ، وأما عدم نجاح الحكومة في تشكيل الوزارة فإنما هو النتيجة الطبيعية للخطة التي اتخذت في مسألة سفر الوفد ، فإن كل مصري ذي كرامة لا يمكنه حقيقة أن يقبل الوزارة في هذا الظرف من غير أن يستهين بمشيئة بلاده

« لم يقف الأمر عند هذا الإنذار ، بل قبضت السلطة أمس على رئيسنا سعد زغلول باشا وزملائنا محمد محمود باشا وحمد الباسل باشا واسماعيل صدقى باشا ، وزجتهم فى قصر النيل ، ثم سيق بهم اليوم إلى بورسعيد ، فإلى حيث لا نعلم . وذنبنا فى ذلك أننا نطلب حريتنا السياسية طبقا للمبادئ الشريفة التى اتخذت قاعدة لسياسة العالم الجديدة ، والتى قبلتها انجلترا نفسها . وبيّنا أننا لم نتعد حدود القانون ، فلم نهيج فى البلاد طائرا ، ولم نحرك ساكنا ، بل قبلنا توكيل الشعب إيانا ان نصدع بأمره ونسعى لتحقيق مشيئته عند الذين يقولون انه لم يبق فى العالم شعب سيد وشعب مسود ، بل العالم الانسانى فى الإخاء الإنسانى سواء .

« على هذه الاعتبارات يصعب علينا يا مولانا أن نفهم مبررا لهذه الخطة القاسية التى جرت عليها السياسة الإنجليزية تحت ثوب الأحكام العسكرية ، تلك الأحكام التى لا ندرى ما يسوغ وجودها إلى الآن بعد الهدنة بأربعة أشهر ، وبعد ان امتحنت مصر فى أشد ظروف الحرب حرجا فلم يكن منها إلا طاعة للأوامر العسكرية من غير بحث ، وإخلاد إلى سكينة لم يوجد مثلها فى بريطانيا العظمى نفسها

« إليكم يا صاحب العظمة ، وأنتم تتبوءون أكبر مقام فى مصر ، وعليكم أكبر مسئولية فيها ، نرفع باسم الأمة أمر هذا التصرف القاسى . فإن شعبكم الآن يحق له ان يعتبر هذه الطريقة بادرة تخيفه على مستقبله ، كما يحق له ان يكرر الضراعة لسدتكم العلية ان تقفوا فى صفه مدافعين عن قضيته العادلة

« وإنا مع كمال الاحترام نتشرف برفع آيات إخلاصنا إلى مقام عظمتكم الكريم ؟

« ٩ مارس سنة ١٩١٩ » « توقيعات أعضاء الوفد »

وأرسلوا برقية إلى المستر لويد جورج احتجوا فيها على اعتقال سعد ونجيب ، وصارحوه أنهم مناضلون فى سبيلهم ، وسيستمرون على الدفاع بكل الطرق المشروعة عن قضية مصر ، وأرسلوا برقيات بهذا المعنى إلى معتمدى الدول الأجنبية

الفصل الخامس

الثـــورة

لم يكد يتراءى بدأ القبض على سعد وصحبه ، حتى أخذت بعثات الغضب ترتسم فى محيط العاصمة ، وتسرى منها إلى الأقاليم

كانت روح السخط كامنة فى الجوانح ، والنفوس مغيظة تختنق من تصرفات السياسة البريطانية ، القديمة والحديثة ، متحفزة للثورة على هذه التصرفات ، وجاء هذا الحادث كالشرارة أشعلت النار فى النفوس المضطرمة

كان هذا الاعتقال جديراً بأن يهيج الخواطر ، ويدفع الأمة إلى الثورة ، لأنه حلقة من تصرفات جائرة اتخذتها السلطة البريطانية لإذلال الشعب ، والخيولة دون حقه فى الحياة ، وقد بلغ التحدى لأمانيه غايته ، بحيث يعد السكوت على ذلك رضا ، واستسلاما ، فجاءت الثورة معلنة ان الأمة لا ترضى بالذل والعبودية

بدء الثورة

الأحد ٩ مارس سنة ١٩١٩

بدأت الثورة بمظاهرات سلمية أقامها الطلبة يوم الأحد ٩ مارس ، إذ أضربوا عن تلقى الدروس ، وخرجوا من مدارسهم ، وساروا يادئ الأمر فى نظام وسكينة ، تتقدمهم أعلامهم وهم يهتفون بحياة مصر والوفد المصرى وسعد ، وسقوط الحماية الإنجليزية

كان طلبة مدرسة[1] الحقوق أول المضربين ، فقد امتنعوا عن تلقى الدروس منذ صبيحة هذا اليوم ، واجتمعوا فى فناء المدرسة (بالجيزة) ، يعلنون إضرابهم ، فنصحهم المستر والتون ناظر المدرسة بالعدول عن الإضراب ، وكان يخاطبهم بلطف ، فلم يستمعوا لنصيحته ، فاستدعى المستر موريس شلدون إنموس ، نائب المستشار القضائى البريطانى لوزارة الحقانية ، فجاء على عجل ، وكرر عليهم النصح بالعودة إلى دروسهم ، ودعاهم إلى ترك السياسة لآبائهم ، فأجابوه ان آباءنا قد سجنوا ؛ ولا ندرس القانون فى بلد يداس فيه القانون ، فرأى المستشار أن لا سبيل إلى إقناعهم ، وقفل راجعاً ، وغادر الطلبة مدرستهم ، وتوجهوا إلى مدرسة الهندسخانة ، ثم إلى مدرسة الزراعة ، وكلتاهما بالجيزة ، فخرج معهم طلبة المدرستين ، ثم ساروا جميعاً يهتفون بحياة مصر

(١) هكذا كان اسمها قبل أن تسمى « كلية » بعد إنشاء الجامعة ، وكذلك شأن المدارس العليا جميعها

وحياة سعد ، وذهبوا إلى مدرسة الطب بشارع قصر العيني ، فأراد ناظرها الدكتور كينج أن يحول بينهم وبين الاعتداء ، فرده هؤلاء ، وحطمت بينه وبينهم مائدة سقط فيها إلى الأرض ، وخرجوا وانضموا إلى إخوانهم ، وذهب الجميع إلى مدرسة التجارة العليا بشارع المتذيين ، وانضم إليهم طلبتها أيضاً ، وبعد أن غادروها ، سار الطلبة جميعاً متظاهرين هاتفين ، وقصدوا ميدان السيدة زينب ، وقبل أن يبلغوه أدركهم رجال البوليس فأحاطوا بفئات منهم ، وأخذوهم إلى قسم السيدة ، وفي ذلك الوقت أي بعد الظهر بقليل وصلت قوة « بلوك الخفر » مشاة وفرسانا ، آتية من المحافظة بقيادة الضابط أرشر وكيل الحكمدار ، فأرادوا صرف الطلبة إلى بيوتهم ، فأبوا ، فهددوهم باعتقالهم في المحافظة ، فلم يذعنوا ، واقتادهم رجال البوليس من قسم السيدة إلى المحافظة (بباب الخلق) ، مارين بشارع الخليج ، يحث بهم إخوانهم ، وفي طريقهم انضم إليهم طلبة مدرسة التجارة المتوسطة ودار العلوم ومدرسة القضاء الشرعي والإلهامية الثانوية وغيرها من المدارس التي سرت فيها روح الإضراب ، واختلط الجمهور بطلبة المدارس ، وساروا معهم متظاهرين ، ولما وصل الطلبة المحجوزون إلى محطة الدمرداش ، داس حصان أحد الجنود على رجل أحد الطلبة ، فنبهه الطالب إلى أن يحذر دوس الطلبة ، فلم يكترث الجندي إلا أن ضربه ، فغضب الطلبة لزميلهم ، وانضمت إليهم العامة ، وانهالوا على الجندي ضرباً بالحجارة ، فحصل هرج ومرج ، وفر الجندي ، وتبعه بعض الجنود ، وتصرف كثير من الطلبة إلى بيوتهم وسط هذا الاضطراب ، واستمر المتظاهرون سائرين حتى باب الخلق ، أما بقية الطلبة المحجوزين وعددهم نحو ٣٠٠ طالب ، فقد حبسوا بالمحافظة ، وساقوهم ليلا إلى القلعة

وعج ميدان باب الخلق بالمتظاهرين ، وبعد وصول الطلبة المحجوزين ، أعد الحكمدار رسل بك قوة من « بلوك الخفر » مسلحين بالعصي طاردت المجتمعين ، وأخلت منهم الميدان بعد جهد شديد استمر عدة ساعات

وكان طلبة الأزهر والمدارس الأخرى ، وبخاصة المدارس الثانوية ، لم يعلموا بتظاهرة ذلك اليوم ، فلما علموا بها اتفقت كلمة جميع الطلبة في جميع المدارس على الإضراب في اليوم التالي وتأليف مظاهرة يضمهم جميعاً

كان يوم ٩ مارس أول أيام الثورة ، وهو وإن كان يوماً عصيباً ، واعتقل فيه من اعتقل من الطلبة ، إلا أنه لم تسفك فيه دماء ، ولذلك يمكن القول بأنه انتهى بسلام

الاثنين ١٠ مارس — أول القتلى والجرحى

وفي اليوم التالي — الاثنين ١٠ مارس سنة ١٩١٩ — كان جميع طلبة المدارس والأزهر قد أضربوا عن دروسهم ، وأعلنوا الإضراب العام ، وألفوا مظاهرة كبرى ، انضم إليهم فيها من صادفهم من أفراد الشعب ، فسار الجميع في روعة ومهابة ، مخترقين شوارع القاهرة وميادينها ، ومروا بدور المعتمدين السياسيين هاتفين بحياة مصر والحرية والوفد ، ومنددين بسقوط الحماية

كان فى هذا اليوم أول القتلى والجرحى ، ذلك أنه حين مرّ المتظاهرون بشارع الدواوين ، حضرت شرذمة من الجنود البريطانيين لحراسة دواوين الحكومة ، فأطلق الجند بعض طلقات نارية على المتظاهرين أصابت بعضهم . وقد اختلف الرواة فى هل حدثت إصابات قاتلة فى هذا اليوم أم فى اليوم الذى يليه ؟ فذهب بعضهم إلى أنه لم يحصل قتل فى يوم الإثنين ، وأن ابتداء القتلى والجرحى كان فى يوم الثلاثاء ١١ مارس ، وأكد بعضهم أن أول القتلى والجرحى كان فى يوم الاثنين ١٠ منه . وقد تحققنا صحة هذه الرواية بالرجوع إلى دفاتر وفيات أقسام العاصمة فى شهر مارس سنة ١٩١٩ ، فرأينا فى دفتر وفيات قسم السيدة زينب ، قيد وفاة (مصرى مجهول) — ولعله رمز إلى الشهيد المجهول أو المصرى المجهول — وعلام مجهول يوم ١٠ مارس بمستشفى قصر العينى ، وأنهما « أصيبا فى حادثة مظاهرة » ، فتحقق لنا من هذا القيد أن حوادث القتل فى المظاهرات السلمية بدأت يوم الاثنين ١٠ مارس

حدث الإضراب العام بالمدارس فى ذلك اليوم ، من غير تدبير ولا تحريض ، فكان إجماعياً ، وكان طبيعياً ، لامصطنعاً ولا حزبياً ، بل منبعثاً من قلوب مفعمة بالإخلاص للوطن ، ولاغرض لهم سوى الوطن ، وكذلك كانت مظاهرتهم ، وإن تخلل تلك المظاهرة الكبرى بعض حوادث لم يكن من اليسور منعها ، فقد تعدى بعض المتظاهرين على محطر الترام ، فألقوا كثيراً منها ، وعطل سيرها ، واعتدوا على واجهات بعض المحلات التجارية المملوكة للأجانب ، وحطموا زجاجها ، كما حطموا مصابيح بعض الشوارع ، واقتلعوا الأشجار فى بعضها ، وقد ابتدأ الطلبة من وقوع هذه الحوادث ، فبادروا فى اليوم التالى إلى إذاعة منشور فى الصحف العربية والأوروبية يعربون فيه عن أسفهم لما وقع من الاعتداء ، ويدعون إلى الإقلاع عنه ، قالوا فيه :

« إلى الشعب المصرى الكريم . يستحلف طلبة المدارس العالية جميع مواطنيهم الأعزاء باسم مصر البلد الأمين ، ان ينفذوا ما يوجبونه إليهم اليوم من الرغبة الشديدة فى التزام الهدوء والسكينة التامة ، فان مركز مصر يتطلب ذلك . فمن كان مصرياً حقيقياً فليلب هذه الدعوة الصادقة ، وإن خير وسيلة لتحقيق الغرض المقصود هى اجتماع القلوب على محبة البلاد فى إخلاص تام ، والذى يلجأ إلى مثل ما أحدث مما يؤسف له كثيراً ، نكون بريئين منه ، وكذلك مصر والمصريون »

ولم يكتفوا بذلك ، بل نشروا بياناً للأجانب يكررون فيه أسفهم على ما وقع من حوادث الاعتداء ، ويطمئنونهم على مصالحهم . قالوا : « إلى حضرات إخواننا ومواطنينا الأجانب ، قد أسفنا نحن معاشر الطلبة المصريين مما وقع من الفوضى عند قيامنا بمظاهراتنا السلمية التى ما قصدنا بها إلا إظهار عواطفنا وشعورنا مع محبتنا لمواطنينا الأجانب الأعزاء ، وهكذا فلنكن أحباء كما عشنا مدى الأزمان »

الثلاثاء ١١ مارس

وفى يوم الثلاثاء ١١ مارس ، استمر إضراب الطلبة ، وتعطل سير الترام ، وأضرب سائقو سيارات الأجرة (التاكسى) ، وقلت عربات الأجرة واضطرب سير مركبات الأمنيبوس ، وكان مسيرها من قبل محصورا فى خطوط ضيقة ، فتعطلت المواصلات فى جميع أنحاء العاصمة ، وأقفل معظم التجار متاجرهم ، وأقفلت البيوت المالية أبوابها ، وتجددت المظاهرات بطوف أنحاء المدينة ، حتى صارت فى شبه مظاهرة عامة

ولما رأت السلطة العسكرية كثرة المظاهرات واتساعها وتشعبها فى مختلف الأحياء ، أصدر القائد العام فى هذا اليوم أمراً بمنع المظاهرات وإنذار من يخالفون هذا الأمر بالمحاكمة العسكرية ، وقد نشر الأمر فى الصحف ، وألصق على الجدران فى الشوارع والميادين ، وهذا نصه :

« جناب قائد عموم القوات فى القطر المصرى يلفت الجمهور إلى أنه لما كانت البلاد لا تزال تحت الأحكام العرفية فلا يجوز القيام بأى اجتماع عمومى أو أية مظاهرة ، وكل شخص يخالف هذا الأمر يحاكم بصفة مستعجلة »

وأخذت السرايا (الفوريات) البريطانية تطوف الشوارع والميادين لتنفيذ هذا الأمر ، وسار الجند بأسلحتهم ومعداتهم من بنادق وحراب وسيارات مصفحة وأخرى مجهزة بالمدافع الرشاشة لقمع المظاهرات ، وأطلقوا النار على من صادفهم من المتظاهرين ، وكانت أول مصادمة بين الجنود البريطانيين والمتظاهرين ، فى هذا اليوم ، عند باب الحديد على مقربة من كوبرى شبرا المعتد فوق السكة الحديدية ، ثم فى شارع عماد الدين

وقد عرفنا من أسماء الشهداء فى هذه المصادمة اسم كل من : محمد عزت البيومى ، عبد الفتاح محمود جاد ، طلبه حسن ، وقد توفوا بقصر العينى بسبب ما أصابهم من الجروح النارية

وإلى هذه المظاهرة أشارت السلطة العسكرية فى بلاغها الرسمى الذى أصدرته عن بعض حوادث الثورة ، بقولها ما تعريبه : « نظم الطلبة فى القاهرة مظاهرة يوم ١١ الجارى ، فانتهز الرعاع (كذا كانت تسمى المتظاهرين) فى الحال هذه الفرصة للتدمير والنهب : فتدخل الجنود ومنعوا هذا العمل ، وحدثت مشاغبات صغيرة مختلفة فى هذا اليوم والأيام التالية قمعت بأقل ما يمكن من استخدام القوة ؛ فلم تحدث غير ست وفيات ، و إحدى وثلاثين إصابة ، منها ٢٢ بنيران البنادق »

وهذا الإحصاء أقل من الحقيقة

وليس صحيحاً قول البلاغ بحصول نهب وتدمير فى هذا اليوم ، ولا أن هذا النهب والتدمير قد استدعيا تدخل الجنود ، بل إن تدخلهم وإطلاقهم النار إنما كان لقمع المظاهرات فى ذاتها

وقد قابل الشعب إطلاق النار بشجاعة ومتبسل ، فلم يرهب رصاص البنادق والمتراليوزات . واستمر فى مظاهراته ، على الرغم مما اكتنفها من الحوادث الدموية

أول شهداء الشباب فى الثورة

المتواتر على ألسنة رواة الحوادث عن الثورة أن الشهيد الأول من شهداء الشباب فيها هو المرحوم مصطفى ماهر أمين ، على أن التحقيق قد انتهى بى إلى أن أول هؤلاء الشهداء هو المرحوم محمد عزت البيومى ، وكان طالباً . وكان مقتله يوم الثلاثاء ١١ مارس فى المصادمة التى حدثت بين المتظاهرين والجنود البريطانيين على مقربة من كوبرى شبرا ، وهى المصادمة التى تقدم ذكرها ، واطلعتُ على اسمه فى دفتر وفيات قسم السيدة زينب ، إذ قيدت وفاته يوم ١١ مارس « نتيجة جروح نارية » . وهو ابن المرحوم الأستاذ عبد المجيد البيومى المحامى الشرعى بالمنصورة ، وابن خالة صديقى الأستاذ محمود العمرى ، وقد حدثنى عن مقتله فى مظاهرة ١١ مارس ، وأخبرنى أنه أهدى مكتبة الجامعة هدية نفيسة من الكتب كتب عليها أنها مهداة إلى روح ذلك الشهيد

أما المرحوم مصطفى ماهر أمين ، فكان مقتله يوم ١٩ مارس ، وهو ابن المرحوم حافظ أمين مأمور مركز جرجا السابق ، وكان طالباً بالسنة الثالثة بالمدرسة السعيدية الثانوية ، ولم يكن يتجاوز السادسة عشرة من عمره . وقد أصيب يوم ١٩ مارس برصاص الجنود البريطانيين فى مظاهرة بجهة الأزهر ، ونقل إلى مستشفى عباس (الذى كان بشارع عابدين) حيث أسلم الروح يوم ٢١ منه ، وشيعت جنازته فى موكب رهيب سار فيه طلبة المدارس العالية والأزهر وجموع كثيرة من مختلف الطبقات ، ولفّ النعش بعلم مصرى كتب عليه « ليحى الاستقلال — شهيد الحرية » ، وحمل النعش أربعة من طلبة مدرسة القضاء الشرعى . وسارت الجنازة من شارع ممتاز بالبغالة ، حيث منزل الشهيد ، ومرت بمختلف الشوارع إلى شارع قصر العينى ثم إلى مدافن زين العابدين (زينهم) حيث ووري التراب ، وقبره معروف هناك ، وكان حزن الناس عليه شديداً

وكنتُ أعرف والده ، إذ كان بعد أن اعتزل خدمة الحكومة وكيلا لتفتيش إحدى الدوائر فى السنبلاوين . وكانت بينى وبينه مودة ، وكان يزورنى ويحدثنى عن ولده الشهيد ، ويفخر باستشهاده فى ميدان الجهاد ، ووعدته بالكتابة عنه ، وتسجيل بطولته فى تاريخ الثورة

الأربعاء — ١٢ مارس

استمرت المواصلات معطلة فى العاصمة ، وصار الناس يقطعون المسافات الشاسعة سيراً على أقدامهم ، أو راكبين الحمير والدواب لمن يستطيعون الحصول عليها ، وتجددت المظاهرات ، فأطلق الجنود البريطانيون

على المتظاهرين الرصاص من البنادق والمدافع الرشاشة ، فقتل عدد منهم ، وكان أكثر القتل فى طلبة الأزهر ، إذ كانوا يسيرون فى مظاهرة من ناحية المجاز إلى شارع خيرت . وأخرجت شركة الترام من مخزن شبرا قطارين من قطاراتها لتسييرهما إلى العتبة الخضراء بحراسة الجنود وقيادة بعض مفتشى الترام الأجانب ، ولكن الجمهور هجم عليهما ، فعادا ولم يخرج سواهما

ونشر إحصاء رسمى عن عدد القتلى والجرحى فى المظاهرات من ابتدائها إلى هذا اليوم (١٢ مارس) ، وهو كما يأتى :

قسم الموسكى ٨ جرحى . قسم السيدة زينب قتيل واحد و ٦ جرحى . قسم عابدين ٣ قتلى و ١٦ جريحاً . قسم الأزبكية قتيلان وجريح

فالجملة ٦ قتلى و ٣١ جريحاً ، وهو إحصاء أقل من الحقيقة ، لأن بعض الجرحى لم يبلغوا عن إصاباتهم ، وبعض القتلى لم يحصل التبليغ عنهم

الخميس — ١٣ مارس

استؤنفت المظاهرات ، ووقع أكثرها فى الخليفة والغورية والظاهر وشبرا ، وأهمها مظاهرة قامت أمام مسجد الحسين رضى الله عنه ، مؤلفة من طلبة الأزهر ، ساروا بموكبهم إلى الغورية فالخليفة الجديدة ، وهناك التقوا بجمهور آخر من طلبة المدارس العالية والخصوصية والثانوية ، وساروا الى المحكمة الشرعية بشارع نور الظلام ، فاشتد الزحام وأمرت المحكمة قضاتها وموظفيها بالانصراف ووقفت أعمالها ، وأطلق الجنود الرصاص على مظاهرات هذا اليوم ، ورابطت قوات بريطانية على مداخل الوزارات والمصالح الأميرية وفى محطة العاصمة

تهديد الموظفين

خشيت القيادة البريطانية أن تسرى روح التظاهر والإضراب من الطلبة والعمال إلى موظفى الحكومة ، ففى هذا اليوم (١٣ مارس) أنذرتهم السلطة العسكرية باجتناب مناصرة الحركة ، وأصدرت لذلك بلاغا نشرته الصحف يوم ١٤ مارس ، قالت فيه :

« جناب القائد العام لقوات فى القطر المصرى نبه جميع مستخدمى الحكومة باجتناب الحركات السياسية ، وبالاستمرار فى محال أعمالهم حيث يكونون تحت حماية السلطة العسكرية ، ويعلن الجميع أن كل من يحاول أن يتعرض لهم أو يؤخرهم فى أداء الأعمال المفروضة عليهم يعرض نفسه للعقاب الشديد بمقتضى الأحكام العرفية »

الجمعة — ١٤ مارس

تجددت المظاهرات يوم الجمعة ، وتجدد الاعتداء عليها من الجنود البريطانيين ، وكان أكثر الاعتداءات فظاعة ما وقع فى جهة سيدنا الحسين ، ذلك أنه بينما كان الناس خارجين من صلاة الجمعة بمسجد الحسين إذ جاءت سيارتان مدرعتان انجليزيتان ، وأخذ من فيهما من الجند يطلقون الرصاص على المصلين وهم خارجون من المسجد ، وقد ظنوا أنهم متظاهرون ، والحقيقة أنهم كانوا منصرفين من المسجد ، وكان منشأ حضور السيارتين أن صيدليا فى هذه الجهة رأى شجارا أمام صيدليته ، فاستدعى البوليس بالتليفون لفض الشجار ، فجاءت القوة البريطانية وكانت المشاجرة قد انتهت ، فلما رأوا المصلين خارجين من المسجد فى حشد كبير كعادتهم أطلقوا عليها الرصاص من غير تحقيق أو إنذار أو تحذير ، فوقع أكثر من ثلاثين مصابا ، بلغ عدد القتلى منهم اثنى عشر وعدد الجرحى أربعا وعشرين ، واستولى الفزع الناس من جراء هذا الاعتداء الوحشى ، وسالت الدماء غزيرة أمام المسجد الحسينى ، فكان لذلك وقع أليم فى النفوس

ووقعت فى هذا اليوم مظاهرتان أخريان فى شارع عباس (الملكة نازلى) والسيدة زينب ، فرقها الجند البريطانيون بالمدافع الرشاشة ، وبلغ عدد قتلى مظاهرة السيدة زينب ثلاثة عشر قتيلا وعدد الجرحى سبعا وعشرين ، وإلى ذلك يشير بلاغ السلطة العسكرية بقوله : « وفى يوم ١٤ مارس أطلق الغوغاء النار على نقطة عسكرية فى قسم السيدة زينب فقابلت النقطة النار بالنار فقتلت ١٣ وجرحت ٢٧ »

وقد عرفنا من أسماء الشهداء فى ذلك اليوم اسم كل من : خليل معطلق من الواحة الصغرى . محمد محمد المرعشلى من الباطنية بالدرب الأحمر . محمد سيد عبد الرسول من الجمالية . حسنين يوسف من الجمالية . محمد سلام منصور من الدرب الأحمر . أحمد حسن السرجانى من الدرب الأحمر . محمد جبريل من الجمالية (العطوف) . محمد محمد القروى من باب الوزير . محمود محمد القروى من باب الوزير . منصور حسين من الدرب الأحمر . هانم على من الدرب الاحمر . السيدة حميدة خليل من كفر الزعرى بالجمالية . محمد على غزلان من الباطنية بالدرب الأحمر . محمود مطاوع من قصر الشوك بالجمالية . إبراهيم حامد من حوش قدم بالدرب الأحمر

وانفرد الجنود البريطانيون (بادئ الأمر) بقمع المظاهرات ، وتجرد جنود البوليس المصرى من أسلحتهم عدا العصى ، وذلك خشية انضمامهم إلى المتظاهرين

إضراب المحامين — ١١ مارس

أضرب المحامون عن عملهم إعلانا لاحتجاجهم على الحالة التى وصلت إليها البلاد ، وابتدأ إضرابهم يوم ١١ مارس ، إذ اجتمعوا من تلقاء أنفسهم فى هذا اليوم بقاعة المحامين بمحكمة استئناف مصر ، وقرروا

الاضراب ، ووقعوا على عرائض بهذا المعنى ، هذا نصها : « أجمعت الأمة المصرية على طلب استقلالها والسعى لدى مؤتمر السلام للاعتراف بهذا الاستقلال . ولكن الحكومة الانجليزية رأت أن ذلك لا يتفق مع مصالح حزب الاستعمار البريطانى فمنعت المصريين الذين انتدبوا للقيام بهذه المهمة من السفر . ولم تكتف بذلك . بل عمدت إلى طريقة الارهاب ، فقبضت على أربعة منهم وأودعتهم السجن . وبما ان هذا العمل يعتدى على حرية أمتنا . وحرمان لها من إسماع صوتها . لذلك نعلن احتجاجنا نحن المحامين الموقعين على هذا بامتناعنا عن العمل ونطلب نقل أسمائنا من جدول المشتغلين إلى جدول غير المشتغلين »

وأقر مجلس نقابة المحامين هذا الإضراب وأصدر القرار الآتى[1] .

« اجتمع مجلس نقابة المحامين بمركز النقابة الساعة ١٢ الظهر من يوم ١١ مارس سنة ١٩١٩ برآسة الأستاذ أحمد لطفى بك وعضوية حضرات الأساتذة : الشيخ على ناصر ومحمد بك حافظ رمضان وأحمد بك مصطفى وإدوار قصيرى وأحمد الديوانى ومحمد زكى على وعبد الحليم البيلى وإسماعيل زهدى سكرتير المجلس . ورأى أن يضم اليه فى مداولاته رؤوس المحامين الموجودين بمحكمة الاستئناف وقت انعقاده وضم اليه فعلا حضرات : محمد بك محمود خليل ومحمد بك يوسف ونصر الدين أفندى زغلول ومحمد بك رشاد وراغب بك وهبه وإمام بك فهمى وأحمد بك رمزى وعبد العزيز بك مليكه ومحمد بك رمضان وعبد الرحمن بك الرافعى ومحمود بك بسيونى ومحمد بك إمام والأساتذه محمد كامل حسين وعبد السلام ذهنى ومحمد كامل البندارى وميخائيل جرجس ومحمد فؤاد حسنى وعبد الحميد حمدى . وبعد المداولة رأى المجلس أن لكل محام الحق فى نقل اسمه من جدول المشتغلين إلى جدول غير المشتغلين طبقا لنص المادة ٥٣ من اللائحة . بناء عليه . قرر المجلس بإجماع الآراء (أولا) رفع هذا القرار لرآسة محكمة الاستئناف مصحوبا بعرائض طلب نقل الاسم من جدول المشتغلين إلى جدول غير المشتغلين (ثانيا) مخابرة رآسة المحاكم الابتدائية ولجان المحامدة الفرعية والنقابة المختلطة والشرعية بذلك »

وقرر المجلس أيضا انتداب عدد من المحامين عينوا بأسمائهم لكى يحضر منهم اثنان فى كل محكمة ابتدائية أو جزئية لاثبات الإضراب فى محاضر جلسات المحاكم احتجاجا على الحالة الحاضرة وللحضور عن المحامين الموكلين وطلب التأجيل فى جميع قضاياهم لاعلان تنازلهم عن توكيلاتهم . وإذا رفضت المحكمة الطلب فلا ينسحب المحامى ولا يترافع بل يصر على طلب التأجيل للسبب المذكور

وقد نفذ المحامون قرار الإضراب ، ووافق معظم القضاة على إثبات الإضراب فى محاضر الجلسات وتأجيل القضايا

كان لهذا الإضراب أثره فى نجاح الثورة ، إذ كان بمثابة دعوة عملية إلى طوائف الشعب للإضراب

---

(١) مقتطف بنصه من محضر مجلس نقابة المحامين

العام ، وهى دعوة لها قيمتها لصدورها عن طائفة ممتازة تحمل علم القانون ، وتفهم الحقوق العامة والخاصة ، فكان إضرابها استهانة بسلطان الحكومة ، ومجاهرة لها بالسخط والعداء ، وتحريضا للشعب على الانتقاض عليها ، وقد انضم معظم أصحاب القضايا إلى هذه الحركة ، وأخذوا يطلبون هم التأجيل أيضا

فطنت السلطة العسكرية إلى ما فى هذا الاضراب من بث روح الثورة ، فأوعزت إلى وزارة الحقانية بالعمل على إحباطه ، فأصدرت منشورا إلى المحاكم بتوقيع وكيل الوزارة بعدم الموافقة على هذا الإضراب ، قالت : « إذا طلب المحامون التأجيل أو تنازلوا عن التوكيلات لأسباب لم تكن شخصية محضة أو لا ترتبط لها بالدعوى فالوزارة ترى أن تشير على القضاة بأن يلفتوا نظر المحامين إلى خطورة المسئولية التى أخذوها على عاتقهم ، فاذا أصر المحامون فهى تشير بشطب الدعاوى الابتدائية إذا لم تقبل الخصوم المرافعة فيها ، أما الدعاوى الاستئنافية فيقتضى أن يختاروا التوقيف أو تأجيل الدعوى وذلك مراعاة لمصلحة الخصوم الغائبين ، وأما ما يختص بالجنح والمخالفات فلا يقبل التأجيل مطلقا إلا لأسباب جوهرية أو بناء على طلب النيابة »

ولم يعمل معظم القضاة بهذا المنشور ، وسايروا الاضراب ، وأصر المحامون على إضرابهم ، وزادوا إصرارا على موقفهم بأن قدموا طلبات إجماعية إلى رآسة محكمة الاستئناف بنقل اسمائهم إلى جدول المحامين غير المشتغلين

ولما استفحل إضراب المحامين ، اجتمع المستر إيموس نائب المستشار القضائى لوزارة الحقانية بيحيى باشا إبراهيم رئيس محكمة الاستئناف يوم ١٥ مارس ، للنظر فى وضع حد له ، وانتهيا إلى أن يكتب كل منهما خطابا إلى الأستاذ عبد العزيز فهمى بك نقيب المحامين ينبهان فيه إلى أن العمل الذى عملته النقابة والمحامون من الإضراب يضر بسير العدالة ، وطلبا من النقيب ومن النقابة نصح المحامين الذين قدموا طلبات إلى رآسة محكمة الاستئناف بنقل اسمائهم الى جدول المحامين غير المشتغلين ، أن يعدلوا عن هذا الامتناع حرصا على العدالة وشرف المهنة ، والا فالحكومة تتخذ الاجراءات اللازمة

فاجتمع مجلس النقابة يوم الأحد ١٦ مارس سنة ١٩١٩ ، وحضر الاجتماع جمع من المحامين بلغ عددهم ١٣٠ محاميا ، وتباحثوا جميعا فى الرد على كتاب نائب المستشار القضائى ، فقرروا الرد عليه بأنهم فى إضرابهم لم يخرجوا عن قانونهم وأن موكليهم يشاركونهم فى إضرابهم ، وأنهم بعد أن تلوا الخطاب لم يجدوا فيه ما يحملهم على عدم التمسك بقرارهم الأول

واستمرت حركة نقل أسماء المحامين إلى جدول غير المشتغلين ، فأرسلت الطلبات القديمة والجديدة إلى رآسة محكمة الاستئناف وعليها توقيعات نحو ٣١٩ محاميا

وأخذ مندوبو النقابة يطلبون التأجيل لهذا السبب إن لم يجب طلب التأجيل للإضراب

ولما لم تستطع الحكومة حمل المحامين على العدول عن الإضراب أصدر القائد البريطانى العام فى ١٧

مارس إعلانا بوقف سريان كل نص من نصوص القانون يقتضى حضور محام أمام المحاكم الأهلية فى أى دعوى جنائية كانت أو غير جنائية وأجاز للمحكمة فى هذه الحالة أن تنظر وتفصل فى الدعاوى ولو بغير حضور محام ، وهذا عند الضرورة بندب عضو من أعضاء النيابة العمومية أو أى شخص تتوافر لديه المعلومات القانونية للدفاع عن الخصوم ، وأن يسرى هذا الأمر على كل دعوى تنازل فيها المحامى عن توكيله فيها ، وأجاز لكل شخص من المتقاضين فى الدعاوى الجنائية وغير الجنائية أن يوكل عنه من يشاء القيام بالدفاع عنه . ونص على أن كل لجنة ملحقة بالمحاكم الأهلية يقتضى القانون عضويتها محام أو أكثر فيها (كلجان قيد المحامين أو تأديبهم) تعتبر مشكلة تشكيلا قانونيا بغير حضور المحامين إذا حل القضاة محلهم فيها

وأرسلت رآسة محكمة الاستئناف فى ٢٤ مارس إلى جميع المحامين الذين طلبوا نقل أسمائهم إلى جدول غير المشتغلين كتابا تطلب فيه من كل منهم أن يبين إذا كان لا يزال مصرا على هذا الطلب أو يعدل عنه ، وطلبت منهم الجواب قبل يوم السبت ٢٩ مارس المحدد لانعقاد لجنة قبول المحامين

واجتمعت لجنة قبول المحامين يوم ٢٩ مارس برآسة يحيى ابراهيم باشا رئيس المحكمة وعضوية أحمد طلعت باشا النائب العام والمستر برسيفال المستشار بمحكمة الاستئناف بالنيابة عن المستر هالتون وكيل المحكمة وابراهيم الهلباوى بك واحمد لطفى بك عن نقابة المحامين . وقررت تأجيل النظر فى طلبات نقل المحامين أسماءهم إلى جلسة تعقد يوم ٦ ابريل ، وبنت قرارها على صعوبة المواصلات وتعذر وصول أجوبة كثير من المحامين المقيمين فى الأقاليم على كتاب المحكمة

إضراب المحامين الشرعيين

وحدا المحامون الشرعيون حذو زملائهم الأهليين ، فأضربوا على طريقتهم وأوفدوا بعضهم لطلب التأجيل فى القضايا للتنازل عن توكيلاتهم

وقد حدث إضرابهم يوم السبت ١٥ مارس ، وبدأ أمام المحكمة العليا الشرعية حين عقد الجلسة . فحدث أخذ ورد بين الشيخ محمد ناجى رئيس المحكمة العليا ، ونقيب المحامين الشيخ محمد عز العرب بك فى سبب التأجيل ، وفى أثناء الحوار اقتحم المتظاهرون المحكمة ، وأمروا القضاة والعمال بالخروج ، فتعطلت الأعمال ، وأجلت القضايا لعدم انتظام الجلسات . وجاء المتظاهرون بعربة رئيس المحكمة العليا ، ودعوه إلى ركوبها فركب فيها ، وركب معه بعض المتظاهرين ، وأحاطوه بالرعاية والاحترام ، ونشروا علما مصريا على رأسه ، وأوصلوه إلى بيته سالما ، ووقف العمل فى المحكمة الشرعية ، وأغلقت أبوابها ، وجاء على الأثر رجال البوليس وكانت الجماهير محتشدة بالقرب من المحكمة فأطلق عليها البوليس العيارات النارية المملوءة بالرش والبارود ، وأصيب إثنا عشر غلاما فى أرجلهم

السبت ١٥ مارس — إضراب عمال العتابر

استمرت المواصلات معطلة ، وضاعفت السلطة العسكرية قواتها فى حى سيدنا الحسين والأحياء الوطنية عامة بعد المجزرة التى وقعت فى اليوم الماضى (١٤ مارس) . ورابطت سرايا (دوريات) من الجنود البريطانيين فى مداخل الأحياء القريبة من الأزهر ، كالبغالطة والغورية والصنادقية والكحكيين ، ووقفت سرايا أخرى فى مداخل شارع الجواهرجية المؤدى إلى الصاغة ، وشارع الشوالى ، وشارع السكة الجديدة ، والموسكى ، كل ذلك لمنع التجمهر والمظاهرات . ووقعت مع ذلك مظاهرات فى جهات الحسينية والظاهر وشارع عباس (المسكة سابقا) ، وساد القلق بين التجار ، فلم يفتحوا محالهم عدا أصحاب المتاجر الصغيرة

وعهدت السلطة إلى جنود يوك الطمر من حملة العصى الغليظة المساهمة فى منع المظاهرات ، ولما كان هؤلاء الجنود يقومون من قبل بحراسة أقسام البوليس ومصالح الحكومة ، فقد استعيض عنهم فى هذه المهمة بجنود الأورطة الثامنة المصرية

وفى هذا اليوم أضرب عمال عتابر السكك الحديدية ، وكان عددهم يزيد على أربعة آلاف عامل . وهؤلاء العمال يشتغلون فى القطارات ، وبدونهم تتعطل سيرها . وعمد بعضهم إلى إتلاف مفاتيح قضبان السكة الحديدية ، ثم قطعوا الخط الحديدى بالقرب من لمبابه ، فتعطلت قطارات الوجه القبلى

وكان مما عجل ببدء الإضراب ان الحكومة ألحقت بعض الجنود الإنجليز بهذه العتابر لتمرينهم على مختلف الصناعات ، فاعتقد العمال أن الحكومة تقصد إحلال هؤلاء الجنود محلهم . فهاجموا وأضربوا ، وحاولت الحكومة تهدئة خواطرهم ، وإبعاد هذه الظنون عن أفكارهم ، فلم تفلح ، وظل العمال مضربين . وأرسلت السلطة العسكرية القوات المسلحة إلى حى السيدة والعتابر لحفظ النظام وتشتيت المظاهرات ، ومنعت الاتصال بين العمال والمتظاهرين فى الأحياء الأخرى

المحاكم العسكرية

أنشأت القيادة البريطانية محكمة عسكرية ، أخذت تنعقد منذ ذلك اليوم فى قسم الأزبكية لمحاكمة المقبوض عليهم فى اليوم الأول للثورة ، واستمرت فى الأيام التالية لمحاكم من يقبض عليهم فى المظاهرات ، وكانت أحكامها تصدر بالحبس أو الجلد ، أو بهما معا أو الغرامة ، ومن نموذج أحكامها انها قضت بعقاب محمود افندى زكى الميكانيكى بالحبس مع التشغيل شهرين لأنه كان حامل العلم فى مظاهرة . وصالح رياض بالحبس مع التشغيل ثلاثة أشهر لأنه كان حامل العلم فى مظاهرة أخرى . ومحمود مذكور من طلبة الأزهر بالسجن ثلاثة أشهر وجلده عشر جلدات . ومحمد حسن الصانع بالجلد خمس جلدات . وصادق حسن الصانع

بالسجن شهراً وجلده عشر جلدات لكسره زجاج الشوارع . وحكم الفكهاني التاجر بالغورية بالسجن ثلاثة أشهر لتوزيعه منشورات باللغة الفرنسية . وحكم عبد الباقي الفرجي بتغريمه غرامة أو السجن أحد عشر يوماً لتمزيقه منشوراً للسلطة العسكرية . ولما كثرت قضايا المظاهرات أنشأت القيادة البريطانية محكمة عسكرية أخرى في قسم الخليفة غير محكمة المتظاهرين ، ومحكمة عسكرية في بنها ، وأخرى في القناطر الخيرية

الأحد ١٦ مارس

استمرت المواصلات معطلة داخل المدينة وخارجها ، على أنه قد سيّرت بعض قطارات الترام في شبرا وشارع بولاق . وفي الطريق المؤدية إلى ميدان الألعاب بالجزيرة ، وكانت الجنود الإنجليز تحرس هذه القطارات في سيرها . بيد أن الجمهور أعرض في الجملة عن ركوبها من تلقاء نفسه ، مدفوعاً إلى هذا الامتناع بفطرته ، إذ كان يعد مقاطعتها عملاً وطنياً . وآثر عليها السير على الأقدام أو الركوب في عربات (الكارو) ، فراجت رواجاً عظيماً في هذه الأيام ، وصار من المناظر المألوفة التي لا تخلو من الفكاهة أن يركبها قوم من الطبقات الممتازة ، ويجلسون فيها إلى جانب ركابها العاديين ، ويتبادلون الروايات عن الثورة وأنبائها ، ويتبسطون في الأحاديث عن شؤون البلاد وأحوالها العامة

وتجددت المظاهرات في ذلك اليوم ، وعمّت أحياء المدينة ، وكانت الحركة قوية في الأحياء الوطنية عامة ، كحي الأزهر وسيدنا الحسين والسيدة زينب والخيمية وباب الشعرية والجمالية وغيرها

وأقيمت الحواجز والمتاريس في كثير من دروب هذه الأحياء لتعطيل سير السيارات الحربية التابعة للجنود ، كما حفر الثوار في بعض الشوارع حفراً عميقة أشبه بالخنادق في ميادين القتال ، واتخذوا من أنقاضها وقاية لأفراد الشعب من رصاص الجنود ، أو معاقل يرمون منها الجند بالطوب والحجارة

مظاهرة السيدات — ١٦ مارس سنة ١٩١٩

شاركت المرأة المصرية الرجال في الثورة ، وأعلنت عن مساهمتها فيها بمختلف الوسائل ، وكان أول مظهر رائع لهذه المساهمة تلك المظاهرة الكبرى التي قامت بها السيدات والآنسات يوم الأحد ١٦ مارس سنة ١٩١٩ ، وكان الغرض منها الإعراب عن شعورهن ، والاحتجاج على ما أصاب الأمة من القتل والتنكيل في المظاهرات السابقة

خرج المتظاهرات في حشمة ووقار ، وعددهن يربو على الثلثمائة من كرام العائلات ، وأعددن احتجاجاً مكتوباً ليقدمنه إلى معتمدي الدول ، هذا نصه :

« جناب المعتمد

« يرفع هذا لجنابكم السيدات المصريات أمهات وأخوات وزوجات من ذهبوا ضحية المظالم

البريطانية يحتججن على الأعمال الوحشية التي قوبلت بها الأمة المصرية الهادئة لا لذنب ارتكبته سوى المطالبة بحرية البلاد واستقلالها تطبيقاً للمبادئ التي فاه بها الدكتور ويلسن وقبلتها جميع الدول محاربة كانت أو محايدة

« نقدم لجنابكم هذا ونرجو أن ترفعوه لدولتكم المبجلة لأنها أخذت على عاتقها تنفيذ المبادئ المذكورة والعمل عليها ، ونرجوكم إبلاغها ما رأيتموه وما شاهده رعاياكم المحترمون من أعمال الوحشية وإطلاق الرصاص على الأبناء والأطفال والأولاد والرجال العزل من السلاح لمجرد احتجاجهم بطريق المظاهرات السلمية على منع المصريين من السفر للخارج لعرض قضيتهم على مؤتمر السلام أسوة بباقي الأمم وتنفيذاً للمبادئ التي اتخذت أساساً للصلح العام ، ولأنهم يحتجون أيضاً على اعتقال بعض رجالهم وتسفيرهم إلى جزيرة مالطة

« لنا الأمل يا جناب المعتمد أن يحل طلبنا هذا نحن السيدات المصريات محل القبول ، ولا زلتم عوناً لنصرة الحق مؤيدين لمبادئ الحرية والسلام »

سارت السيدات في صفين منتظمين ، وجميعهن يحملن أعلاماً صغيرة ، وطفن الشوارع الرئيسية في موكب كبير ، هاتفات بحياة الحرية والاستقلال وسقوط الحماية ، فلفت موكبهن أنظار الجماهير ، وأذكى في النفوس روح الحماسة والإعجاب ، وقوبلن في كل مكان بتصفيق الناس وهتافهم ، وأخذ النساء من نوافذ المنازل وشرفاتها ، يقابلنهن بالهتاف والزغاريد ، وخرج أكثر أهل القاهرة رجالاً ونساء لمشاهدة هذا الموكب البهيج ، الذي لم يسبق له نظير ، وأخذوا يرددون هتافاتهن

ومر المتظاهرات بدور القنصليات ومعتمدي الدول الأجنبية لتقديم الاحتجاج المكتوب ، ولكن الجنود الإنجليز لم يدعوا هذا الموكب البري ، يسير في طريقه ، فحينما وصل المتظاهرات إلى شارع سعد زغلول يردن الوصول إلى « بيت الأمة » ، ضربوا نطاقاً حولهن ، ومنعوهن من السير ، وسددوا إليهن بنادقهم وحرابهم مهددين ، وبقي السيدات هكذا مدة ساعتين تحت وهج الشمس المحرقة ، فلم يرهبن هذا التهديد ، بل تقدمت واحدة منهن وهي تحمل العلم إلى جندي كافل قد وجه بندقيته إليها ومن معها ، وقالت له بالإنجليزية : « نحن لا نهاب الموت ، أطلق بندقيتك في صدري لتجعلوا في مصر مس كافل ثانية » ، ومس كافل هي الممرضة الإنجليزية المشهورة التي أسرها الألمان في الحرب العظمى الأولى واتهموها بالجاسوسية وأعدموها رمياً بالرصاص ، وكان لمقتلها ضجة كبيرة في العالم ، فخجل الجندي ، وتنحى للسيدات عن الطريق ، فمكثن احتجاجاً ثانياً على هذه المعاملة الغاشمة ، ألحقنه باحتجاجهن الأول ، وقدمنه إلى معتمدي الدول ، وهذا نصه :

« جناب معتمد دولة . . .

« قرر السيدات المصريات بالأمس القيام بمظاهرة سلمية والمرور على دور السفراء لتقديم الاحتجاج

الكتابي المرفق بهذا والذي نتشرف برفعه لجنابكم الآن . وعندما اجتمعن بشارع سعد زغلول باشا حاصرتهن قوة مسلحة من العساكر البريطانية ووجهت لهن السلاح حتى لا يتحركن لا إلى الأمام ولا إلى الخلف ، وبقي السيدات هكذا مدة ساعتين تحت نار الشمس المحرقة

« هذا ما رآه المختلون من معاملة السيدات ، وهو بمفرده وبغير تعليق دال على استمرار الإنكليز في استعمال القوة الغاشمة حتى مع السيدات لإخماد أنفاس هذه الحركة العامة التي لم يكن أساسها أي عداء لضيوفنا الأجانب ، لأنها موجهة فقط ضد أعمال الاستبداد والقوة التي تقابل الإنكليز بها مطالب الأمة الحقة الشرعية

« لهذا يا جناب المعتمد نضم هذا الاحتجاج الثاني لاحتجاجنا الأول ونرجو إبلاغه لدولتكم الموقرة التي أخذت على عاتقها نصرة مبادئ العدالة والحرية ، وتفضلوا بقبول احترامنا »

ووقع على هذا الاحتجاج السيدات والآنسات الآتية أسماؤهن[1] :

حرم حسين رشدي باشا . حرم سعد زغلول باشا . هدى شعراوي حرم علي شعراوي باشا . حرم محمود رياض باشا . حرم محمد سعيد باشا . حرم إسماعيل صدقي باشا . حرم عمر سلطان باشا . حرم عثمان عرفي باشا . حرم الدكتور محمد علوي باشا . حرم محمد شكري باشا . حرم إسماعيل سري باشا . حرم الدكتور حسن محرم بك . حرم الأستاذ محمد أمين يوسف . حرم محمد صدقي باشا . حرم محمود سري بك . حرم أحمد راغب بدر بك . حرم أحمد عبد اللطيف بك . حرم محمد محرز باشا . حرم مصطفى بك عبد الخالق . حرم أحمد بك لطفي . حرم عثمان باشا مرتضى . الآنسة كريمة عثمان باشا مرتضى . حرم أحمد بك أبو اصبع . حرم حسن بك خيري . حرم إسماعيل حسنين باشا . حرم محمد بك رأفت . حرم سعيد بك حلمي . حرم إبراهيم رأفت باشا . حرم محمود سامي باشا البارودي . حرم حنا بك مسيحة . الآنسة كريمة محمود سامي باشا البارودي . حرم طاهر بك اللوزي . حرم عبد الحليم بك العلايلي . حرم علي بك سعد الدين . حرم الأستاذ عزيز مشرقي . الآنسة كريمة عبد الفتاح بك اللوزي . حرم الدكتور نجيب اسكندر . حرم الدكتور محمد العروسي . حرم الدكتور إبراهيم بك حسن . الآنسة كريمة صالح بك فريد . الآنسة كريمة محمد بك منيب . حرم توفيق وصفي . الآنسة كريمة عبد المجيد بك رضوان . حرم أحمد بك حمدي . الآنسة كريمة مصطفى بك الباجوري . الآنسة كريمة أحمد بك ندا . حرم اسكندر بك مسيحة . حرم أحمد بك حجازي . حرم نجيب بك فتحي . حرم حافظ بك محمد . الآنسة كريمة الشيخ الأنصاري . حرم محمد راتب باشا . حرم محمد بك يوسف . حرم حسين بك رياض . الآنسة جولييت صليب . الآنسة كريمة محمد بك أنور . حرم الدكتور محمد صدقي بك . حرم مصطفى

---

(١) يجب البيان والترتيب الواردين في أصل وثيقة الاحتجاج

بك توفيق . حرم توفيق بك صادق . حرم محمود بك الطوير . حرم إسماعيل بك سالم . حرم على بك مبارك . حرم حسين بك هلال . حرم محمد رؤوف باشا . حرم محمد شفيق رفعت بك . الآنسة كريمة أمين باشا الشمسي . مدام رفائيل بغدادي . حرم صالح بك لبيق أبو اصبع . الآنسة كريمة شوقي باشا . حرم الأستاذ وصفا واصف . حرم أحمد بك شكري . الآنسة كريمة إسماعيل أباظه باشا . الآنسة كريمة محمد بك رشاد . حرم رياض عفيفي بك . الآنسة كريمة توفيق باشا . الآنسة كريمة محمود مصيف بك . حرم حسن باشا عاصم . حرم حسين راغب بك . حرم توفيق باشا . حرم الدكتور على بك إبراهيم . الآنسة كريمة محمود بك أباظة . الآنسة كريمة السيد أباظه باشا . حرم عبد الله بك أباظة . حرم أحمد عفيفي باشا . حرم الدكتور أحمد سعيد بك . حرم محمد بك حسن . حرم إبراهيم بك شريف . الآنسة ماري ميرهم . الآنسة كريمة عبد الله بك الطوير . حرم أمين بك فؤاد . حرم لبيب بك مسك . حرم إسماعيل بك فاضل . حرم إبراهيم بك فاضل . الآنسة كريمة أحمد بك أبو اصبع . الآنسة كريمة محمد الشواربي باشا . حرم يحيى الدين بركات بك . الآنسة كريمة إسماعيل رمزي بك . حرم على بك فؤاد . حرم شاكر بك حلمي . حرم داود راتب بك . حرم صالح بك جمالي أبو اصبع . حرم مختار بك الأزناؤوطي . حرم صليب بك متقريوس . حرم أحمد بك عباس بكري . حرم محمد بك رمضان . حرم محمد بك أبو شادي . كريمة أمين باشا سيد احمد . حرم فؤاد بك شرين . حرم ميخائيل لبيب . حرم قاسم أمين بك . حرم حسين محرم بك . حرم حسن بك مهدي . حرم رفيق بك فتحي

قصيدة حافظ إبراهيم

فى مظاهرة السيدات

وقد حيا شاعر النيل حافظ إبراهيم مظاهرة السيدات بقصيدة رائعة ، مجد فيها شعورهن وشجاعتهن ، وحمل حملة لاذعة على مسلك الجنود الإنجليز حيالهن ، قال :

خَرَجَ الغَوَانِي يَحْتَجِجْـ ... ـنَ وَرُحْتُ أَرْقُبُ جَمْعَهُنْ

فَإِذَا بِهِنَّ تَجِدْنَ مِنْ ... سُودِ الثِّيَابِ لِتَعَازِهُنْ

فَطَلَعْنَ مِثْلَ كَوَاكِبٍ ... يَسْطَعْنَ فِى وَسَطِ الدُّجُنَّهْ[1]

وَأَخَذْنَ يَجْتَزْنَ الطَّرِيـ ... ـقَ وَدَارَ « سَعْدٌ » قَصْدَهُنَّهْ

يَمْشِينَ فِى كَنَفِ الوَقَا ... رِ وَقَدْ أَبَنَّ شُعُورَهُنَّهْ

وَإِذَا بِجَيْشٍ مُقْبِلٍ ... وَالخَيْلُ مُطْلَقَةُ الأَعِنَّهْ

---

(١) الدجنة : الظلام

وإذا الجنود سيوفها قد صوّبت لمحورهنّه
وإذا المدافع والبنا دق والصوارم والأسنّة
والخيل والفرسان قد ضربت نطاقاً حولهنّه
والورع والريحان في ذاك النهار سلاحهنّه
فتطاحن الجيشان سا عات تشيب لها الأجنّة
فتضعضع النسوان والنسوان ليس لهنّ منّة[1]
ثم انهزمن مشتتات الشمل نحو قصورهنّه

* * *

فليهنأ الجيش الفخو ر بنصره وبكسرهنّه !
فكأنما « الألمان » قد لبسوا البراقع بينهنّه
وأتوا (بهندنبرج)[2] مختفياً بمصر يقودهنّه
فلذاك خافوا بأسهنّ وأشفقوا من كيدهنّه !

امتداد الثورة إلى المدن والأقاليم

كانت القاهرة ولا تزال ، في مختلف العهود ، قلب مصر النابض ، وعلمها الخفاق ، ورأسها المفكر ، فيها تنشأ الآراء والأفكار والخواطر ، وعنها تصدر الحركات الفكرية والسياسية ، والتطورات الاجتماعية والاقتصادية

وفيها بدأت الثورات والانقلابات ، ثم سرت منها إلى مدن الوادي وقراه

هكذا كان ولم يزل شأن القاهرة ، وتلك منزلتها السامية على مدى السنين

اعتبر ذلك فيما كان لثورات القاهرة على عهد الحملة الفرنسية من الأثر البعيد في مختلف النواحي ، فقد امتد صداها واتسع مداها ، وقلدتها الأقاليم في الثورة والانتقاض على الفرنسيين[3] ، وكذلك كان شأنها في الثورة العرابية ، وهذا أيضاً كان شأنها في ثورة سنة ١٩١٩ ، فقد بدأت في القاهرة ، ثم امتدت إلى المدن والثغور ، والقرى القريبة والبعيدة ، وتشابهت مظاهرها في الريف والحضر ، حتى كأن هناك تدبيراً سابقاً لقيام ثورة عامة في كل أرجاء البلاد ، والواقع أن لا تدبير ولا اتفاق ، بل هي القاهرة ، عاصمة

---

(١) المنة : القوة

(٢) هو المارشال هندنبرج القائد الألماني الشهير في الحرب العالمية الأولى

(٣) راجع كتابنا « تاريخ الحركة القومية » الجزء الأول ص ٣١٤ وما بعدها ، والجزء الثاني ص ٤٥ وما بعدها

القطر السياسية والفكرية ، تغذى البلاد بأفكارها وعواطفها ، وتفيض عليها من أمانيها وآمالها ، وتشركها في أفراحها وأحزانها ، فكأن البلاد مرآة ، تنعكس عليها صورة القاهرة ، أو كأنها الأفق ، يتردد فيه صدى نداء العاصمة

لم تكد تبدأ المظاهرات والإضرابات في القاهرة ، حتى انتقلت أخبارها بسرعة البرق إلى الأقاليم ، فبعثت فيها روح الحماسة ، وقلدتها في النضال والثورة ، وفاقتها في بعض المواطن في العنف والشدة ، وساعد على انتشار روح الثورة في أرجاء البلاد انتقال كثير من طلبة القاهرة إلى بلادهم وقراهم بعد إضراب المدارس وإقفالها في العاصمة ، فحملوا معهم إلى أهليهم ومواطنيهم أفكار الثورة ومبادئها وأساليبها ، وكانت النفوس على استعداد كما أسلفنا لتلبية أي نداء للثورة

قامت المظاهرات في الإسكندرية وطنطا ودمنهور والمنصورة وشبين الكوم والزقازيق وبني سويف والمنيا والفيوم وأسيوط ، وسائر العواصم والبنادر ، بحيث لم يأت اليوم الرابع عشر والخامس عشر من شهر مارس حتى عمت الثورة معظم المديريات ، وانتهى بعض هذه المظاهرات بسلام ، وقوبل بعضها بضرب الرصاص ، فقتل وجرح كثيرون من المتظاهرين ، وسنذكر في الفصل السادس تفاصيل الثورة في الأقاليم ، مكتفين الآن بالعموميات

قطع السكك الحديدية

في ١٢ مارس وما بعده سرت في النفوس فكرة قطع المواصلات ، فقطعت خطوط السكك الحديدية وأسلاك البرق والتلفون ، وكان أول خط قطع بين طنطا وبلا ، وامتد القطع إلى مختلف الخطوط ، وانقطعت المواصلات بين القاهرة والأقاليم ، وبين البلاد بعضها وبعض ، وتعذر على الناس أن ينتقلوا من جهة إلى أخرى إلا بطريق السفن في النيل والترع ، وصارت البلاد جميعها في حالة ثورة عامة ، وفي ذلك يقول اللورد ملنر في تقريره انه « في ١٦ مارس قطعت سكك الحديد والأسلاك التلغرافية في القاهرة وبين الوجهين البحري والقبلي وقطعت المواصلات تماما بين القاهرة والوجه القبلي ، ولم يأت يوم ١٨ مارس حتى كانت مديريات البحيرة والغربية والمنوفية والدقهلية قد جاهرت بالثورة »

عمت الحركة أرجاء البلاد ، دون أي تدبير أو تنظيم ، ولم تكن ثمة دعوة إليها ، أو هيئة أو لجنة أو جماعة توجهها وتصدر تعليماتها فيها أو تشرف عليها ، بل شملت البلاد فجأة وعلى غير انتظار ، فكان ذلك من مظاهر جلالها وروعتها ، وظهر فيها فضل الشعب ، ولو أن لجنة ألفت سرا أو علنا لتنظيم الثورة ووضع الخطط لها ، لما دبرت ونفذت بهذا الإحكام ، بل أغلب الظن أن تضطرب في توجيهها ، ولا تصادف هذا الإجماع وذلك النجاح

إنذار القائد العام

ولما وصلت العاصمة الأنباء الأولى عن قطع السكك الحديدية ، أصدر القائد العام للقوات البريطانية في ١٣ مارس بلاغا توعد فيه كل من يتلف أو يشرع في إتلاف خطوط المواصلات الحديدية أو البرقية أو التليفونية بالإعدام رميا بالرصاص . قال :

« جناب القائد العام للقوات في القطر المصري ينذر الجمهور أن كل من يتلف مواصلات سكك الحديد أو التلغراف أو التلفون أو يلحق أي عطل بها أو يعبث بها بأي وجه من الوجوه أو يحاول عمل أي شيء من هذه الأعمال يعرض نفسه للإعدام رميا بالرصاص بمقتضى الأحكام العرفية »

وقد أرسل هذا البلاغ مطبوعا بحروف كبيرة إلى المحافظين والمديرين لتعليقه في المدن والبنادر والقرى ، ولكن الجمهور لم يؤثر فيه هذه التهديدات ، بل لم يصدقها غالبا ، لأن الذين كانوا يقومون بهذا التخريب لا يقرأون الصحف في الغالب ، ولا يقفون بالهم إلى مثل هذا البلاغ ، واستمرت حركة تخريب الخطوط الحديدية والمحطات

واضطر القطار الذي سافر من القاهرة يوم ١٥ مارس قاصدا الوجه القبلي إلى الرجوع إلى العاصمة ، بعد وصوله إلى محطة « الرقة » ، لقطع الخط في طريقه ، وكسرت عرباته وعوافده ، ثم دمر كثير من المحطات الأخرى ، فضلا عن خلع القضبان في كثير من الأرجاء

وأشارت السلطة العسكرية إلى تخريب المحطات والسكك الحديدية فوقعا في بلاغها المؤرخ ١٨ مارس : « ووقع مثل هذه الحوادث (حادثة طنطا التي سيرد الكلام عنها) في أجزاء أخرى من البلاد أفضت إلى نهب محطات السكك الحديدية والقطارات وإحراقها ونهب المخازن وتدمير كثير من ممتلكات الحكومة والأفراد ، وتتخذ الاحتياطات العسكرية في جميع أنحاء البلاد لحماية المحطات والمواصلات »

وأصدرت من قبل بلاغا — في ١٧ مارس — حملت فيه القرى نفقات إصلاح الخطوط التي تتلف بالقرب منها ، والتعويضات عن إحراق المحطات الواقعة بجوارها . قالت : « إن القرى الواقعة بقرب الخطوط الحديدية التي يحدث بها تلف تكون مسئولة عن جميع نفقات الترميمات وكذلك عن التعويضات في حال إحراق المحطات أو حدوث نهب أو سلب »

الإنذار بإحراق القرى

ولما اشتدت حركة قطع السكك الحديدية وتدمير المحطات ، أصدرت القيادة العامة في ٢٠ مارس الإنذار الآتي :

« كل حادث جديد من حوادث تدمير محطات السكك الحديدية أو المعدات الحديدية يعاقب عليه بإحراق القرية التى هى أقرب من غيرها إلى مكان التدمير . وهذا آخر إنذار »

واستدعى الجنرال بلفن Lieut General Bulfin القائد العام بالنيابة بعض الأعيان والوزراء السابقين إلى مركز القيادة البريطانية بفندق سافوى بميدان سليمان باشا . وأبلغهم أنه لم يتخذ حتى ذلك اليوم إلا تدابير دفاعية لقمع الاضطرابات فى البلاد ، ثم قال ما نصه :

« فإذا استمرت هذه الحوادث فسوف أرانى مضطرا إلى اتخاذ تدابير فعالة قوية ، وإنى أحذركم من خطر على النهاج هذه الخطة التى تكون عاقبتها وبالا على البلاد . فإن قوامها تدمير المعابر وتخريب البيوت ، فضلا عن إحراق القرى وإحراق الدور البريئة ، إلى غير ذلك مما يقتضيه الموقف . وقد استدعيتكم إلى هنا لأنذركم هذا الإنذار . واعلموا أنه آخر ما أوجهه من الإنذارات . فاعملوا كل ما فى وسعكم لتهدئة الأهالى ومنعهم من إحداث القلاقل . وإلا فإنى منفذ خطتى »

وأخذت السلطة العسكرية من ناحيتها تقمع حركة قطع الخطوط الحديدية ، فأمرت بتسيير كتائب طوافة من الجنود المسلحين بالبنادق والمدافع لتجوب البلاد التى يتراءى إليها بأن وقوع هذه الحوادث فيها

واستخدمت الطائرات الحربية فى بعض النواحى للسهر على حماية الخطوط وتشتيت الجموع الذين كانوا يتلفون المحطات ويخربون الخطوط الحديدية ، وحدث أن أطلقت النار على بعض الطائرات التى تقوم بأعمال الدورية ، فأجابت هذه بقذف القنابل وإطلاق مدافع المتراليوز ، فأحدثت خسائر شديدة من القتلى والجرحى

منع الخروج ليلا

ولما لاحظت السلطة العسكرية أن إتلاف الخطوط الحديدية كان يقع ليلا ، منعت خروج الناس من منازلهم من الساعة التاسعة مساء إلى الساعة الرابعة صباحا ، وأصدرت بذلك أمرا هذا نصه :

المادة الأولى — يجب على جميع سكان البنادر عدم مبارحة مساكنهم فيما بين الساعة ٩ أفرنجى مساء والساعة ٤ صباحا .

المادة الثانية — عمد ومشايخ البلاد والعرب والخفراء مسئولون شخصيا عن كل مخالفة للأوامر تحدث فى دائرة اختصاصهم ، وعليهم أن يبلغوا عن الأشخاص الذين يتبع منهم أى إضرار واعتداء

المادة الثالثة — يمنع استخدام الخفراء للمحافظة على السكك الحديدية بعد غروب الشمس وستقوم الجنود البريطانية بحفارة السكك الحديدية ليلا

المادة الرابعة — ممنوع انتقال سكان القرى من قرية إلى أخرى بين غروب الشمس وشروقها

الحملات لقمع الثورة

ووُجِّهت الحملات والتجاريد إلى المديريات لقمع الثورة ، فسيرت القيادة البريطانية فصائل متنقلة من الجند فى الوجه البحرى ، وأنشأت خطوطا منظمة من الدوريات كانت تطوف بالبلاد بين السكك الحديدية والطرق الزراعية ، ونفذت البواخر النيلية إلى الوجه القبلى محملة بالمدافع والقوات والذخائر لقمع الثورة فى مديريات الوجه القبلى ، وسيّرت القطارات المسلحة فى مختلف الجهات علاوة على الفصائل المتنقلة ، وأنشأت أيضا دوريات مائية على سفن مسلحة فى النيل والترع ، وكانت هذه الدوريات والبواخر تستهدف أحيانا لإطلاق النار عليها من الثوار ، واستخدمت الطائرات الحربية لحراسة القطارات المسلحة ، فكانت تحلق فوقها وترافقها فى سيرها ، وتطلق النار على كل حشد من الناس تشتبه فى نياته

الحالة بعد انقطاع المواصلات

أخذ الناس بعد انقطاع المواصلات الحديدية يستخدمون السفن الشراعية فى النيل والترع للذهاب من بلد إلى آخر ، وارتفعت أجورها ارتفاعا كبيراً ، أما السيارات فقلت كانت تستعمل ، لأن الطرق الزراعية أصابها التلف أيضاً بسبب الحفر والخنادق التى حفرت فيها ، وركب الناس الخيل والبغال والحمير فى المواصلات القريبة

وأما فى العاصمة ، فقد استمر إضراب عمال الترام وتعطيل ما يسيّر منها ، واستمر إضراب سائقى سيارات الأجرة ، وإضراب الحوذية ، وحملوا سائقى عربات الأمنيبوس على الإضراب معهم ، ومن لم يساير هم حملوا بغال عرباتهم لمنعها عن السير ، فتعذرت المواصلات تعذراً تاما ، ولم يعد بها سوى السيارات الخاصة ، وهذه كانت قليلة العدد ، لا يركبها إلا السراة والمترفون ، وراجت فى تلك الأيام عربات (الكارو) كما تقدمت الإشارة إليه (ص ١٣٧) بحيث كان يركبها أهل الطبقات الممتازة ، ويجدون فى العثور على مكان بها عناء كبيراً . . . ، ومما يروى فى هذا الصدد أن مستشارى محكمة الجنايات ببنى سويف غادروها بعد أن تعذر عقد الجلسات بها بسبب الثورة ، وجاءوا إلى القاهرة فى نحو العشرين من شهر مارس ، وكان قدومهم فى مركب شراعى بطريق النيل ، ولم يجدوا عند وصولهم سوى عربات (الكارو) ، فركبوا واحدة منها ، وذهبوا إلى بيوتهم فرحين !

وجاء العاصمة أيضاً فى أواخر مارس مستشارو محكمة الجنايات بأسيوط ، وكان قدومهم بالسيارة من أسيوط إلى بنى سويف ، ومنها ركبوا النيل فى مركب شراعى حتى بلغوا العاصمة

إصلاح بعض الخطوط

بذلت الحكومة جهداً كبيراً فى إعادة بعض ما أتلف من الخطوط الحديدية تدريجاً ، فتمكنت يوم

١٩ مارس من إعادة المواصلات على خط كوبرى الليمون إلى المطرية فقط ، ثم على خط حلوان . ووضعت فى القطارات جنود مسلحة لحفارتها ذهابا وإيابا

وأرسلت القطارات حاملة المهمات إلى خطوط الوجه البحرى ، لإصلاح ما تلف منها . وقامت البواخر النيلية إلى الوجه القبلى لإصلاح خطوطه الحديدية ، وقمع الثورة

وبدأت القطارات تسير فى غير نظام يوم ١٩ مارس من القاهرة إلى الإسكندرية ، وبور سعيد فقط ، حاملة بعض موظفى المصلحة وعمالها ، لإصلاح الخطوط

وأذاعت السلطة العسكرية فى بلاغها الصادر يوم ٢٠ مارس ضمن الأنباء الهامة أن قطاراً قام من القاهرة فى الساعة ٤ والدقيقة ١٥ بعد ظهر يوم ١٩ مارس ، فوصل إلى بنها فى الساعة ١٠ مساء ، أى أنه قطع المسافة بين القاهرة وبنها فى نحو ست ساعات ؛ وأبلغ أن الحالة هادئة على الخط ، وأن هذا القطار عاد صباح ٢٠ مارس من بنها ، فوصل إلى القاهرة عند الظهر . وأن قطاراً آخر قام من بور سعيد فى الساعة الثامنة من صباح هذا اليوم ، فوصل إلى العاصمة فى الساعة ٤ والدقيقة ٢٠ بعد الظهر دون حادث ، وفى بلاغ آخر أن قطار ركاب غادر القاهرة يوم ١٩ مارس فوصل إلى الإسكندرية فى الساعة التاسعة والربع من صباح اليوم الثانى ، وأن القطارات تسير إلى بور سعيد « ولكن نقل الركاب محدود نظراً للضرورات العسكرية »

ووصف سائق قطار جاء من الإسكندرية إلى القاهرة يوم ٢٠ مارس حالة الخط بين العاصمتين فقال : إن الخط من الإسكندرية إلى طنطا لم يصب بسوء . وتسير فيه القطارات على مهل ، ومن طنطا إلى بنها بقى خط واحد صالح لسير القطار ، والخط الآخر معطل ، وان الخط من بنها إلى القاهرة متخرب تسير فيه القطارات بمنتهى التمهل والحذر ، وان عمال السكة الحديدية منتشرون فى جميع المحطات لوصل أسلاك التلغرافات والتلفونات المقطوعة

وتذرت القطارات السائرة بين العاصمة والإسكندرية رغم إصلاح الخط ، وأخذت تسير نهاراً ، وتكف عن السير ليلا ، أما مواصلات الوجه القبلى فظلت مقطوعة منذ ١٥ مارس

ومنعت السلطة العسكرية السفر على الخطوط التى أعيدت ، إلا بجواز منها ، وألصقت على جدران محطة العاصمة يوم ٢٤ مارس إعلاناً قالت فيه إنه مرخص بالسفر بالسكة الحديدية إلى الإسكندرية والإسماعيلية وبور سعيد والسويس فقط ، وان الترخيص معطى (أولا) للأوروبيين بشرط أن يكون معهم جوازات سفر يؤشر عليها بتمديد الإذن لهم بالسفر إلى الخارج ، (ثانياً) وأن يكونوا فعلا من السكان المقيمين فى أحد البلاد الأربعة المذكورة ، أما المصريون فيرخص لهم بالسفر بشرط أن يكونوا من موظفى الحكومة ومعهم كتابات رسمية تجيز لهم السفر موقعاً عليها من أحد رؤساء مصلحتهم الإنجليز (كذا) ، وأن يثبتوا

أن الغاية من سفرهم القيام بخدمة تخص السلطة العسكرية !

ومعنى هذا الإعلان منع السفر تقريبا ، لأنه محصور فى دائرة ضيقة جدا ، ومقصور بالنسبة للمصريين على الموظفين بشروط شديدة

وبدئ بتنفيذ هذا النظام من يوم ٢٦ مارس ، وصدرت الأوامر فوق ما تقدم بمنع الدخول إلى المحطات ، ثم أبيح الحصول على جوازات السفر للمصريين غير الموظفين ، إذا كانوا من غير سكان العاصمة ويودون العودة إلى بلادهم ، بشرط أن يحصل طالب السفر على شهادة من مأمور مركزه عن شخصيته وحالته . ولما كانت المواصلات مقطوعة ولا سبيل إلى الاتصال بمأمورى المراكز ، فقد تعذر السفر على غير الموظفين ، ومنع السفر بالسيارات من القاهرة أو من الإسكندرية إلا بجوازات سفر من السلطة العسكرية

أما البضائع فقد امتنع نقلها بداءة بطريق السكة الحديدية ، وأعلنت المصلحة يوم ٢٤ مارس أنه بالنظر إلى الأحوال الحاضرة قد تعذر نقل البضائع المسلمة إلى المحطات ، وطلبت من أصحابها استردادها من هذه المحطات ، وعلى الخصوص من محطة القاهرة

وصارت الخضر والفاكهة تنقل إلى القاهرة على الجمير وعربات (الكارو) من البلاد القريبة ، لغاية الزرج وشبين القناطر ، ثم من البلاد البعيدة ، كبنها ، وبركة السبع وطنطا

وفى ٢٦ مارس أعلنت مصلحة السكة الحديدية أن عدد المحطات التى رخص بالسفر إليها بجوازات سفر بلغ ٢٢ محطة . هذا بيانها :

الإسكندرية . بور سعيد . القنطرة . الإسماعيلية . السويس . بنها . الزقازيق . المنصورة . المحلة الكبرى . كفر الزيات . طنطا . دمنهور

على أن الحركة على هذه الخطوط كانت مضطربة ، والسفر غير مأمون ، لاحتمال حدوث قطوع جديدة فيها ، وقد حدثت قطوع فى بعضها بعد إصلاحها ، وأحجم كثير من سائقى القطارات عن قيادتها خوفا من المخاطر ، فأصدرت المصلحة منشورا أنذرتهم فيه بضرورة تلبية أى طلب بالقيام بالسفر ، وباتخاذ الإجراءات اللازمة ضد كل من يرفض إطاعة الأوامر

وأحجم الناس من تلقاء أنفسهم عن ركوب القطارات خوفا من التعرض للأخطار ، وزاد فى إحجامهم ما نشرته السلطة العسكرية فى بلاغها المؤرخ ٥ ابريل الدال على خطورة الحالة ، إذ قالت : « لكى لا يكون هناك اعتقاد حسن ، سابق لأوانه ، فيما يتعلق بحالة السكك الحديدية التى يمكن إدراكها من الحقيقة الواقعة ، وهى أن بعض القطارات تسير بنظام بين القاهرة والاسكندرية ومدن الدلتا ، فى حين كادت المواصلات تتم إلى أسوان ، يمكن القول إنه نظرا لتدمير المحطات وآلات الإشارات فى الوجهين البحرى والقبلى ، لا بد أن يمضى وقت طويل قبل أن تقوم السكك الحديدية بنقل الركاب والبضائع كالعادة ،

ثم أن تدمير المصابيح التي لا يمكن سد ما ينقص منها في هذه الآونة يجب أن ينقص احتمال العمل ليلاً ، وفوق ذلك يجب أن يبقى إصلاح سكك حديد الدلتا الخفيفة و بعض خطوط فرعية معلومة إلى أن تتم تسوية الأحوال تماما »

تعطيل المواصلات التلغرافية والتلفونية

واضطراب البريد

ترتب على قطع كثير من الخطوط التلغرافية تعطيل المواصلات البرقية ، فأذاعت مصلحة التلغرافات في ١٦ مارس إعلانا بأن جميع التلغرافات تقبل تحت مسئولية أصحابها لأنها عرضة للتأخير ، وإعلانا آخر بالجهات التي تقبل فيها التلغرافات ، وانقطعت المواصلات التلفونية بين القاهرة والإسكندرية وغيرهما من المدن ، واستخدمت مصلحة التلغرافات الطائرات السريعة لنقل التلغرافات بدلا من الأسلاك المعطلة

وحددت في ٢٢ مارس عدد المكاتب التي أعيدت إليها المواصلات بطريق الأسلاك التلغرافية والتي تقبل فيها التلغرافات تحت مسئولية أصحابها ، وعددها ثلاثة وعشرون مكتبا ، وهي : طنطا . شبرا النملة . كفر الزيات . إنياى البارود . محلة روح . المحلة الكبرى . سمنود . الرجدية . تلا . البتانون . شبين الكوم . شنوان . الحامول . منوف . كمشوش . رملة الأنجب . سمادون . أشمون . دفرة . الكنيسة . الطيرية . كوم حماده . واقد

وفي ٢٧ مارس عينت مكاتب أخرى مما أصلحت خطوط التلغراف إليها ، وهي : الإسكندرية . دسوق . العامرية . بهيج . إدفينا . القبارى . مرسى مطروح . السلوم . دمنهور . الرمل وفروعها . بنها . ميت بره . القرين . دنشال . سحالى . أبو حمص . معمل الزجاج . عزبة خورشيد . كفر الدوار . أبو الأخضر . أبو صوير . أبو حماد . الإسماعيلية . التل الكبير . القصاصين . المحسمة . نفيشة . القنطرة . فايد . السويس . حوض السويس . ابيار . برما . قرنشو . سيون . القصابة . صا الحجر . المنصورة . دكرنس . ميت عساس . الراهبين . طلخا . مكاتب الدلتا المتصلة بخط كفر الزيات . الطور . أبو زليمة . جمسة . سفاجة . الغردقة . قويسنا . التوفيقية . الزقازيق . الزنكلون . شبلنجة . جبارس . صفط الملوك

البريد

واضطرب البريد بسبب قطع المواصلات الحديدية ، وتكدست الرسائل في مكاتب البريد ، وحال انقطاع المواصلات دون نقلها في القطارات ، واتفقت مصلحة البريد مع السلطة العسكرية على نقل الرسائل بالطائرات بين القاهرة والإسكندرية ، و بعض المدن الأخرى ، وجعل مركز هذه الطائرات في مصر

الجديدة ، وحددت مواعيد قيامها . وقد البريد الرسمي على ما سواه ، بحيث لا تقبل بريد الأفراد إلا إذا كان في محمول الطائرة محل له عند بريد الحكومة

وأعلنت المصلحة يوم ١٦ مارس إيقاف قبول الخطابات المؤمن عليها والطرود والصرر ، وصار البريد ينقل إلى الوجه القبلي ومنه ، على البواخر النيلية ، فيتأخر كثيراً عن موعده . فقد وزعت المصلحة يوم ٢٠ مارس أول بريد جاء على إحدى بواخر الحكومة من يوم انقطاع المواصلات ، ثم استخدمت الطائرات في نقل بريد الوجه القبلي

ونقل البريد من الفيوم إلى القاهرة على ظهور الإبل

وقف سريان الإجراءات القانونية

ولما صارت البلاد في حالة ثورة حقيقية ، وانقطعت المواصلات سواء في العاصمة أو بينها وبين الأقاليم ، وبين البلاد ذاتها ، أصدرت السلطة العسكرية قراراً نشر يوم ١٧ مايو سنة ١٩١٩ بعدم سريان المواعيد القانونية المبينة في قانون المرافعات ، جاء في ديباجته ما يأتي : «حيث انه نظراً لحالة الاضطراب في البلاد وما نشأ عنها من تعطيل المواصلات قد دامت العوائق في سبيل كثيرين من المتعاقدين والخصوم فلم يتسن لهم أن يقوموا في المواعيد المعينة بالإجراءات اللازمة لحفظ حقوقهم ، وحيث انه لذلك يتعين إيجاد حل من شأنه أن يمنع على قدر الإمكان كل شك يمكن أن يحوم حول ماهية هذه العوائق ومفعولها ، وكل ضرر يترتب عليها ، فلهذه الأسباب ، أنا إدموند هنري هينمن اللنبي تما هو معطى لي من السلطة بصفتي الجنرال القائد العام لقوات جلالة الملك في مصر ، أمرنا هو آت » ، وفي ذلك القرارات ، وهي :

أولا — يوقف سريان جميع المواعيد المحددة لسقوط الحق بمضي المدة أو لبطلان المرافعة أو لأي إجراءات قضائية أو غير قضائية يترتب على عدم استيفائها سقوط حق من الحقوق وذلك ابتداء من ١٢ مارس سنة ١٩١٩ إلى الأجل أو الآجال التي يعينها وزير الحقانية بمقتضى قرار وزاري

ثانيا — لوزير الحقانية أن يحدد بمقتضى قرار وزاري مدة الإيقاف المذكور بحسب الأقاليم أو المحاكم التي يسري عليها قراره وله أن يؤجل المواعيد التي حددها وأن يتخذ أي إجراءات أخرى يراها ضرورية لتنفيذ هذا المنشور

ثالثا — كل الأحكام القضائية التي صدرت أثناء مدة الإيقاف المذكور ضد أي شخص لم يمكنه الحضور أمام المحكمة أو تقديم دفاعه يجوز الطعن فيها على وجه الاستثناء بطريق المعارضة ويشترط في ذلك (أولا) أن تكون الأحكام المطعون فيها غير قابلة للطعن بالطرق العادية و (ثانيا) أن يثبت الطاعن للمحكمة أنه لم يتمكن من الحضور أو تقديم دفاعه نسبة لظروف الاضطراب الحالي و (ثالثا) أن ترفع هذه

المعارضة فى ظرف ١٥ يوما من انقضاء الزمن المحدد للإيقاف أو من تاريخ نشر هـذا المنشور أو من أخير هذين التاريخين

وأذاعت وزارة الحقانية فى ٢٥ مايو سنة ١٩١٩ القواعد الآتية الخاصة بالحقوق والمواعيد : (١) عرائض الدعاوى المدنية الكلية والاستئنافية المحصل عليها ربع الرسم النسبى أو أمانات ، المعلنة فى شهر ابريل سنة ١٩١٩ ، ولم يتيسر قيدها فى الجدول بسبب الأحوال الماضية المعروفة (كذا) لأصحابها الحق فى طلب تجديد إعلانها على أيدى المحضرين بلا رسم اكتفاء بالرسم المستحق على الإعلان سواء كان نسبيا أو مقررا طبقا للمنشور الصادر فى يونية سنة ١٩١٨ (٢) عرائض الاستئناف التى بعذر تقديمها إلى المحاكم فى خلال شهر ابريل سنة ١٩١٩ بسبب الأحوال الماضية المعروفة ، ومضى الميعاد العادى للاستئناف فيها قبل الإعلان ، وتقيد بعد تحصيل ربع الرسم المستحق عنها وكذلك الحال بالنسبة إلى المعارضات (٣) الشهادات التى تطلب من قلم الكتاب عن قيد استئنافات كانت جلساتها فى شهر ابريل سنة ١٩١٩ ولم تقيد فى الجدول تعطى لطالبيها

وفى ٢٨ مايو سنة ١٩١٩ أذاعت الوزارة قرارا بانتهاء مدة الإيقاف المنوه عنها فى بلاغ الجنرال اللنبى فى أول يونيه ، وذلك بالنسبة لمحاكم الوجه البحرى الأهلية والشرعية ، مع استثناء بعض المحاكم الجزئية التى رأت امتداد الإيقاف فيها (بسبب تأثرها من حوادث الثورة) وهى : محاكم : قليوب . شبين القناطر . العياط . الصف . كوم حماده . المحمودية . قويسنا . هويا . بلبيس . بورسعيد . السويس

وفى ٢١ يونيه أصدرت قرارا آخر بانتهاء مدة الإيقاف فى أول يوليه بالنسبة لمحاكم الوجه القبلى الأهلية والشرعية والمحاكم التى استثنيت فى القرار السابق ، والمحاكم المختلطة عامة

عود الى الثورة فى القاهرة

قلنا إن الثورة امتدت من القاهرة إلى الأقاليم ، ومن الحق أن نقول أيضاً أن امتدادها هذا كان له صداه فى القاهرة نفسها ، فإن أبناءها لم تكد تصل إليها حتى ضاعفت من روح الحماسة والتضحية فى نفوس أهلها ، فاتسع مداها وقويت شوكتها ، وتعددت مظاهرها ، وهكذا تنافس الريف والحضر فى رفع لواء الثورة والجهاد ، وقد اقترن استمرار الثورة فى القاهرة بإمعان السلطة العسكرية البريطانية فى العسف والتنكيل

دور الأزهر فى الثورة

وهنا يجب التنويه بالدور الذى قام به الأزهر فى الثورة ، فقد كان الأزهريون فى مقدمة صفوف المتظاهرين ، ومن أكثر الطلبة جرأة وحماسة وتضحية ، ومن أشد العاملين على بث روح الثورة

والإضراب فى طبقات الشعب ، وكثيراً ما كانت المظاهرات تبدأ من الأزهر ، هذا إلى أن الاجتماعات العامة كانت تعقد فيه غالبا ، فكان يموج كل مساء بالألوف المؤلفة لسماع الخطب النارية والقصائد الحماسية التى فيه ضد الاحتلال والحماية . فكان تعاقب على المنبر الأزهريون وطلبة المدارس ، وبعض العلماء والقسس والمحامين والصحفيين والعمال وغيرهم من مختلف الطبقات ، والجموع تؤمه وقت إلقاء الخطب ، فيضيق بهم فناء المسجد على سعته ، وفيه كانت تدبر المظاهرات وترسم الخطط

كان دور الأزهر فى ثورة سنة ١٩١٩ شبيها بالدور الذى قام به فى أول ثورة نبتت فى عهد الحملة الفرنسية (أكتوبر سنة ١٧٩٨) ، إذ كان معقل هذه الثورة . فقد ذكر نابليون فى تقريره إلى حكومة الدير كتوار أن «لجنة الثورة» كانت تنعقد بالأزهر[١] . ولعمك تذكر فى حديثنا عن هذه الثورة[٢] قولنا : « ان الأزهر كان مركز الثورة فى أواخر القرن الثامن عشر ، وقد شغل هذا المركز بعد أكثر من مائة عام ، فإن الأزهر خلال سنة ١٩١٩ كان فى فترة من الزمن المعسكر العام للثورة القومية التى قامت فى مصر عقب انتهاء الحرب العالمية . والتاريخ يعيد نفسه[٣] »

وإذ رأت السلطة العسكرية أن الأزهر أصبح معقلا للثورة ، فقد أرصدت الدوريات الإنجليزية أمام أبوابه ، لكى تمنع خروج المظاهرات من داخله ، فرابطت أمامها مدججة بالسلاح والمدافع الرشاشة (المتراليوزات) ، ولكن هذه الوسائل لم ترهب الطلبة ، بل كانوا يقتحمون جماعات الجند أو يتخطونهم ويؤلفون مظاهراتهم غير بعيد عن أبواب الأزهر ، وقد حدث ان هجم أحد الطلبة على أحد المدافع الرشاشة واختطفه من أيدى الجند وسار به نحو زملائه عند أبواب المسجد ، فأهب الحماسة فى نفوسهم ، ولكن الجند أدركوه واستردوه منه ، وقتلوه رميا بالرصاص ، فكان هذا العمل فى ذاته جرأة منقطعة النظير

وحاولت السلطة العسكرية أيضاً منع تجمع الجماهير فى الأزهر ، فضاعفت دوريات الجند أمام أبوابه ، وفى مسالك الطرق المؤدية إليه ، يسدونها فى وجه قاصديه ، ولكن الجماهير كانت تفسد خطتهم ، وتتخذ الناس مسالك أخرى يجهلها الجنود ، منها مخارم بشارع الشوانى لا يعرفها سوى الأزهريين ، ومنها سطوح المنازل المجاورة ، يتسلقون عليها من سطح إلى سطح ، وهدموا جداراً بأحد المنازل المجاورة له لكى يصل الناس منه إلى المسجد ، وكان يتعذر على السيارات المقلة للجنود أن تتوغل فى كثير من المسالك المؤدية إليه ، لضيقها والتوائها

---

(١) و (٢) تاريخ الحركة القومية الجزء الأول ص ٢٧٤ وما بعدها ، طبعة سنة ١٩٢٩

(٣) ص ٢٨٥ من المرجع السابق ، ولكن التاريخ مع الأسف لم يعد نفسه فى الأزهر بعد سنة ١٩١٩ و ١٩٢٠ ، فإن الحركات السياسية التى ظهرت فيه عقب ذلك وخاصة فى سنوات ١٩٢٤ و ١٩٢٥ و ١٩٢٨ و ١٩٣١ و ١٩٣٨ وما بعدها ، لم يصدر معظمها عن أهداف قومية عليا ، بل عن أغراض حزبية أو شخصية

خطباء الثورة

كان الأزهر كما أسلفنا محفلا عاما للخطابة ، وهو المكان الفسيح الذى لم تستطع السلطة العسكرية اقتحامه ومنع الاجتماعات العامة فيه ، ويرجع ذلك إلى مكانته ومنزلته الدينية . فكان لذلك ميدانا يباري فيه الخطباء من كل الطبقات ، وقد ظهرت فيه شخصيات برزت بمواهبها الخطابية ، وكان بعضهم يسترعى الأسماع حقا بخطبه الحماسية . ومن الصعب أن نحصر هؤلاء الخطباء جميعاً ، ولكن من الممكن أن نذكر بعضهم ، فمنهم : الشيخ مصطفى القاياتى ، الشيخ على سرور الزنكلونى ، الشيخ محمود أبو العيون ، الشيخ عبد ربه مفتاح ، الشيخ محمد عبد اللطيف دراز ، الشيخ عبد الباقى سرور ، وكلهم من علماء الأزهر ، ثم القمص مرقس سرجيوس ، القمص وليم غبريال ، محمد أبو شادى بك ، الأستاذ محمد كامل حسين ، الأستاذ محمد لطفى السيفى ، الأستاذ يوسف الجندى ، الأستاذ ابراهيم عبد الهادى ، الأستاذ حسن يس ، محمد افندى يوسف ، محمود افندى عبد السلام المدرس ، الأستاذ محمد شكرى ، الأستاذ محمد عبد المجيد مدر ، الأستاذ محمد أمين صدقى ، الدكتور زكى مبارك ، الدكتور محجوب ثابت الخ الخ

منتديات الثورة

عرفت فى هذا العهد أماكن كان يجتمع فيها دعاة الثورة والمتحدثون عن شؤونها أو شؤون البلاد عامة ، وكانت الأفكار تصدر عنها ، والمسائل العامة تدرس فيها ، وفيها تتخذ القرارات ، أو ترسم الأهداف التى يُرى توجيه الحركة إليها

وليس من السهل حصر هذه الأماكن ، وبخاصة الأماكن السرية ، ولكن يمكن أن نذكر فى طليعتها : الأزهر ، بيت الأمة ، محل جروبى القديم بشارع المناخ (الملكة فريدة) ، محل صولت بشارع فؤاد ، قهوة ريش بشارع سليمان باشا ، بار اللواء ، قهوة الجندى وقهوة السلام بميدان الأوبرا ، دار عبد الرحمن فهمى بك بقصر العينى ، دار أمين بك الرافعى بالخلمية الجديدة ، دار الشيخ مصطفى القاياتى بالسكرية ، دار محمود سليمان باشا بشارع الفلكى ، دار إبراهيم باشا سعيد خلف بيت الأمة الخ

مظاهرة ١٧ مارس الكبرى

كانت هذه المظاهرة من أكبر مظاهرات الثورة ، وقد نظمت تنظيما محكما ، واحتاط لها منظموها ، وأبلغوا الحكمدارية أمرها من قبل ، فرأت السلطة العسكرية أن لا تتعرض لها حقناً للدماء ، وتولى رسل بك (باشا) حكمدار العاصمة بنفسه حفظ النظام فى هذا اليوم المشهود ، وركب سيارة فى مقدمة المظاهرة حتى لا يصطدم بها الجنود البريطانيون ، وبدأت سيرها من جهة الأزهر ، وكانت مؤلفة من مواكب متلاحقة

تحمل أعلامها وشارات طوائفها ، وانتظم فيها الألوف من طبقات الأمة كافة ، فسار فيها العلماء والقضاة والمعلمون والمحامون والتجار وأرباب الأعمال وطلبة الأزهر ، وطلبة المدارس جميعها ، وطوائف الصناع ، وبالجملة مثلت فيها طبقات الأمة المقيمة في القاهرة ، فكانت مظاهرة هائلة ، وسارت في أكمل نظام تهتف بالحرية والاستقلال

سارت جموع المتظاهرين من الأزهر ، فالتبليطة ، فالغورية ، إلى قصبة رضوان ، فالحلمية الجديدة ، فميدان عابدين ، فميدان الأزهر ، فشارع البستان ، فقصر الدوبارة ، فالقصر العالي ، ثم عادت إلى شارع سليمان باشا ، فشارع مظلوم ، فشارع الساحة ، فشارع المدابغ (شريف باشا) ، فميدان الأوبرا ، فشارع كامل (إبراهيم باشا) ، فشارع عباس (الملكة نازلي) حيث انتهت هناك برجاء من الحكمدار ، بعد أن استمر سيرها ثماني ساعات كاملة ، وكان اجتيازها كل شارع يستغرق أكثر من ساعة ، وقد أعجب كل من شهدوا هذه المظاهرة بقدرة المصريين على التنظيم والمحافظة على النظام ، فإن مثل هذه المظاهرة التي كانت تضم نحو خمسين ألفا من المتظاهرين لو حدثت في أعظم الحواضر الغربية لكان من المحتمل أن يحدث فيها انتقاض أو اضطراب أو هرج ومرج ، أو اعتداء من المتظاهرين ، ولكن شيئا من ذلك لم يحدث ، واستمرت المحال التجارية مفتوحة في الشوارع التي اجتازتها المظاهرة ، ولم يحدث أي اعتداء عليها ، من أي نوع كان ، واشتملت جميع المتظاهرين بروح واحدة ، وهي الهتاف بحياة مصر وحريتها واستقلالها

غير أنه حدث في خلال سير المظاهرة أن أطلقت النار على المتظاهرين من نوافذ بعض البيوت ، من مصدر غير معروف ، قيل إنه بعض الجنود البريطانيين ، وقيل بعض الأرمن ، ولم تعرف الحقيقة تماما ، وقد أصيب بعض المتظاهرين ، وسقط بعضهم قتلى ، ومع ذلك لم يضطرب حبل النظام ، وإن كان قد حدث رد فعل لهذا الاعتداء ، وهجم بعض المتظاهرين على بعض المتاجر الأجنبية فحطموها ، ولكن هذه الحركة لم تستفحل ، وأوقفت ثورتها بفضل حكمة منظمي المظاهرة ، واستمرت المظاهرة في سيرها حتى نهايتها ، وأبلغ منظمو المظاهرة احتجاجاتهم إلى معتمدي الدول الأجنبية

وقد أشارت السلطة العسكرية إلى هذه المظاهرة في بلاغها المؤرخ ١٨ مارس ، ونوهت بما اشتملت عليه من النظام ، وأثنت على منظميها ، وعلى ولاة الأمور ، قالت : « وفي ١٧ الجاري حدثت مظاهرة منظمة في القاهرة بإذن من السلطة العسكرية ، فسار موكب مؤلف من بضعة آلاف من الناس في شوارع المدينة ولم يقع حادث سيئ بفضل الاحتياطات التي اتخذها كل من ولاة الأمور ومن منظمي المظاهرة »

ويبدو أن ما رأته السلطة العسكرية من ضخامة المظاهرة قد جعلها تعود إلى منع المظاهرات ، فأعلنت عن ذلك في بلاغها الصادر بتاريخ ١٨ مارس ، إذ جاء فيه : « وعقد القائد العام النية على إعادة النظام وعلى اتخاذ جميع الوسائل اللازمة لوضع حد للأحوال الحاضرة ، واتباعا لهذه الخطة أصدر أوامر مشددة

بأنه لا يسمح فى إبان القلق الحالى باجتماعات عمومية أو مظاهرات أو مواكب »

وحذّر البلاغ الناس من الاشتراك فى المظاهرات أو مجرد مشاهدتها بقوله : « فالقائد العام والحالة هذه الثقة بأن جميع الذين يطيعون القانون يساعدونه فى إعادة النظام بتجنبهم عن الاشتراك فى المظاهرات العامة أو مشاهدتها »

وتنفيذاً لتعليمات القائد العام نصبت المدافع السريعة الطلقات ابتداء من يوم الثلاثاء فى الميادين الكبرى ، كميدان الأوبرا ، وميدان باب الحديد ، والعتبة الخضراء ومبدان الأزهار ، ومواقع أخرى ، ورابط بجانبها الجنود والفرسان المسلحون بالبنادق

المظاهرات فى الأيام التالية

لم يؤثر هذا البلاغ فى الجماهير ، واستمرت المظاهرات فى الأيام التالية ، وظلت قطارات الترام معطلة ، عدا خطا واحدا وهو الموصل بين شبرا والعتبة الخضراء بحراسة الجنود البريطانيين ، وعمدت المظاهرات فى كل ناحية دون انقطاع ، ورغم أن السلطة العسكرية أعدت العدة لمنعها ، وكان الإنجليز يتصدون لها بتفريقها ، ويطلقون الرصاص على المتظاهرين من البنادق والمدافع الرشاشة (المترليوزات) ، وبخاصة فى شوارع قصر العينى وولاق ، ورابطت شرائد منهم فى الأحياء الوطنية ، وبخاصة فى مداخل الأزهر والشوارع المؤدية إليه لمنع التجمهر والمظاهرات

وكانت مظاهرة ولاق على الأخص مبدأ لحوادث دموية مروّعة ، فقد اجتمع عمال الغزل وجمهور من الصناع وبعض الشبان فى شارع ولاق يوم ١٨ مارس ، وساروا رافعين الأعلام قاصدين الأزهر للانضمام إلى المتظاهرين به ، فاعترضتهم القوات البريطانية بالقرب من كوبرى أبى العلا ، وأطلقت عليهم النار ، فسقط منهم كثير من القتلى والجرحى ، وقد عرفنا من أسماء القتلى اسم كل من : محمد الكردى ، سيدة حسن من المناصرة محى عابدين ، محمد عبد المجيد ، عبد الحليم سعد محمد ، أبو سريع درويش ، على فرحات ، محمد السيد غريب ، محمود السجينى ، وهؤلاء من ولاق ، محمد منصور

مظاهرة أخرى للسيدات — ٢٠ مارس

وعقد السيدات عزمهن على إقامة مظاهرة أخرى ، فاجتمعن يوم الخميس ٢٠ مارس صباحا بالحديقة القريبة من النيل بجاردن سيتى ، ومن هناك سرن ماشيات ، وفى مقدمتهن ستة أعلام ، كتب على أحدها باللغة العربية « اننا نحتج على سفك دماء الأبرياء العزل من السلاح » ، وكتب على الثانى « نحتج على قتل الأبرياء » ، وعلى الثالث « نطلب الاستقلال التام » ، وعلى الأعلام الثلاثة الأخرى هذه العبارات مترجمة

إلى الفرنسيه ، وسار المتظاهرات وخلفهن مركبتهن حتى وصلن إلى شارع قصر العينى ، فناظر الجيش بالإنشا ، حتى وصلن إلى شارع سعد زغلول ، ووقفن أمام « بيت الأمة » هاتفات ، ثم أقبلت قوة كبيرة من البوليس ومن الجنود الإنجليز فى سيارات مسلحة ، فحاصروا حولهن ، وظل الحصار نحو ساعتين ، وهن واقفات فى الشمس ، من منتصف الساعة الحادية عشر صباحا حتى الساعة الواحدة بعد الظهر ، وأرسلن باحتجاجهن إلى سفارات الدول ، وجاء القنصل الأمريكى بنفسه ، وشاهد هذا الحصار ، فذهب إلى فندق سافوى حيث القيادة البريطانية ، واحتج على هذه الفظاعة ، فصدر الأمر على عجل برفع الحصار ، وتمكن السيدات من الخروج من النطاق المضروب حولهن ، فركبن السيارات والعربات التى كانت تنتظرهن ، وانصرفن إلى بيوتهن

الشرطة الوطنية

ألف المتظاهرون فى أيام الثورة جماعة منهم يتولون حفظ النظام فى أثناء سير المظاهرات وفى الاجتماعات التى كانت تعقد لسماع الخطب أو لتنظيم المظاهرات ، سميت « الشرطة الوطنية » ، تجعل لأفرادها شارات خاصة تميزهم عن سواهم ، وهى شريط من القماش الأحمر يحيط بالذراع الأيسر ، وقد كتب عليه بالقماش الأبيض (بوليس وطنى) ، وكانوا يحملون العصى يفصلوا عن المتظاهرين من يندس فيهم من الغوغاء ، ومنهم من كان يحمل القرب وظل الماء لسقيا من يظمأ من المتظاهرين ، وكان الناس يخرجون إليهم بالماء لسقياهم ، وبعضهم يسقيهم الماء المحلى بالسكر ، وكان الجمهور يستجيب لنداء الشرطة الوطنية ، ويعمل بإرشاداتهم عن طواعية واختيار ، فكان لهذه الجماعة فضل كبير فى تنظيم المظاهرات والبعد بها عن الاعتداء على الممتلكات والأنفس ، وقد أسندت رآستها إلى الشيخ مصطفى القاياتى ، وكان يصدر تعليماته إلى أفرادها من منزله بالسكرية

وبالرغم من أن هذه الجماعة قد أفادت فى حفظ النظام ومنع اندساس الغوغاء فى المظاهرات ، فإن السلطة العسكرية أصدرت أمراً فى ١٧ إبريل تنعيها ، وتوعدت من ينتمى إليها بالاعتقال والمحاكمة ، قالت :

« بأمر القائد العام فى القطر المصرى بما له من السلطة الممنوحة لتطبيق الأحكام العرفية بما يأتى : « اتصل بعلم ولاة الأمور أنه أنشئت جمعية باسم جمعية البوليس الوطنى ، غرضها الظاهر صون القانون ، وحفظ النظام ، وقد وزعت هذه الجمعية على أعضائها شارة لتسومهم ، وتضفيهم على هيئة قوة بوليس ، وإذا كان من واجب كل وطنى معاونة البوليس ، فى تأييد النظام ، فإن جمعية كالجمعية التى تقدم ذكرها لا يمكن أن يسمح بها ، فتأليف هذه الفرقة وما يتبعها من الفرق محظور ، وكل من عثر عليه مرتديا شارة

هذه الفرقة أو سواها من الفرق التي تماثلها بعد الساعة السادسة من صباح غد (١٨ ابريل) يقبض عليه ويحاكم بمقتضى الأحكام العرفية »

اعتداء الجنود البريطانيين على المجتمعين في القهاوي

لم يقتصر اعتداء الجنود البريطانيين على المتظاهرين ، بل أخذوا يعتدون على القهاوي التي يديرها مصريون أو يجلس فيها المصريون عادة ، كقهوة الجندي ، وقهوة السلام بميدان الأوبرا ، وقهوة الشيشة ، ومحل جروبي القديم

وفي ٣١ مارس أحاط الجنود البريطانيون ومعهم مفتشون من الإنجليز بجميع القهاوي والمحال العمومية في وقت واحد ، وأجروا تفتيش جميع المصريين الجالسين بها بحجة ضبط المنشورات الثورية التي يحملونها ، وكرروا هذا الهجوم والتفتيش غير مرة

منع حمل الأسلحة

إلا بتصريح من السلطة العسكرية

كان السلاح ممنوعا حمله إلا بترخيص من وزارة الداخلية ، طبقا للوائح المتبعة ، ولكن السلطة العسكرية أصدرت بلاغا يوم ٣٠ مارس أعلنت فيه أن حمل الرعايا المصريين للأسلحة النارية أو لأي نوع من الأسلحة داخل حدود محافظة القاهرة يعد مخالفا للأحكام العرفية ما لم يكن حاملها حاصلا على رخصة من السلطة العسكرية ، وألغيت الرخص القديمة إلا إذا صادقت عليها السلطة ، وأنذرت من يخالف هذا الأمر بالسجن لمدة أقصاها سنة أو بغرامة أقصاها ٢٠٠ جنيه أو بالعقوبتين معا

جنازات الشهداء

ظهرت روح الثورة في تقدير الأمة لضحايا المظاهرات ، ممن قتلوا بنيران البنادق أو المدافع الرشاشة ، فكان الشعب يمجد فيهم التضحية والبطولة ، وقد تجلت هذه الروح في جنازات أولئك الشهداء ، فكان الشعب يشترك في مواكبها ويشيع الشهداء إلى مقرهم الأخير ، وكانت هذه الجنازات تنتظم صفوف الشعب من جميع الطبقات ، وتضم الألوف المؤلفة من المشيعين ، وكانت من أعظم المواكب التي شهدتها مصر روعة وجلالا ، ويخيل لمن شاهد هذه الجنازات ورأى ضخامتها أن الأمة بأكملها كانت تخرج لتوديع شهدائها ، وكان بعض الجنازات يضم عدة شهداء يشيعون معا ، وعلى كل نعش اسم صاحبه الشهيد يحف به العلم المصري ، وكانت أولى هذه الجنازات جنازة الشاب مصطفى ماهر أمين التي تقدم الكلام عنها (ص ١٣٠)

وفى يوم ٩ أبريل احتفل بتشييع جنازة أربعة شهداء قتلوا فى مظاهرة يوم ٨ منه التى سيرد الكلام عنها ، وذلك فى موكب مهيب لا يدرك الطرف آخره ، وقد سار المشيعون فى نظام وصمت وسكون ، يملؤه حزن عميق ، وكان يتخلل هذا الصمت بين حين وآخر نداء واحد يعبر عن شعور المشيعين : « تحيى مصر الحرية »

وفى ١١ أبريل شيعت جنازة أربعة عشر قتيلا من الشهداء الذين قتلوا فى المظاهرات ، فكان موكب الجنازة رهيبا يبعث الأسى والحزن فى النفوس ، بدأ سيره من مستشفى قصر العينى حيث نقلت جثث الشهداء ، بعضها لم يعرف ، وقد عرفنا من أسمائهم : السيدة شفيقة محمد من سكان قسم الخليفة[1] ، أحمد مصطفى شكرى . محمود أحمد من حى الحنفى . أحمد كيلانى من عمدة السكة الحديد . أحمد أسرسى من الخرنفش . زكى محمد من حى أبى العلا . محمد على عامر من الخليفة . محمد نذير من السيدة زينب . حسين محمود الحامى من باب الشعرية . أحمد فهمى من المغربلين . موسى أمين . ليتو سرور

ومشى فى الجنازة عشرات الألوف من طبقات الشعب وشيعوا الشهداء إلى مثواهم الأخير

وفى ١٢ أبريل احتفل بتشييع جنازة أربعة قتلى آخرين من شهداء المظاهرات فى مشهد جليل اشترك فيه المشيعون من الرجال والسيدات

وقد تجددت جنازات الشهداء فى أكتوبر سنة ١٩١٩ كما سيجىء بيانه

---

(١) فى عصر وفيات قسم الخليفة فقدت والدة السيدة شفيقة محمد يوم ١٠ أبريل ، وسبب الوالدة جروح وصدمة عظيمة أصيبت بها ، وعلى سكنها المؤرخة المذكورة بالخليفة بمنزل عثمان شباحة زراعهم فيما بعد .

ومما جاء فى منشور من المنشورات الثورية بتاريخ ٩ مارس سنة ١٩١٩ تحت عنوان : « الشفيقة أولى ضحايا السيدات المصريات » ما يأتى : « لقد كانت شفيقة من فتيات أول مظاهرة مصرية فى حرب الحرية من أول ضحايا سيداتنا . عن موت شفيقة ، وخبر انتشار نبأه : « إن أمها قد أودعها بواطن الشعب المصرى الكريم وعزى من وحيه نحو الحرية والاستقلال بهكذا رجولة وهكذا الإخلاص للوطن ، فى سبيل الإنسانية ! شفيقة . ومن كان . وسيان ذلك ! »

الفصل السادس

الثورة فى الأقاليم

بينا بالفصل السابق (ص ١٤٦) كيف امتدت الثورة إلى الأقاليم ، والآن نذكر فى شىء من التفصيل ما وسعنا تدوينه من وقائع الثورة ، فى كل منها

فى الإسكندرية

لما وصلت أنباء مظاهرات القاهرة إلى الإسكندرية ، اتفق طلبة المدارس والمعاهد الدينية فيها على الإضراب ، ونفذوا عزمهم يوم الأربعاء ١٢ مارس ، فأضربوا فى هذا اليوم ، وألقوا موكبا بدأ يتحرك من ميدان مسجد أبى العباس المرسى ، الذى اتخذه الجمهور فى الإسكندرية قاعدة للمظاهرات ، وساروا هاتفين للحرية والاستقلال ، مياسمين شطر دار المحافظة القديمة بشارع رأس التين ، وفيها هم سائرون أدركهم الأميرالاى جارفز باك حكمدار الإسكندرية ، يصحبه اللواء نجوم مأمور الضبط ، فأمر مأمور قسم الجمرك بتفريق المظاهرة تنفيذا للأمر العسكرى الصادر بمنع الاجتماعات والمظاهرات ، ولكن المتظاهرين لم يقفوا ، وساروا منحدرين إلى ميدان محمد على ، وهناك صدتهم عن المسير قوة من بلوك الخفر مشاة وركبانا ، فوقفوا عن السير ، وانتهت المظاهرة بسلام ، وأطلق بعض أصحاب المحال العمومية محالهم حين علموا بهذه المظاهرة ، ولكن المتظاهرين لم يقع منهم أى اعتداء على أحد ، ووزعت قبل الظهر قوة بريطانية للمحافظة على النظام ولمساعدة البوليس المصرى على تفريق الجموع ، وقبض على ٥٠ شخصا من المتظاهرين حجزوا فى أقسام المدينة

وتجددت المظاهرات يوم الجمعة ١٤ مارس ، ثم يوم السبت والأحد

وكانت مظاهرة يوم الأحد تنتظم الجموع الزاخرة من طلبة المدارس والمعاهد الدينية والتجار والصناع وعمال السكة الحديدية والفنارات والأحواض وورش الحكومة وغيرهم ، وطافت المظاهرة فى أهم شوارع المدينة وانتهت بسلام

ثم تغيرت الحال بعد ذلك ، فبدأت يوم الاثنين ١٧ مارس حتى كانت القوات الإنجليزية المسلحة منتشرة فى بعض الشوارع ، وعلى مداخل الطرق والحارات فى الأحياء الوطنية ، وكان الظن أن هذه القوات لا تتعرض للمتظاهرين ما داموا فى حدود النظام والقانون ، ولكن حدث ما لم يكن أحد يتوقعه ، فقد تألفت فى هذا اليوم مظاهرة كبيرة من طلبة المدارس الثانوية ، ومدرسة محمد على الصناعية والمعاهد الدينية والعمال ، وبدأت من ميدان أبى العباس ، وساروا إلى الانفوشى ، ولكن الجنود البريطانية

ضربت عطا حولهم ومنعتهم من السير ، فلم يمتنعوا ، وأطلق الجند عليهم النار ، فسقط منهم ستة عشر قتيلا ، وأربع وعشرون جريحا ، ونقل الجميع إلى الإسعاف بحالة مروعة

وقد عرفنا من أسماء القتلى : منصور على الدسب (طالب عمره ١٣ سنة) . السيد أبو العنين . أحمد محمد السخاوى . الشافعى قاسم . حسن العزازى . عمر حسن الأقندى (طالب) . السيد عبد المجيد . نصاوى عفيفى . محمد ابراهيم . أحمد على صالح . أحمد محمد حسن . أحمد أبو السعود . ابراهيم حسن حبيش . طه على عامر . عبده أحمد . محمد كامل الجداوى (وهؤلاء العشرة الأخيرون تجارة من السفرخانة قسم الجمرك)

أذكت هذه المظاهرة وبيئتها الدموية نار الحماسة فى نفوس الأهلين ، فتعددت بعد ذلك المظاهرات العنيفة فى الثغر ، وكانت المظاهرات الكبرى تبدأ عادة كل يوم جمعة عقب الصلاة ، وتأخذ مسيرها من ميدان أبى العباس ، وتخترق أهم شوارع المدينة

واعتقلت السلطة العسكرية عددا كبيرا من الطلبة والعمال بحجة اشتراكهم فى المظاهرات ، فبلغ عدد المعتقلين من طلبة المعهد الدينى وحده ٤٥ طالبا

وتجددت الحوادث الدموية بالثغر فى شهر ابريل ، فوقع تصادم بين المتظاهرين والجنود البريطانيين يوم ١٠ منه بباب عمر باشا ، وتصادم آخر فى صبيحة اليوم التالى بمحى كرموز ، فقتل فيه من المصريين ثلاثة وجرح ستة ، ثم تجدد التصادم بعد ظهر ذلك اليوم ، فقتل من المصريين سبعة عشر ، وجرح كثيرون ، وقد عرفنا من أسماء القتلى : محمد عثمان . اسماعيل محمد . أحمد على . حسن النوفى . عبد العزيز عبد الخالق ، وكلهم من باب عمر باشا

ثم تجددت المظاهرات الدامية فى نوفمبر ، كما سيجىء بيانه

فى بور سعيد

وحدثت فى بور سعيد مظاهرة يوم الجمعة ٢١ مارس ، بدأت فى شارع أوجينى ، وسارت نحو شارع محمد على ، فتصدى لها الجنود البريطانيون وأطلقوا النار على المتظاهرين ، فبلغ عدد القتلى منهم سبعة ، وعدد الجرحى سبعة عشر ، وقد عرفنا من أسماء القتلى : ابراهيم الزينى تاجر من دمياط . فريد القناء من عزبة البرج . السيد المصرى . عبد العزيز فزاع . محمد عباده (طالب) . محمد خليفة . رجب السلموني

فى البحيرة

قامت بدمنهور مظاهرة كبيرة يوم ١٧ مارس طافت فى بعض شوارع المدينة ، فتعرض مدير البحيرة ابراهيم حليم باشا بشخصه للمتظاهرين ، وأهانهم بكلمات أثارت غضبهم ، إذ تحداهم أن يكون بينهم رجل ،

فانقضوا عليه ضربا بالنعال ، حتى كادوا يجهزون عليه ، لولا تدخل البوليس . وقد شلت الجند المتظاهرين ، وقتلوا منهم ١٢ شخصا عرفنا من أسمائهم : أمين محمد جوهر . محمد سلمان محمد . أحمد محمد حسين . ابراهيم محمد عمر

وحوكم بعض من قبض عليهم بتهمة الاعتداء على المدير أمام محكمة عسكرية عقدت في دمهور ، فأصدرت على المتهمين أحكاما مختلفة بالسجن والجلد والغرامات

وصدر أمر عسكري يحظر على الأهالي الخروج من منازلهم بين الساعة السابعة مساء إلى الساعة الرابعة صباحا ، ومنع السفر من دمهور وإليها بغير جواز رسمي

وهجم البدو على مركز كوم حمادة ، فأرسلت قوة بريطانية لقمع حركتهم ، وصدتهم

في رشيد

حدثت في رشيد يوم ١٧ مارس مظاهرة بدأت سلمية ، وسرت من قلب المدينة إلى محربها ، وانضمت إليها جموع الشعب ، فتصدى لها مأمور المركز محمد مصطفى حجاب ، فوقع صدام بينه وبين المتظاهرين . أمر على أثره رجال البوليس بإطلاق النار عليهم . فقتل شاب من أبناء أحد الأعيان يسمى ابراهيم زيدان ، فثارت ثائرة الجماهير ، وهاجموا ديوان المركز ورجموه بالطوب والحجارة ، وأضرموا فيه النار ، ولا تزال آثار التدمير والحريق ظاهرة في بنائه ؛ وخرب بعضهم محطة السكة الحديد وخلعوا قضبانها وأتلفوا خطوط التلغراف والتلفون ؛ وسد الهرج والمرج في المدينة ، على أن ذوي المكانة فيها ألفوا من بينهم لجنة حفظت فيها النظام . بعد أن لجأ مأمور المركز إلى إحدى العزب القريبة من المدينة ، وفي اليوم التالي والذي يليه حضرت قوة من الجنود الهندية بقيادة ضابط بريطاني ، يصحبه المأمور ، وألقت القبض على نحو تسعين شخصا ، ممن أرشد عنهم المأمور ، نذكر منهم : محمد سمك التاجر وعضو المجلس المحلي . ونجله عبدالعزيز سمك . عبدالمجيد سمك . عبدالعزيز عجمية التاجر وعضو المجلس المحلي . أحمد الجارم طالب حقوق (الآن قاض بالمحاكم الأهلية) . عبدالحكيم الجارم (الآن موظف ببنك مصر) . محمود الطويل التاجر . وآخرين ممن سترد أسماؤهم في محاكمات الثورة ، وقد نقلوا جميعا إلى سجن الحدرة بالإسكندرية ، حيث حقق معهم ، وأحيل ستون منهم إلى محكمة عسكرية بريطانية كما سيجيء بيانه في الفصل الحادي عشر

في الغربية والمنوفية

في طنطا

في يوم الأربعاء ١٢ مارس قامت مظاهرة كبيرة في طنطا ، تألفت بداءة ذي بدء من طلبة الجامع الأحمدي والمدرسة الثانوية ، وأخذوا يطوفون في الشوارع الكبيرة ، وانضم إليهم الشعب ، فصارت مظاهرة

ضخمة ، جمعت عدة آلاف من المتظاهرين ، ينادون بالحرية والاستقلال ، وسارت المظاهرة بسلام إلى ان وصلت إلى شارع المديرية ، واتجه المتظاهرون صوب المحطة ، ليجعلوها خاتمة المطاف ، ثم يتفرقون ، ولكن حدث هناك حادث مروع ، إذ كانت شرذمة من الجنود البريطانيين ترابط بالمحطة ، فما ان اقترب المتظاهرون ، وكانهم عزل من أى سلاح ، حتى انهال عليهم الجند رمياً بالرصاص ، وكان معهم ويالالأسف نفر من رجال البوليس المصرى ، فبلغ عدد الضحايا من المتظاهرين ستة عشر قتيلا ، وتسعة وأربعين جريحاً ، وهذا الإحصاء مأخوذ من بلاغ السلطة العسكرية عن حوادث الثورة ، فكانت مظاهرة دموية

وقد عرفنا أسماء من قتلوا فيها ، وهم : سرزوق محمد اسماعيل طالب بالمعهد الأحمدى من منيل الهويشات مركز طنطا . السيد يوسف البيض تاجر . محمد عامر العربى مزارع . على على جابر من خرسيت مركز طنطا (طالب) . محمد مصطفى السيد من محلة مرحوم (طالب) . السيد السيد أبو قورة (طالب) . محمد ابراهيم راشد من شنتنا منوفية (كاتب) . محمد درويش النهامى من سبرباى (تاجر) . عبد المجيد ابراهيم الديهى من الفرستق مركز كفر الزيات (طالب) . منصور فهمى جرجس (طالب) . محمد محمود شادى من سنجرج منوفية (طالب بالمعهد الأحمدى) . مصطفى محمد هاشم من قصر نصر الدين مركز كفر الزيات (طالب) . محمد على زيدان شيال . محمود السيد جمعة (طالب) . محمد حسين عفيفى من قويسنا (طالب بالمعهد الأحمدى) . عبد الرحمن نصر من طنطا

وزعمت السلطة العسكرية فى بلاغها عن هذه المجزرة أن المتظاهرين أرادوا الهجوم على المحطة ، فكان ما كان من الضرب والتقتيل ، وهى مزاعم باطلة أرادت بها ستر فظاعة اعتداء الجند ، فاختلقت هذا السبب المكذوب ، لأن المتظاهرين ما كان فى نيتهم الهجوم على المحطة ولا على أى مبنى آخر من مبانى الحكومة

ولم يكتف الجنود البريطانيون بعد هذه الواقعة عن الاعتداء على الأهالى ، ففى ١٦ مارس قتل أحد المارة بسبع طلقات من مدفع رشاش منصوب فوق سطح المحطة ، وقتل غلام ضربا بالسنج عند مروره بالقرب من المعسكر الإنجليزى ، وفى ١٧ منه أطلق الرصاص على شاب كان يمر مصادفة على مقربة من هذا المعسكر

فى بركة السبع

وهاجمت فصيلة من الجنود البريطانيين جماعة من المتظاهرين كانوا يعملون على تدمير كوبرى السكة الحديدية ببركة السبع ، فقتل وجرح منهم كثيرون

فى قلين ودسوق

وفى ليلة ١٨ مارس دمرت محطة قلين تدميراً تاما ، ثم قطعت السكة الحديدية بين طنطا وقلين ودسوق والجهات الأخرى الواقعة شمالى المديرية

فى سمنود

وتعددت المظاهرات فى سمنود ، وقتل فى إحداها الملازم الأول ابراهيم محمد عمار ملاحظ نقطة سمنود يوم ١٨ مارس ، وجرح أحد عساكر البوليس وقتل ثلاثة من الأهلين ، وهم محمد مصطفى الشرقاوى فقيه . السيد عنتر أبو حبيب تاجر . الحاج محمد حسن شحاته خياط

فى زفتى

ألف طلبة المدرسة الثانوية (مدرسة السيد بك كشك) بزفتى مظاهرة طافت فى المدينة وانضم إليها الأهلون ، فبعثت فى المدينة وما حولها روح الثورة ، وتألفت لجنة للثورة برآسة المرحوم الأستاذ يوسف أحمد الجندى ، أعلنت الاستقلال ، وأنزلت العلم الذى كان يرفع على المركز ، ورفعت بدله علماً آخر وطنيا ، إيذاناً بإعلان الاستقلال ، وأذاعت فى منشور طبعته ووزعته فى المدينة أن إليها يرجع الأمر والنهى ، وكان مأمور المركز من خيار الرجال ، وهو المرحوم اسماعيل بك حمد ، فتعاون مع اللجنة بصفة غير رسمية ، وشاركها شعورها وميولها ، إذ كانت ميوله وطنية ، وتركها تباشر سلطة الإدارة ، فألفت لجاناً فرعية ، إحداها للمحافظة على الأمن وأخرى لتحصيل عوائد البلدية ورسوم شركة الأسواق ، وأخذت تنفق ما حصلته فى مرافق المدينة ، وردمت بعض المستنقعات وأصلحت الشوارع ، وشغلت فى ذلك العمال العاطلين ، وكان اسماعيل بك حمد يجتمع وأعضاء اللجنة فى مقرها بأعلى قهوة تدعى قهوة « ميتوكلى » ، وأصدرت جريدة أسمتها « الجمهور » كانت تطبع بمطبعة محمد افندى عجينة ، ولما ترامى نبأ هذه اللجنة وبخاصة إعلانها الاستقلال إلى السلطة العسكرية ، أنفذت إليها قوة من الأستراليين لقمع الثورة ، وحين اقتربت القوة من المدينة أخذ الأهالى يحفرون الخنادق العميقة فى الطرق الزراعية الموصلة إليها ، وخلعوا قضبان السكة الحديدية ، فاستعدت القوة لمهاجمة المدينة ، وصوبت إليها المدافع ، فتدخل اسماعيل بك حمد فى الأمر وتوسط بين القوة ولجنة الثورة ونصح هذه بالكف عن المقاومة إبقاء على المدينة ، وأذن للقوة بدخولها على أن لا تتدخل فى شؤون الإدارة ، إذ احتمل هو مسئوليتها ، فدخل الجند المدينة ، وعسكروا فى بحريها وقبليها ، وأخذوا يبحثون عن أعضاء لجنة الثورة ، فلم يرشد إليهم أحد ، وحظرت القوة على الأهلين التجول فى المدينة من غروب الشمس إلى مطلع الفجر

فى كفر الشيخ

قامت بكفر الشيخ يوم ١٦ مارس مظاهرة نألفت من الطلبة ، ثم اتسعت بانضمام الشعب إليها حتى بلغت عدتها عشرة آلاف شخص . وهاجم المتظاهرون بناء المركز وقذفوه بالطوب والحجارة فأتلفوا بعض نوافذه ، وأطلق الجند الرصاص على المتظاهرين فقتل واحد منهم وقطعت السكة الحديدية وخطوط التلغراف . وعزلت المدينة عن البلدان الأخرى

ولما تفاقمت الحالة أنفذت السلطة العسكرية إليها فصيلة من الجنود البريطانيين لقمع الثورة ، فجاءوها فى صبيحة يوم ٢٦ مارس سنة ١٩١٩ ، وكان عددهم نحو أربعمائة ، واتخذوا مركز البوليس مقراً لقيادتهم وعسكرت الفصيلة فى المدرسة الابتدائية ، وجعلتها وجعلت دور العلم مربطاً لخيولها

وأبعدت مأمور المركز عبد القادر افندى مختار (بك) عن المدينة بحجة أنه كان متآمراً لحركة المظاهرات ، وأمرته بأن يلزم مدينة طنطا ، وقدم المأمور بلاغاً إلى المدير و إلى وزارة الداخلية بالاعتداءات التى وقعت من هؤلاء الجنود ، وطلب إجراء التحقيق بشأنها ، واحتلت القوة الدور المهمة لمصالح الحكومة وتفتيش الأوقاف السلطانية (الملكية) ، وأخرجت منه موظفيها عنوة ، وساقتهم إلى سجن المركز ، ثم جاء وكيل النيابة ليتعرف ما حدث ، فضموه إليهم ، وزجوه مع طبيب المركز فى السجن ، ثم أفرجوا عنه وعن مفتش الأوقاف السلطانية وطبيب المركز ، وظل باقى الموظفين محبوسين إلى ما بعد العصر

ونهب الجند دكاكين الأهالى فى المدينة واستولوا على ما بها من مأكولات ، وأخذوا يعاقبون الأهالى بالجلد بدون محاكمة ، وفرضوا على كل بلدة من بلاد المركز عدداً من الأهالى يجلدهم يومياً ، ففرضوا على كفر الشيخ ٧٥ ، وعلى سخا ٢٥ ، وعلى ميت غفوان ٣٠ ، وهلم جراً ، ولما عجز عمدة سخا وشيخها عن تقديم الضريبة المطلوبة من الرجال جيء بهما إلى المركز وزجا فى السجن وأميشت معاملتهما بأن كلفا بحمل التراب من تحت أرجل الخيل ، وإدارة طلمبة المستشفى حيث استقر ضباط القوة ، وإدارة طلمبة المركز أيضاً ، على مرأى ومسمع من الأهالى ، وظلوا كذلك أربعة أيام . وقتل فى أثناء هذه الحوادث عدد من الأهالى برصاص الجند

وطاف الجنود البريطانيون فى أنحاء المركز وقصدوا فيما قصدوا إليه مقر شركة البحيرة بسيدى سالم وكوم الوحال ، وفى طريقهم إليها عرجوا ببلدة (العمدان) وتبادلوا والأهالى إطلاق الأعيرة النارية ، وقبض على الشيخ يوسف عاشور عمدة العمدان ، وحوكم بتهمة التحريض على العصيان ، وحكم عليه بالسجن خمسة عشر عاما (وأفرج عنه سنة ١٩٢٤)

واعتدى الجند فى بلدة (كفر دمرو) التابعة لمركز المحلة الكبرى على عفاف فتاة كانت تشتغل فى

حقلها يوم ٦ أبريل سنة ١٩١٩ ، وسلبوها شرفها عنوة واقتداراً ، وأبلغ العمدة هـذا الحادث الفظيع إلى المركز بدون جدوى

فى المحلة الكبرى

قامت بها يوم ١٥ مارس مظاهرة ضخمة جمعت طلبة المدارس وسراة المدينة وعمالها وصناعها وطوائفها كافة ، وطافوا فى الشوارع هاتفين للاستقلال والحرية ، وأضرب الطلبة فى هذا اليوم وانتهت المظاهرة بسلام ، وتكررت المظاهرات السلمية فى الأيام التالية

فى شبين الكوم

وقامت المظاهرات فى شبين الكوم منذ يوم ١١ مارس ، وتجددت فى الأيام التالية ، وكان قوامها طلبة المدارس الذين أضربوا ومن انضم إليهم من جموع الأهالى وطافت فى شوارع البندر الرئيسية ، وانتهت المظاهرات بسلام

وحضرت قوة بريطانية مسلحة ، وعسكرت فى المدرسة الثانوية ، ومنعت المظاهرات بمعاونة البوليس ، ثم تجددت المظاهرات فى اليوم التالى لحضور هذه القوة وكانت سلمية وقد فرقها البوليس

وقامت فى منوف مظاهرات ، وألقى المتظاهرون الطوب والحجارة على المركز فحضرت قوة من البوليس ومن الجيش البريطانى لإعادة النظام

وحدث فى تلا مظاهرة يوم الخميس ١٣ مارس فجاءتها قوة بريطانية مسلحة من طنطا وقوة من البوليس لمنع الاسترسال فى المظاهرات

فى الدقهلية

عمت المظاهرات مديرية الدقهلية ، وتخللها حوادث ألمية سفكت فيها دماء الأهلين ، مما نذكر تفصيله فيما يلى :

فى المنصورة

اجتمع طلبة المدارس الثانوية بالمنصورة يوم الجمعة ١٤ مارس فى متنزه الكتانى ، فاستمعوا إلى خطبائهم ، ثم ألفوا مظاهرة سلمية طافت فى المدينة وانتهت بسلام

وفى يوم الثلاثاء ١٨ مارس قامت مظاهرة سلمية كبرى اخترقت شوارع المدينة ، فى نظام وسكينة ، ولكن لم تكد تصل إلى نهاية شارع الكنة الجديدة ، تجاه مخازن موروم ، حتى فاجأها الجنود البريطانيون

باطلاق النار بدون تحذير أو إنذار ، فانقلبت المظاهرة إلى مجزرة مروعة قتل فيها من المتظاهرين تسعة عشر شهيداً ، وأصيب كثيرون بجروح دامية

وقد عرفنا من أسماء الشهداء : رمضان ابراهيم عطية (كاتب) . المدوى محمد عزام (عطار) . محمد بدر محمد (فقيه) . محمد المنسى (حوذى) . محمد عبد الغنى السندوبى (ساعاتى) . الشحات محمد حسين (شغال) . على حسن على (بياع) . أحمد محمد ماهر (كاتب) . محمد ابراهيم المهدى من الدراكسة (طباخ) . ابراهيم المهدى ابراهيم (صانع أحذية) . عباس عبد الله الزينى (جلاد) . رمضان الغفيفى كامل (بناء) . حافظ خليل القصيبى (طالب) . عبد الرحمن رمضان عطية (حلاق) . فؤاد محمد عوض (كاتب) . حسن احمد سليمان (حوذى) . حسن محمد الجدامى (طالب) . اسماعيل محمود زين الدين (طالب) . محمد على الشحات (نجار) . محمود يونس (حداد) . محمد الكتانى (موظف بالمجلس البلدى) . على على مصطفى (مزارع) . محمد عرفه . عبد العظيم على سلطان من ميت بير خميس . شعبان المبيض من ميت خميس ، و بعض هؤلاء الشهداء قتل فى بقية الأيام التالية ليوم المظاهرة ، إذ لم يكف الجند عن الاعتداء على الناس فى الشوارع

و إلى تلك المجزرة أشارت السلطة العسكرية فى بلاغها المؤرخ ٢٠ مارس بقولها : « وقعت فلاقل شديدة أخرى فى المنصورة يوم ١٨ الجارى ، واضطر ولاة الأمور الملكيون أن يستدعوا الجنود لمساعدتهم على إعادة النظام » ، فتأمل فى مغايرة بلاغات السلطة العسكرية للحقائق ، وكيف تقتصر على عبارات وهمية لا تشير إلى شىء من القتل وسفك الدماء

فى مركز ميت غمر

مذبحة ميت القرشى

أصيبت بلدة « ميت القرشى » بكارثة أودت بحياة مائة من أهلها ، وذلك أنه فى يوم ٢٣ مارس بينما كان الأهلون يقومون بمظاهرة سلمية حول البلد جاء قطار مسلح يقل نيفا ومائة جندى بريطانى ، فوقف القطار ونزل الجند على مقربة من البلد ، وأرادوا الانتقام من أهل المدينة بدعوى أنه حصل قطع فى السكة الحديدية على مقربة منها . فالتقوا أول ما التقوا بشاب كان فى طليعة المظاهرة وهو المرحوم محمد مأمون عبد المعطى نجل عمدة البلد ، فسألوه عن تلك الجموع . فأخبرهم أنها مظاهرة سلمية ، ولم يكد يبتعد عنهم حتى عاجلوه برصاص بنادقهم ، فسقط قتيلا ، فلما سمع الناس دوىّ الرصاص تفرق جمعهم ، فأخذ فيهم الجند المدافع الرشاشة ، فحصدتهم حصداً ، وتعقبوهم حتى الحقول ، وكلما صادفوا أحداً أردوه قتيلا ، و بلغ عدد شهداء هذه المذبحة نحو مائة قتيل ، عرفنا أسماء بعضهم وهم : محمد مأمون عبد المعطى . على عبد العزيز سعد . محمد فخرى . محمد المهدى . فؤاد نصر . ابراهيم محمد عطوه . ابراهيم احمد الحلوجى . عبد الوهاب

عثمان . سليمان نافع . الشحات سليمان . شحاته طه العوضى . على عوض الله . متولى العوضى . عطية حسن حلوه . صالح الدسوقى جوده . محمد القرشى محمد نور . سليمان هلال . محمد حسن مراد . عبد المجيد ابراهيم . محمود حسن مراد من كفر المحمدية

وعرفنا من الجرحى : السيد سليمان سعد . متولى محمد المرسى . عبد العليم على جاد الله . القرشى مهدى . مرسى محمد قمر . محمد غنيم الشال . محمد عبد المنعم الصعيدى . الآنسة صديقة عروس عبد المجيد ابراهيم . محمد شعبان . ومن البلاد المجاورة : أسعد أمين من كفر بريرى سليمان . محمد شاهين سمره من مبت أبو عربى . هنداوى على زهرة من كفر الوزير . محمد سالم رضوان من كفر الفداء

وأشارت السلطة العسكرية إلى هذه المأساة فى بلاغها الرسمى بقولها :

« حدث فى جوار ميت غمر وهى التى ذكرت أمس أنها لا تزال مع زفتى وميت القرشى مركزا للتمرد والعتن أن قطاراً كان يشتغل باصلاح الخط يوم ٢٢ الجارى فجعله الغوغاء (كذا كانت تسمى المتظاهرين) فى معزل يقطع الخط من أمامه ومن خلفه ، ووصل إلى مكان الحادثة قطار مسلح لإسعافه يوم ٢٣ الجارى ، فهاجمه المشاغبون بدوره ولكنهم نكيدوا خسارة تزيد على مائة من القتلى والجرحى »

فى كفر الوزير

وفى نفس هذا اليوم مر القطار المسلح بكفر الوزير ، فخرج نفر من الأهلين لمشاهدته ، وكان على مقربة من السكة الحديدية جاموسة يقودها صاحبها ، فأراد أن يبعد بها عن الخط محافظة عليها ، فأصابته ومائيته طلقات نارية أودت بحياتهما ، وصوب الجند الرصاص نحو الأهلين فقتلوا منهم : عنانى محمد سليمان . والسيدة بنت بدران

فى تفهنا الأشراف

وفى ٢٧ مارس نزل الجند ببلدة تفهنا الأشراف ، وطلبوا من عمدتها الشيخ عبد العزيز القرموطى إخراج رجال من البلدة للعمل فى إصلاح السكة الحديدية ، وبالرغم من أنه صدع بالأمر وجمع من استطاع من الرجال ورافقهم حيث السكة الحديدية . فإن الجند قد اعتدوا أثناء غيبته على منازل البلدة واقتحموها وسلبوا ما امتدت إليه أيديهم من مال ومؤونة ، وقتل فى هذه الملحمة عدد من الأهالى عرفنا أسماء بعضهم وهم : عبد الفتاح سيد احمد . احمد متولى القرموطى . محمد على وافى . رقية بنت احمد متولى

فى دنديط

وفى ٢٨ مارس هاجموا بلدة دنديط ، وأخذوا يضربون كل من صادفوه من أهلها ، فساد الرعب ، وأوى الناس إلى بيوتهم ، فاقتحم الجند البيوت يسلبون ما وصلت إليه أيديهم من نقود ومصاغ ومؤونة ، وقتل

فى هذه المذبحة : عطيه على الغلبان . وحنيفة أم مجوه ، وجرح كثيرون ، و بلغت قيمة المنهوبات نحو٥٨٥ جنيها

فى القليوبية والشرقية

كان أول عمل ثورى قام به أهالى القليوبية أن تظاهر أهالى قليوب يوم ١٤ مارس وأحرقوا محطة سكة الحديد فيها ، كما أتلفوا الخط الحديدى بها وفى جوارها ، وأتلفوا الأسلاك التلغرافية والتليفونية وخربوا الطريق الزراعى بأن أحدثوا به خنادق عميقة تعوق سير السيارات ، وقد أنقذت السلطة العسكرية إحدى الطائرات الحربية ، فأخذت تطلق النار على المتظاهرين

ويقول البلاغ الذى أصدرته القيادة البريطانية فى ١٩ مارس إنه حدث تلف عظيم فى خطوط السكة الحديدية والتلغرافات فى أماكن مختلفة من مديرية القليوبية ، ويؤخذ من هذا البلاغ أن المتظاهرين اصطدموا بالجنود البريطانية الذين أطلقوا النار عليهم فقتل سبعة من الأهلين وقتل فى طوخ وقها خمسة آخرون

وقد عرفنا من أسماء القتلى فى قليوب : حسن على ناصر . عبده عبد الفتاح أبو سنه . إمام التلوانى . اسماعيل محمد نور الدين . سيد إبراهيم أبو نشابه . ومن أسماء القتلى فى طوخ : ابراهيم المبابى (عمره ٧٠ سنة) عفيفى عطا الله . علام على . محمد سعد . مبروك مبروك . السيد على . محمد عفيفى

وقامت المظاهرات السلمية فى الزقازيق وغيرها من عواصم المديرية ، وفى ١٦ مارس هجم المتظاهرون على مركز بلبيس ، وأطلقوا سراح المسجونين ، ثم هاجموا محطة السكة الحديد ، وكانت تحرسها شرذمة من الجنود الإنجليز أطلقت النيران على الأهالى ، فقتل منهم ثلاثون وجرح تسعة عشر ، وقد عرفنا من أسماء القتلى : محمود محمد . عبد السلام محمد . بندارى محمد . السيد سالم . محمد علم الدين . أم محمد بنت جاد . عامر أحمد . على عسكر . عمر على . بيومى عطية . حسن السيد . إبراهيم محمد . سلامه محمد . عوض سيد أحمد . عبد الحميد عثمان . إبراهيم السيد . محمد عثمان . يمن بنت صبيح . السيد الكرانى . أحمد محمود . السيد سويلم . عوض الله مرسال . عبد الله إبراهيم

الثورة فى الوجه القبلى

كانت الثورة فى الوجه القبلى أشد منها فى الوجه البحرى ، إذ طُبعت فى المجلة بطابع العنف ، و بلغ من خطورتها أن انقطعت المواصلات تماما بين الوجه البحرى والوجه القبلى ، حتى ان السير برنار باشا السكرتير المالى لحكومة السودان و بعض الموظفين العسكريين والملكيين البريطانيين غادروا الخرطوم يوم ١٧ مارس قادمين إلى مصر ، فاضطروا بعد وصولهم إلى الشلال ثم إلى الأقصر أن يغيروا طريقهم بسبب حوادث الثورة ، وعادوا أدراجهم إلى السودان وجاءوا مصر بطريق بورسودان والسويس

وقد سبق القول (ص ١٤٣) بأنه فى ١٥ مارس اضطر القطار الذى سافر من القاهرة قاصداً الصعيد، إلى الرجوع ثانية إلى العاصمة ، لقطع الخط فى طريقه وكسر عرباته ونوافذه

وفى اليوم ذاته هجم الثوار على محطتى الرقة والواسطى وعلى القطارات التى بهما ودمروا المحطتين وأحرقوهما

وقُتل فى هذا اليوم المستر أرثر سميث من كبار موظفى مصلحة السكة الحديدية بالقطار عند وصوله إلى الواسطى

ودمرت محطات السكة الحديد فى بولاق الدكرور والبدرشين والحوامدية ، وعطل كوبرى قشيشه بين الواسطى و بنى سويف

وفى ١٥ مارس أيضا قامت مظاهرة كبيرة فى مدينة بنى سويف وأغار المتظاهرون على المحكمة ، وكانت هيئتها منعقدة ، فعطلوا الجلسة وطردوا الموظفين ، وحاولوا القبض على القاضى البريطانى ، ولما عجزوا عن ذلك حطموا مكاتب مختلفة فى مصالح الحكومة ، ثم هجموا على سراى المديرية ، ولكن قوة من الجنود الهندية أجلتهم عنها ، واعتصم البرلاء البريطانيون فى ثلاثة منازل بالمدينة جعلوها فى حالة دفاع

وقد اندس بين المتظاهرين جماعة من الأشرار بحيث اختلط الأمر وترتب على ذلك وقوع اعتداء على بعض المحلات التجارية ، وأقفلت القهاوى والمطاعم ، واستولى الذعر على النفوس

فى الفيوم

بدأت المظاهرات فى الفيوم يوم ١٥ مارس ، واستمرت فى الأيام التالية ، وفى ١٩ منه بينما كانت مظاهرة تطوف فى المدينة أطلق بعض المتظاهرين عيارات فى الهواء كعادة البدو فى حفلاتهم ، فتصدت القوة البريطانية لجموع المتظاهرين ، وأطلقت النار عليهم من البنادق والمدافع الرشاشة ، فقتل منهم كثيرون

وقد عرفنا من أسماء القتلى : محمد وهبه تركى . محمد عبد الدايم . توفيق عبد الباسط . درويش إبراهيم . رياض على . عبد العال رزق . أحمد أحمد حسين . بدوى عبد النبى . سيد محمود . أحمد روبى . محمود محمد . نعمان إبراهيم . محمد مسعود . عبد الباقى حسن . غريب محمد . عثمان عطية . أحمد حنفى . السيد فتح الباب . محمد عبد الله . خميس بدوى . أحمد رمضان . عبد الجواد أحمد . حميده سليمان . محمد عزازى . محمد فرحات . عبد العليم حافظ . عبد النبى على . محمد عطا الله . عبد الباسط عبد التواب . نظير على . محمد جبره . منصور أبو بكر . على محمد . حسن حسين . محمود محمد . فاطمة محمود . سيد على . نعمات محمد

ثم جاءت قوة من البدو وهاجموا الجند فقابلهم هؤلاء بإطلاق النار ، و بلغت خسارة البدو والمتظاهرين أربعمائة من القتلى والجرحى

ورد ذكر هذه المجزرة فى بلاغ السلطة العسكرية يوم ٢٠ مارس إذ قالت : « وفى ١٩ الجارى هجمت

قوة كبيرة من البدو فى مدينة الفيوم على رجال الحرس ولكنها صدت بعد أن تكبدت خسارة ٤٠٠ من القتلى والجرحى »

وأعقب هذه المجزرة توجيه إنذار من القيادة البريطانية إلى أهالى الفيوم والوجه القبلى ، هذا نصه : « فى الأيام الأخيرة أطلق البدو النار على الجنود البريطانية وقتلوا بعضهم . فإذا أطلق البدو النيران على الجنود البريطانية مرة أخرى اتخذت فى الحال وسائل شديدة قاهرة لابد أن تفضى إلى ضياع أرواح كثير من الأبرياء . وهذا آخر إنذار »

واقتلعت السكك الحديدية فى أنحاء المديرية حتى الواسطى بمديرية بنى سويف

وحاصر البدو فى مركز إطسا ديوان المركز وطلبوا إلى رجال البوليس فيه أن يسلموا أسلحتهم وخيولهم فأبوا فتقاتل الفريقان وانجلى القتال عن هزيمة البدو . ولجأ موظفو مراكز المديرية إلى مدينة الفيوم ليكونوا بمأمن من هجمات البدو . وقام قائد محافة البوليس إلى العاصمة راكبا هجينا ليبلغ ولاة الأمور وزارة الداخلية خطورة الحالة فى الفيوم

وأعيدت المواصلات بالسكة الحديدية بين الواسطى والفيوم فى ٢٥ مارس

فى المنيا

بدأت المظاهرات فى مدينة المنيا يوم ١٠ مارس ، وكانت سلمية ، ثم انقطعت أخبار العاصمة ومواصلاتها وصحفها وبريدها منذ مساء ١٥ مارس ، واستمرت المظاهرات فى الأيام التالية تطوف فى شوارع المدينة . وتألفت بها لجنة وطنية للمحافظة على النظام وعلى أرواح الأجانب بها ، وأنشأت فروعا لها فى المراكز والقرى لصون الأمن والمحافظة على الأرواح والمصالح ، وكان عدد أعضاء هذه اللجنة نحو خمسة وعشرين من أعيان المدينة والمديرية ، وشهد قناصل الدول وجميع الأجانب أن الحالة فى المنيا كانت حسنة ، وقد حافظت اللجنة على أرواح الأجانب والبريطانيين

على أنه رغم جهود اللجنة قامت مظاهرة عدائية بالمنيا يوم ٢٨ مارس وطاف المتظاهرون فى الشوارع منادين بهتاف عدائى ضد المدير محمود بصمرت بك ، وتدخل البكباشى شاهين لمنع هذه المظاهرة على رأس قوة صغيرة من الجيش المصرى ، وأمر رجاله بإطلاق النار على المتظاهرين فأبوا ، فأطلق هو الرصاص عليهم فقتل ثمانية منهم ، فكان لهذا الاعتداء أثر أليم فى النفوس ، وكان البكباشى شاهين هذا مشهورا بالقسوة والفظاعة فى قمع المظاهرات الشعبية

وفى يوم ٣٠ مارس جاءت المنيا قوة عسكرية بريطانية بقيادة البريجادير جنرال هدلستون[1] . فاستقر

---

(١) هو الماجور جنرال هدلستون Huddleston حاكم السودان العام الآن (سنة ١٩٤٥) ، وكان حاكم الصومال سنة ١٩٢٤ ، وتولى إجلاء الجيش المصرى عن السودان فى تلك السنة

فى ديوان المديرية ، واستدعى أعضاء اللجنة الوطنية . و بدأ تيار من الاتهام يتجه ضدهم بأنهم المحرضون على الاضطراب الذى وقع . و بأنهم اغتصبوا سلطة الحكومة ، فأمر القائد باعتقال ستة منهم وهم : محمد توفيق بك إسماعيل . الدكتور محمود بك عبد الرازق . محمد افندى على رحمى . حسن افندى أبو على طراف . الأستاذ رياض الجلى المحامى . الشيخ أحمد حتاته المحامى الشرعى ، وقد حوكموا بعد تحقيق طويل أمام محكمة عسكرية عقدت بالمنيا يوم ١٥ ابريل والأيام التالية كما سيجىء بيانه

وأصدر القائد أمراً بأن كل مصرى يجب عليه أن يحيى بالتعظيم كل ضابط إنجليزى يمر عليه ، وحظر على كل موظف أن يبارح محل وظيفته إلا بتصريح منه ولو كان مريضا

فى مديرية أسيوط

بدأت الحركة فى مدينة أسيوط مظاهرات سلمية يوم ١٠ مارس سنة ١٩١٩ والأيام التالية ، وذلك على أثر وصول الأنباء باعتقال سعدباشا ، وأضرب طلبة المدرسة الثانوية الأميرية ومعهد أسيوط الدينى ومدرسة الأمريكان ومدرسة إخوان و بعما ، و بقية المدارس ، وشاركهم الشعب فى المظاهرات ، وسرت الحركة إلى أرجاء المديرية . وكان لإضراب المحامين تأييدا لقرار مجلس النقابة أثر كبير فى امتداد الحركة واتساعها

وكان بمدينة أسيوط أهراء هائلة من القمح مكدسة لحساب السلطة العسكرية لتضغط وتكبس فى مكبس أنشىء خصيصا لذلك ، لكى يجعل منها قوالب مضغوطة صالح للوقود ، فما ان اندلع لهيب الثورة حتى أشعلت النار فى هذه الأهراء ، فالتهمتها ، وتصاعدت النار فى جوانبها ، فكان لها منظر مفزع ، استمر عدة أيام ، وحطم الثائرون المكبس وجعلوه أشلاء ، واكتفى رجال الإدارة وعلى رأسهم المدير محمد علا باشا ، وتركوا المدينة عرضة للفوضى ، وامتنعوا فى المستشفى الأميرى ، فتطوع المحامون للمحافظة على الأمن والنظام فى المدينة ، وألفوا من بينهم لجانا للطواف فى الشوارع وتطمين الناس على حياتهم وأموالهم ومنع اندساس بعض الأشرار إلى المدينة لأغراض غير وطنية ، ومع أن هؤلاء المحامين كانوا يؤدون مهمة جليلة فقد اعتقلتهم السلطة العسكرية بعد استتباب السكينة فى المدينة ، وحاكمت بعضهم

وهجم الثوار على مركز البوليس فى المدينة ، وأخذوا منه السلاح ، وهاجموا القوات البريطانية بها ، ولكنها تلقت الأمداد ، فصدتهم عن مواقعها بعد أن كبدتهم خسائر جسيمة

مهاجمة القطار بديروط ودير مواس — ١٨ مارس

قتل ثمانية من الضباط والجنود بالقطار

وأشد حوادث العنف فى الوجه القبلى ، بل فى الثورة كلها ، مهاجمة الثوار يوم ١٨ مارس سنة ١٩١٩ القطار القادم من الأقصر إلى القاهرة ، وقد وقع الهجوم فى ديروط ، ثم فى دير مواس ، وكان به بعض الضباط

والجنود البريطانيين . فقتلهم الثوار . وبلغ عدد هؤلاء القتلى ثمانية ، وهم القائمقام وب بك مفتش السجون فى الوجه القبلى ، والماجور جارفز ، والملازم والبى ، وخمسة جنود

وكان لهذا الحادث ضجة كبرى ، إذ لم يسبق حدوث مثل هذا الاعتداء على ضباط وجنود الجيش البريطانى ، واهتمت السلطة العسكرية بعقاب المعتدين عقابا هائلا ، وألقت القبض على مئات من المتهمين ، وقدمت من رأت إدانتهم إلى محكمة عسكرية عليا ، فكانت لها قضية هامة سيرد الكلام عنها فى الفصل الحادى عشر

تفاقم الحالة فى أسيوط

وتفاقمت الحالة فى أسيوط ، واتخذ الجنود البريطانيون مكانا دفاعيا فى المدينة اجتمعوا به ومعهم الأهالى الأجانب ، وبلغ عددهم ١٤٦ شخصا ، ووضع النساء والأطفال وعددهم نحو سبعين فى المدرسة الثانوية ، وبقوا فى أمان

وفى صباح ٢٣ مارس هوجم المكان الدفاعى ، وقبل أن تستطيع الإمدادات الوصول إلى المركز الذى يحرس الطريق من قرية الوليدية إلى المدرسة ، تمكن المهاجمون من اختراق النطاق ، وأخذوا يطلقون النار على الجنود البريطانيين ، وقد صد هذا الهجوم بعد أن تكبد الثائرون خسارة جسيمة من القتلى والجرحى بلغوا عدة مئات

وفى خلال ٢٣ و ٢٤ مارس عمل الجنود البريطانيون على تفريق جماعات الثوار ومكافحة الرماة

وفى ٢٤ منه وصلت طائرتان حربيتان مائيتان إلى أسيوط ، فاشتركتا فى أعمال الدفاع ، وألقتا بعض القنابل فأصابت بعض الأهلين وقتلت بعضهم ، وقد عرفنا من أسماء القتلى : عيسى أحمد ، فاطمة عبدالله ، ونجية عبدالله بنى الأستاذ عبدالله الشامى المحامى الشرعى ، وكان لانفجار القنابل دوىٌ هائل ألقى الذعر فى النفوس

وسارت النجدات الحربية مسرعة من القاهرة إلى أسيوط بطريق البواخر النيلية ، ولقيت بعض هذه النجدات مقاومة عنيفة بين دير وط وأسيوط من جماعات الثوار على ضفة النيل ، فقد هوجمت ثلاث مرات ، الأولى تجاه بلد «شنش» بمركز دير وط ، إذ كان المهاجمون بضعة آلاف مسلحين بالبنادق الضعيفة والعصى ، وحاولوا الاستيلاء على الباخرة بحرا ، ولكن المدافع الرشاشة التى بها حصدت منهم عدة مئات ، ولم ينل الثائرون من الباخرة منالا ، ووقع الهجوم الثانى قبلى المكان الذى وقع فيه الهجوم الأول ، ولم يفز الثوار فيه بطائل ، بيد أنه فى خلال هذه الملحمة أصيب الفنتنت كولونل هيزل برصاص أحد الرماة من الشاطئ ، فتوفى متأثرا من جراحه ، وكان مفتشا بوزارة الداخلية ، وشغل منصب مفتش فرقة العمال المصريين أثناء الحرب ، وجرح ضابط آخر من ضباط هذه القوة . ووقع الهجوم الثالث قبلى محطة « نزالى جنوب » ، وكان موقع الثوار صالحا للهجوم ، ولكن المدافع الرشاشة التى صوبت إليهم من الباخرة أحبطت هجومهم وردتهم على أعقابهم

وقد وصلت النجدات إلى أسيوط يوم ٢٥ مارس ، فأعادت الحالة إلى ما كانت عليه ، و بلغ عدد فصائل الجنود التى أرسلت إلى الوجه القبلى ست عشرة فصيلة . وتبدو خطورة الحالة فى الوجه القبلى عامة مما جاء فى بلاغ السلطة العسكرية يوم ٢٤ مارس إذ جاء فيه : « وضعت قوة رادعة فى القرى التى لها يد فى الاعتداءات الأخيرة التى وقعت بين إسنا و ولاق الدكرور . وتحتفظ الآن قوات كبيرة بخطوط المواصلات الرئيسية . وتقل موظفو الحكومة والنزلاء (الأجانب) المستهدفون للاعتداء عليهم . وتقوم فصائل عسكرية بتهدئة الحالة فى البلاد . وقد بدأت فصيلتان العمل فى حين صدرت الأوامر إلى فصائل أخرى بالسير . والنية معقودة على إرسال قوات عسكرية إلى الجهات البعيدة من البلاد . وهذه القوات سترد ولاة الأمور الملكيين إلى وظائفهم . وتقبض على المجرمين وتتخذ أية وسيلة لازمة لإعادة النظام . فالمرجو من جميع الذين يحافظون على القانون أن يمدوا يد المساعدة فى هذه المهمة »

وجاء فى البلاغ الصادر يوم ١٢ أبريل أن الرجادير جنرال هدلستون قد أعاد النظام فى منطقة أسيوط ، وأخذ فى معاقبة الثوار فى المدينة ، وتولى الماجور جنرال السير جون مى قيادة القوات البريطانية فى الوجه القبلى ، واتخذ مركزه فى أسيوط ، ثم نقل مركز القيادة إلى سوهاج ، ثم إلى أسوان ، وقبض على أربعمائة شخص فى أسيوط لاتهامهم فى حوادث الثورة

فى مديرية جرجا

أما فى مديرية جرجا و بنادرها فقد كانت المظاهرات فيها سلمية لم تتخللها قط حوادث قطع السكك الحديدية أو أى اعتداء من أى نوع كان

بين قنا وأسوان

وفيما بين قنا وأسوان اقتصر الاضطراب على إتلاف خطوط السكة الحديدية والتلغرافات ، وظل النزلاء الأجانب والبنوك ومصانع السكر فى أمان

وفى ١٧ أبريل سنة ١٩١٩ أرسل رئيس محكمة قنا الابتدائية إلى وزير الحقانية خطابا ذكر فيه أن قائد القوات البريطانية فى الوجه القبلى أصدر منشورا أذاعه فى بلاد المديرية كافة ، حتم فيه على الأهالى بأن يحيوا كل ضابط بريطانى يكون ماراً فى الطريق ، وأنذر من يخالف هذا الأمر بالمحاكمة العسكرية ، فكبر هذا الأمر على الأعيان والموظفين والأهلين ، وقرر القضاة أن لا يغادروا منازلهم حفظاً لكرامتهم ، وقد توسط المدير فى الأمر فلم يجد التوسط نفعاً

مجموع الخسائر فى الأرواح

نشبت الثورة فى مارس سنة ١٩١٩ ، واستمرت الحوادث الثورية طيلة هذا الشهر وشهر أبريل ، واستمرت إلى شهر أغسطس ، وتجددت فى أكتوبر ونوفمبر وديسمبر من تلك السنة

وليس من المستطاع إحصاء عدد من قتلوا من المصريين فى هذه الفترات التى شملتها الثورة ، على أنه جاء فى خطبة المستر هارمسورث وكيل وزارة الخارجية البريطانية فى مجلس العموم يوم ١٥ مايو سنة ١٩١٩ أن عدد من قتل من المصريين بلغ حتى هذا التاريخ ألفاً ، وهذا الإحصاء لا يتناول من قتلوا بعد ذلك ، وقال تعليقاً على هذا العدد : « إن هذا شىء هائل فظيع » ، وقال : إنه قتل من الجنود البريطانيين سبعة وعشرون ، وجرح سبعون ، وقتل من الملكيين البريطانيين أربعة ، ومن الجنود الهنود تسعة ، وجرح أربعون ، وقتل من الأرمن ١٥ وجرح ١١ ، وقتل من اليونانيين أربعة ، وجرح اثنان

وورد فى تقرير الجنرال اللنبى الذى أرسله إلى حكومته ، وأشير إليه فى مجلس العموم البريطانى يوم ٢٤ يوليه سنة ١٩١٩ ان عدد ضحايا الثورة بلغ (فى تاريخ كتابة التقرير) ٨٠٠ قتيل و ١٦٠٠ جريح من المصريين ، و ٣١ قتيلا و ٣٥ جريحاً من الأوروبيين ، و ٢٩ قتيلا و ١١٤ جريحاً من الجنود البريطانيين ، وأن عدد الذين حكم عليهم من الوطنيين على أثر الاضطرابات ٣٧٠٠ ، وأن الحكم على أكثرهم بعقوبات خفيفة ، على أنه حكم على ٤٩ بالإعدام ، وعلى ٢٧ بالأشغال الشاقة المؤبدة ، وإحصاء القتلى فى كلتا الروايتين دون الحقيقة بكثير ، لأن المصادر البريطانية كانت ترمى إلى التقليل من عددهم ، تهويناً لشأن الثورة ، والإحصاء الأقرب إلى الحقيقة أن عددهم طيلة مدة الثورة لا يقل عن ثلاثة آلاف قتيل

الفصل السابع

ذكرياتي عن الثورة

كنت سنة ١٩١٩ لا أزال في الثلاثين من عمري ، أزاول مهنة (المحاماة) في المنصورة ، وكانت تغلب على نزعة الشباب ، وأتوق إلى أن تسلك الأمة سبيل العنف في جهادها ، أما الآن فإني أميل إلى مبدأ عدم العنف ، وأراه أقوم السبل وأقربها إلى النجاح والتقدم ، وبعبارة أخرى لست من دعاة الثورة revolution ، وأؤثر عليها التطور في النهضة evolution ، ومع ذلك لم تتغير وجهة نظري في الجهاد ، فإني أشعر والحمد لله بأن الشعلة التي تضطرم في نفسي لا تزال كما كانت ، لم تهبط لها حرارة ، ولم يضعف لها أوار ، فالمقاومة الوطنية هي سبيلي في الحياة ، وهي هي السبيل التي أدعو إليها ، وأنشد للوطن المزيد منها ، والثبات عليها ، وهي سبيل كل أمة تريد المحافظة على كيانها ، في خضم هذا المعترك العالمي ، إذ لابد لها من ذخيرة من المناعة تدافع بها الحادثات ، على أن المقاومة أو المناعة شيء ، والعنف شيء آخر ، وقد يكون عدم العنف أدعى أحيانا لدوام المقاومة واستمرارها ، وأجنى عليها من عنف عقبه فتور ، ثم تراجع وخمود

تتبعت منذ نوفمبر سنة ١٩١٨ حركة تأليف الوفد المصري ، وسعيت جهدي مع الساعين في التوفيق بين الوفد والحزب الوطني ، على أن يمثل الحزب في هيئة الوفد ، وجرت مفاوضات بينهما في هذا الصدد ، وذهبت وفدا لمقابلة المغفور له سعد باشا ، للتحدث إليه في هذا الشأن ، يصحبني الأستاذ عبد المقصود متولي ، والأستاذ عبد الفتاح رجائي ، والمرحوم محمد بك رمضان القاضي السابق ، بغية الاتفاق على هذا الأساس ، وقبل الحزب مبدأ تمثيله في هيئة الوفد ، ولكن وقع الخلاف بينه وبين الوفد على أشخاص الأعضاء الذين يمثلونه ، وانتهى الأمر إلى عدم الاتفاق على أشخاصهم ، واختار الوفد من لقاء نفسه مصطفى النحاس بك (باشا) والدكتور حافظ عفيفي بك (باشا) ، باعتبار أنهما يمثلان منادئ الحزب الوطني كما تقدم بيانه (ص ٩٥)

وكنت منذ اشتداد الحركة أقضي معظم الأيام بالعاصمة ، وشهدت وقائع الثورة الأولى ، وامتدادها إلى الأقاليم ، ورأيت بعثا جديدا للأمة ، رأيت روح الإخلاص والتضحية تعم طبقاتها ، بعد أن كانت من قبل محصورة في دائرة ضيقة

حدث الإضراب في المدارس يوم ٩ مارس سنة ١٩١٩ ، وخرج الطلبة من معاهدهم متظاهرين محتجين ، منادين بالحرية والاستقلال ، فانتعشت لذلك نفوسنا ، إذ رأينا في هذا الشباب طليعة جيش الإخلاص الذي يغضب لمصر ، ويثور من أجلها

حقا لم يكن هذا أول إضراب من نوعه ، فقد شهدت من قبل إضراب طلبة الحقوق — وكنت

منهم — فى فبراير سنة ١٩٠٦ ، احتجاجا على نظام التضييق الذى وضعته لهم وزارة المعارف وقتئذ . وكان هذا الإضراب موجها ضد سياسة الاحتلال فى التعليم ، وهو أول إضراب من نوعه ، ولكنه اقتصر على طلبة الحقوق ، ولم يشاركهم فيه طلبة المدارس الأخرى ، واكتفوا بإظهار العطف عليهم ، وانتهى رجوع طلبة الحقوق إلى مدرستهم فى مارس من تلك السنة ، تلقاء وعد من المستشار القضائى لوزارة الحقانية بالنظر فى طلباتهم

وشهدت بعد ذلك وقف الدراسة فى جميع المدارس يوم تشييع جنازة الزعيم « مصطفى كامل » ، وخروج الطلبة جميعا من معاهدهم فى ذلك اليوم المشهود (١١ فبراير سنة ١٩٠٨) ، إظهارا لشعورهم ، فكان أول إضراب عام حدث فى مدارس العاصمة جميعها ، وكان جزءا من المظاهرة الهائلة التى تجلت فى موكب الجنازة ، واشتركت فيها طبقات الشعب كافة ، تودعا وتقديرا لزعيم الوطنية الأول

وقد رأيت فى إضراب ٩ مارس سنة ١٩١٩ صورة مصغرة من إضراب ١١ فبراير سنة ١٩٠٨ ، فكأن شباب سنة ١٩١٩ قد تعهى وحى الوطنية من مشهد ذلك اليوم العظيم

عادت بى الذكرى إلى مظاهرات اشتركت فيها ، وأخرى شهدتها منذ سنة ١٩٠٨ ، كمظاهرة طلبة الحقوق سنة ١٩٠٨ ، لمناسبة عرض جيش الاحتلال فى ميدان عابدين ، وموكب الذكرى الأولى لوفاة مصطفى كامل (١١ فبراير سنة ١٩٠٩) ، ومظاهرات الاحتجاج على تقييد حرية الصحافة وإعادة قانون المطبوعات (مارس — أبريل سنة ١٩٠٩) ، ومظاهرات المعارضة فى مشروع مد امتياز قناة السويس (يناير — ابريل سنة ١٩١٠) ، ومظاهرات الاحتجاج على الكولونل تيودور روزفلت الرئيس الأسبق للولايات المتحدة ، لمناسبة خطبته فى مناصرة الاحتلال (مارس سنة ١٩١٠) ، ومظاهرات الشباب تكريما للمرحوم فريد بك (ديسمبر سنة ١٩١٠) ، ومظاهرات المطالبة بالدستور سنة ١٩١٠ و ١٩١١ ، ومواكب الذكريات السنوية لوفاة مصطفى كامل ، وغير ذلك من المظاهرات الوطنية[1] . وأخذت أقارن بينها و بين مظاهرات سنة ١٩١٩ . فرأيت أن غرس الوطنية قد نما واشتد على تعاقب السنين ، إذ ان مظاهرات سنة ١٩١٩ وإن كانت استمرارا لمظاهرات السنين السابقة ، إلا أنها فى مجموعها أضخم منها ، وأكثر جموعا وجنودا ، ولم تقتصر على العاصمة ، بل عمت مدن الوادى وقراه ، وبدا لى فيها أن روح التضحية والفداء قد تغلغلت فى نفوس الشعب ، أكثر مما كانت من قبل ، وكان هذا دليلا على تطور الروح الوطنية ، واتساع مداها ، فلقد انتهت مظاهرة ٩ مارس باعتقال نحو ثلثمائة من الطلبة ، وكان الذين يسيئون الظن فى وطنية هذه الأمة يعتقدون أن هذا الإرهاب كفيل بإخماد الحركة فى مهدها ، وأخذوا فى صحفهم المناصرة للاحتلال يزجون إلى الشباب نصائح معكوسة ، تحثهم على الخضوع والاستسلام ، تحت ستار الإشفاق على مستقبلهم ، ولكن

(١) راجع بيانها فى كتاب (محمد فريد — تاريخ مصر القومى من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩

هذه الظنون قد تلاشت أمام استمرار الإضراب ، واتساع المظاهرات ، واستمرارها فى الأيام التالية ، بالرغم من أن السلطة العسكرية قد تصدت لها بإطلاق الرصاص على المتظاهرين منذ يوم ١٠ مارس . فلم يرهب الناس القتل ، وأخذوا يألفون رؤية الدم المسفوك فى الشوارع ، وتقبل الشعب ، شبابه وسائر طبقاته ، التضحية ، بلا خوف ولا تراجع . فكان لهذه التضحية وهذا الإجماع الرائع أثرهما فى رفع صوت مصر عاليا مدويا ، فى أرجاء العالم ، بعد أن كان خافتا طيلة سنى الحرب ، وأخذت الصحف التى كانت تمالئ الاحتلال ، وتزدرى بالأمة طوال السنين ، تغير من أسلوبها ، وتتملق الشعب ، وتكتب عنه وعن مطالبه الوطنية بلهجة جديدة ، ملؤها التقدير والإعجاب

رأيت الجماهير يشتركون فى المظاهرات ، ولا يبالون ما يستهدفون له من الأخطار . كانوا يواجهون رصاص البنادق والمدافع الرشاشة (المترليوزات) بشجاعة لا تقل عن شجاعة الجند فى ميادين القتال ، وسقط كثيرون منهم قتلى أثناء المظاهرات

كان إذا سقط رافع العلم فى مقدمة موكب المظاهرة مضرجا بدمائه ، تقدم غيره ورفع العلم بدله ، مناديا بحياة الوطن ، فيردد إخوانه نداءه

كان الجرحى منهم لا يتفكون ينادون بحياة مصر ، والدم ينزف منهم ، وكثيرا ما شاهد المارة مركبات الإسعاف تحمل جريحا فى مظاهرة بسبيل دمه ، ومع ذلك يرفع ستار المركبة وهى تسير إلى مركز الإسعاف ، ويطل على الناس و ينادى « تموت ويحيا الوطن »

وتبدلت حالة الشعب النفسية بتأثير الثورة ، وحاكى فى التضحية أرقى الأمم وطنية و إخلاصا

و يتصل بهذا السياق أن رجال البوليس قبضوا فى إحدى المظاهرات على جماعة من الطلبة المتظاهرين ، وساقوهم إلى القسم واعتقلوهم به . فلم يكد يرى إخوانهم هذا المشهد حتى تقدموا جميعا إلى القسم ، وطلبوا أن يقبض عليهم كلهم . لأنهم قد اشتركوا مع إخوانهم المعتقلين فى يسميه البوليس جريمة ، وأنهم شركاء معهم فيها ، ولا يريدون أن يختص زملاؤهم بشرف التضحية والألم فى سبيل الوطن ، فكان لهذا التضامن البديع وهذه التضحية أثر بالغ فى نفوس الشعب

كانت هذه المشاهد وغيرها دليلا ناهضا على أن الحركة الوطنية قد خطت خطوات واسعة إلى الأمام ، وقوى فيها عنصر الإخلاص الذى هو أساس الوطنية الحقة ، فان هؤلاء الذين استهدفوا للأذى والقتل ، لم يكونوا ينتظرون جزاء ولا مكافأة على جهادهم ، بل كانوا يشعرون ، وهم يجودون بحياتهم ، أنهم يؤدون واجبا نحو بلادهم فحسب ، وذلك لعمرى أقصى درجات الإخلاص والبطولة

ومن المشاهد التى أثرت فى نفسى مناظر جنازات الشهداء . فقد كانت هائلة حقا ، كانت الجموع تسير فيها دون أن تعرف شخصية الشهيد أو الشهداء الذين تشيع جنازاتهم ، بل دون أن يعرف المشيعون

منهم بعضا ، كان يكفي أن يذاع أن جنازة أحد الشهداء ستشيع في ساعة ما ، من مكان ما ، حتى يجتمع الألوف من الناس من مختلف الأوساط والطبقات ، يسيرون فيها ، يعلوهم الحزن العميق ، لم تكن تسمع فيها عويلا أو نحيبا ، بل كنا نرى جلالا وخشوعا ، وحزنا رهيبا ، يتخلله الهتاف بين آونة وأخرى بحياة الشهداء والتضحية ، وتحيا الحرية . فكانت هذه الجنازات مظاهر رائعة لتقدير الشعب معاني التضحية والبطولة ، كانت بعثا جديداً ، لحياة جديدة

كان الظن عندما وقعت حوادث الثورة الأولى أنها مقصورة على العاصمة ، ولكن لم يلبث أن غمرتنا الأنباء من مختلف الأقاليم ، بأن مظاهرات قامت فيها على غرار مظاهرات القاهرة ، وزاد علمنا قطع السكك الحديدية ، وشهدنا بأعيننا انقطاع المواصلات بين العاصمة والأقاليم ، كما انقطعت بين أحياء القاهرة نفسها . فأدركنا أننا أمام ثورة عامة شملت البلاد من أدناها إلى أقصاها ، وفي الحق إنني مع ما أشعر به من ميل دائم إلى التفاؤل ، لم أكن أتوقع أن تقوم في البلاد ثورة في مثل هذه الظروف ، وبمثل هذا الاتساع ، وبتلك السرعة والقوة والروعة التي تجلت في سنة ١٩١٩ . ولم أكن أنا وحدي في هذا الشعور ، بل إن «فريدا» رحمه الله ، حين بلغته وهو في منفاه أنباء الثورة ، عدها من الحوادث المفاجئة ، وقال عنها في مذكراته : « من الأمور التي كانت غير منتظرة ما حصل بمصر في شهري مارس وابريل من هذه السنة (١٩١٩) ، وهو قيام ثورة عامة اشتركت فيها الأمة بجميع طبقاتها » . وقال عنها أيضا : « إن هذه الحركة لم تكن في الحسبان ، وإن ما أظهره المصريون من التضامن والاتفاق ما كان أحد ليحلم به »

تتابعت حوادث الثورة ، وارتسمت في ذهني صورة واضحة عنها ، وأدركت مع الأيام عظم مداها

شعرت أمام هذه المشاهد بغبطة كبيرة تملكني ، إذ أدركت أن روح الحياة قد سرت في الأمة ، وأنها أخذت تنفض عنها أكفان الخضوع والاستسلام . رأيت في اتساع الحركة ، واتحاد الصفوف تحت لوائها ، تحقيقاً للوحدة التي طالما كنا نشدها ونتمناها ، كما رأيت في تعدد مظاهر التضحية نجاحا لدعوة الإخلاص في الجهاد ، تلك الدعوة التي هي أساس كل نهضة قومية ، وسبيل النجاح لكل أمة تريد لنفسها الحياة والعزة

ولما حدثت مظاهرة المنصورة يوم ١٨ مارس سنة ١٩١٩ ، تلك المظاهرة الدامية التي أطلق فيها الرصاص على المتظاهرين ، وقتل تسعة عشر منهم كما تقدم بيانه (ص ١٦٥) ، كنت في القاهرة ، وعلمت وأنا بها أن قائد القوة العسكرية البريطانية في تلك المنطقة أنذر سكان المدينة بأنه إذا حدثت مظاهرة أخرى ، فإنه سيبقي مسئوليتها على عاتق أربعة منهم عينهم بأسمائهم ، وهم : محمود بك نصير ، والدكتور محمود سامي ، والأستاذ عبد الوهاب البرعي ، وأنا ، وأنه سيأمر بضربنا بالرصاص في حالة قيام أية مظاهرة

وكانت المواصلات منقطعة ، وكنت معتزما العودة إلى المنصورة ، لأعيد الروح العامة فيها ، فقابلني صديق لي قدم منها ، وأفضى إلي بأمر هذا الإنذار ، ورغب إلي أن أبقى بالعاصمة ، لكي لا أستهدف

لتنفيذ ما توعدونا به . فرأيت في نفسي شعورا قويا ، لم أعرف مصدره أو سببه ، يدفعني إلى العودة إلى المنصورة ، بالرغم من تحذير إخواني والأقربين ، فأخذت أبحث عن سبيل للعودة ، وكانت السكك الحديدية مقطوعة ، وما أصلح منها كان السفر عليه ممتنعا ، إلا بترخيص من القيادة البريطانية بالعاصمة ، وكانت ترفض كل طلبات السفر التي يتقدم بها المصريون غير الموظفين ، وكذلك شأن السفر بالسيارات ، فضلا عن حدوث فجوات في الطرق الزراعية ، تمنع مواصلة السير فيها ، ولم يبق سوى السفن الشراعية (المراكب) ، تنقل الناس بطريق النيل وفروعه إلى الجهات التي يقصدونها ، وقد شاعت هذه الطريقة في تلك الأيام ، وارتفعت لذلك أجور السفن ارتفاعا كبيرا ، فطفقت أبحث عن رفقاء لي يقصدون المنصورة ، أو البلاد التي في طريقها ، فاجتمعت إلى نخبة من الأصدقاء والمعارف ، كانوا أيضا يبحثون عن سفينة يقصدون بها بلادهم في مديرية الدقهلية ، واهتدينا إلى صاحب سفينة شراعية كان قادما من المنصورة ، ويسره العودة إليها ، فيربح ذهابا وإيابا ، وطلب منا سبعة جنيهات أجرة الرحلة ، فتقبلناها عن طيب خاطر ، لأنها كانت أجرة زهيدة بالنسبة لما كان يطلبه أصحاب المراكب في ذلك الوقت ، وكانت في ذاتها يسيرة ، إذ وزعناها على المقتدرين منا

وتواعدنا على أن نلتقي بمرسى روض الفرج يوم ٢٦ مارس ، في الساعة الأولى بعد الظهر ، فالتقينا في الميعاد ، وركبنا السفينة ، بعد أن اشترينا ما يلزمنا من المؤونة لمدة ثلاثة أيام ، إذ قدر ربان المركب (الريس) أنها المدة التي تكفي لقطع المسافة بحرا بين القاهرة والمنصورة ، وكنا سبعة عشر راكبا ، عدا الريس وزميله ، أذكر منهم : محمود بك عبد النبي ، وبكير افندي الجندي ، وكريمته الآنسة لطفية الجندي (الآن زوجة حسين افندي مطاوع) ، وكريمة أخيه الآنسة سنية محمود الجندي (الآن زوجة الأستاذ رياض الجندي المدرس بمدرسة المنصورة) ، وعبد اللطيف بك غنام ، والشيخ محمد الخشاب قاضي محكمة أجا الشرعية ، والدكتور صديق أبو النجا (وكان طالبا بالطب) ، وأخاه محمود افندي أبو النجا ، وبعض الطلبة الذين لا تحضرني الآن أسماؤهم

أقلعت بنا السفينة في نحو الساعة الثانية بعد ظهر ذلك اليوم إلى القناطر الخيرية ، وفي أثناء الطريق قابلتنا باخرة حربية من بواخر الدوريات البريطانية التي كانت تجوب النيل لتعاون القوات المسلحة على قمع الثورة ، فخشينا أن تمنعنا من متابعة السير ، ولكنها لم تتعرض لنا بسوء ، وتابعنا السير ، فوصلنا إلى القناطر الخيرية ، قبيل غروب الشمس ، واجتزنا هاويس الرياح التوفيقي في نحو ساعة ، وتابعنا السفر ليلا إلى بنها ، وكان الجو باردا ، فقد كنا في فصل الشتاء ، والليل غير مقمر ، والسماء مقنعة بالسحب ، فأخذت السفينة تسير الهوينا ، في بطء وعلى حذر ، لأن مياه الرياح التوفيقي كانت منخفضة ، وشواطئه مرتفعة ، مما يزيد في ظلمة الليل ، فلما قاربنا الوصول إلى بنها في نحو منتصف الليل ، أشار علينا النوتي أن لا بد من رسو السفينة على بعد كيلو متر من كوبري بنها ، وأن لا تجتاز هذه المنطقة ، وإلا استهدفت لإطلاق النار عليها من الدوريات البريطانية ، فبتنا الليلة في السفينة ، وهي راسية على الشاطئ ، وشعرت ببرودة الجو ،

إذ كان مبيتنا في العراء تقريباً ، ولم نستعد لغطاء كاف ، ولم يكن مما يتفق والحالة النفسية للثورة أن نُعنى بغطاء أو فراش ، وقضينا مع ذلك ليلة هادئة ، لم نشعر فيها بأي تعب أو عناء ، واستيقظنا يوم ٢٧ مارس أكثر ما نكون نشاطاً وابتهاجاً ، وتناولنا طعام الفطور ، وكان طعاماً بسيطاً ، فأكلنا منشرحين ، واستأنفت السفينة سيرها على طول الرياح التوفيقي ، وشاهدنا على الجانبين معالم الثورة ومظاهرها ، وما أحدثته من تغيير في نفسية الشعب ، فكنا نرى الأهلين في كل ناحية ، نساء ورجالاً ، شيباً وشباناً ، يحيوننا على الجانبين ، دون أن يعرفوا أشخاصنا ، وينادون بهتافات لم نعهدها من قبل في الطرق الزراعية ، وعلى شواطئ الترع ، فكنا نسمع نداء : لتحي مصر ، ليحي الاستقلال ، لتحي الثورة ، واسترعى سمعي بوجه خاص نداء كنت أسمعه بين حين وآخر : « ليحي العدل » ، وقد تساءلت أولاً عما يقصد القوم من هذا النداء ، وهل ظنوننا قضاة جئنا لنحكم بينهم بالعدل ؟ ثم أدركت شعورهم الحقيقي ، وأنهم لا يطلبون العدل لأنفسهم ، بل يطلبونه لمصر ، فإن مصر لم تكن تطالب إلا بالعدل والمساواة بينها وبين الأمم الحرة المستقلة ، وليس من العدل في شيء أن تهدر حريتها ، وتسلب حقوقها ، فأكبرت هذا الشعور تفيض به نفوس القرويين ، ويدل على فطرتهم السليمة

هذه الروح التي شاهدناها على طول الطريق ، هي غرس الثورة ونتيجتها ، وهي من ناحية أخرى عتادها وعدتها ، وهي علامة الحياة في شعب نهض نهضة قوية يطالب بحقوقه المهضومة

كانت نفوسنا تفيض بشراً وفرحاً ، إذ شاهدنا هذا التبدل في نفسية الشعب ، وشعرت بأن آمالاً قديمة كانت تجول في نفسي ، قد بدأت تتحقق ، وأنه لا يحق لنا أن نيأس من هذه الأمة ، بل هي من أكثر الأمم استعداداً للرقي ، وإنما ينقصها أن توجه دائماً توجيهاً صادقاً ، نحو المثل العليا ، وهي مستعدة لتلبية كل دعوة صالحة صادقة ، والعيب الذي نشكو منه أحياناً لا يرجع إلى جمهرة الشعب ؛ بل هو عيب الخاصة أحياناً ، والعامة أيضاً ، في انصرافهم في كثير من المواطن عن المثل العليا ، إلى الأغراض الشخصية ، وهذا العيب يزول بالقدوة الصالحة ، يبدأ بها الخاصة أولاً ، ثم يقلدهم فيها العامة ، فالخاصة هم أول المسئولين عن حالة الأمة ، وعلى الخاصة أن ترفع من مستواها الأخلاقي ، وأن تصلح نفسها ، ثم تعمل على إصلاح أخلاق الشعب وتهذيبه وترقيته ، فإنهم المطالبون بهذا الإصلاح

تابعت السفينة سيرها ، وسط هذه المشاهد الرائعة ، حتى وصلت إلى « طنا مل » في نحو الساعة السادسة مساء ، فغادرنا بكير افندي الجندي والآنستان كريمته وكريمة أخيه ، ثم وصلنا ليلاً إلى منشأة عبد النبي ، حيث نزل محمود بك عبد النبي ، وقضينا الليلة بمنزله ، وفي صباح اليوم الثالث من الرحلة (٢٨ مارس) ، أقلعت بنا السفينة ، حتى إذا وصلنا إلى « نوسا الغيط » ، نزل بها الدكتور صديق أبو النجا وأخوه ، وتابعت سيرها حتى وصلنا إلى المنصورة عصر ذلك اليوم

كانت هذه أطول رحلة لي من القاهرة إلى المنصورة ، إذ أن المسافة تقطع عادة بين المدينتين سواء

بالقطار أو بالسيارة فى نحو ثلاث ساعات ، بل دون ذلك . وقد قطعناها هذه المرة فى ثلاثة أيام . وتذكرت ما كان يتحدث به أسلافنا من أنهم قبل إنشاء السكك الحديدية كانوا يقطعون المسافات بين مختلف العواصم فى عدة أيام . إما طريق المراكب فى النيل وفروعه ، أو على ظهور الإبل والدواب . فازددت شعوراً بما كانوا يعانون من المشاق فى قطع المسافات بهذه الوسائل ، وبما أحدثه العمران والاكتشافات العصرية من التيسير على الناس فى سفرهم وإقامتهم ، وربحهم وخسرهم

وصلت إلى المنصورة عصر يوم ٢٨ مارس ، وذهبت إلى منزلى بالبحر الصغير ، وما لبث أهل المدينة يحضرون ، فى تلك الملابسات العصيبة ، حتى دهشوا ، وكان ظنهم أنى أبقى بالقاهرة ، ولا تثريب علىّ فى ذلك ، وعدّوها لى عملا قالوا عنه إنه شجاعة ! وقلت لهم إنه عمل عادى . ولاحظت أنهم وأهل البلدان المجاورة من مركز المنصورة لم ينسوا لى هذا الموقف ، وكان له أثر فى نجاحى بعد هذه الحوادث بنيف وأربع سنوات ، فى انتخابات سنة ١٩٢٣ ، إذ على الرغم من ترشيح نفسى للبرلمان عن مركز المنصورة ، معارضا لمرشح الوفد ، فقد فزت عليه ، ونلت النيابة عن المركز فى البرلمان الأول ، فى حين لبست لى به عصبية غالبة ، وقد دلنى هذا الفوز على أن الشعب ، بالرغم مما تأثره من مختلف الدعايات ، يقدر أحياناً أعمال الناس ، حقاً إنه قد يضل حيناً ، وقد يضل كثيراً ، ولكن يجدر بمن يتصدى لخدمته — وخدمته واجب محتم على كل فرد — أن لا يقنط من الشعب خطأه فى التقدير ، ولا يثور عليه فجرد أن ينكر له فى بعض المواقف ، أو تخطئه فى تقدير مرة ، أو مرات ، فإذا كانت الجماهير تنكر أحياناً لمن يخدمها ، فإن هذا العيب لا يقتصر عليها ، وما أكثر ما يقع فيه المثقفون والممتازون ، بله أقرب الناس إلى الإنسان ، وأعرفهم بفضله ، وأكثرهم عنه بإخلاصه وخدماته ، وقد تعذر الجماهير بجهلها ، أو بعجزها عن إدراك الحقائق ، ولكن ما عذر الخاصة والمثقفين ، والأصدقاء والأقربين ، فى تنكرهم سبيل الحق وهم له عارفون ؟

فعلينا أن نعالج الشعب فى رفق وهوادة ، فإن الشعب معذور ، وهو سهل الرجوع إلى الحق ، ولا ينقصه فى ذلك إلا النصح والزمن الكافى ، وصدق الإرشاد ، واستمساك مرشديه بالمثل العليا ، واتباعهم الآية الكريمة : « فذكر إنما أنت مذكر . لست عليهم بمسيطر » ، فعلى من يتطوعون لإرشاده وقيادته أن يكونوا له دعاة الهدى ، وأن يظلوا له ناصحين مرشدين ، لا طغاة مستبدين ، ولا حكاماً متجبرين

أدع هذا الاستطراد جانبا ، وأعود إلى ما كان بعد انتهاء رحلتى إلى المنصورة ، فقد وقفت على تفاصيل الحوادث الدامية التى وقعت فيها يوم ٢٨ مارس وما يليه ، وعرفت أسماء الشهداء الذين قتلوا فى تلك الأيام العصيبة ، وأدركت أن أهلهم وذويهم ، على الرغم من الحزن الذى يملكهم ، لفقد أعز الناس لديهم ، قابلوا مصابهم بالصبر والجلد ، وبروح من الاعتزاز بأنهم ساهموا بأشخاص شهدائهم فى التضحية فى سبيل الوطن ، فأكبرت فيهم هذه الروح العالية ، التى كانت مظهراً من مظاهر التبدل فى الروح العامة للشعب

ثم تراءت حوادث الثورة ، وكانت خواطرى وذكرياتى عنها ، ما تراه معقباً عليها فى فصول الكتاب

الفصل الثامن

مواجهـــة الثورة

فاجأت حوادث الثورة الحكومة الإنجليزية والجمهور البريطانى ، ووقعت منهما موقع الدهشة والاستغراب ، فإن أحدا فى انجلترا لم يكن يتوقع أن يثور الشعب المصرى الهادئ الوديع ، وأن تكون ثورته بهذه العزيمة وبهذه الجرأة ، فى وقت خرجت فيه انجلترا منتصرة من أعظم حرب فى تاريخها . فأخذت حكومتها تبحث فى هذه الحالة المفاجئة ، وأى السبل تسلك لمواجهتها ، وفاضت أعمدة الصحف الإنجليزية إلى جانب أنباء الثورة بالبحوث عن تعليل لهذا الانقلاب غير المنتظر فى نفسية الشعب ، وهرع نخبة من الصحفيين والكتاب السياسيين البريطانيين إلى مصر ليدرسوا حالتها عن كثب ، ويبحثوا كيف ولماذا ثار هذا الشعب الذى كانوا يصورونه من قبل راضيا عن الحكم البريطانى ، فإذا به يعمد إلى الثورة ليتخلص منه

تعيين الجنرال اللنبى مندوبا ساميا

أسلفنا القول (ص ١١١) بأن الحكومة الإنجليزية استدعت السير ونجت إلى لندن لتقف منه على تطور الأحوال فى مصر ، وأنه غادر مصر يوم ٢١ يناير سنة ١٩١٩

فلما تفاقمت الحوادث بعد رحيله وشبت الثورة ، رأت أن تستبدل به مندوبا آخر أكثر شكيمة وأقوى بأسا ، وأقدر على مواجهة الثورة وقمعها . وكان من رأى السير ونجت قبل أن تظهر بوادر الثورة إجابة الوزيرين رشدى باشا وعدلى باشا إلى طلبهما السفر إلى لندن ، فلم تأخذ الحكومة البريطانية برأيه ، ولما وقعت الثورة رأت أخذ الأمور بالشدة ، وبدأت فى تنفيذ خطتها بتعيين الجنرال اللنبى[1] مندوبا ساميا فوق العادة فى مصر والسودان ، وأذيع هذا النبأ فى لندن يوم ٢١ مارس فى بيان رسمى جاء فيه أنه : « بسبب خطورة الحالة فى القطر المصرى ولغياب نائب الملك فيها عن مركزه عُين الجنرال اللنبى مندوبا ساميا فوق العادة لمصر والسودان ، ووُكل إليه أن يقوم بالسلطة العليا فى جميع المسائل العسكرية والملكية ، وأن يتخذ جميع الوسائل التى يرى ضرورتها ومناسبتها حتى بعيد القانون والنظام فى هذه البلاد وحتى يدير جميع الشؤون إذا لزم الأمر ناظراً إلى ضرورة تأييد حماية جلالة الملك على القطر المصرى على قاعدة ثابتة عادلة »

وكلمة (عادلة) لم ترد فى البلاغ الرسمى الذى أذيع عقب وصوله إلى مصر كما سيجئ بيانه ، فجاء أقرب إلى الحقيقة من البيان الذى أذيع فى لندن

---

(١) رقى إلى رتبة فيلد مارشال فى يوليو سنة ١٩١٩

وإنك لترى فى صيغة هذا البيان ما يدل على أن الحكومة البريطانية ، برغم الثورة ، كانت مصرة على توكيد الحماية وتثبيتها . كما أن اختيار الجنرال اللنبي بالذات يدل على اتجاهها إلى قمع الثورة بقوة السلاح ، لأن اللنبى إنما هو قبل كل شيء رجل حرب وقتال ، لا رجل صلح وسلام ، فهو القائد العام للجيوش البريطانية فى مصر منذ توليه سنة ١٩١٧ ، وتولى قيادة حملة الخلفاء فى فلسطين وسوريا ، وذاعت شهرته العسكرية بفضل الانتصارات التى نالها فى تلك الحملة . وبعد أن انتهت الحرب عاد من فلسطين إلى مصر ، ثم غادرها يوم ١٢ مارس إلى باريس نائبا لدعوة زعماء مؤتمر الصلح ، ليستطلعوا آراءه عن الحالة فى الشرق وفى مسائل الانتداب . وشهد قبل سفره الخوانات الأولى للثورة ، ولعله لم يلق بالا إلى خطورتها ، ولم يتوقع أنها ستعم البلاد من أدناها إلى أقصاها ، أو لعله وهو القائد الذى اعتاد النظر بالخفاق المسلحة فى ميادين القتال ، لم يرهب ثورة تشب فى يد أعزل من السلاح ، ومهما يكن من الأمر ، فإسناد منصب المندوب السامى البريطانى إليه فى هذه الملابسات ، كان دليلا على اعتزام الحكومة البريطانية مواجهة الثورة بالعنف والشدة

وصوله إلى مصر

وصل الجنرال اللنبي إلى القاهرة يوم الثلاثاء ٢٥ مارس سنة ١٩١٩ ، فاستقبله على محطة العاصمة السير مدن شيتهام نائب المندوب السامى ووكلاء الدول السياسيون ، وجمع من الكبراء .

وبادرت السلطة العسكرية يوم وصوله إلى إصدار بلاغ رسمى [1] يشبه فى روحه وأسلوبه البيان الذى أذيع فى لندن ، ويدل على نية الحكومة البريطانية فى تجاهل مطالب البلاد ، واستخفافها بالثورة ، قالت :

« ليعلم أنه بالنظر إلى الحالة الخاصرة المهمة فى القطر المصرى ، وبالنظر إلى عطف فخامة نائب الملك قد عطف جلالة الملك بتعيين فخامة الجنرال السير ادمند اللنبي نائبا خاصا عن جلالته فى مصر والسودان . وبهذا النائب السلطة المطلقة فى جميع الأمور العسكرية والملكية ، وعليه أن يتخذ الإجراءات التى يراها لازمة ومناسبة لإرجاع مراعاة القوانين وحفظ النظام فى تلك البلاد ، وأن يدبر ويدبر فى كل الأمور على حسب احتياج حفظ حماية جلالة الملك فى مصر على أساس ثابت وأمين »

تصريحاته عقب مجيئه

ولما استقر به المقام فى مصر أفضى يوم ٢٦ مارس بالتصريحات الآتية إلى بعض الكبراء والأعيان ممن استدعاهم خصيصا لسماعها ، وقد تلاها بالإنجليزية ، وتلا السكرتير الشرق ترجمتها إلى العربية ، قال :

---

(١) نشر فى « الوقائع المصرية » عدد ٢٥ مارس سنة ١٩١٩

« لقد عطف جلالة الملك بتعيينى نائبا عن جلالته فى مصر ، ورغبتى وواجبى يقضيان علىّ بأن أساعد على إعادة السلام والأمن والراحة إلى البلاد ، ولى أغراض ثلاثة ، وهى :

(أولا) أن أضع حدّا ونهاية للاضطرابات الحالية

(ثانيا) ان أعمل تحريات دقيقة فى جميع الأسباب التى حملت أهل البلاد على الشكاوى

(ثالثا) أن أزيل كل الشكاوى التى تستوجب العدالة إزالتها

« و إن فى استطاعتكم أنتم أن تقودوا الشعب المصرى ، والواجب يقضى عليكم أن تعملوا معى لمصلحة بلادكم ، ولست أظن أن أحداً منكم يحجم عن مساعدتى بكل ما فى طاقته لإدراك الأغراض التى أسعى إليها ، و إنى مستعد أن ألقى اتكالى عليكم لتبدؤا بالعمل حالا بقصد تهدئة الخواطر المتهيجة الآن

« و بعد إعادة الأمن إلى البلاد فإن لى محل الثقة بأنكم تعتمدون علىّ بأن أنظر بلا محاباة فى جميع أسباب الشكاوى ، و بأن أوصى بإجراء كل ما يلزم لسعادة الشعب المصرى وراحته » . و بعد تلاوة هذا البيان انصرف المجتمعون ، إذ كان استدعاؤهم لسماعه دون مناقشته أو التعليق عليه ، وقد نشر نصه فى الصحف

استمرار الثورة

لم يؤثر تصريحات الجنرال اللنبى فى نفوس الناس ، ولم تصرفهم عن متابعة الثورة والهياج ، وكذلك لم يؤثر فيهم من قبل نداء أصدره أعضاء الوفد و بعض الوزراء والعلماء والكبراء فى ٢٤ مارس بالدعوة إلى الهدوء والسكينة

نداء أعضاء الوفد و بعض الكبراء

بتهدئة الحالة

فقد اجتمع أعضاء الوفد وكبار العلماء و بعض الوزراء السابقين والأعيان ، واتفقوا على إصدار نداء إلى الأمة ، يدعونها فيه إلى الإخلاد إلى الهدوء والسكينة ، قالوا :

« أصدرت السلطة العسكرية إنذاراً[1] بأنها ستتخذ أقصى ما يكون من الوسائل الحربية عقابا على ما يقع من الاعتداء على طرق المواصلات والأملاك العمومية

« ولا يخفى على أحد أن الاعتداء سواء كان على الأنفس أو على الأملاك محرم بالشرائع الإلهية والقوانين الوضعية ، وأن قطع طرق المواصلات يضر أهل البلاد ضرراً واضحاً إذ هو يحول بينهم و بين مباشرة مصالحهم ، و يوقف حركة نقل المحاصيل والأرزاق ، و يعطل المعاملات والأخذ والعطاء ، و يسبب العسر

(١) إشارة إلى الإنذار الذى سبق بيانه (ص ١٥٤)

وسو. الحال ، على أن العقاب عليه يعرض بعض القرى للتخريب ويعرض الأنفس البريئة إلى أن تؤخذ بما لم ترتكب من الذنوب ، وينبغى أن يلاحظ أن مثل هذا الاعتداء يضيع على المصريين ما ينتظرونه من العطف عليهم مما يسبب من رواج إشاعات السوء عنهم

« من أجل ذلك رأى الموقعون على هذا من أقدس الواجبات الوطنية أن يناشدوا الشعب المصرى باسم مصلحة الوطن أن يجتنب كل اعتداء وأن لا يخرج أحد فى أعماله عن حدود القوانين حتى لا يسد الطريق فى وجه كل الذين يخدمون الوطن بالطرق المشروعة

« كما أننا ندعو أعيان البلاد وأرباب النفوذ فيها أن يقوموا بالواجب عليهم من الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فيسارعوا إلى اتخاذ جميع ما لديهم من الوسائل لمنع وقوع كل ما ينجم عنه ضرر للبلاد

« وإنا شديدو الرجاء فى أن الأمة المصرية بما عرفت به من التعقل والروية تصغى إلى هذا النداء ، وتلزم طريق الحكمة فى سلوكها ، والله الهادى إلى سواء السبيل »

٢٤ مارس سنة ١٩١٩

الموقعون

شيخ الجامع الأزهر محمد أبو الفضل الجيزاوى . مفتى الديار المصرية محمد بخيت . بطريرك الأقباط كيرلس . شيخ مشايخ الطرق الصوفية عبد الحميد البكرى . رئيس المحكمة الشرعية العليا محمد ناجى . نقيب الأشراف عمر مكرم . حسين رشدى باشا . عدلى يكن باشا . أحمد مظلوم باشا . اسماعيل سرى باشا . يوسف وهبه باشا . عبد الخالق ثروت باشا . أحمد حلمى باشا . يوسف سابا باشا . اسماعيل أباظة باشا . أحمد زيور باشا . نجيب بطرس غالى باشا . محمود صدقى باشا . على شعراوى باشا . محمد على علوبة بك . عبد العزيز فهمى بك . محمود أبو النصر بك . أحمد لطفى السيد بك . جورج خياط بك . سينوت حنا بك . عبد اللطيف المكباتى . مصطفى النحاس بك . دكتور حافظ عفيفى بك . الياس عوض بك . حسين واصف باشا . حافظ المنشاوى بك . قليني فهمى باشا . عبد الستار الباسل بك . محمد السيد أبو على باشا . محمد السباعى المصرى بك . محمد نافع باشا . محمد عز العرب بك . محمود سليمان باشا . سيد محمد خشبة بك . عبد الرحمن محمود بك . عمر عبد الآخر بك . ابراهيم مراد باشا . أحمد خيرى باشا . ابراهيم بيه باشا . محمد عبد الخالق مدكور باشا . على المنزلاوى بك . أحمد عفيفى باشا . محمود خليل باشا . كامل جلال باشا . لطفى السعدى المصرى بك . عبد الله عبد السميع بك . على المصرى بك . أحمد رشوان بك . أحمد حشمت باشا . على رفاعى بك

نشر هذا النداء مع تصريح الجنرال النبى تم خطبة اللورد كرزون التى سينجى ببيانها فى يوم واحد ، وهو يوم ٢٧ مارس

وقد امتنع بعض من عُرض عليهم عن التوقيع عليه ، لأنه تتنافى دعوة إلى السكينة والهدوء ، بدون مقابل من الإنجليز

وكان يجمل بالذين وقعوا عليه أن يحتجوا أولا على الفظائع التى ارتكبها الإنجليز حيال المظاهرات العزلاء من السلاح ، وأن يحتجوا على الإنجليز فى إخلافهم وعودهم لمصر كل مرة بالجلاء عنها ، أما أنهم يقصرون النداء على استنكار الاعتداء على الأملاك والأنفس وقطع المواصلات ، أى استنكار مابدا من الجانب المصرى ، دون الجانب البريطانى ، فليس من الإنصاف ولا من الحكمة فى شىء ، وبخاصة لأن هذا النداء قد أعقبه إذاعة خطبة اللورد كيرزون التى سيرد الكلام عنها . فسكان النداء بمثابة تأييد (غير مقصود) لهذه الخطبة التى تنم عن روح عدائية للحركة الوطنية ، والأهداف القومية

مقابلة أعضاء الوفد

للجنرال اللنبى

قابل الجنرال اللنبى حسين رشدى باشا وأعضاء وزارته المستقيلة ، وذلك بناء على رغبته ، لكى تعرف آراءهم فى أسباب الاضطرابات ويستطلع رأيهم فى الموقف عامة

كما أنه قابل لهذا الغرض أعضاء الوفد الباقين فى القاهرة وهم : على شعراوى باشا . عبد العزيز فهمى بك . أحمد لطفى السيد بك . محمد على علوبة بك . مصطفى النحاس بك . سينوت حنا بك . محمود أبو النصر بك . جورج خياط بك . الدكتور حافظ عفيفى بك . عبد اللطيف المكباتى بك . عبد الخالق مدكور باشا . حسين واصف باشا ، وسألهم عن أسباب الاضطرابات التى وقعت فى البلاد ، فوعدوه بكتابة تقرير عن ذلك ، فقدموه له ، أرجعوا فيه الثورة إلى استياء الأمة المصرية من عدم مساواتها فى المعاملة بالأمم الصغيرة التى لا تضاهيها فى المدنية ، ومنع المصريين من بسط آمالهم أمام مؤتمر الصلح ، وقالوا فى ختام التقرير : « إن كل المصريين من أكبر رجل إلى أصغر رجل فيهم هم فى هذا الاستياء سواء ، دفعهم اليأس إلى إظهار ما فى نفوسهم ، كل بطريقته على شاكلته ، فالرجال المسئولون من رسميين ، وغير رسميين قد تركوه بالاحتجاجات المختلفة ، وبالامتناع عن العمل ، كالمحامين ، والشبان بالمظاهرات السلمية ، وأما سكان الأقاليم فأعرب عنه بعضهم بالمظاهرات السلمية ، والبعض بالاعتداءات المختلفة التى بعضها موجب للأسف ، تلك هى حقيقة الوضع الذى فيه بلادنا الآن ، بسطناها إلى فخامتكم بالاختصار ، وبالحق نرجو أن تأمروا بتحقيقها ، والرجاء معقود بعدكم أن تزيلوا هذا الاستياء بالقضاء على أسبابه ، فإن الأخذ بناصر أمة بأسرها أقدس واجب على عظماء الرجال »

خطبة اللورد كيرزون

عن الحالة فى مصر — ٢٤ مارس سنة ١٩١٩

فى ٢٤ مارس سنة ١٩١٩ ، أى فى اليوم الذى كتب فيه النداء سالف الذكر (ص١٨٤) ألقى اللورد كيرزون[1] فى مجلس اللوردات خطبة باسم الحكومة عن الحالة فى مصر ، أكد فيها أن الأنباء الواردة منها أقل خطورة من ذى قبل ، وتجنى على الثورة ، إذ زعم أنها أقرب إلى السلب والنهب منها إلى السياسة ، ثم أثنى على موظفى الحكومة المصرية ورجال البوليس والجيش المصرى ، وأشاد بحسن سلوكهم فى أثناء الاضطرابات ، واستدل بسلوكهم على أن عقلاء الأمة لم يشتركوا فى الثورة . وأضاف أن بعض الأعيان الذين برهنوا على صداقتهم للبريطانيين حتى الآن يبدون أقصى ما فى وسعهم تهدئة الاضطرابات ، ثم صرح بأن الحكومة البريطانية لم تبد قط أدنى معارضة أو سوء نية نحو مجىء رشدى باشا وعدلى باشا إلى انجلترا . وعلى النقيض من ذلك إن وجودهما هنا (أى فى انجلترا) بقابل بمنتهى الرضا والارتياح ، وأثنى عليهما وعلى الخدمات التى قد قدماها لمصر وللامبراطورية خلال الحرب ، وقال إن طلب تأجيل زيارتهما فى وقت مبكر الماضى كان الباعث الوحيد عليه أنه فى خلال الأدوار الأولى لمؤتمر الصلح لم يكن ممكنا الحصول على الوقت الكافى والاهتمام اللازم لبحث المسائل المهمة المربطة بعلاقاتنا المقبلة مع مصر والإصلاح الدستورى المصرى ، وكرر القول بأن زيارتهما وزيارة سواهما من رجال السياسة المصريين المسئولين تقابل وسوف تقابل كذلك بمل الرضا والارتياح ، قال فى هذا الصدد : « إننا نرى دائما أن من أهم الأمور أن نتفق وإياهم على تحديد الشكل الذى ستكون عليه الحماية البريطانية فى مستقبل الأيام » ، وعرج على سعد باشا وأعضاء الوفد قائلا : « إن الخلاف مع سعد وعدلى باشا يختلف كل الاختلاف عنها مع هؤلاء ، لأنه هو وأعوانه هم الذين دبروا هذه الاضطرابات ، وإنهم قوم غير مسئولين ، وغرضهم إخراج الإنجليز من مصر ، وقد اختاروا وقت انعقاد مؤتمر الصلح بباريس موعداً لقيام بهذه الحركة الثورية ، فلا سبيل للمناقشة معهم ، لأن وجودهم هنا (انجلترا) كان يساء فهمه بالإجمال فى مصر ، حيث يقول كدليل على أننا راضون بالبحث فى التخلى عن تعاننا نحو تلك البلاد تخليا تاما ، وكان فوق ذلك يعنى الأسباب لعرقلة وإحباط المباحثات مع الرأى المصرى الذى يمثل البلاد ويتحمل التبعة ، وهى المباحثات التى ننتظرها ولا نزال ننتظرها ، إذا ما سنحت الفرصة الملائمة لوضع تسوية تكون مرضية لمصر وللدولة الحامية »

وبدا من هذه الخطبة جليا أن الحكومة البريطانية لا تنوى العدول عن خطتها فى تثبيت الحماية وتأييدها ، وتدل أيضا على أنها لا تنفك تدأب على تشويه الحركة الوطنية ، واختلاق الأكاذيب عنها ، بتهامها بأنها أقرب إلى النهب والسلب منها إلى السياسة ، مع أن وقائعها وحوادثها تدحض هذا الإفك

---

(١) رئيس المجلس الخاص وزعيم مجلس اللوردات ، ثم وزير الخارجية فى أكتوبر سنة ١٩١٩ خلفاً للسير بالفور

والبهتان ، وهذا التشويه هو سلاح من أسلحة الاستعمار ، يُحارب به النهضات الوطنية فى مختلف الأصقاع ، وهو من الوسائل التى تلجأ اليها الدول الاستعمارية عامة . إذ تنشر الدعايات الكاذبة ضد كل حركة تقوم فى وجهها ، لكى تحول بينها و بين عطف الرأى العام المتحضر . وتتنوع بذلك محاربتها بمختلف وسائل القلم والتصوير

وتدل الخطبة أيضا على نية السياسة البريطانية فى اصطناع الموظفين و بعض الكبراء المصريين ، وضمهم إلى صفها ، وإلقاء التخاذل والانقسام فى صفوف الحركة الوطنية ، والتفرقة بين وزارة رشدى باشا المستقيلة وهيئة الوفد ، لكى تفيد من التباعد بينهما ، وتضرب إحداهما بالأخرى ، على مألوف عادتها

وفى الحق إن رشدى باشا لم يستمع إلى هذه الدعوة ، ولم يستجب إلى هذا النداء ، وظل متضامنا مع الوفد . فكان موقفه من هذه الناحية مثلا حسنا للتضامن القومى ، وبخاصة إذا قورن بموقف كثير من طلاب الوزارات ، الذين ينتظرون إشارة ولو عابرة من الناحية البريطانية ، أو من غيرها من النواحى ، لكى يقفزوا إلى الحكم على حساب حقوق البلاد ومصالحها ، ووحدتها وتضامنها

احتجاج الموظفين على خطبة كيرزون

وإضرابهم ثلاثة أيام

لم يكن للموظفين عمل يذكر فى الثورة قبل خطبة اللورد كيرزون . فالحركة كانت منحصرة فى الطلبة والشباب ، والمحامين والسيدات ، والعمال والفلاحين ، وفريق من الأعيان وذوى المهن الحرة ، أما الموظفون فكانوا منأى عنها ، وكان همهم مقصورا على الإعجاب بها ، و بما بدا من هذه الطبقات من الشجاعة والتضحية ، وحين أضرب المحامون قاموا من القضاة أيدا وتسهيلا لمهمتهم فى الإضراب وتأجيل القضايا ، وكان هذا شأنهم جميعا ، عدا أفراد يعدون على الأصابع . وقد فكر بعض صغار الموظفين فى الإضراب بمشاركة للأمة فى حركتها العامة ، ولكنهم أخفقوا فى مسعاهم ، إذ عارضت جمهرة الموظفين ، وخاصة كبارهم ، فى الإضراب ، خشية عواقبه ، وكل ما فعله فريق منهم أن وقعوا عرائض احتجاج على اعتقال سعد وصحبه ، رفعوها إلى السلطان ، وظهرت هذه الفكرة أول ما ظهرت بين موظفى وزارة الحقانية ، ولقوا صعوبة كبيرة فى حمل بعض المستشارين وكبار الموظفين على توقيعها ، إذ عدوها تدخلا فى السياسة ، مما لا يتفق (فى نظرهم) مع طبيعة مراكزهم !

ولما نشرت خطبة اللورد كيرزون ، استاء لها الموظفون عامة ، إذ جعلتهم فى مركز حرج أمام الرأى العام ، لما انطوت عليه من اتهامهم بالانحياز إلى صف الاحتلال والحماية ، والتنكر للحركة الوطنية ، فبحثوا مليا فى درء هذه التهمة عن أنفسهم . واتفقوا رأيا على أن يحتجوا على الخطبة . وعلى الحالة القائمة ،

فكتبوا عرائض احتجاج وقعها الموظفون فى مختلف الوزارات ورفعوها إلى السلطان ، وقدموا صوراً منها إلى ممثلى الدول بمصر . وأعلنوا فيها عزمهم على الإضراب ثلاثة أيام إظهاراً لشعورهم ، وتضامناً منهم مع الأمة

رفعت هذه العرائض إلى قصر عابدين يوم الثلاثاء أول أبريل سنة ١٩١٩ ، ولم يعين فيها الثلاثة الأيام التى قرروها للإضراب ، ولم يكن من اليسور الاتفاق على تحديدها ، لعدم إمكان اتصال الموظفين جميعهم بعضهم ببعض . على أن الإضراب قد ابتدأ فعلا يوم الأربعاء ٢ أبريل ، فعدت الأيام الثلاثة ابتداء من هذا اليوم ، وصار الإضراب عاما يوم الخميس ٣ منه ، حيث خلت المصالح كلها تقريبا من الموظفين ، وكان القرار أن يستمر الإضراب ثلاثة أيام ينتهى يوم السبت ٥ أبريل ، ثم سرت فكرة الاستمرار فى الإضراب ، حتى يطلق سراح المعتقلين ، وعقد الموظفون اجتماعات فى مسجد ابن طولون للتشاور فى هذا الأمر ، وكانت الفكرة الغالبة هى استمرار الإضراب ، وقد فكروا فى تنظيم شؤونهم بتأليف لجنة من مندوبى الموظفين فى الوزارات ، لتقرر ما تراه ، لكى يكون الإضراب باتفاق جميع الموظفين ، على أن المصالح والدواوين استثنيت مضطرة لتخلف من يتخلف من موظفيها إلى أن تقرر الإفراج عن سعد يوم ٦ أبريل ، ثم تألفت وزارة رشدى باشا الرابعة ، فاتخذ الإضراب شكلا حادا كما سيجىء بيانه

وكان إضراب الموظفين منصورا تقريبا على القاهرة ، أما موظفو الأقاليم فلم تصلهم الدعوة إلا متأخرة ، فلم يشترك منهم فى الإضراب إلا القليل

المظاهرات والحوادث فى شهر أبريل سنة ١٩١٩

أثار إضراب الموظفين حماسة الجماهير ، لأنه حادث فذ فى حياة مصر القومية ، فقد كانت هذه أول مرة أضرب فيها موظفو الحكومة لأسباب سياسية ، ولم يسبق لهم أن أضربوا لأسباب سياسية أو غير سياسية

فاتخذت القاهرة يوم الخميس ٣ أبريل شكلا غير مألوف ، وبدت كأنها كلها فى إضراب عام

أقفلت المحال التجارية فى الأحياء الوطنية ، عدا المخابز التى طلب الجمهور من أصحابها أن يجمعوا عليها ، وقلت النحوم ، لانقطاع معظم الجزارين عن الذبح ، وأضربت طوائف الشعب جميعها من الموظفين فى المصالح والدواوين — عدا المحكمة المختلطة — إلى الكتاتيب ، وتدفقت الجماهير فى الشوارع ، تسير فى مظاهرات ، يتلو بعضها بعضا ، وتلاقت الجموع فى ميدان عابدين ، وهناك فى نحو الساعة الحادية عشرة صباحا أطلقت رصاصة أصابت المستر وكمن رئيس تفتيش التذاكر بالسكة الحديدية ، فسقط قتيلا ، ولم يعرف مصدر هذه الرصاصة ، والراجح أنها من مصدر معاد للشعب ، أراد أن يحدث فتنة بإطلاقها ، فوقع فى الميدان هرج كبير ، ثم أطلقت عيارات نارية من منزل بميدان عابدين ، ظهر أنه لأحد الأرمن ، أصابت كثيرا من المتظاهرين ، وجاءت على الأثر الدوريات البريطانية ، ففرقت الجماهير ، ولكن الجموع ثارت

بحملها على مطلق النار . فهاجموا المنزل وحطموا ما فيه . وأطلقت المدرعات البريطانية النار على المتظاهرين ، فبلغ عدد القتلى تسعة . وعدد الجرحى ٥٦ جريحا ، وقد عرفنا من أسماء الشهداء : عباس محمد من حارة أبو لايف قسم السيدة زينب . على أحمد المصلوح من البغالة . محمد الجزار من عابدين . محمد محمد الزواوى من باب الشعرية . محمود عبد الوهاب من درب الحجر . محمد محمد حسنين من سوق الزلط بباب الشعرية . محمد أحمد عبد العاطى من باب اللوق . اسماعيل حسنين من حارة الحكر (قسم عابدين) . محمد حسين من درب شعلان

وامتد الهياج إلى شارع محمد على وميدان العتبة الخضراء (المكبة وبدة الآن) ، ورابطت قوات من الفرسان على أبواب الشوارع والدروب والحارات من شارع قصر العينى إلى شوارع الشيخ ريحان (السلطان حسين الآن) والداخلية والإنشا ووزارة الأوقاف وباب اللوق وسوق الخضار الخ ، ولم يعد الهدوء إلا فى نحو الساعة الخامسة مساء .

أشارت السلطة العسكرية إلى هذه الحوادث فى بلاغها الصادر يوم ٣ أبريل بقولها :

« واجتمع اليوم — الخميس ٣ أبريل — جماهير من الغوغاء (كذا كانت تسمى المتظاهرين) المخلين بالراحة والنظام فى جوار ميدان عابدين ، وفى شارع محمد على بالقاهرة ، وقد قتل المستر ديكسن الموظف بالسكة الحديدية المصرية برصاصة بندقية فى ميدان عابدين فى الساعة الحادية عشرة ، وقتل الغوغاء ويليا[1] فى شارع محمد على فى الساعة الثانية ، وأطلق الرصاص من منزل فى ميدان عابدين ، فأفضى إلى وقوع اضطراب جديد وأحرق الغوغاء فى خلاله المنزل المذكور ، وقد أعيد النظام فى الساعة الثالثة بعد الظهر ، ووردت الأنباء بوقوع بعض خسارة من القتلى والجرحى ، والمعروف إلى الآن أن ستة قتلوا وأن عددا معينا من الناس جرحوا ، ولكن لم تصل التفاصيل بعد »

ثم جاء فى بلاغ ٤ أبريل ما يأتى : « اضطرت المدرعات فى خلال الاضطرابات التى وقعت أمس (٣ أبريل) فى القاهرة أن تطلق النيران بضع مرات بسبب الحطة العدائية التى سلكها الغوغاء ، ويرجع الفضل فى تحديد الخسارة إلى نظام الجنود وضبط أنفسهم . وقد أثبت ولاة الأمور من رجال البوليس الآن أن تسعة قتلوا و ٥٦ جرحوا . بعضهم بجراح بليغة ، والآخرون بجراح خفيفة . ويعزى عدد معين من هذه الخسارة إلى العمل الذى قام به أحد السكان فى عابدين ، فإنه أطلق الرصاص جزافا ، واستتبت السكينة اليوم (الجمعة) فى القاهرة وتولت السلطة العسكرية أعمال التلغرافات نظرا لاعتصاب مستخدمى التلغرافات ، فأمكن المحافظة بذلك على القيام بخدمة الجمهور إلى درجة محدودة »

وأسلوب هذين البلاغين — كأسلوب معظم بلاغات السلطة العسكرية فى عهد الثورة — يستوقف

---

[1] ابن أله مصرى واسمه (على حسن)

النظر ، ويدعو إلى التأمل ، فهي أولا تعبر في بلاغاتها عن المتظاهرين ، بالغوغاء ، وفي بعضها بالرعاع ، وترمي بذلك إلى التهوين من شأنهم ، مع أنهم في الغالب من الشباب ، وكثير منهم من المثقفين ، لم يدفعهم إلى التظاهر إلا تلبية لنداء الجهاد الوطني ، ثم إنها تفصح حيث تنسب القتل إلى المصريين ، وتتعمد الإبهام حيث يكون مصدره غير مصري ، فلا تذكر جنسية من قتل المستر ديكسن ، ولا من أطلق الرصاص من المنزل بميدان عابدين ، مع ما تبين من أن كلا القاتلين من غير المصريين ، أما اليوناني الذي ذكر البلاغ أنه قتل في شارع محمد علي (وقد اتضح أنه مصري) فتذكر أن المتظاهرين هم الذين قتلوه ، ثم تذكر عددا كبيرا من القتلى والجرحى المصريين ، ولا تذكر من الذين أحدثوا هذا القتل ولا هذه الإصابات . فهذا الإفصاح في موضع ، والإبهام في موضع آخر ، يدلك على أن بلاغات السلطة العسكرية يجب أن تقابل بمنتهى الحيطة والحذر ، وإنما ذكرنا بعضها لما فيها من تأييد لبعض حوادث الثورة

واستمرت المحال التجارية والمخازن معطلة يوم الجمعة ٤ أبريل ، ويوم السبت ٥ منه ، وقد خشي عقلاء الأمة ومنهم الطلبة عواقب مقابلة اعتداء الأرمن بمثله ، فنشروا إعلانا يحذرون فيه الجمهور من ذلك العمل ، قالوا :

« أيها المواطنون . كل من يعتدي على أرمني أو رومي أو أي أجنبي آخر لا يكون وطنيا ، ولو كان مصريا ، إن من يفعل ذلك هو باليقين متشرد أو لص نهاب . فالواجب عليكم كلما رأيتم شخصا من هذا القبيل أن تسرعوا وتعتقلوه وتسلموه إلى أقرب نقطة من نقط البوليس »

ونشر وكيل بطريركية الأرمن إعلانا أظهر فيه أسفه وأسف طائفته على هذه الحوادث ، وأعرب عن أمله وأمل إخوانه أن تكون إشاعة إسنادها إلى الأرمن غير صحيحة ، واستنكر أي اعتداء من هذا القبيل ، وتبرأ من كل أرمني يرتكب مثل هذا الإجرام

ميزانية سنة ١٩١٩ — ١٩٢٠

نتج عن استمرار حالة الثورة ، وبخاصة عدم قيام وزارة تتولى الحكم ، أن صدرت ميزانية سنة ١٩١٩ — ١٩٢٠ بقرار من الجنرال ألنبي يوم ٣١ مارس سنة ١٩١٩ ، وكان صدورها بهذا الشكل مخالفا للقانون المالي ، وقد نشر هذا الإعلان في «الوقائع المصرية» عدد أول أبريل ، مصدرا بالديباجة الآتية : « إعلان من القائد العام لقوات جلالة الملك في القطر المصري . لما كانت اللجنة المالية قد أتمت تحضير الميزانية لسنة ١٩١٩ — ١٩٢٠ على الشكل المرفق بهذا الإعلان ، ولكنه لم يتيسر الحصول على الموافقة عليها طبقا للقانون . ولما كان وضع تقدير للإيرادات والمصروفات في السنة المالية القادمة أمرا ذا صفة ضرورية ومعجلة ، بناء على ذلك أنا ادمند هينمن ألنبي بمقتضى السلطة المخولة لي بصفتي قائدا عاما لقوات جلالة الملك في القطر المصري آمر وأصرح بما يأتي » . ويلي ذلك أرقام الميزانية

وقد كان صدور الميزانية بقرار من الجنرال ألنبي تحديا صارخا لاستقلال البلاد وكرامتها القومية ، واستهانة بالثورة ، فلا جرم أن قوبل هذا العدوان بالسخط والاستمرار فى الثورة ، وتفاقمت حوادثها فى الأيام الأولى من شهر أبريل

الجمعية العمومية للمحامين

كان يوم ٢ أبريل سنة ١٩١٩ موعد اجتماع الجمعية العمومية للمحامين بمحكمة الاستئناف ، ولكن عددهم لم يتكامل ، ولما غادروا المحكمة اعتدى عليهم الجنود الإنجليز ، فقدموا احتجاجا إلى مجلس نقابتهم الذى اجتمع يوم ٤ أبريل ، فأقر الاحتجاج وقرر تأجيل الجمعية العمومية لأجل غير مسمى

محاولة غلق الأزهر

وفى ٣ أبريل استدعت دار الحماية الشيخ محمد أبو الفضل الجيزاوى شيخ الجامع الأزهر ، وطلبت منه غلق أبواب الأزهر ، فرفض محتجا بأنه مسجد تقام فيه الشعائر الدينية ، وليس له أن يوصد أبوابه فى وجوه المصلين ، فطلبت أن يفتحه فى مواعيد الصلاة فقط ، فرفض ، وظل مفتوحا فى كل وقت كما كان من قبل

اجتماع كبير بمسجد ابن طولون — ٥ أبريل

كان معظم الاجتماعات الثورية يعقد بالأزهر ، وكان فى نية الجمهور إقامة اجتماع به يوم ٥ أبريل لإلقاء الخطب وعرض الحالة التى وصلت إليها البلاد ، ولما علمت السلطة العسكرية بنبأ هذا الاجتماع وضعت على منافذ الأزهر القوات الإنجليزية المسلحة ، وإذ رأى منظمو الاجتماع أن لا سبيل إلى انعقاده فى الأزهر ، قرروا عقده فى مسجد ابن طولون ، واحتاطوا للأمر ، فحفروا الخنادق ، وأقاموا المتاريس فى الشوارع وعلى منافذ الطرق المؤدية إليه ، لكى لا تجتازها السيارات المقلة للجنود ، فلما تراءى إلى السلطة نبأ هذا الاجتماع ومكانه الجديد ، أوفدت إليه شرذمة من الجند لتفريق شمل المجتمعين ، فاعترضتهم الخنادق والمتاريس ، وأخذ الناس من خلفها يرجمون الجند بالحجارة ، فأطلق هؤلاء الرصاص على الممتنعين بها ، وعلى غيرهم من الأهالى الوادعين ، فسقط بعض القتلى والجرحى ، منهم غلام لا يتجاوز الثانية عشرة من عمره ، عُرف فى الثورة بابن القباقيبى ، واسمه الحقيق محمد اسماعيل [1] من شارع الزكية ، أقام هذا الفتى

(١) سألت أهل الحى ، فعرفت منهم أن هذا هو اسم الغلام ، ورجعت إلى دفاتر الوفيات ، فوجدت مقيدا بها بتاريخ ٥ أبريل سنة ١٩١٩ وفاة الغلام (محمد اسماعيل) من شارع الزكية قسم الخليفة سنه ١٢ سنة وأن الوفاة « من طلق نارى من بندقية » ، فتحقق لى ما رواه أهل الحى

شبه حصن عند سبيل (أم عباس) ، فأصابته رصاصة أودت بحياته ، واحتفل بتشييع جنازته فى اليوم التالى فى مشهد مهيب ، ودفن بمدافن الإمام الشافعى ، وأشار بلاغ السلطة العسكرية فى ٦ أبريل إلى مقتله بقوله : « إن جمهوراً معادياً هجم صباح أمس على دورية فى حى السيدة زينب ، فاضطرت إلى إطلاق النيران ، وقد قتل لسوء الحظ ولد فى العاشرة أو الثانية عشرة من عمره كان بين الجماهير »

وتم الاجتماع فى مسجد ابن طولون ، وانتهى قبل أن تتمكن القوات البريطانية من فضه

وفى اليوم التالى (٦ أبريل) احتل الجنود الشوارع المؤدية إلى هذا المسجد ، وأخذوا يرغمون الناس على رفع الأحجار التى وضعت كمتاريس ، وردم الحفر والخنادق التى أحدثت فيها ، وإعادتها كما كانت ، ولم يفرقوا فى هذا الارغام بين صغير وكبير ، وغنى وفقير ، بل كانوا يكرهون كل من صادفوه على القيام ببدء المهمة ، ومن يتأخر أو يحاول التملص يضرب بالرصاص

الإسراف فى قمع الثورة

فظائع لا مبرر لها

ان أولى الفظائع التى صدرت من الجنود الإنجليز سنة ١٩١٩ هى مقابلة المظاهرات البريئة فى العاصمة وسواها بإطلاق الرصاص من البنادق والمدافع الرشاشة ، مما أفضى إلى قتل كثير من الأبرياء بلا جريرة ارتكبوها سوى الهتاف باستقلال مصر وحريتها . ولا يمكن أن عد هذا الهتاف جريمة ، بل هو نداء طبيعى يهتف به كل من ينتسب لأمة لها وجود وكرامة

على أنه إلى جانب هذه الفظائع التى نقدم بيانها — وسيرد مثلها فى حوادث المظاهرات الآتية — إلى جانب ذلك قد وقع من الجنود البريطانيين فى كثير من الجهات فظائع لها طابع بارز من الإسراف فى القسوة والتنكيل ، وهو ما أفردنا له هذه الصفحة وما يليها

فى العاصمة

فى العاصمة وقعت المجازر التى أصابت المظاهرات السلمية ، وحصدت أرواح المئات من الشهداء ، وقد لاحظ أطباء مستشفى قصر العينى وأساتذة كلية الطب من فحص جثث القتلى وإصابات الجرحى من المتظاهرين ، فظاعة التقتيل والتنكيل ، وتملكهم جميعاً شعور الاستنكار لهذه الفظائع ، ولم يسعهم السكوت عليها ، فكتبوا يوم ١٥ مارس سنة ١٩١٩ احتجاجاً إجماعياً سجلوا فيه هذه الفظائع ، ورفعوا به إلى المدير العام لمصلحة الصحة ، هذا نصه :

« مستشفى قصر العينى — القاهرة فى ١٥ مارس سنة ١٩١٩

« جناب مدير مصلحة الصحة العمومية

« نحن الموقعين على هذا أطباء مستشفى قصر العينى ومدرسة الطب والأطباء الشرعيين لدى المحاكم الأهلية نتشرف برفع هذا لجنابكم

« انه يحزننا أن نرى السلطة العسكرية تستعمل ضرب الرصاص والمدافع الرشاشة فى تفريق الجماهير المجتمعة لغرض سلمى والغير مسلحة مطلقا وتشوش عليهم فى اجتماعاتهم هذه بواسطة غوغاء لا دخل لها ، مخصوصا ، وأن بين المصابين أطفالا ونساء قتلى وجرحى لا تمكن مطلقا حصول أى عدد منهم نحو السلطة ، وجزء ليس بالقليل من الجرحى مصاب بإصابات خطرة متهتكة فى البطن والصدر ، مما يدل على أن ضربهم بالرصاص كان بغير مبالاة واعتباطا ليس الغرض منه كما هو اللازم مجرد تخويفهم وتفريقهم ، مع العلم بأنه كان يكفى لتفريق اجتماعات مثل هذه ليس بها شخص مسلح قط طرق أخرى غير ضرب الرصاص من المدافع الرشاشة والبنادق جزاء

« لذلك نحتج أشد الاحتجاج على هذا ، ونطلب من جنابكم بصفتكم مديرا عاما لمصالح الصحة المصرية تبليغ هذا الاحتجاج لجهة الاختصاص منعا لما ينتج عن مثل هذه الأعمال فى المستقبل ، خصوصا وأن العاطفة التى دفعت المتظاهرين إلى مطالبهم هى عاطفة شريفة توجد فى كل الأمم »

التوقيعات

سليمان عزمى . سيد عبد المجيد سليمان . اسماعيل ضيائى . على ابراهيم . محمد أمين عبد الرحمن . محمد رياض . حسن شاهين . جبرائيل بحرى . أنيس أنسى . ابراهيم فهمى المنياوى . جورجى صبحى . محمد شمس الدين . جرجس جرجس الضبع . نجيب مقار . عبد المجيد محمود . إبراهيم شوقى . نجيب محفوظ . محمد كامل براده . محمد خليل عبد الخالق . عزيز اسكندر . عبد الله جلال . أحمد شفيق . محمد مبارك . على رامز . محمود ماهر

ولم يقتصر الأمر على هذه الفظائع ، بل كان كثير من الجنود فى مختلف أحياء العاصمة يعتدون على الناس ، ويسلبون ما معهم من نقود وأشياء ثمينة ، ويطلقون النار على المرور ، حتى بلغ للبوليس من هذا النوع فى حى واحد من أحياء المدينة ٣٢ جناية فى يوم واحد . ووقع هذا الاعتداء على الناس من مختلف الأقطار ، فم يوقر الجند كبيراً ، ولم يرحموا صغيراً ، بل لم يتورعوا عن قتل النساء . ومما يذكر فى هذا الصدد أن امرأة طاردوها فأقفلت بابها وساعدها زوجها فى الامتناع به ، فأطلق العسكر عليهما النار فقتلت المرأة . واعتدى العسكر فى حادثة أخرى على عفاف فتاة فى نحو العاشرة من عمرها فقضت نحبها

فى مديرية الجيزة

كانت مديرية الجيزة مسرحا لكثير من الفظائع التى تركت فى النفوس ذكريات أليمة

فى ١٥ مارس بينما كان أهالى ناحية كفر الشواء (مركز امبابة) مجتمعين فى عرس يحتفلون به ، إذ مرت بهم سيارة تقل نفرا من الجنود الإنجليز . فلم يكن من هؤلاء إلا أن باغتوا الفرح بإطلاق النار على المحتفلين ، فقتل منهم ستة ، عرف من أسمائهم : محمد سلاه حسن . ذكى محمد غراب . مصطفى أحمد الشرقاوى . حسنة عبد الحميد محمد . عبد العزيز احمد السقا ، وأصيب ثمانية ، منهم صاحب الفرح قطب الباجورى ، وثبت أنه عند قدوم سيارة الجند تقدم خفير الدرك وسار أمامها ليرشد من فيها إلى الطريق ، ولم يكد يسير خطوات حتى ألقى الرصاص انطلق من السيارة بلا سبب غير أن الفرح كان فى طريقهم

وفى ١٦ مارس قتل جندى بريطانى أحد الأهالى فى بندر الجيزة فى طريقه إلى دار البريد ، فتجمهر الأهلون إذ رأوا القتل بلا سبب وخربوا دار البريد

وفى ١٨ مارس حلقت الطائرات البريطانية فوق المنايل والحملة (بمركز العياط) ، وألقت قنابل على المدنيين فأصيب بعض أهلها

وفى ٢٢ مارس نزل بعض الجنود الإنجليز بدرة بشنبل ، وأخذوا يضربون الأهالى بالسياط ، واقتحموا بعض منازلها ، فهاج الأهالى ، وكادت الحالة تنقلب إلى مأساة ، لولا تدخل العمدة

وفى ٢٣ مارس أطلق جندى بريطانى النار فى جزيرة امبابة على محمود السيد نجم حال ذهابه لمصر بحمل اللبن لبيعه ، فمات لوقته

وحدث فى كثير من البلاد أن نهب الجند أرزاق الأهالى وأموالهم ومواشيهم وأتلفوا منزروعاتهم ، لا سبيل إلى حصره

فى العزيزية والبدرشين

وأبرز الفظائع ما وقع فى العزيزية والبدرشين (بمركز الجيزة) ، ونزلة الشوبك (مركز العياط) ، وقد سجلت فى محاضر رسمية ، واحتج عليها مجلس مديرية الجيزة احتجاجا تاريخيا . وخلاصتها أنه فى يوم ٢٥ مارس سنة ١٩١٩ ، فى نحو الساعة الرابعة بعد منتصف الليل ، والناس نيام ، انقض نحو مائتى جندى بريطانى مدججين بالسلاح على بلدتى العزيزية والبدرشين ، وانقسموا إلى فريقين ، كل فريق ألحاظ بإحدى البلدتين ، وقصدت شرذمتان منهم إلى منزلى عمدتى البلدتين شاهرين أسلحتهم ، وطلبوا إلى كليهما تقديم ما عنده من السلاح وجمع كل ما يوجد منه بالقرية ، فبعد مضى ربع ساعة ، فقده أحدهما (الشيخ

إبراهيم دسوقى رشدان عمدة العزيزية) ما يملك وهو مسدس ، ولم يكن لدى الثانى (الشيخ محمد منظور الدالى عمدة البدرشين) شىء منه ، فاقتحم الجند المنزلين ، وانسلوا إلى غرف السيدات ، فاختبأن تحت الأسرة ، واستولى عليهن الذعر لوقوع هذا الهجوم المفاجىء الفظيع فى ساعة متأخرة من الليل ، وكسر الجنود الصناديق والخزائن عنوة ، وسلبوا كل ما فيها من حلى ومال ، ثم جذبوا النساء من شعورهن ، وانتزعوا بكل قسوة وفظاعة ما كان عليهن من حلى لدرجة أن ثلموا أذن إحداهن ، وجاسوا خلال المنزلين ونهبوا كل ما وصلت إليه أيديهم

ثم طلبوا من العمدتين أن يدلاهم على منازل مشايخ البلدتين وأعيانهما ، ففعلا مكرهين ، فارتكب الجنود فى هذه المنازل مثل ما ارتكبوا فى منزلى العمدتين ، وأعلن الضابط الذى يقود الجند فى هذه المعمعة أنهم سيضرمون النار فى القريتين ، وأنه مرخص لكل شخص من السكان أن يأخذ ما فى بيته من مال وحلى قبل الرحيل عنه ، ثم لم يلبثوا إلا قليلا حتى أضرموا النار فعلا فى منازل القريتين ، مستعينين بما يعلو سقوفها من حطب وقش ، وكانت النيران إذا خبت فى أحدها استعانوا على إشعالها بالبترول الذى كانوا يجدونه فيها ، فذعر الناس ، وخرجوا من منازلهم فراراً من الحريق ، ولم يتركهم الجند يهجرون القريتين ، بل حاصروهما ووقفوا شاهرى السلاح فى وجه المهاجرين ، يفتشونهم قبل انطلاقهم ، ويسلبونهم ما كانوا يحملون من مدخراتهم ، ولم يوفروا فى هذا الاعتداء المنكر أحداً حتى النساء ، بل كانوا ينقبون فى ملابسهن وأجسامهن ، ويمزقون ثيابهن ، ويعبثون بموضع العفة من أجسامهن ، واعتدى بعض الجنود على عفاف بعضهن قسراً ، وقتلوا بعض أهالى البدرشين ومنهم سيدة دافعت عن عرضها ، فكان جزاؤها القتل ، كل ذلك وضباطهم يشهدون هذه الفظائع دون أن يحركوا ساكناً !

ولما أكلت النيران دور البلدتين فرت الأغنام والدواجن فاستولى عليها الجند ، واحترقت بعض المواشى فى البيوت ، وكان كل من حاول من الأهلين إطفاء الحريق يطلق عليه الجند الرصاص فيردونه قتيلا

وقد عرفنا من أسماء القتلى ابراهيم عطوة الدالى ابن عم العمدة ، وعبد الجواد سيد ، وقد قتلهما الجند فى عقر دارهما ، وابراهيم سيد رفاعى ، والسيدة عالية زوجة الشيخ حسنين الجزار ، وقد قتلت وهى تدافع عن عرضها

وانصرف الجند عن البلدتين فى الصباح المبكر بعد أن جعلوهما قاعاً صفصفاً ، واستاقوا عمدتى البلدتين ومشايخهما إلى الحوامدية ، سائرين على الأقدام ، وخلفهم الجند يخزونهم بأسنة الرماح ، لكى يستحثونهم على الإسراع فى السير ، ووصل الجميع ظهراً إلى الحوامدية ، وهناك مثلوا أمام جمع من ضباط الإنجليز ، فتلا عليهم رئيسهم التهمة الموجهة إلى القريتين ، وهى أن بعض أهالى العزيزية تعدوا بالضرب على أحد الضباط البريطانيين فى الطريق المؤدى إلى أهرام سقارة ؛ وأن أهالى القريتين اشتركوا فى إحراق محطتى الحوامدية والبدرشين

وعبثاً حاول العمدتان أن يبعدا التهمة عن نفسهما وأسرتيهما وأهل بلديهما ، إذ أثبتت الأولى شهادة الشهود أنهم كانوا يحمون مصانع السكر بالحوامدية أثناء الاضطرابات ، فلم يكترث الضابط البريطانى لهذه الحجج ، وأمر المقتلين بالتوقيع ، على إقرار أعدّ لهم مكتوبا ، يبدون فيه أسفهم على ما حدث من تخريب خط السكة الحديدية ، وما وقع من الاعتداء على الجنود البريطانيين . ويقررون فيه أن ما حدث لبلديهم حق وفى محله ، وأنهم مستعدون لتقديم ما يطلب منهم من المال لإصلاح السكة الحديدية ، ويقبلون المحاكمة أمام المجلس العسكرى إذا هم قصروا فى أداء تعهداتهم ، وأكرهوا تحت التهديد بالقتل على التوقيع على هذا الإقرار

فى تلة الشوبك

ووقع ببلدة تلة الشوبك مركز العباط يوم ٣٠ مارس فظائع تزيد عما حل بالعزيزية والبدرشين . فقد جاءها الجند بعد ظهر اليوم المذكور فى قطار مسلح ، وزلت منه قوة مدججة بالسلاح ، واقتحموا البلدة ومنازلها ، وسلبوا منها ما وصلت إليه أيديهم من حلى ومال ودواجن ، واعتدوا على أعراض بعض النساء ، وقتلوا عبد التواب عبد المقصود حين كان يدافع عن عرض زوجته ، وكذلك فعلوا مع شيخ الخفراء ، وقتلت زوجة سليمان محمود الفولى وهى تدافع عن عرضها ، ولما رأوا مقاومة من الأهالى أخذوا يطلقون الرصاص جزافا ، فقتل من الأهالى واحد وعشرون ، وجرح اثنا عشر ، وأشعلوا النار فى منازل البلدة ، فدمرت مائة وأربعة وأربعين بيتا ، والبلدة لا يزيد عدد منازلها عن مائتين وعشرة ، ومن أفظع ما حدث لهذه البلدة أنهم قبضوا على أحد مشايخها عبد الغنى ابراهيم طلبه وأخيه عبد الرحيم وابنه سعيد وخفاجه مرزوق من أهالى البلد ، ودفنوهم فى الأرض حتى أعناق أجسامهم ، بدعوى التحقيق معهم ، ثم قتلوهم رميا بالرصاص ، وهم على هذه الحالة

بلاغ السلطة العسكرية

وكل ما أذاعته السلطة العسكرية عن هذه الفظائع أنها قالت فى بلاغ أول أبريل سنة ١٩١٩ : «أذيعت أخبار كاذبة فيما يتعلق بحوادث يقال إنها وقعت فى العزيزية ، وقد طلب إرسال بلاغ عن الحقيقة ، فأبلغ الضابط المتولى القيادة هناك أنه وردت أنباء تتضمن أن القرويين فى العزيزية والبدرشين اشتهروا بإيواء البدو المسلحين ، وقد أجرى البحث فى القريتين بناء على ذلك يوم ٢٦ مارس ، فوجدت فى العزيزية كمية من الأسلحة ، وقد حاول المشاغبون أثناء البحث الهرب بالقفز من سطح إلى آخر ، فأفضى ذلك إلى سقوط الأسطح تحت ثقلهم ، وقد سبب سقوط الأسطح فوق التبن أو مصابيح الزيت فى المنازل شوب بعض حرائق فى القرية » . وقالت عن تلة الشوبك : « وجد قطار كان يشتغل بأعمال

الإصلاح أثناء سيره حضروا بعد ظهر يوم ٣٠ مارس جماعة من القرويين يعملون بالخط الحديدى فى جوار الشوبك ، وقد قتل خمسة من الذين كانوا يشتغلون بتدمير الخط ، وأطلقت النيران بعدئذ على القطار من القرية فأخرج الجنود أهلها »

فتأمل فى مبلغ الفرق بين هذا البلاغ وحقيقة الحوادث والفظائع التى ارتكبت فى هذه البلاد ، ولعلك تعجب من أن البلاغ ينسب الحرائق فى العزيزية إلى سقوط الأسطح ، مع أن منطق البديهة يوحى بأن سقوطها إنما يؤدى إلى إخماد النار لا إلى إشعالها ، ولكن سبب اطلاء النار انقلب إلى سبب لإشعالها ، وهذا هو لعمرى منطق القوة الغشوم ، لا منطق الحق السليم

احتجاج مجلس مديرية الجيزة

على هـــذه الفظائع

كان هذه الفظائع وقع أليم فى النفوس ، مما دعا أعضاء مجلس مديرية الجيزة إلى الاجتماع للاحتجاج عليها ، فاجتمع المجلس خصيصا لهذا الغرض فى جلسة غير اعتيادية يوم الأربعاء ٩ أبريل سنة ١٩١٩ بديوان المديرية ، برآسة أحمد حمدى سيف النصر بك (باشا) مدير الجيزة ، وحضور كل من فضل بك الزمر ، عبد الواحد بك القط ، حسين بك عراب ، أحمد بك المليحى ، يوسى بك مذكور ، سيد افندى دويدار ، محمد افندى منصور عطا الله من الأعضاء ، وأمين افندى فهمى أحمد سكرتير المجلس ، وتخلف عن الحضور سعد بك مكرم ، ولما افتتحت الجلسة ألقى أحمد بك المليحى كلمة استنكر فيها هذه الفظائع ، وطلب من المجلس الاحتجاج عليها ، وقدم احتجاجا مكتوبا وقعه هو والأعضاء ليقره المجلس ، هذا نصه :

« تقدمت إلينا من بعض أهالى مديريتنا بصفتنا نواب الأمة المنتخبين عنها فى مجلس المديرية شكاوى مما حدث ببعض بلاد المديرية من الاعتداءات الفظيعة والجنايات الفتاكة بهيكل الإنسانية وحرمة الفضيلة — لازما مراكزنا النيابية بالنظر فيها وتبليغها للجهات الرئيسة المسئولة بالقطر المصرى ، ولقد صدرت تلك الشكايات من نفوس مكلومة وأفئدة جريحة ، معبرة عن آلام قد أحسسنا بها جميعا ، ولم نقف حيالها هذه المدة إلا انتظارا لتصرفها بالحكمة والعدل ، ولكننا مع الأسف وجدنا أن الصوت الصاعد من صدر هذه الأمة لا يصيخ إلا أن يكون مؤيدا بأيدها مادامت العدالة لم تأخذ مجراها القانونى ، تتخلص تلك الشكايات فى أن بعض الجنود البريطانية أحدثت من الاعتداءات ضروبا شتى كإحراق القرى والبلاد فى غسق الليل وفى جوف النهار ، وقتل الأبرياء رميا بالرصاص ، وسلب الأهالى أموالهم وحليهم ، وقتل مواشيهم ، وأخذ الطيور عنوة ، والاعتداء ، ويا للأسف على الأعراض اعتداء يندى له وجه الفضيلة خجلا ، وينتحر أمامه المروءة والشهامة ، كأمثال ما وقع فى بلاد امبابة ، والعزيزية ،

والبدرشين . وزرة الشوبك — من بلاد مديرية . وكما ثبت كل ذلك فى محاضر التحقيق الرسمية التى أجرتها جهة الاختصاص ، وإنه لسوء جميعا أن صدرت البلاغات الرسمية عن تلك الحوادث مخالفة للحقيقة ، ومنافية للتحقيقات الرسمية التى حصلت ، مما دلنا على أن بعض رجال الجيش المرافقين للقوات التى اركبت هذه الفظائع ، قد أبلغوا رؤساءهم عكس ما وقع تماما

« كان الذى وقع من الاعتداء تأديبا للأهالى » على ما قيل « بدعوى أنهم عطلوا طرق المواصلات بالسكك الحديدية ، وأن عملهم هذا مقصود به النهب والسلب — مع أن الواقع ينافى ذلك ، و تقرر أنه ما كان ثمة نهب ولا سلب و إنما هى الرعية بعد ما حيل بين الأمة و بين إبداء مطالبها بواسطة رجالها الذين أنابتهم عنها فى أن تسعى هى بذاتها نيابة عن الأمم الحرة ، وتعبر عن رغباتها بكل طريقة ووسيلة تحيا حياة الأمم التى لم تكن مثلها فى الذكاء والنبوغ ، وخولت حق المطالبة باستقلالها التام فى مؤتمر السلام ، و إن هذه المطالب ما كانت محرمة فى أى قانون من القوانين ، فحال دون وصولها إلى حيث تريد الأمة عن بكرة أبيها ، خصوصا وأن مبدأ مظاهرتها بهذه المطالب كان سلميا محضا ، بل إن الاستقلال التام الذى هو أهم تلك المطالب وأولها والذى هو يقيننا جميعا لا نستطيع أن نقول بأن أمة عظيمة كالأمة البريطانية تقف فى وجهه وتحول دون إبداء أمنية الشعب المصرى بأكمله فيه ، خصوصا وأنها من كبار الأمم الحرة وحليفة الأمم الأخرى مثلها ، التى حاربت معها على تأييد حقوق الشعوب وحرية الأمم ، و إن الوقوف حجر عثرة أمام مطالبنا المشروعة ، يعتبر وقوفا أمام الرأى العام ، وأمام ما أبداه مؤتمر السلام من تباع الشروط الأربعة عشر المشهورة ، التى ذكرها جناب رئيس الولايات المتحدة وقررتها جمعية الأمم ، بل إننا نجهر أيضا بأننا نشك فى أن مثل هذه المصائب الشديدة والبلايا الفادحة ، التى وقعت من بعض جنود الجيش البريطانى على رأس هذه الأمة الأبية المطالبة باستقلالها ، ترضى عنها الأمة البريطانية أو تقر حدوثها ، و إننا ننتظر بصبر نافد حكم الأمة البريطانية حيال هذه الجنايات التى اركبت بواسطة جنودها بعد أن أبدينا حقيقتها إجمالا ، من واقع التحقيقات التفصيلية فى المحاضر الرسمية للحكومة المصرية ، لهذا نرفع أولا احتجاجنا الشديد ، كتوأب عن هذه المذبحة ، عما حدث فيها من الاعتداءات ضد الحركة الوطنية ، ونطلب ثانيا أن يبلغ هذا الاحتجاج بواسطتنا جميعا ، أو بواسطة لجنة منا ، لعظمة مولانا السلطان ، وللجهات الرسمية المسئولة فى القطر المصرى ، مشفوعا بنداء الأمة المصرية ومطلبها الوحيد » وهو الحصول على الاستقلال التام » ، كما نطلب أن يرفع عن عاتق الأمة حالا كل ما يصاد النداء بهذا الاستقلال التام المنشود »

فقال رئيس المجلس : « مع اعترافى بأن ما حدث بنواحى امبابة والعزيزية والبدرشين وزرة الشوبك ، هو عمل وحشى ، أذكر لحضراتكم أن الأفراد الذين قدموا لى شكاوى عن ذلك قد تمت لهم التحقيقات

اللازمة بواسطة حضرة مأمور قسم المديرية (الأستاذ ابراهيم دسوقى أباظه) الذى أثق به واعتبره كشخصى فى إجراء مثل هذه التحقيقات وترجمتها . وعملت تقريرا بشمل احتجاجى على ما وقع من الاعتداء على تلك البلاد . وأرسلت كل ذلك لوزارة الداخلية . كما أرسلت صورا أخرى من هذه التحقيقات وذلك التقرير لدار الحماية . ولمركز قيادة الجيش البريطانى بسفوای أوائل بناء على طلبهما . وجاءنى منهما ما يفيد أنهما اعتبرا بتقريرى وأنه تقرر تأليف لجنة لإعادة التحقيق مخالف اللجنة الأولى ، وبما انى اعتبرت أن هذه الحوادث كأنما وقعت على شخصى بالذات لوقوعها فى دائرة مديريتى وبغير علم منى ، فانى أصرح لكم بأنه إذا لم يرضنى التحقيق الذى سيعمل . فإنى لا أنى عن الاحتجاج عليه بكل قوای مهما تحيت فى سبيل ذلك من الجهد والمركز »

وقال محمد افندى منصور عطا الله : إنه حتى اليوم الثالث من حادثة نزة الشوبك كان الأهالى يجدون جثث قتلاهم خلال مزارع القمح ، أو طافية على وجه الماء فى الترع ، وان ما أعدم من المواشى من قذائف المدافع ورصاص البنادق التى أطلقها بعض رجال الجيش الإنجليزى يفوق كل تقدير ، أما حاصلات البلد من الذرة التى كانت تجفف بحرارة الشمس فوق سطوح المنازل فهذه قد رشها الجنود البريطانيون بالبنزين وأحرقوها ، فترتب على ذلك خسارة عظمى هى جميع حاصلات الأهالى

وقال أحمد بك المليجى : مناسبة ما ذكره حضرة زميلى محمد افندى منصور عطا الله ، أقول إن قواد الجيش الإنجليزى يرسلون قوات من الجيش المذكور للبلاد الحادثة التى لم تحدث منها أية مخالفة للقانون وهما أنتم (مخاطبا رئيس المجلس) بصفتكم مدير المديرية تعلمون أن مركز الصف لم يحصل منه أى اعتداء ، ومع ذلك فقد أرسلت إليه قوات انكليزية ، حال أنه معلوم أن الأهالى لا يفهمون اللغة الإنجليزية وأن الجنود البريطانيين لا يفهمون اللغة العربية ، وبذلك لا يبعد أن يحدث سوء فهم بين الفريقين ، لهذا أحتج بصفتى نائبا عن أهالى ذلك المركز على إرسال تلك القوات . وأطلب من هيئة المجلس الموافقة على هذا الاحتجاج معى حتى لا يقع ببلاد المركز المشار إليه مثل ما وقع بالبلاد التى أشرنا إلى حوادث الاعتداء عليها فى احتجاجنا الذى تلى فى الجلسة الآن

وقال فضل بك الزمر : إنه حدث بالأمس فى امبابه بين كان القطار سائراً بالأهالى يحملون الأعلام ابتهاجا بالسماح للمصريين بالسفر إلى أوروبا وعرض مطالبهم أن اعتدى بعض الإنجليز على القطار ورموه بالرصاص فقتلوا اثنين بالرغم عما جاء بمنشور جناب القائد العام ، ولذا فانى أحتج بشدة على هذه الحادثات الشائنة التى لا ينقطع حدوثها حتى الآن

وقال كل من عبد الواحد بك القط ومحمد افندى منصور عطا الله : لقد علمنا أنه يجرى الآن بمركزنا (المياط) عدة تحقيقات مع الأهالى بواسطة مجلس عسكرى ، ومن المعروف أن هذا المجلس واسع السلطة

يقضى بعقوبات صارمة منها القتل والجلد وغيره ، وأنه لا يوجد به أعضاء مصريون ، وسيترتب على ذلك إيقاع عقوبات على الأبرياء . إذ أن تحقيقات ذلك المجلس تبنى غالباً على بلاغات كاذبة ، فيحل العقاب بأفراد لم يقع منهم أى تشويش للأمن العام ، لهذا نطلب سرعة اتخاذ اللازم لإيقاف أعمال ذلك المجلس ، إلى أن يبت فى الحالة الحاضرة ، ويعرف مجرى الأمور وفاقاً لما صرح به جناب القائد العام

وقال عبد الواحد بك القط أيضاً : إنى أحتج كذلك على القبض حتى الآن على عمدة نزلة الشوبك بواسطة جنود الجيش الإنجليزى ، بعد ما ارتكبوه من الفظائع فى بلده ، وأرجو سعادة الرئيس إبلاغ أولى الأمر المختصين طلب الإفراج عنه ، رحمة بأهله وذويه الذين قتل الإنجليز منهم نحو الستة على الأقل رمياً بالرصاص

وبعد سماع هذه البيانات أصدر المجلس القرار الآتى : « قرر المجلس بإجماع الآراء الموافقة على جميع الاحتجاجات الواردة بهذا المحضر ، وإبلاغ جميع ما دون فيه لحضرة صاحب العظمة السلطانية ، ولأولياء الأمور ، وللهيئات الرسمية فى القطر المصرى بواسطة هيئة المجلس الحاضرة الآن »

فى الشبانات مركز الزقازيق

وفى ٢٥ مارس حاصرت قوة من الجنود بلدة الشبانات بمركز الزقازيق بحجة أن جندياً هندياً من الموكول إليهم حراسة السكة الحديدية قد قتل على مقربة من هذه البلدة ، وطلب قائد القوة من العمدة الإرشاد عمن قتل هذا الجندى ، فنفى عن أهل بلده ارتكاب هذا الحادث . فأمر القائد أهل البلدة أن يغادروا منازلهم فى الحال لإحراقها ، ومن يعارض يقتل رمياً بالرصاص ، وكان عددهم نحو أربعة آلاف ، فخرجوا يهيمون على وجوههم ، وكان الجند يخزونهم بأسنة حرابهم ليستعجلوهم فى إخلاء البلدة ، وماتت امرأة حامل من جراء هذه الوحشية ، ولما غادر البلدة أهلوها أخذ الجند يحطمون أبواب المنازل ويقتحمونها ، ويأخذون ما تصل إليه أيديهم من مال ومتاع ، ثم أشعلوا النار فيها جميعاً ، واستمرت النار مشتعلة يومين ، فدمرت معظم منازل البلدة ، وبات أهلها فى العراء فى حالة تدمى القلوب وتفتت الأكباد

فى صفط الملوك

فى منتصف ليلة الأحد ١٣ أبريل سنة ١٩١٩ هاجمت قوة من الجند الإنجليز بلدة « كفر مساعد » التى تبعد عن محطة « صفط الملوك[1] » بنحو خمسة كيلو مترات وأحاطوا بجميع مساكنها بحجة البحث عمن أطلق الرصاص على دورية بريطانية كان منوطاً بها حراسة السكة الحديدية ليلا فى هذه المنطقة ، وأمروا

---

(١) مركز إيتاى البارود بحيرة

الأهالى بالخروج من بيوتهم لكى يعرضوا على الدورية البريطانية حتى يعرف من بينهم من أطلق الرصاص عليها

وبعد أن فتشوا جميع البيوت والأجران ، استاقوا كل الذكور من أهل البلدة إلى محطة صفط الملوك بعد أن قتلوا أحدهم يوسف مبروك

وفى نحو الساعة الثالثة بعد منتصف الليل زحفوا على بلدة « شبرا الشرقية » ، على بعد كيلو مترين من كفر مساعد ، وفعلوا بها ما فعلوا فى البلدة الأولى

وفى نحو الساعة السادسة صباحا هاجموا بلدة « كفر الحاجة » والعزب التابعة لها ، وفعلوا أيضاً مثل فعلتهم فى البلدتين ، وإذ كان بعض أهلها قد بكروا فى الصباح إلى مزارعهم ، فقد استاقوا الرجال الذين كانوا فى الغيطان بين طلقات البنادق ، وأخذوا جميع من اعتقلوهم من أهالى البلاد الثلاثة إلى محطة صفط الملوك ، وحجزوهم برصيف البضائع بين نطاق من الجند شاهرى السلاح ، فعمهم الذعر هم وذووهم ونساؤهم الذين تابعوهم إلى المحطة . وعبثاً حاول الأستاذ محمد توفيق عمران المحامى من أهالى كفر الحاجة وجرجس افندى بولس من أهالى كفر مساعد إقناع قائد القوة ببراءة الأهالى ، إذ ان المنسوب إليهم أن أحدهم أطلق الرصاص على الدورية الإنجليزية ليلا ، فى حين أنهم من أهالى الجهة الشرقية لخط السكة الحديدية ، والطلق إنما حدث فى الجهة الغربية ، فكان جواب القائد أن لا بد من الإرشاد عن الفاعل الحقيقى وإلا نفذ أوامره ، وقد نفذها بالفعل ، فأمر بأن يجئ الجند بكل فرد من الأهالى المحجوزين وعددهم نحو الخمسمائة ، فجئ بهم واحدا بعد واحد ، وكان كل منهم يسأل عن معرفته لمن أطلق الرصاص فيجيب سلبا ، فيدفع إلى كشك صغير على رصيف المحطة ، فيتلقفه الجند ويمزقون ملابسه ، ويسلبون نقوده ثم يجلدونه ضربا بالسياط بلا شفقة ودون حساب أو تخير لمواضع الضرب ، وبعد أن ينتهوا من جلده يقذفون به خارج الكشك ، فيتلقفه شرذمة آخرون من الجنود ضربا بالأيدى وركلا بالأرجل ، وقد أغمى على بعض المضروبين ، وقاء البعض الآخرون دما من شدة التعذيب ، ولم يحترم الإنجليز فى هذه المأساة سنا ولا مقاما ، فضربوا العلماء وكبار السن والأعيان والصغار ، على أن الأدلة كانت متضافرة على براءتهم جميعا ، فان الطلق حصل ليلا فى الجهة الغربية للسكة الحديدية ، وهم جميعا من أهالى الجهة الشرقية ، وكانت الأوامر العسكرية تقضى

بألا يفارق الأهالى منازلهم من الساعة السابعة مساء وألا يقترب أحد منهم من شريط السكة الحديدية من الساعة السادسة مساء حتى السادسة صباحا ، فكان يستحيل عليهم أن يعرفوا من أطلق الرصاص فى جنح الظلام على الدورية الليلية ، وقد كتب الأهلون بهذه الفظائع شكاوى عدة بعثوا بها إلى الوفد و إلى الجهات المختصة ، وأرفقوا بها صورا فتوغرافية لآثار التعذيب فى أجسامهم .

تم الجزء الأول

ويليه الجـــزء الثانى

وبه تمام الكتاب

فهرست الجزء الأول

صفحة

المقدمة ٣
أقسام الكتاب ٨

الفصل الأول

مصر فى أثناء الحرب العظمى الأولى ٩

١٩١٤ — ١٩١٨

مركز مصر الدولى قبل الحرب ٩
نواقى الحالة عقب نشوب الحرب ١٠
قانون التجمهر ١١
إعلان الأحكام العرفية ووضع الرقابة على الصحف ١١
إبلاغ هذا المنشور إلى الحكومة المصرية ... ١٢
الحرب بين انجلترا وتركيا وإعلان الحماية مكسويل ١٣
إعلان الحماية البريطانية ١٤
خلع الخديو عباس الثانى وتولية السلطان حسين كامل ١٥
تبليغ الحكومة البريطانية إلى السلطان حسين كامل ١٥
تأليف وزارة حسين رشدى باشا ٢٠
كتاب السلطان حسين كامل إلى حسين رشدى باشا ٢١
جواب رشدى باشا ٢٢
مظاهر الاحتجاج على هذا الانقلاب ٢٢
احتجاب «الشعب» عن الظهور احتجاجا على إعلان الحماية ٢٣
اضطهاد الوطنيين ٢٤
مظاهرة طلبة الحقوق يوم زيارة السلطان حسين ٢٤
الاعتداء على السلطان حسين كامل ٢٦
تعطيل الجمعية التشريعية ٢٧
تدفق الجنود البريطانية على مصر ٢٧
الحملة التركية على قناة السويس ٢٨
واقعة طوسون ٢٨
واقعة الرمانة ٢٩
حملة السنوسى على حدود مصر الغربية ... ٢٩
فى السودان ٣٠
حشد السلطة العسكرية للعمال وجمع الدواب والمؤن ٣٠
جمع الرديف ٣١
مظاهرة الرديف أمام سراى عابدين ٣٢
الجفاء بين السلطان حسين والمندوب السامى البريطانى ٣٢

صفحة

تعيين السير رجنلد ونجت مندوبا سامياً لبريطانيا فى مصر ٣٣
وفاة السلطان حسين كامل ٣٣
اعتذار الأمير كمال الدين حسين عن عدم قبول العرش ٣٤

صفحة

ارتقاء السلطان (الملك) أحمد فؤاد عرش مصر ٣٤
تأليف وزارة حسين رشدى باشا الثالثة ... ٣٥
منحة ثلاثة ملايين جنيه ونصف للحكومة البريطانية ٣٧
عقد الهدنة وانتهاء الحرب ٣٨

الفصل الثانى

أسباب الثورة ٣٩

الأسباب السياسية ٣٩
ثورة على الاحتلال والحماية ٣٩
وعلى مظالم السلطة العسكرية ٤١
مبادئ الرئيس ويلسن ٤٤
مصر بين أمم الشرق ٤٦
جهاد الحزب الوطنى ٤٧
تأليف الوفد المصرى وموقف رشدى باشا ... ٥١
مشروع السير وليم بروبيت فى القانون النظامى ٥٣
الأسباب الاقتصادية ٥٤
التاريخ يعيد نفسه فى الحرب العالمية الثانية ٦٠
الأسباب الاجتماعية ٦٦

الفصل الثالث

تأليف الوفد المصرى وتطور الحوادث ٦٩

حديث ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ ... ... ٧٠
تأملات فى حديث ١٣ نوفمبر ٧٣
تأليف الوفد ٧٤
كيف تألف الوفد وممن تألف ؟ ٧٥
توكيل الوفد ٧٦
صيغة التوكيل الأولى ٧٦
موقف الحزب الوطنى وتعديل صيغة التوكيل ٧٧
جمع التوكيلات ٧٨
تصدى السلطة العسكرية للتوكيلات ... ٧٨
مذكرة أمين بك الرافعى عن المسألة المصرية ٨٠
ضم أعضاء آخرين إلى الوفد ٩٣
تقرير الحزب الوطنى إلى مؤتمر الصلح ... ٩٤
طلب الوفد الترخيص له بالسفر ١٠٣
جواب دار الحماية — رفض الترخيص بالسفر ١٠٤
مطالب الوفد ونداؤه إلى معتمدى الدول ... ١٠٦
اجتماع بمنزل حمد باشا الباسل وخطبة سعد باشا ١٠٧
رحيل السير ونجت عن مصر ١١١

	صفحه
اشتداد الحركة بعد رحيل السير وجت ...	١١١
خطبة سعد باشا فى دار جمعيـــــة الاقتصاد والتشريع	١١٢
استقالة وزارة رشدى باشا وأثرها فى طور الحوادث	١١٤
قبول استقالة الوزارة	١١٧

الفصل الرابع

مقدمات الثورة ١١٨

كتاب الوفد إلى السلطان	١١٩
احتجاج الوفد لدى معتمدى الدول	١٢١
إنذار السلطة العسكرية لأعضاء الوفد ...	١٢٢
انفراف الوفد إلى رئيس الوزارة البريطانية	١٢٣
اعتقال سعد وصحبه	١٢٣
استمرار الوفد فى الكفاح	١٢٤

الفصل الخامس

الثـــورة ١٢٦

بدء الثورة — الأحد ٩ مارس سنة ١٩١٩	١٢٦
الاثنين ١٠ مارس — أول القتلى والجرحى	١٢٧
الثلاثاء ١١ مارس	١٢٩
أول شهداء الشباب فى الثورة	١٣٠
الأربعاء ١٢ مارس	١٣٠
الخميس ١٣ مارس	١٣١
تهديد الموظفين	١٣١
الجمعة ١٤ مارس	١٣٢
إضراب المحامين	١٣٢
إضراب المحامين الشرعيين	١٣٥
السبت ١٥ مارس — إضراب عمال العنابر	١٣٦
المحاكم العسكرية	١٣٦
الأحد ١٦ مارس	١٣٧
مظاهرة السيدات	١٣٧
قصيدة حافظ ابراهيم فى مظاهرة السيدات	١٤٠
امتداد الثورة إلى المدن والأقاليم	١٤١
قطع السكك الحديدية	١٤٢
إنذار القائد العام	١٤٣
الإنذار بإحراق القرى	١٤٣
منع الخروج ليلا	١٤٤
المحلات تقمع الثورة	١٤٥
الحالة بعد انقطاع المواصلات	١٤٥
إصلاح بعض الخطوط	١٤٥
تعطيل المواصلات التلغرافية والتلفونية واضطراب البريد	١٤٨
البريد	١٤٨
وقف سريان الاجراءات القانونية	١٤٩
عود إلى الثورة فى القاهرة	١٥٠

صفحة

دور الأزهر فى الثورة ١٥٠
خطباء الثورة ١٥٢
منتديات الثورة ١٥٢
مظاهرة ١٧ مارس الكبرى ١٥٢
المظاهرات فى الأيام التالية ١٥٤
مظاهرة أخرى للسيدات ١٥٤

صفحة

الشرطة الوطنية ١٥٥
اعتداء الجنود البريطانية على المجتمعين فى
القهاوى ١٥٦
منع حمل الأسلحة ١٥٦
جنازات الشهداء ١٥٦

الفصل السادس

الثورة فى الأقاليم ١٥٨

فى الاسكندرية ١٥٨
فى بورسعيد ١٥٩
فى البحيرة ١٥٩
فى رشيد ١٦٠
فى الغربية والمنوفية ١٦٠
فى طنطا ١٦٠
فى بركة السبع ١٦١
فى قلين ودسوق ١٦٢
فى سمنود ١٦٢
فى زفتى ١٦٢
فى كفر الشيخ ١٦٣
فى المحلة الكبرى ١٦٤
فى شبين الكوم ١٦٤
فى الدقهلية ١٦٤
فى المنصورة ١٦٤
فى مركز ميت غمر — مذبحة ميت القرشى ١٦٥

فى كفر الوزير ١٦٦
فى تفهنا الأشراف ١٦٦
فى دنديط ١٦٦
فى القليوبية والشرقية ١٦٧
الثورة فى الوجه القبلى ١٦٧
فى الواسطى وبنى سويف ١٦٨
فى الفيوم ١٦٨
فى المنيا ١٦٩
فى مديرية أسيوط ١٧٠
مهاجمة القطار بديروط ودير مواس ١٧٠
قتل ثمانية من الضباط والجنود بالقطار ... ١٧٠
تفاقم الحالة فى أسيوط ١٧١
فى مديرية جرجا ١٧٢
بين قنا وأسوان ١٧٢
مجموع الخسائر فى الأرواح ١٧٣

الفصل السابع

ذكرياتى عن الثورة ١٧٤

الفصل الثامن

مواجهة الثورة ١٨١

تعيين الجنرال أللنبي مندوبا ساميا ١٨١
وصوله إلى مصر — تصريحاته عقب مجيئه ١٨٢
استمرار الثورة ١٨٣
نداء أعضاء الوفد و بعض الكبراء بتهدئة الحالة ١٨٣
مقابلة أعضاء الوفد للجنرال أللنبي ١٨٥
خطبة اللورد كيرزون عن الحالة فى مصر ... ١٨٦
احتجاج الموظفين على خطبة كيرزون ... ١٨٧
المظاهرات والحوادث فى شهر أبريل سنة ١٩١٩ ١٨٨
ميزانية سنة ١٩١٩ — ١٩٢٠ ... ... ١٩٠
الجمعية العمومية للمحامين ١٩١
محاولة غلق الأزهر ١٩١

اجتماع كبير بمسجد ابن طولون ١٩١
الإسراف فى قمع الثورة — فظائع لامبرر لها ١٩٢
فى العاصمة ١٩٢
فى مديرية الجيزة ١٩٤
فى العزيزية والبدرشين ١٩٤
فى نزلة الشوبك ١٩٦
بلاغ السلطة العسكرية ١٩٦
احتجاج مجلس مديرية الجيزة على هذه الفظائع ١٩٧
فى الشبانات مركز الزقازيق ٢٠٠
فى ضغط الملوك ٢٠٠

فصول الجزء الثانى من الكتاب

الفصل التاسع — مهادنة الثورة
الفصل العاشر — استمرار الثورة
الفصل الحادى عشر — محاكمات الثورة
الفصل الثانى عشر — لجنة ملنر والحوادث التى لابستها
الفصل الثالث عشر — مفاوضات ملنر
الفصل الرابع عشر — استشارة الأمة فى مشروع ملنر
الفصل الخامس عشر — التبليغ البريطانى بأن الحماية علاقة غير مرضية
الفصل السادس عشر — هل نجحت الثورة ؟ وفيم نجحت ؟

(الفهرست الهجائى للكتاب فى ختام الجزء الثانى)

www.lisanarb.com